

ظاهرة التغليب في العربيّة

ظاهـرة لغـويَّـة اجتماعـيَّة

تأليـــف

الدكتور عبد الفتاح الحمـوز

أستاذ النحو والصرف

جامعـــة مؤتـــة

الطبعة الأولى

١٩٩٣م


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ظاهرة التغليب في العربيّة

ظاهـرة لغـويَّـة اجتماعـيَّة

تأليـــف

الدكتور عبد الفتاح الحمـوز

أستاذ النحو والصرف

جامعـــة مؤتـــة

الطبعة الأولى

١٩٩٣م

٤١٥

عبد	عبد الفتاح الحموز

ظاهـرة التغليـب في العربية : ظاهرة لغوية اجتماعية /

عبد الفتاح الحموز . - الكرك : جامعة مؤتة ، ١٩٩٣

(٢٠٨) ص .

ر.أ(٢٣/ ١/ ١٩٩٣)

١ - اللغة العربية - النحو والصرف أ- العنوان

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

يطالِعُنا بعضُ مَنْ صَنَّفوا في البلاغة العربيَّة - بأنِ التغليبَ بابٌ واسع يجري في فنونٍ كثيرة، وهي فنونٌ لم تَحْظَ باهتمام هؤلاء البلاغيِّين من حيثُ الحصرُ والشرحُ والتأويلُ والتعليل، إذ اكتَفَوْا بالحديث عن هذه الظاهرة في أثناء حديثهم عن أحوال المسند [١]، وأنواعِ البديع المعنويّ واللفظيّ، فهي النوعُ الحادي والثمانون [٢]. ويكادون يَحْصُرون موضوعاتها في مسائل لغويّة تدور في فلك المعنى، متناسين تلك التي تدورُ في فلك اللفظ كالحركتين الصرفيّة والإعرابيّة، والإعْلالِ والإبدال، وغير ذلك مِمّا سنبسط الحديث فيه. ولعلّ أَهمَّ هذه المسائل تغليبُ المذكَّر على المؤنّث، وأحَدِ المفردين فيما يسمَّى بالمثنّى التغليبي، والعاقلِ على غيره، والخِطاب على الغيبة، وغيرِها. ويُعَزّزونَ ما مرَّ بشواهدَ من القرآن الكريم في الغالب.

أما بعضُ مَنْ صنَّفوا في العلوم القرآنيّة فيظهر لي أَنَّهم أكثرُ استقصاءً لمسائل هذه الظاهرة في القرآن الكريم، على الرغم من تناسيهم تلك المسائل التي تُعَدُّ من باب التغليب في الحركتين الصرفيّة والإعرابيّة وغيرهما، فالزركشيّ يفرد لها مكاناً ينتهي فيه إلى أنّ للتغليب أنواعاً عشرةً في القرآن الكريم[٣]. ولست مغاليا إنْ ذهبتُ إلى أنَّ ما ألجأهم إلى التحدُّث عن هذه الظاهرة - تأويلُ تلك الآيات القرآنية من حيثُ ما يتوافر فيها من بلاغة باستعمال اللفظة فيما لم توضع له، لأنَّ التغليب يُعَدُّ من باب المجاز.

ويكادُ النحويّون والتصريفيُّون يتناسَوْنَ هذه الظاهرة في تآليفهم المختلفة، إذا استثنينا تلك الإيماءاتِ إليها في التأنيث والتذكير والتثنية، وغيرهما، وما طالعنا به ابنُ هشام الأنصاريّ في القاعدة الرابعة (أَنَّهم يُغَلِّبونَ على الشيء ما لغيره لتناسُبٍ بينهما أو اختلاط) في كتابِهِ النفيس (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)[٤]، والسيوطيّ الذي أفرد للتغليب مكاناً في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)[٥]. ويكادُ حديثُ ابن هشام في هذه المسألة لا يزيد على ما طالعنا به علماءُ البلاغة أو

(١) انظر: محمد بن القاضي سعد الدين الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبنانيّ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م: ١٨١، فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع): ٢/ ٥٢.

(٢) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٤/ ٤٧٣.

(٣) انظر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، ج: ٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه: ٣/ ٣٠٢-٣١٣.

(٤) جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ (ت: ٧٦١ هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، ٩٠٠-٩٠٢.

(٥) جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، مجلدان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م: ١/ ١٣٢ - ١٣٣.

الزركشيُّ من حيثُ المسائِلِ والقواعدُ القرآنية، أَمَّا السيوطيُّ فيكتفي بتدوين كلام أبي هشام زيادةً على ما في مغني ابن فلاح من أنَّ العرب تُغَلِّب الأقْرَبَ على الأبعد.

ويتناسى المحَدثون نحويِّيْن وصرفييّن وغيرَهم هذه الظاهرة تماماً إلاَّ ما قَفَوْا فيه القدامى من غير أنْ يُفْرِدوا له مكانا في تآليفهم، بل جاء منثورا في أثناء حديثهم عن بعض المسائل، كالمذكَّر والمؤنِّث، والمثنَّى التغليبيّ، وغيرهما. ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك ما في كتاب الشيخ أحمد الحملاوي (زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع)(٦).

ولعلّ ما يدفعني إلى الكتابة في هذه الظاهرة، ويفرض عليَّ سلطانَهُ، زِيادةً على ما مرَّ من إهمالٍ وتناسٍ لكثيرٍ من مسائلها وتفسيراتها وتعليلاتها - أَنَّ التغليب ليس من سماتِ العربيَّة وحدها، بل يطالعنا في لغاتٍ أُخَرَ، فالإنجليزيَّة مثلا تميل إلى تغليب المذكّر على المؤنَّث كالعربيَّة في بعض المسائل، ويبدو ذلك بَيِّناً في جعل بناء المذكّر سادّاً مسدّ ما يمكن أنّ يختصَّ به المؤنَّث، نحو :

. Child, teacher, Engineer, Doctor, Professor.

وأضرابها مِمّا يُسْتَغْنى به عن نظيره الذي للمؤنَّث. والقولُ نفسُهُ في تغليب صفاتِ الذكور على الإناث، نحو :

He is a clever man

She is a clever woman

He is an interesting person

She is an interesting Person

والمخاطَبِ على المتكلَّم، والغائب عليهما في مثل قولنا :

You and I should discuss this matter

He, you and I are invited to the party.

لئلاّ يُوَسَمَ المتكلّم بحبِّ الذات وتفضيلها على غيرها، وهي مسألَةٌ لا تتوافر في العربية التي لا تميلُ إلى مثل هذا التغليب، بل تُؤثِرُ تغليبَ المتكلِّم على المخاطب، كما يتراءى لي، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه قولُ العرب: أنا وأنت قمنا، وتغليبِ المخاطب على الغائب في مثل قولهم: أَنْتَ وزيدٌ قمتما، وهي مسألة سنَبسط الحَديثَ فيها في هذا البحث.

ومن التغليب في الإنجليزية أيضا تغليبُ المفرَدِ على الجمع، ويبدو ذلك بيِّناً في إيجاد الجمع

(٦) الشيخ أحمد الحملاوي، زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة السابعة، ١٣٩١هـ-١٩٧١، ٧٣-٧٤.

بزيادة بعضِ اللواحق على صورة المفرد، أمّا المثنّى فلا يتوافر فيها. والقول نفسه في العربية في تغليب المفـرد على المثنّى والجمـع اللذيـن يتوافـران فيهـا، إذ يُكوَّن المثنـى بزيـادة اللاحقتين (يْـنِ) في الجر والنصب، و (انِ) في الرفـع، والجمع بزيادة اللاحقتين (يْنَ) في الجر والنصـب، و (ونَ) في الرفع، وتكسير صورة المفرد بالزيادة أو الحذْف، أو تغيير الحركات الصرفية لفظاً، كما في (أُسْدٍ)، وتقديراً، كما في : فُلْك، وهِجان، ودِلاص، وغيرها.

ومنه الاستغناءُ بألفاظِ الإشارة التي للذكور عن نظائرها التي يمكن أَنْ تكون للإناث، نحو:

This is my sister/brother

These are women / men

أمَّا العربيَّة فتجعل لكلِّ من المذكَّر مفرداً أو مثنىً أو جمعاً، والمؤنث مفردا أو مُثنًّى، اسما خاصًّا، أما جَمْعُ الإناث فيستغنى عنه بالذي للذكور، نحو.

هذا رجلٌ، وهذانِ رجلان، وهؤلاء رجالٌ.
هذه امرأةٌ، وهاتانِ امرأتانِ، وهؤلاء نساءٌ.

وتلتقي العـربية الإنجليـزية في تغليب ألفـاظ الإشارة السـابقة التي للعقـلاء على نظائرهـا التي يمكنُ أنْ تكـون لغير العقلاء، والاستغناء بــ (أنا) ضمير المتكلّم، و (نَحْـنُ) ضمير المتكلمين عن نظيريهما اللذين يمكنُ أنْ يكونا للمؤنَّث، على الرغم من أنَّ اللغات العربيَّة تجعل للمتكلمة ضميرا خاصا، وهو (أنِ)، وبضمير المتكلمين (نحن) عن الضمير الذي يمكن أن يكون للمثنَّى.

وتطالِعُنا بعضُ مسائلِ التغليب في لغاتٍ أخرى، كـالإيطاليَّة التي تُغَلِّب المذكَّر على المؤنث(٧)، نحو. (cugin)الذي يُعَدُّ أصـلا للمؤنَّث (cugin)، والفارسية التـي تستغني بصفة المذكَّر عـن صفة المؤنَّث، نحو،

آن مرد خوب است
آن ابستن خوب است

---

(٧) P. H. Matthews, Morphology An Introduction to the Theory of word-structure, Cambridge Textbooks in Linguistic
Raimo Anttila, An Introduction to Hisorical and Comparative Linguistics, Macmillan Publishing Co., Inc.

وتميل الألمانية إلى التفرقة بين المذكّر والمؤنّث والمحايد(٨)، نحو :

guter man

gute Frua

gutes kind (المحايد)

ولعلَّ أهميَّة هذا البحث تكمن - زيادةً على ما مرَّ - في أنَّ للمجتمع العربيّ وغيره بأعرافِهِ وعاداته ومعتقداتــه - أثرا بَيِّنــا في هذه الظاهــرة، إذْ يمكنُ تعليــلُ فيضٍ مــن مسائلها بــأنَّ البقاء لــلأقوى، فالسلطة والسيطــرة على الآخرين من سماتــه التي يرغب في تحقيقهما وتحقيــق غيرهما من السمات التي ترفَعُ من شأنــه وقَدْره، فهو يحتلُّ الأرض، ويسلبُ وينهَبُ، والقولُ نفسه في أنَّ الــدولة الأقوى هي التي تحتلُّ المكانة المرموقة التي تبدو في خضــوع كثيرٍ من الدول لسلطانها. وهي مسائل لا بُدَّ أَنْ تُؤثِّر في اللغة، لأنها أداة التَّعبير ووسيلته، فليس يمستغرب أنّ تَنْسابَ إليها، ويبدو ذلك بَيِّناً في تغليب المذكّر على المؤنَّث في اللغات العالمية المختلفة، في الغــالــب، لأنَّ الرجل أقوى من المرأة جسميًّا، ولا يجلــب العارَ الــذي تجلبه المرأة حملا على مــا كــان سائداً في تلــك المجتمعــات التي بُنِيَــتْ القواعــدُ والأصول على كــلامها، ولعلَّ خيرَ شاهــدٍ على ذلك قوله تعــالى : ﴿وإذَا بُشِّرَ أحدَهم بالأنثــى ظَلَّ وجهُه مُسْوَدًّا وهو كظيــم يتوارى من القوم من سوءِ ما بُشِّرَ به أَيُمْسِكُــه على هونٍ أم يدسُّه في التراب ألا ساء مــا يَحْكُمون﴾(٩). والقول نفســه في تغليب المتكلِّــم على المخاطــب رغبةً في تحقيــق الشهرة والظهور، وحبّ الذات، والمخاطب على الغائب؛ لأنَّه أولى من الغيبة، وأكثر تعريفاً وشهرةً. وغير ذلك من المسائل الأخرى التي سنحاولُ تَعْليلَها بتلك الأعراف، والتقاليد، والعادات، والمعتقدات التي كانت تُسَيْطِرُ على تلك المجتمعاتِ قديماً، ولا يزال بعضها يفرضُ سلطانَه على كثيرٍ من الناسِ في عَصْرِنا.

وتكمن أهميتــه أيضاً في أنَّ هذه الظــاهرةَ يمكن بــالحملِ عليهــا - تعليلُ كثيرٍ من مســائل اللغة والنحو والرسم الإملائي التي لم يتنبَّه إليها القدامى والمحدثون، في الغالــب.

ولتبدو هــذه الظاهرة بمسائلهــا وتعليلاتها المختلفة أكثَر وضــوحاً وإشراقاً؛ رأيتُ أنْ يكــونَ هذا البحث في بــابين، وخاتمةٍ، ومقدّمــة جعلتها في ذكر أهــمِّ ما دَفعني إلى الكتــابة فيها، وأنَّ العــربيَّة تلتقي غيرَها في بعض مسائلها، كالتذكير والتأنيث، في الغالــب، ومنهجي فيه. أمَّا البابان فهما فيما يأتي :

الباب الأوّل : ظاهرة التغليب : معنياها، اللغويّ والاصطــلاحيّ، مسوِّغات المصير إليها، مواقف القدامى والمحدثين منها.

(٨) انظر د. إسماعيل عمايرة، ظاهرة التأنيث في العربيّة بين اللغة العربية واللغات السامية، دراسة لغويّة تأصيلية، عمان - مركز الكتاب العلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م : ٢٤.

(٩) النحل : ٥٨-٥٩.

وهو في ثلاثة فصولٍ :

الفصل الأوَّل : لفظة التغليب لغة واصطلاحاً .

الفصل الثاني : القدامى والمحدَثون وظاهرة التغليب .

الفصل الثالث : مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليها في العربية .

الباب الثاني : ظاهرة التغليب ومسائل العربيَّة .

وهو في فصلين .

الفصل الأوَّل : ظاهرة التغليب والمسائل اللغويَّة .

الفصل الثاني : ظاهرة التغليب والمسائل النحويَّة .

أما الخاتمة فهي في أهمّ ما انتهيت إليه في هذا البحث، وما يمكن أنْ يزوِّد المكتبة النحويَّة واللغويَّة به من مسائِلَ تُنوسِيَ كثير منها في الغالب، إذْ لم يُنبَّه على أنَّها من باب التغليب، أو من مسائله التي تدور في فلكه .

وبعدُ، فاللهَ أسألُ أنْ يوفِّقنا عالمين ومتعلِّمين في كلّ زمانٍ ومكان لخدمة لغة كتابه المبين، أشرف اللغات وأسماها، وأكثرها تعبيراً عن المعاني وأدَقِّها، وأسألُه المغفرةَ، إنْ زلَلْتُ، وجزيلَ الثوابِ، إنْ أصَبْتُ، إنَّه المولى والنصير، وسِعَتْ رحْمَتُهُ كلَّ شيءٍ .

المؤلِّف

أ . د . عبد الفتاح الحموز

الباب الأوّل

ظاهـرة التغليب

معناها اللغويّ والاصطلاحيّ، ومسوِّغات المصير إليها، ومواقف القدامى والمحدثين منها

الفصل الأَوَّل
لفظة التغليب لغةً واصطِلاحاً

لفظة التغليب لغةً واصطلاحاً

لعل هذه اللفظة التي تُعَدُّ مصدراً قياسياً لـ (غَلَّبَ)، من باب (فعَّل تفعيلاً) - لم تطالعني في معجمات العربية القديمة، إذا استثنينا ابن منظور (ت : ٧١١ هـ) : «وتَغلَّبَ على بلد كذا : استولى عليه قهرا، وغَلّبْتُه أنا عليه تَغليباً»(١٠) . وفعلُ التغليب المبنيّ للفاعل أوّل من ذكره الفارابي (ت : ٣٥٠ هـ) : «وغَلَّبه عليه، فَغَلَبَهُ. والمُغَلَّب: المغلوب كثيرا، والمغلَّبُ : المرميُّ بالغَلَبَة»(١١)، أما المبنيّ للمفعول فأوّل مَنْ طالعنا به ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) : «ويقال : غُلِّبَ الرجلُ على فلانٍ : إذا حُكِم له بالغَلَبِ عليه ... »(١٢).

ويتناسى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ) الذي يُنْسَبُ إليه تصنيف أوّلِ معجم عربيّ هذا المصدرَ وفعلَه مكتفيا بتدوين ألفاظ تدور في فلك فعل الغلبةِ واسمِ المفعول من غَلَّب (مُغَلَّب) : «غَلَبَ يَغلِبُ غَلَباً وغَلَبَةً. . . والمُغلَّب قد يكونُ المفضَّل على غيره، والأغلب : الغليظ الشديد القَصَرة. وأسد أغْلَب. وقد غَلِبَ غَلَباً يكون من داءٍ أيضا. وهضبةٌ غَلْباء، وعزّةٌ غَلْباء. وتَغْلِبُ كانت تسمَّى الغَلْباء. واغلَوْلَب العشبُ في الأرض : إذا بلغَ كلَّ مَبْلَغ»(★).

ويقفو الخليلَ بنَ أحمدَ فيما مرّ مُصنِّفو المعجمات العربيّة اللاحقة زيادةً على تدوين بعض الاشتقاقات بمعانيها الحقيقيّة أو المجازيَّة. ولست فيما مرّ أوميُ بلوم هؤلاء، لإغفالهم هذا المصدرَ وفعلَه القياسيّ، بل انتحل لهم عذرا يكمن في أنَّ غايتهم ليست تدوينَ كلِّ الاشتقاقات التي تَكَفّلَتْ بجمع فيض غزيرٍ منها مظانُّ التعريف المختلفة. ويظهرُ لي أنّهم حريصون الحرصَ كلّه على تدوين ما سُمِعَ من العرب في هذه المسألة.

---

(١٠) محمد بن مكرم ابن منظور (ت : ٧١١ هـ)، لسان العرب، بيروت - دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م : ١/ ٦٥٢ (غلب)، وانظر : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ)، كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، بغداد - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م : ٤/ ٤٢٠، إسحق بن مرار أبو عمرو الشيباني (ت : ٢١٣ هـ أو ٢١٦ هـ)، كتاب الجيم، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ومراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م : ٣/ ٦، محمد بن الحسن بن دريد (ت : ٣٢١ هـ)، جمهرة اللغة، بغداد - مكتبة المثنى (طبعة جديدة بالأوفست) (بلا تاريخ طبع) : ١/ ٣١٨، محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد العظيم محمود، ومراجعة محمد علي النجار، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع) : ٨/ ١٣٨، جار الله محمود بن محمد الزمخشري (ت : ٥٣٨)، أساس البلاغة، القاهرة - كتاب الشعب، دار ومطابع الشعب، ١٩٩٠م: ٦٨٣.

(١١) إسحق بن إبراهيم الفارابي (ت : ٣٥٠)، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م ، ٣/ ٣٤١، وانظر : الأزهري، تهذيب اللغة : ٨/ ١٣٨، الزمخشري، أساس البلاغة : ٦٨٣.

(١٢) ابن دريد، جمهرة اللغة : ١/ ٣١٨.

(★) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين : ٤/ ٤٢٠.

ويكاد معنى هذه اللفظة اللغويّ يدورُ في فلك القهر والغلبة حسيًّا ومعنويًّا، على أنّ الحسيّ أكثرُ التصاقا بها لشيوعه في تلك البيئات اللغوية التي رُوِيَتْ عنها ألفاظ اللغة بمعانيها المختلفة. ولعلّ أهمَّ معانيها - كما في مظانّ اللغة المختلفة - القهرُ والغَلَبة، والاستيلاء، والتفضيل[١٣].

أمّا المعنى الاصطلاحيُّ فتناسته معجمات العربيّة القديمة كما تناست كثيرا من المصطلحات التي أُفْرِدت لها تصانيفُ خاصّة، ولعلَّ (المعجم الوسيط) يُعَدُّ قصبُ السبق بيده من حيثُ تدوينُ معنى هذه اللفظة الاصطلاحي: «التغليبُ: في اللغة إيثار أحد اللفظين على الآخر في الأحكام العربية، إذا كان بين مدلوليهما علقة أو اختلاط، كما في الأبوين، الأب والأم، والمشرقين، المشرق والمغرب، والعُمرَين، أبي بكر وعمر»[١٤].

وتطالعنا بعضُ مظانّ المصطلح والنحو والبلاغة وعلوم القرآن بحدِّ هذا المصطلح، وهو حدٌّ يكادُ يدور في فلك ترجيح لفظة أو صِفتها على أخرى أو صفتها بإعطائها حكمَ المرجّحة، أو إطلاق لفظة عليهما لِتَصييرهما من باب المتّفقين في حكم ما، فهو عند الجرجانيّ: «هو ترجيحُ أحدِ المعلومين على الآخر، وإطلاقُه عليهما، وقيّدوا إطلاقَه عليهما للاحتراز عن المشاكلة»[١٥].

وَيَعُدُّه المُحِبِّيّ في المثنى التغليبي من باب المجاز، لاستعمالِ اللفظ في غير ما وضع له: «قد عَرَفْتَ أنَّهُ داخل في تعريف المثنّى الحقيقيّ بتعميم المثل معنًى ولفظا، وإنْ كان معدوداً من المجاز، كما صرَّح به محمد بن شريف الحسيني في (شرح الفوائد الضيائيَّة)، قال: لأنَّ اللفظ فيه غيرُ مستعمل، كما لا يخفى. واعلم أنَّهُ يُغَلَّبُ أحد المتجاورين والمتشابهين على الآخر، بأنْ يُجْعَل الآخرُ مسمًّى به ادِّعاءً، ثم يُثَنَّى ذلك الاسمُ قصدا إليهما جميعا»[١٦]. وهو عند الزركشي: «إعطاءُ الشيءِ حكمَ غيره، وقيل ترجيحُ أحَدُ المغلوبين على الآخر، أو إطلاقُ لفظةٍ عليهما إجراء للمختلفين مجرى المتَّفِقَيْنِ»[١٧].

---

(١٣)انظر: ابن منظور، لسان العرب: ١/ ٦٥٢، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥ هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، سلسلة تصدرها وزارة الارشاد والأنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م (غلب)، الراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢ هـ)، المفردات في غريب القرآن، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ٣٦٤، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ طبع): ٢/ ٣٧٦.

(١٤) مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع أو مكانه): ٢/ ٦٥٨ (غلب).

(١٥) الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٦٢.

(١٦)محمد أمين بن فضل الله المحبِّيّ (ت: ١١١١هـ)، جنى الجنتين في تمييز نوعي المثَّنيين، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م: ١١٧.

(١٧) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع): ٣/ ٣٠٢.

ولعلّ قولـه (إطلاق لفظة عليهما) يكمن في تغليب نعـت أحدهما على نعت الآخر، كـالأسمرين (الخبز والماء)، أو تغليـب نعتيهما عليهما، لاتفاقهما فيه، كـالأحمرين (الخمر واللحـم)، وغير ذلك من المثنيَّات التغليبيَّة التي سَنَبْسُط الحديث فيها في هذا البحث.

وهو عند القزويني: «والتغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة»[١٨] والمغربي: «والتغليبُ الذي هو أَنْ يُعْطى أحدُ المصطلحين أو المُتشاكِلَيْنِ حكمَ الآخر...»[١٩]، والسبكي: «الحادي والثمانون: التغليبُ، ويسمَّى ترجيحَ أحدِ المعلومين على الآخر...»[٢٠]، والقرطاجنيّ، «أَنْ يُغَلِّب الأرجحُ من جهة الفصاحة أو البلاغة لفظاً أو معنًى»[٢١]. ويكادون يَتَّفقون في هذه المسألة - في الغالب - على الرغم مِمَّا في تعبيراتهم من اختلافٍ في اللفظ.

وهو عنـد ابن مالـك من النحويّين: «وليـس هذا من التغليـب؛ لأنَّ التغليب هو أن يعـمَّ كلا الصنفين بلفظ أحدِهما، كقولك: الزيدون، والهندات خرجوا، فالواو قد عمَّت الزيدِيْنَ والهِنداتِ تغليبا للمذكَّر...»[٢٢].

ويُعَدُّ ابنُ كمال بـاشا (ت: ٩٤٠ هـ) في مؤلَّفِه الموجـز (رسالة في تحقيق التغليـب) أوّل من أفرد للتغليب مصنَّفـا، جمع فيه بعض أقوال السـابقين، من حيثُ الحدُّ، والأنواعُ، والشيـوعُ في الكلام العربي، وكونُـه من المجاز، وحكمه في العربيـة. وهو عنده: «اعلمْ أنَّ التغليب تـوسُّع في الكلام، شائعٌ في لسان العرب، مدارهُ على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلا تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة مخصوصةٍ للمُغَلَّبِ بحسب الوضـع الشخصيّ، أو التفرّعيّ، ولا عبرة بالوحدة والتعدّدِ لا في جانب الغالب ولا في جانب المغلوب، فقد يُغَلَّـبُ الواحِدُ على الواحد، كما في العُمَرَيْنِ، وقد يُغَلَّب التعدُّدُ على المتعدّد، كما في قوله تعالى: ﴿ويوم نحشرهم وما يعبدون من دون الله﴾[٢٣]، على

---

(١٨) فرج الله زكي الكردي، شروح التخليص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي، (بلا تاريخ طبع): ٢/ ٥١.

(١٩) فرج الله زكي الكردي، شروح التخليص: ٢/ ٥١.

(٢٠) فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٤/ ٤٧٣.

(٢١) انظر د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، بغداد - مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م: ٢/ ٣٠٥.

(٢٢) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع): ٣/ ١٦٩١.

(٢٣) الفرقان: ١٧. استعملت (ما) في هذه الآية الكريمة للعاقل وغيره من باب تغليب غير العاقل على العاقل، (تغليب الأصنام على غيرها من العقلاء تحقيرا لها، أو لكثرتها).

بعض الوجوه. وقد يُغَلَّبُ المتعدِّد على الواحِدِ كما في قوله تعالى: ﴿وكانت من القانتين﴾[٢٤]. وقد يُغَلَّبُ الواحد المتعدّد، كما في قوله تعالى: ﴿وما ربُّك بغافلٍ عما تعملون﴾[٢٥]. وإنَّما الاعتبار بالنكتة التي تقتضيه، والاختصارُ نكتةٌ مشتركة بين الأقسام كلها ... »[٢٦].

ويكاد كثيرٌ مِمَّن تحدَّثوا عن التغليب يعدُّونه من باب المجاز اللغويّ المفرد الذي يدور في فلك استعمال لفظةٍ ما في غير ما وضِعَت له، لتوافر علاقة المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه، وقرينةٍ تَمْنَعُ من إرادة المعنى الحقيقيّ أو الأصليّ، كالأسد الذي يُسْتَعْمل في الشجاعة، واليد في النعمة، وغيرهما. ويَخْتَصُّه بعضهم بالمجاز المرسل ليبعدوه عن الاستعارة التي تختلف عنه بأنَّ علاقتها المشابهة، أمّا علاقته فغيرها، إذ يدور في فلك عدة علاقات كالكليَّة والجزئيّة، والسببيَّة، والحاليَّة، والمحليَّة، واللازميّة، والملزوميّة، والآلية، والبدليّة[٢٧].

ويظهر لي أنَّ التغليب على خلاف المجاز من حيثُ كونُه يشمل ما وُضِعَتْ له اللفظة المغلّبة، وهو المعنى الحقيقي، وما وُضِعَتْ له اللفظة المغلّب عليها، وهو المعنى المجازي، فيجتمع بذلك المعنى الحقيقيّ والمعنى المجازيّ، وهي مسألة لا تتوافر فيما يُعَدُّ من باب المجاز العام، الذي لا بد فيه من معنى عام ثالث يعمهما. ويحمل السيّد الشريف الجرجانيّ في حاشيته على (الكشّاف) ذلك على أنَّ المراد معنى واحد تَرَكَّب من المعنيين، الحقيقيّ والمجازيّ. وتبدو هذه المسألة في شرحه تأويل الزمخشري لقوله تعالى، ﴿والذين يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك﴾[٢٨] من حيثُ كونُ الإيمان يشمل الإيمانين، السالِفَ والمُتَرَقَّب، لأنَّ هذا القول محمولٌ على تغليب المَوجود على ما لم يوجد، ولذلك جاء فعل الإنزال بلفظ الماضي: «وأمّا التعبيرُ عن الماضي والمترقَّب بصيغة الماضي فله وجهان، أحدُهما تغليبُ

---

(٢٤) التحريم ١٢. غلب جمع الذكور (القانتين) في هذه الآية على جمع الإناث (القانتات) للدلالة على أن طاعة المرأة لم تقصر عن طاعة نظائرها من الرجال الكاملين.

(٢٥) هود: ١٢٣. غُلِّب المخاطب في هذه الآية على الغائبين.

(٢٦) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت: ٩٤٠ هـ)، رسائل ابن كمال باشا اللغوية، تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد، الرياض - النادي الأدبي، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠م، ٣٩-

(٢٧) انظر: الشيخ أحمد الحملاوي، زهر الربيع، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة السابعة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م، ١٣٣، فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٢/ ٥١، ٤/ ٤٧٣، أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، البيان، المعاني، البديع، بيروت - دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م: ٢٢٩، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن علي السيد زين الدين الجرجاني، وكتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد بن محمد بن المنير الاسكندري، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٩٨٥ هـ - ١٩٦٦م: ١٣٦-

(٢٨) البقرة: ٤.

ما وُجِد نـزوله على ما لم يوجد. الثاني تشبيـهُ مجموع المنزَّل بما نزَل في تحقُّق النـزول؛ وذلك لأنَّ بعضَه نازلٌ وبعضَه منتظرٌ سيُنَـزَّلُ قطعا. وقد أُورِد على الوجهين لزومُ الجمع بين الحقيقـة والمجاز، إذْ ليس هناك معنًى ثـالث يعمُّهما معاً حتى يُعَدَّ من عمـوم المجاز. وأجيْبَ بأنَّ الجمع إنَّما يلـزم إذا كان كلُّ واحدٍ منهما مـراداً باللفظ، وهـا هنا أُريدَ به معنـى واحد تَرَكَّـبَ من المعنى الحقيقـيَ والمجازيّ، ولم يُسْتَعْمَلِ اللفظُ في واحـد منهما بل في المجموع مجازا، ولا يلزم جـريان ذلك في جميع المعـاني الحقيقيّة والمجـازيّة لجواز ألاّ يكـونَ هناك ارتبـاطٌ بجعلهما معنًـى واحدا عُـرْفـاً يُقْصَدُ إليـهِ بإرادةٍ واحـدةٍ في استعمالات الألفاظ ... »[٢٩].

ويلتقي التغليبُ المشاكلَةَ في أنَّ كليهما يُعَدُّ من باب المجاز اللغويّ، وأنَّهما يدوران في فلك جعل بعض المفهومات تابعا لبعض آخـر في التعبير عنه بلفظ أحدهما، ويختلفان في أنَّ التغليب يكمن في التعبير عن المفهومين بلفظ أحدهما، وهو المغلّب، وتناسي لفظِ المغلّب عليه، على أنّ دلالته عليهما تكون مركّبة من المعنى الحقيقيّ للفظة المغلَّبة والمعنى المجازيِّ للفظة المغلَّب عليها، أمّا المشاكلة فلا بُدَّ لها من قـرينةِ المجاورة تحقيقاً أو تقـديراً، وهي مسألة لا تتـوافَرُ في التغليب. ومن المشـاكلة التي تُعَزِّزها قرينَةُ المجاورة تحقيقاً قول الشاعر[٣٠]:

قالوا: اقْتَرِحْ شيئا نُجِدْ لك طبخَه   قلـتُ: اطبخـوا لي جُبَّةً وقميـصاً

فعبَّر عن خياطـة الجبَّة والقميص بالطَّبْـخ لمجاورته الحقيقيَّة لطبـخ الطعام. ومن المشاكلـة التي تعزّزها قرينة المجاورة تقديرا قوله تعالى: ﴿صبغةَ الله ومن أحسَنُ من الله صِبْغَةً﴾[٣١]، إذْ عَبَّر عن الإيمان بالله في هـذه الآية الكريمـة بصبغته للمشاكلة، على أنَّ قـرينة الصحبة أو المجـاورة مقدّرة، وهي وقوعُ الإيمان في صحبة صبغة النصارى التي يوحي بها سببُ النزول[٣٢].

ويكادُ هـذا المصطلح يختفي في كتـاب سيبويـــه في بعـض مسائـــل التغليـب التي تُطـالِعُنا فيه، كـالتذكير والتأنيـث وغيرهمـا: «هــذا بـــابُ المؤنَّـث الـذي يقـعُ على المؤنَّث والمـــذكَّر، وأصله التأنيث»[٣٣]، ويطالعنا هـذا الاختفاءُ أيضا في حنايـا بعض الأبواب وأثنائهـا، نحو تغليب

---

(٢٩) انظر الزمخشري، الكشاف، حاشيـة السيد الشريف الجرجاني، ١/ ١٣٦ - وانظر ابن كمال باشا، رسـائل ابن كمال باشا: ٤٠.

(٣٠) انظر الشيخ الحملاوي، زهر الربيع: ١٦٩. وانظر المراغي، علوم البلاغة، ٣٠١-٣٠٢.

(٣١) البقرة: ١٣٨.

(٣٢) انظر: الحملاوي، زهر الربيع، ١٦٩، المراغي، علوم البلاغة: ٣٠٢.

(٣٣) عمرو بن عثمان بـن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، الكتـاب، تحقيق عبد السلام هـارون، القاهرة - الهيئة المصريّـة العامة للكتاب، ١٩٦٨م - ١٩٧٥م: ٣/ ٥٦١.

المُذَكَّر على المؤنَّث في باب (حَبَّـذا) : «زعم الخليـلُ - رحمه الله - أنَّ حبَّذا بمنـزلة (حـبَّ الشيءَ)، ولكنَّ (ذا وحبَّ) بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، نحو (لولا)، وهو اسمٌ مرفوع، كما تقول، يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرور، ألا ترى أنَّك تقولُ للمؤنَّث، حَبَّذا، ولا تقول، حَبَّـذِهِ؛ لأنَّه صارَ مع (حبَّ) على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّر هو اللازم؛ لأنَّه كالمثَل»[٣٤]. ومنه تغليبُ الفرع على الأصـل كتثنية خُصْيَة خُصْيَيْنِ عَلى الرغـم من أنَّ الأصْلِ خُصْيَتَان، والأصْـلِ على الفرع كتثنية مَذْرى علَى مَـذْرَوَيْنِ، على الرغم من أنّ القياس قلبُ الألف المقصـورة الرابعة أيًّا كان أصلُها ياءً[٣٥]، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي يبدو فيها التغليب من غير الإيماء إلى هذا المصطلح .

ويطعالِعُنا بفعل الغلبة في أحد الأبواب : «هذا بابُ ما غَلَبَتْ فيه المعرفةُ النكرةَ، وذلك قولُكَ : هذان رجلانِ وعبدُ الله منطلقين . وإنّما نَصَبْتَ المنطلقين، لأنَّه لا سبيلَ إلى أنْ يكونَ صفةً لعبد الله، ولا أنْ يكونَ صفةً للاثنين، فلَمّا كان ذلك مُحالاً جعلتَهُ حالا صاروا فيها، كأنَّك قلت : هذا عبدُ الله منطلقاً . وهذا شبيهٌ بقولك : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين ... »[٣٦].

ولا يذكـر أبــو العبّاس المبرّد هـذه اللفظـــة على الرغـم مِـنْ أنَّه يـدوّن كثيراً من مسـائل هذا البــاب في مؤلَّفــه (المقتضب)[٣٧]، وبعضَ مسـائل التغليبِ في مواضــع أخـــرى[٣٨] مستغنيا عنهـا بما يـومىء إلى أنَّ المسـألة مـن التغليـب، نحـــو : «لأنَّـه إذا اجتمـع مـذكَّر ومـؤنَّث جُعِـلَ الكـلامُ على التذكيرِ؛ لأنَّـه الأصـــل»[٣٩]. والقـولُ نفسُهُ مـــع الأخفـش في تأويـل تذكيــر خبر المؤنّث في قـوله تعالى : ﴿إنَّ رحمةَ اللهِ قريـبٌ من المحسنين﴾[٤٠]، إذْ يحمـله على تـذكير المؤنَّث في أحد التأويلات[٤١]، والفَرّاءِ في تنـاسي ذكره له في تـأويلِ بعض الآيات القـرآنيَّة التي يُمْكِـنُ حَمْلُها عليه، ومنها قوله تعالى ٠ ﴿وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ﴾[٤٢]، و ﴿فمنهـم مَنْ يمشي على أرْبَع﴾[٤٣]، و

---

(٣٤) سيبويه، الكتاب. ٢/ ١٨٠ .

(٣٥) انظر سيبويه، الكتاب : ٤/ ٣٨٧ .

(٣٦) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٨١ .

(٣٧) انظر محمد بن يـزيد المبرد (ت : ٢٨٥)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القـاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٨ هـ : ٤/ ٣١٤ .

(٣٨) انظر المبرد، المقتضب : ٤/ ٢٦٣، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٥ .

(٣٩) المبرد، المقتضب : ٢/ ١٨٢ .

(٤٠) الأعراف : ٥٦ .

(٤١) انظر سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش (ت : ٢٩٥ هـ)، معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م (بلا مكان طبع) : ٢/ ٣٠٠ .

(٤٢) القيامـة : ٩ . وانظر يحيى بـن زياد الفـراء (ت : ٢٠٧ هـ)، معاني القـرآن، تحقيق د. عبد الفتـاح شلبي، مـراجعة علي النجدي ناصف، القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع) : ٣/ ٢٠٩ .

﴿ياليت بيني وبينك بُعْدَ المشرقين﴾(٤٤)، وثعلبٍ في حمله التثنية (خَصمانِ) بعدَ الجمع (تسوَّروا) في قوله تعالى: ﴿وهل أتاكَ نبأُ الخصم إذْ تَسَوَّروا المحرابَ إذْ دخلوا على داودَ فَفَزِعَ منهم قالوا لا تَخَفْ خصمانِ بغى بعضُنا على بعضٍ ...﴾[٤٥] على معنى الجمع[٤٦]، وابن جنيٍّ الذي يذكُرُ بعضَ مسائلِ التغليبِ في فصل الحمل على المعنى[٤٧] من غير أنْ يُصَرِّحَ بهذا المصطلح.

ويتراءى لي أنّ أبا الطيّب اللغويَّ (ت: ٣٥١ هـ) يُعَدُّ أوّلَ من طالعنا بفعل الغَلَبَةِ في أثناءِ بعض عناوين أبواب المثنَّى: «الاثنانِ غَلَبَ اسمُ أحدهما على اسم صاحبه»[٤٨]، «الاثنان غَلَبَ نعتُ أحدِهما على نعت صاحبه»[٤٩]، «الاثنان غَلَبَ عليهما لقبُ واحدٍ منهما»[٥٠]. ويبدو أنَّه اتَّبع سيبويهِ في هذه المسألة، كما مرَّ، إلا في تعديته هذا الفعل بحرف الخفض (على)، وهي تعديةٌ جائزةٌ في العربيّة[٥١].

ويطالعنا به أبو عليّ الفارسيّ معدًّى إلى مفعول صريح مُتَّبعا في ذلك سيبويهِ، كما مر: «ومِمَّا ثُنِّيَ على غير واحدِهِ قولهم ضِبْعان لذكر الضِّباع، زعم أبو الحسن وأبو عمر أنَّهم اذا أرادوا تثنية ضِبْعان قالوا في تثنيته ضَبُعان، فثنُّوا المذكَّر على اسم المؤنَّث، فَغَلَبَ المذَكَّرَ المؤنَّثُ في هذا الباب»[٥٢].

ويكاد ابنُ السكِّيتْ (ت: ٢٤٤ هـ) يأخذ قصبَ السبقِ في استعماله فِعْلَ التغليب (غلَّب)، إذْ يطالِعُنا به في عنوان المثنّى التَغليبي: «بابُ الاسمين يُغَلَّبُ أحدُهما على صاحبه لشُهرته، أو لخفَّته من الناس»(٥٣). أمَّا المصدر (التغليب) فَيُعَدّ ابنُ فارس (ت: ٣٩٢هـ) من أوائل من صاروا إليه: «قيل له، إنّه قال ذلك - واللهُ أعلَمُ - لأنّه جَمْعُ ما يعقِلُ وما لا يَعْقِل، فَغَلب ما يعقِل، وهي

---

(٤٣) النور: ٤٥. وانظر الفرّاء، معاني القرآن: ٢/ ٢٥٧.

(٤٤) الزخرف. وانظر الفرّاء، معاني القرآن. ٣/ ٣٣.

(٤٥) ص: ٢٢.

(٤٦) أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف، النشرة الثانية (بلا تاريخ طبع): ٢٤٩.

(٤٧) انظر عثمان بن جنّيّ (ت: ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع): ٢/ ٤١١.

(٤٨) انظر عبد الواحد بن علي اللغويّ، أبو الطيِّب (ت: ٣٥١ هـ)، كتاب المثنّى، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق - مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٠ م: ٤.

(٤٩) انظر أبو الطيّب اللغويّ، المثنّى: ٢٧.

(٥٠) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنّى، ٣٥.

(٥١) انظر ابن منظور، لسان العرب (غلب).

(٥٢) الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمَّى إيضاح الشعر، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، ودار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ١٣٦.

(٥٣) يعقوب بن السكِّيت (: ٢٤٤ هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع): ٤٠٠.

سنَّة من سُنَنِ العرب (أعني بابَ التغليب). وذلك كقوله جل ثناؤه، ﴿واللهُ خلق كلَّ دابَّةٍ من مَـآء فمنهم مَنْ يَمشي على بطنِهِ ومنهم مَنْ يمشي على رجلين ومنهم مَنْ يمشي على أرْبَع يَخْلُقُ اللهُ ما يشَاءُ إنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قديـر﴾(٥٤)، فقال (منهم) تَغْليباً لمن يمشي على رجلين، وهم بنو آدم»(٥٥).

ويظهرُ لي أنَّ هذا المصطلح فعلاً أو مصدراً قد استوى على سوقه في تآليف نحاة القرن السابع الهجريّ والقرونِ اللاحقة، كابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) : «فعلى هذا لا يخلو أنْ يَتَّفق الاسمانِ في اللفظ أو يختلفا، فإذا اختلفا فالعطفُ، ولا يجوزُ التشبيه إلا فيما غُلِّب فيه أحدُ الاسمين على الآخر، وذلك موقوفٌ على السماع ... »(٥٦)، وابنِ مالك (ت : ٦٧٢ هـ) : «وليس هذا من التغليب؛ لأنَّ التغليب هو : أن يُعَمَّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: الزيدانِ، والهندات خرجوا، فالواو قد عمَّت الزيْدَينِ والهنداتِ تغليباً للمذكر... »(٥٧)، وابنِ هشامٍ الأنصاريّ(ت : ٧٦١ هـ).

وتطالِعُنا في باب الممنوع من الصرف في كثير من مظانِّ النحو لَفْظَةُ (الغالبِ) مُراداً بها الأولى أو الأكثر، فالعَلَمُ الذي على وزن الفعل يُمْنَعُ من الصرف بقيد كون هذا الوزن مختصًّا بالفعل أو غالبا فيه(٦٣)، وفي باب الأصل والفرع لفظة (الغَلَبَة)، جاء في كتاب (الخصائص) لابن جنّيّ، «بابٌ من غلبة الفروع على الأصول»(٦٤). ومِمّا عُدَّ من ذلك قول ذي الرُّمَّة(٦٥):

ورملٍ كأوراكِ العذارى قَطَعْتُهُ ... إذا أَلْبَسته المِظلماتُ الحنادِسُ

فجعل الأصل فرعاً والفرعَ أصلاً في تشبيه الرمْلِ بالأوراك، إذْ قلبَ التشبيهَ للمبالغة.

وقد تقومُ لفظةُ الترجيح التي تطالِعُنا في مظانِّ النحو والصرف أو ما يدور في فلكها مقامَ لفظة التغليب إذا تنوسي المرجَّحُ عليه، لأنّه لا بُدَّ في الترجيح من توافُرِ أمرين أو حُكْمَيْنِ أو تأويلَيْنِ، أو غيرهما، لترجيحِ أحدهما على الآخر، وهي مسألَةٌ تبدو بوضوح في الخلافات النحويَّة

---

(٥٤) النور : ٤٥.

(٥٥) أحمد بن فارس (ت : ٣٦٥ هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م-١٣٨٣هـ: ٣٢. وانظر: ضياء الدين عبد الله بن علي بن حمزة ابن الشجري (ت : ٥٤٢ هـ)، الأمالي الشجرية، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع) : ١/ ١٤.

(٦٣) انظر في هذه المسألة : محمد بن علي الصبان (ت : ١٢٠٦ هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع) : ٣/ ٢٥٩ ، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٢٩٤.

(٦٤) ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٠٠. وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٩٤، ١/ ١٠٧.

(٦٥) انظر ابن جني، الخصائص : ١/ ٣٠٠.

والصرفيّة الثرَّة .

والقولُ نفسُهُ في الاختيار كما في إجازة ابنِ مالكٍ وغيرِهِ تثنيةَ التـوكيد في مثل قولنا : جاء الزيدان نَفْساهما : «ومنعَ ذلـك أبو حيّان، وقال : إنَّه غَلَـطٌ لم يَقُلْ به أحدٌ من النحـويِّين، وانَّما مُنِعَ أو قلَّ لكراهـةِ اجتماع تثنيتين فيما هو كـالكلمة الـواحدة. واختيرَ الجمـعُ على الإفراد؛ لأنَّ التثنيـة جمعٌ في المعنى»(٦٦).

وبعدُ فلستُ أميلُ إلى حَصْرِ هذه الظاهرة في مسائِلَ تخضَعُ لسلطان الحدّ السابق الذي طالَعنَا به البلاغيّون والنحويُّـون ومَنْ صنَّفوا في علوم القرآن، بل أدعو بلا تـردُّد إلى حمل كثيرٍ من مسائل اللغة والنحو عليهـا سواء أكانـت اللفظةُ المُغلَّبة تحمِل معنًـى مُـركّباً من الحقيقـي والمجازيّ أم لا، كما في المثنَّى التغليبيّ وغيره مـن المسائل، وعليه فإنَّني أعُدُّ مـن مسائلها تغليبَ حكمٍ ما في كلمـةٍ ما لعلةٍ ما، على الرغم من جواز الحكم الآخر أحياناً، كتغليب فتح حروف المضارعة في الخماسيّ والسداسيّ على ضمِّها؛ لأنَّ النقْلَ من الثلاثيّ أكثرُ منه في الـرباعيّ، فحُمِلَ على الأكثر في هذه المسألة، وأنهَّما ثقيلانِ لكثرةِ حروفِهما، والثقيلُ تختصُّه العربيَّةُ بما يُخَفِّفُه، على الرغم من أنَّ بعضَ العرب يَضُمُّ هذه الحروف حملا على الرباعيّ: يَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجُ (٦٧). ومن ذلك أيضا تكسيرُ (فَعْل) اسما صحيحَ الآخر علَى (أَفْعُـل)، لكونـه أكثرَ استعمالا وشيـوعا مـن غيره من الأبنيـة الثلاثيّـة، التي تُكَسَّرُ على (أَفْعال)، فغلَّبـوا بذلـك (أَفْعُل) على (أَفْعال) لخفّتـه؛ لأنَّهم يُعْطونَ كثير الاستعمال الأَخَـفَّ وقليلَه الأثْقَلَ؛ لتحقيق التعـادل، وهي مسألة قـد أفردتُ لها بحثا(٦٨). وغير ذلك من المسـائل النحويّة واللغويّة التي سنحاول تغليبَ حكم فيها على آخر.

---

(٦٦) جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ)، همع الهوامـع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشْتِراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)، الكويت - دار البحوث العلمية، ١٩٧٥ - ١٩٨٠ : ٥/ ١٩٧ .

(٦٧) انظر عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ)، أسرار العربيـة، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - مطبعة الترَقِّيّ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م : ٤٠٤ .

(٦٨) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات. وانظر الأنباري، أسرار العربية: ٤٨ .

الفصل الثاني
القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب

القدامى والمحدثون وظاهرةُ التغليب

يتراءى لي أنَّ كثيراً من القدامى والمحدثين قد تناسَوْا هذه الظاهرة التي يمكن حملُ كثير من مسائل اللغة والنحو عليها، إذ اكتفى جمهورهم بذكر بعض مسائلها إمَّا بالإيماء إليها أو النصّ الصريح وإمَّا بعدمهما، في أثناء بعض الأبواب النَّحويَّة واللغويَّة أو حناياها، كالمُثَنَّى التغليبيّ، والتذكير والتأنيث، وغيرهما. ويبدو لي أنَّ مَنْ صَنَّفوا في العلوم البلاغيّة أكثرُ تنبُّها إليها من غيرهم في تدوينهم بعضَ مسائلها. والقولُ نفسه مع بعض منْ صَنَّفوا في علوم القرآن كالزركشيِّ الذي يدوِّن ما يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ عليها من الآيات القرآنية. وغالباً ما يكتفي اللاحقُ بتدوين تلك الشَّواهد والمسائل التي في تصانيف من كانوا قبله، وعليه فإنَّ كثيراً من مسائلها وشواهدها القرآنيّة تطالعنا في أثناء كثير من التآليف البلاغيَّة وغيرها.

ويظهرُ لي أنَّ هذه الظاهرة كانت في بداية التنبُّه إليها في تصانيف القدامى نحويِّين وتصريفيّين وبلاغيِّين وغيرهم، وهي مسألة تُعَزِّزُها قِلَّة مسائلها وشواهدها في هذه التصانيف، فسيبويه يكتفي بذكر بعض مسائل التغليب في «هذا بابُ المؤنَّث الذي يقعُ على المؤنَّث والمذكَّر وأصله التأنيث»(٦٩) من غير أنْ يُطالِعَنا بنصٍّ صريح على أنَّها من التغليب، وهي مسائل تدور في فلك تغليب الأصل على الفرْع، كتذكير العدد في قولك: له ثَلاثُ شياهٍ، وثلاثٌ من الشاءِ لأنَّ الشاءَ أصلُهُ التأنيث، وقولك: له خَمْسٌ من الإبل ذكور، وخمسٌ من الغنم ذكور؛ لأنَّ الغنمَ والإبلَ مؤنَّثان. ومن ذلك تغليبُ المؤنَّث على المذكَّر في قول العرب: لخمسٍ بقِين أو خَلَوْنَ على أنَّ الليالي المؤنَّثة غلَّبَتْ على الأيام المذكَّرة، وتغليبُ المذكَّر في قول الشاعر(٧٠):

فطافَتْ ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ ... يكونُ النكيرُ أنْ تُضِيْفَ وتَجْأَرا

وقولك: أعطاه خمسة عشرَ من بين عبدٍ وجاريةٍ، وغيرُ ذلك من الشواهد التي يُمْكِنُ إخضاعها لسلطان التغليب.

ومنه تغليبُ تذكير (ذا) في (حَبَّذا) على تأنيثه(٧١)، وتغليبُ الفرع على الأصل في تثنية خُصْيَةٍ على خصْيَيْنِ، على الرغم من أنَّ الأصل خُصْيتان، والأصْلِ على الفرع في تثنية مَذْرَى على مَذْرَوَيْنِ، على الرغم من أنَّ القياسَ قلبُ الألف المقصورة في الأسماء المقصورةِ الرباعيَّة أو الخماسيَّة أو السداسيَّة – ياءً(٧٢). ويطعالِعُنا – كما مرَّ – بباب يَذْكُرُ فيه فعلَ الغَلَبَة: «هذا بابُ ما غلَبَتْ فيه

(٦٩) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٦١.

(٧٠) انظر سيبويه، الكتاب: ٣/ ٥٦٣ –

(٧١) انظر سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٠.

(٧٢) انظر سيبويه: الكتاب: ٤/ ٣٨٧.

المعرفةُ النكرةَ»(٧٣)، ومن هذا التغليب قولُك : هذانِ رجلانِ وعبدُ اللهِ مُنْطَلِقَيْنِ، على أنَّ (مُنْطَلِقَيْنِ) حالٌ، ولا يصحُّ جَعْلُهـا صفَةً لهم؛ لأنَّ (رجلانِ) نكرة، و (عبـد الله) معرفة، فَغُلِّبتِ المعـرفةُ على النكرة؛ لأنَّ صاحب الحال الأصلُ فيه أنْ يكون معرفةً(٧٤).

والقولُ نفسه مع أبي العباس المبرّد من حيثُ عدَمُ النصِّ الصريح على أنَّ هذه المسألة أو تلك من باب التغليـب، وعدمُ إفـرادِهِ باباً يُـدَوِّنُ فيه أهمَّ مسـائل هذهِ الظـاهرة. ومِمّا يمكِـنُ عَدُّه مـن باب التغليب في كتابـه (المقتضب) تغليبُ المذكّر على المؤنـث؛ لأنَّه الأصْلُ، في قول العـرب : هذا رابعُ أربعةٍ، على أنَّ هذا رابعُ النسوةِ الثلاثِ، إذْ يُقَل : هذا رابعُ أربع(٧٥)، والمعرفةِ على النكرة، كما مرَّ عند سيبويه(٧٦)، وأحدِ المُثَنَّيَيْن فيما يسمَّى بالمثَنَّى التغليبيَّ كالعُمرين والأبوين(٧٧).

وينهج النهجَ نَفْسَهُ الأخْفشُ (٧٨)، والفَرَّاء (٧٩)، وغيرُهما من النحاة الأوائل. ويطـالعنا بعضُ النحاةِ القدامـى بالتصريح بأنَّ هـذه المسألة أو تلك تُعَـدُّ من باب التغليب، ويكـادُ هذا التصريح يكـون محصوراً في بعـض مسـائلـه كالمُثَنَّـى التغليبـيّ الذي اختصَّـهُ بعضُهـم ببـابٍ، كأبي الطيِّب اللغويّ(٨٠)، وابنِ السكِّيْت(٨١)، والمحبّي(٨٢)، وتغليـبِ المذكَّر على المؤنّـث كأبي علي الفـارسيّ، وابنِ مالكٍ، وتغليبِ ما يعقِلُ على ما لا يعقِلُ، كابن فارس(٨٣).

ولعلَّ ابن هشـام الأنصاريّ أوّلُ من أفرد لهذه الظاهـرة مكاناً في كتابـه النفيس (مغني اللبيب)، ذكر فيه بعض مسائلها، وهي(٨٤) :

(١) تغليـبُ أحدِ المُثَنَّيَيْن على الآخـر فيما يسمَّـى بالمثنـى التغليبـيّ، كالعُمـرَيـن، أبي بكرٍ وعُمَـرَ، والقمرين، الشمس والقمر، في أحد قولين، والأبوين، الأب والأم.

---

(٧٣) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٨١.
(٧٤) انظر سيبويه، الكتاب : ٢/ ٨١.
(٧٥) انظر المبرد، المقتضب : ٢/ ١٨٢.
(٧٦) انظر المبرد، المقتضب : ٤/ ٣٦٤.
(٧٧) انظر المبرد، المقتضب : ٤/ ٢٦٣، ٣٢٣، ٣٢٦.
(٧٨) انظر الصفحة : ١٣-١٤.
(٧٩) انظر الصفحة : ١٣-١٤.
(٨٠) انظر الصفحة : ١٥-١٦. و سيأتي التفصيل في هذه المسألة.
(٨١) انظر الصفحة : ١٥-١٦.
(٨٢) انظر المحبي : جنى الجنتين : ١١٧.
(٨٣) انظر ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة : ٣٢.
(٨٤) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٩٠٠ -

(٢) تغليبُ مَـنْ يَعْقِل على مـا لا يعقل، كقـوله تعـالى : ﴿فمنهم مَـنْ يمشي على بطنِهِ ومنهـم مَنْ يَمْشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾(٨٥).

(٣) تغليبُ المخاطَب على الغائب، كقوله تعالى : ﴿اعبدوا ربَّكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلَّكم تَتَّقون﴾(٨٦)، إذْ غلَّبَ المخـاطبين في هذا القـول في (تَتَّقونَ) على الغـائبين (والذيـن من قبلكم).

(٤) تغليبُ المذكَّرِ على المؤنَّث، كقوله تعـالى : ﴿وكانت من القانتين﴾(٨٧)، إذْ لَمْ يُقَل (وكانت من القانتات).

(٥) تغليبُ المجموع على الـواحد، كقوله تعالى : ﴿فسجـدوا إلاَّ إبليسَ أبَى واستكبر...﴾(٨٨) على أنَّ الاستثناء مُتَّصل، على الرغـم من أنّ إبليس من الجن، ومُسَوِّغُ ذلك التغليـبُ لكثرة الملائكة وشرفهم(٨٩).

والقولُ نفسَهُ مع السيوطيّ في إفراد مكانٍ لهذه الظاهرة، يَنْقُل فيه ما في مغني ابن هشام، ومُغْني ابن فلاح الذي يذْكُرُ فيه أنَّ العرب تُغَلِّبُ الأقـربَ على الأبعد بدليل تغليب المتكلِّم على المخاطب، والمخاطَبِ على الغـائب، وأنَّ المضارع حقيقَةٌ في الدلالة على الحال مجازٌ في الـدلالة على الاستقبال، وهي مسألـة تدور في فلك تغْليب الأقـرب على الأبعد أيضا(٩٠). ويُطالِعُنا بـأنَّ المؤنَّثَ يُغَلَّبُ على المذكَّر في مسألتين، وهما تثنية ضَبُعُ المؤنَّث على ضَبُعَين، على الرغم من أنّ المُذكَّر ضِبْعان، فلم يَقُل ضِبْعانان، والتأريخ بـالليالي لا بالأيام، كقولك : كُتِبَ لخمسٍ خَلَـوْنَ، لا لخمسةٍ، فغلَّب المؤنَّثَ على المذكَّر (اليوم). وليس هذا القول عند ابن مالكٍ من التغليب؛ لأنَّ التغليبَ عنده من شَرْطِهِ أنْ يَعُمَّ كلا الصنفين بلفظ أحدِهما، وهذا القولُ محمـولٌ عنده على الاستغناء عن ذكر الأيام لكون المراد مفهوما(٩١). والقولُ نفسُهُ مع ابن هشام، إذْ يَحْمِلُ ذلك على أنَّ العرب أَرَّخت بالليالي لِسَبْقِها؛ لأنَّ أَشْهُرَهم كـانت قمريَّةً، حملا على أنَّ القَمـر يطلع ليلا(٩٢). وقيل إنَّ أوَّل الشهـرِ ليلٌ وآخِـرَه يومٌ.

---

(٨٥) النور : ٤٥.

(٨٦) البقرة : ٢١.

وانظر أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان النحوي (ت : ٦٥٤ هـ)، البحر المحيط، الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع) : ١/ ٩٦.

(٨٧) التحريم : ١٢.

(٨٨) البقرة : ٣٤.

(٨٩) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ١/ ١٥٣، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت : ١٠٦٩ هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، تركيا - المكتبة الإسلامية، محمد أزمير، ديار بكر : ٢/ ١٣٣.

(٩٠) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٣٣.

(٩١) انظر ابن مالك، شرح الكافية : ٣/ ١٦٩١.

(٩٢) انظر السيـوطي، الأشبـاه والنظائر في النحو : ١/ ١٣٤. وانظـر همع الهوامع : ٥/ ٣١٩، الصبـان، حاشيـة الصبان : ٤/ ٧٨.

ويظهرُ لي أنَّ ابن مالك وابنَ هشام وغيرَهما قد اتّبعوا سيبويهِ في هذهِ المسألة : «ألا ترى أنَّك تقول : لخمسٍ بقينَ أو خَلَوْنَ، ويَعْلَمُ المخاطبُ أنّ الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا أُلْقِيَ الاسمُ على الليالي اكتُفِي بذلك عن ذكر الأيام ...»(٩٣). ولستُ أذهب مذهَبَ هؤلاء النحويّين في حصر هذه الظاهرة فيما يتوافر فيه جعل حكم كلمةٍ ما أو مفهومها تابعاً حكمَ كلمةٍ أخرى أو مفهومَها على أنَّ هذا الحُكْم يَشْمَلُ كلتيهما بلفظ إحداهما لما بينهما من تناسُب أو اختلاط، بل أذهبُ بلا تردُّدٍ إلى إشاعة هذه الظاهرة فيما يخضع لهذا الحدّ وما يُغَلَّبُ فيه حكمٌ على آخر في كلمةٍ ما لعِلَّة ما سواء أتُنوسيَ المغلَّب عليه أم لا، أو كلمةٍ ما على أخرى، إذ نَسْتَطيعُ بهذه الإشاعة تعليلَ كثيرٍ من مسائِلَ النحو والصرف في العربيَّة.

أمّا مَنْ صَنَّفوا في علومِ القرآن وهذه الظاهرة فيعدُّ قَصَبُ السبق في إفراد مكان لها بيد الزركشيّ في كتابه (البرهان في علوم القرآن)(٩٤). ولها في القرآن الكريم عنده عشرةُ أنواع :

(١) تغليبُ المذكَّر على المؤنَّث.

(٢) تغليبُ المتكلّم على المخاطب، والمخاطبِ على الغائب.

(٣) تغليبُ العاقِلِ على غيره.

(٤) تغليبُ المتَّصِف بالشيء على ما لم يَتَّصف به، كقوله تعالى : ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فَأتُوا بسورةٍ من مثله وادعوا شُهَداءَكم من دونِ الله إنَّ كنتم صادقين﴾(٩٥)، على أنَّ فيه تغليبَ غيرِ المرتابين على المرتابين، كما سيأتي فيما بعد.

(٥) تغليبُ الأكثر على الأقلّ.

(٦) تغليبُ الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس.

(٧) تغليبُ الموجود على ما لم يُوْجد.

(٨) تغليبُ الإسلام، كقوله تعالى : ﴿ولكلٍّ درجاتٌ ممَّا عملوا وليوفِّيهم أعمالَهم وهم لا يُظْلَمون﴾(٩٦) على أنَّ الإسلام غُلِّب على الكفر في الجن والإنس؛ لأنَّ الدرجات للعلوّ والدركات للسفل، كما سيأتي.

(٩) تغليبُ ما وقع به مخصوصٌ على ما وقع بغير هذا الوجه، كقوله تعالى : ﴿ذلك بما قَدَّمَتْ أيديكم﴾(٩٧)، على أنَّ الأيدي غُلِّبَتْ على غيرِها؛ لاختِصاصِها بأداء أكثر الأعمال.

(١٠) تغليبُ الأشهر على الأقلّ شهرةً كما في بعض المثَنَّيات التغليبيَّة كالمشرقين، وغيرهما.

---

(٩٣) سيبويه، الكتاب : ٣/ ٥٦٣. وانظر يعقوب بن السكِّيت (ت : ٢٤٤ هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع) : ٢٩٨ -

(٩٤) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٢ - ٣١٣.

(٩٥) البقرة : ٢٣.

(٩٦) الأحقاف : ١٩.

(٩٧) آل عمران : ١٨٢.

ويُنهي حديْثَهُ عن هذه الظاهرة في القرآن الكريم بتدوين فائدتين، إحداهما في أنَّ جميع ما يَخْضَعُ لسلطانها من المسائل المختلفة يُعَدُّ من باب المجاز، والأخرى في أنَّ الغالب فيها مراعاةُ الأشرفِ، كما في الأبوين والمشرقين وغيرهما من المثنَّيات التغليبيَّة.

ويُعَدُّ السكَّاكيُّ (ت: ٦٢٦ هـ) أول من تحدَّث عن هذه الظاهرة من البلاغيين في كتابه (مفتاح العلوم) في أثناء حديثه عن أحوال المسند في المسألة التي جعلها لتقييد الفِعل بحرف الشرط (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ إنْ كنتم في ريبٍ من البَعْثِ... ﴾[٩٨]. إذْ يذْكُرُ في هذا الموضع بعضَ أنواعها بشواهدها القرآنيّة، وهي تغليبُ الأكثرِ على الأقلّ، والمذكَّرِ على المؤنَّث، والمخاطب على الغائب، والعاقِلِ على غيره[٩٩]. ويَتْبَعُهُ في هذه المسألة القزوينيُّ (ت: ٧٣٩ هـ) في (الإيضاح) وتلخيصه[١٠٠]، وشرَّاحُ تلخيص المفتاح[١٠١] إذا استثنينا السَّبكِّيّ (ت: ٧٧٣ هـ) الذي أفرد لها مكانا آخر في (عروس الأفراح)، عدَّها فيه النوعَ الحاديَ والثمانين من أنواع البديع[١٠٢]. والقولُ نفسه مع الزركشيّ في تدوين كثيرٍ من المسائل والشواهد التي ذكرها السكاكي، كما مرَّ. ويكتفي حازم القرطاجَنيِّ (ت: ٦٨٤ هـ) في كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) بِحدِّها[١٠٣].

ويظهر لي أنَّ ابن كمال باشا (ت: ٩٤٠ هـ) الذي صنَّف في اللغة والنحو والبلاغة، والأدب والعلوم الدينيَّة، والفلسفة - قد أخذ قصب السبق من القدامى والمحدثين في اختصاصه هذه الظاهرة برسالةٍ، هي (رسالةٌ في تحقيق التغليب)، وقد اتَّخذ عُمْدَتَهُ فيها بمسائِلها المختلفة (مفتاح العلوم) للسكَّاكيّ الذي يُعَدُّ عُمْدَةً لمَنْ تحدَّثوا عنها[١٠٤]، و (التلويح) للتفتازانيّ[١٠٥]، و (شرح المفتاح) للفاضل الشريف[١٠٦]، و (شرح المفتاح)

---

(٩٨) الحج: ٥.

(٩٩) انظر يوسف بن أبي بكر بن محمد السكَّاكيُّ (ت: ٦٢٦ هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد - مطبعة دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ: ٤٥١.

(١٠٠) انظر الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ: ١٨١ -

(١٠١) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٢/ ٥١.

(١٠٢) انظر فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص (عروس الأفراح): ٤/ ٤٧٣.

(١٠٣) انظر حازم القرطاجنِّي (ت: ٦٨٤ هـ)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، تونس (بلا مكان طبع)، ١٩٦٦م: ١٠٣.

(١٠٤) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٤، ٤٥، ٤٧.

(١٠٥) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٢.

(١٠٦) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٣، ٥٠.

للجرجانيّ)[١٠٧]، و (الكشَّاف) للزمخشري[١٠٨]، و (حاشية الكشّاف) للتفتازاني[١٠٩]، و (حاشية الكشّاف) للسيد الجرجاني[١١٠]، و (إصلاح المنطق) لابن السكِّيت[١١١]، و (الصحاح) للجوهريّ [١١٢]، و (تهذيب اللغة) للأزهريّ [١١٣]. ويبدو لي أيضاً أنَّه يَعْتَمِدُ مَنْهَجَ الجمع في هذه الرسالة، إذْ يكتفي بتدوين ما في المظانِّ التي اتخذها عُمْدَتَهُ، إذا استثنينا حَدَّهُ لها، كما مرَّ، ولعلَّ أهمَّ ما طالعَنا به فيها: حَدُّ هذه الظاهرة، وقيدُ توافُرِ النكتة فيها، وأنَّها مِن المجاز، وبعضُ أنواعها، نحو: تغليبِ الأكثر على الأقلّ، والمُذَكَّرِ على المؤنَّثِ، والمُتكلِّم على المخاطب، والمُخاطَب على الغائب، والعاقِلِ على غيرِه، والمثنَّى التغليبيّ.

ولَسْتُ أتناسى قول أبي العلاء المعرّي الذي يَعُدُّ فيه التغليبَ باطلاً لو حُمِلَ على ظاهره[١١٤]:

زعموا أنَّ ما يُذْكَّرُ إنْ قا ... رَنَ أُنثى لم يعدَمِ التغليبا

باطِلٌ ذاك إنْ لبَّى إلى الدُنْـ ... يا قرينٌ وما يَزالُ سَلِيْبا

ويتناسى المحدَثون هذه الظاهرة تماماً، إذا استثنينا الشيخ أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١ هـ) في كتابه (زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع)[١١٥]، في أثناء حديثه عن إخراج الكلام على خلاف مُقتضى الظاهر. والقول نفسه معه من حيثُ الاكتفاءُ بتدوين بعض مسائلها بشواهدها من تصانيف البلاغيِّين القدامى. وينهج النَّهْجَ نفسه الدكتور أحمد مطلوب في حدّه الظاهرة في كتابه (المصطلحات البلاغية وتطوّرها)[١١٦].

وبعدُ فيتبيَّن لنا مِمّا مرَّ أنّ القدامى والمحدثين مِمَّن اختصّوا هذه الظَّاهرة بالحديث في تآليفهم البلاغية وغيرها، أو في رسالة خاصّة – قد اكتفى اللاحِقُ منهم بتدوين ما في المظانّ السابقة من

---

(١٠٧) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٦.
(١٠٨) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن باشا: ٤٠، ٤٥، ٤٨.
(١٠٩) انظر ابن كمال باشا: رسائل ابن كمال باشا , ٤٠، ٤١.
(١١٠) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٧.
(١١١) انظر ابن كمال باشاا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٨.
(١١٢) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٨.
(١١٣) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٩.
(١١٣) انظر ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٤٩.
(١١٤) انظر أبو العلاء المعرّي، اللزوميَّات، بيروت – دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م: ١/ ٩٥.
(١١٥) انظر الحملاوي، زهر الربيع: ٧٣-٧٤.
(١١٦) انظر د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوُّرها: ٣٠٥-٣٠٦.

مسائِلَ وشَـواهِدَ، وهـي مسائِلُ وشَـواهِدُ تـدور فِي فلك مـا في القرآن الكـريم مـن مواضِـعَ يُمْكِنُ إخضاعها لسلطانها، وعليه فإنّني أذْهبُ بلا تَـردُّد الى أنَّ ما دعاهم إلى مثل هذا الاختصاص تأويلُ تلك الآيات القرآنيَّة التي تُعَدُّ على خلاف مقتضى الظاهر، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما أذهب إليه أنَّ شواهِدَها من القـرآن الكريـم، أمّا تلـك الشواهِـدُ منِ الكـلام العربيّ نظمِـهِ ونثْرِه فتكـادُ تَخْتَفي تمامـاً، وأنَّ السكّاكيَّ الذي يُعَدُّ أوّل من تنبّه إلى جمع بعض شواهِدِها ومسائِلها - قد جاء حديثُهُ عنها عارضا في أثنـاء حـديثـه عن تقييـد الفعـل بحـرف الشرط (إنْ) في قـولـه تعالى : ﴿ إنْ كنتـم في ريـبٍ مـن البعثِ ... ﴾[117] ، وهي مسألَةٌ قد تَبِعَهُ فيهـا الشُّراح والملخِّصونَ، كما مرَّ، وأنَّ الزركشيَّ قد أفرد لها في كتابه (البرهان في علوم القرآن) مكاناً، كما مرَّ ، تَحدَّثَ فيه عن أنواعها وشواهدها القرآنيّة .

ويتبيَّن لنا أيضا أنَّهم قد حصروها في تلك المسائل التي يُمْكِنُ أنْ تخضع لسلطان ما انتهَوْا إليه في حدِّها، متناسين أنَّه يمكن جَعْلُها تشمَلُ مسائِلَ أخرى يمكن حَمْلُها عليها، كتلك التي يُغَلَّبُ فيها حكمٌ ما لعلَّةٍ ما على آخر في كلمةٍ لا في كلمتين، كتغليب بناء (أيْنَ) على الفتح على الضمّ والكسرِ، وتغليبِ الحكايـة بالواو على غيرِها، وغيرِ ذلك مـن المسائل الثرَّة التي سنبسُطُ الحديـثَ فيها في هذا البحث .

---

(117) الحج : ٥ .

الفصل الثالث

مسوِّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربيَّـة



مسوّغاتُ هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربيّـة

لعلَّ ما يُعَدُّ مـن باب هذه الظاهرة - كما مرَّ - يدورُ في فلك الخروج على مقتضـى الظاهر الذي لابُدَّ لـه من تأويل؛ لئـلاّ يُوْسَم بالغلـط أو الشذوذ على الرغم مـن توافُرِه في شواهِـدَ كثيرة في القرآن الكريم، والحديـث النبوي الشريف، وكلام العربِ نَظْمِـه ونثره. ولعلَّ ما ألجأ العـربيَّ الذي اعتاد لسانُه نهجاً خاصـا إلى مخالفة هذا الاعتياد والخروج عليه في هذه الظاهرة - خضـوعُه لسلطانِ مجتمع البيئات اللغويَّة العـربيَّة، بأعرافه وتقاليده وعـاداته التي لا بُدَّ من مسايرَتِها والتـأثُّر بها في الغالب، وهي مسـألةٌ تبـدو بوضـوحٍ وجلاءٍ تـامَّين في مجتمع الشـواهد اللغـويَّة التـي بُنِيَتْ عليهـا الأصولُ والمقاييس في الفترتين الجاهليَّة والإسلامية التي تنتهي ببداية الدولة العباسيَّة (١٣٢ هـ). ولعلَّ هذه الظاهرةَ بمسـائِلها المختلفة يبدو أَثَـرُ المجتمع بما فيه من عـاداتٍ وتقاليدَ وأعرافٍ فيهـا بَيِّناً، إذْ تُعَدُّ اللغةُ وسيلَةً من وسائل التعبير عمَّا في المجتمع، وعليه فمن الطبيعيّ أنْ يَتَسَرَّبَ هذا الأثر إلى اللغة في بعضِ ألفاظها وتراكيبها من حيثُ التقديـمُ والتأخيرُ وغيرُهما، وهي مسألَةٌ تُؤدِّي إلى مخالفة الظاهر، وعليه فإنَّني أذْهَبُ بلا تردُّدٍ إلى عدّ هذه الظاهرة اجتماعيَّةً لغويَّةً في مُسَوِّغاتِها ودواعي الالتجاء إليها في التأويل والتقدير وتعليلِ بعض المسائلِ التي على خلاف مقتضى الظاهر، وهي مسألَةٌ تُطالِعُنا في لغاتٍ أُخَر كالإنجليزيَّة وغيرها، كما مرَّ.

ولقد تناسى القدامى والمحدثون مِمَّن تحدَّثوا عن هذه الظاهرة هذه المسألة تماما، إذْ يكادُ حديثُهم عنها يكون عـامًّا موجَزًا، على الرغم مـن أنَّ بعضهـم قد تنبَّه إلى مُسَوِّغات بعـض الألفاظ المُغَلَّبة ولا سيَّما تلك التـي تدور في فلك المثنَّـى التغليبيّ، كالشهرةِ، والكثـرةِ، والقوّة، والقُرْب، وغيرِهـا مِمّا سنبسط الحديثَ فيه في هذا البحث. ويتراءى لي أنَّ ابن كمال بـاشا أَوَّلُ من ذكر أنَّ الغرضَ من هذه الظاهرة الاختصارُ الذي لا بُدَّ من أنْ تصاحِبَهُ نُكْتَةٌ ما تُؤدِّي إلى تغليب لفظةٍ على أخرى في الحكم أو المفهوم: «وإنّما الاعتبارُ بالنكتـة التي تقتضيه، والاخْتِصارُ نكتةٌ مشتركة بين الأقسـام كلِّها، فهو لا يكفي في تعيين واحـدٍ من الوجوه المذكـورة، بل لا بدَّ فيـه من مختص ومعيّن، كالتـذكير في القمر، والتخفيف في العمر...»(١١٨). ويظهرُ لي أنَّ الاختصارَ يدور في فلك التخفيف لفظا وكتابةً، وهي مسألـة من سمات العربيَّـة الرئيسة تبـدو في كثير من ألفـاظها وتراكيبهـا اللغويَّة المختلفـة كالحذفِ النحويّ (١١٩) (الاسـم، الفعـل، الحرف، الحركـة، الجملـة)، والإعـلال والإبـدال، والإدغـام،

---

(١١٨) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال باشا: ٣٩-٤٠.

(١١٩) انظر كتـابينا: د. عبد الفتاح الحمـوز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم، الـرياض - مكتبة الرشـد، الطبعة الأولى، ١٤٥٤هـ - ١٩٨٤، الحذف في المثل العربي، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٧٤م.

والتخلُّص من القتاءِ الساكنينِ ونقل الحركات، وغيرها من مسائِلِ التَّخفيف التي تَشيعُ في العربيَّة[١٢٠]، إذْ تَسُدُّ اللفظة في هَـذه الظاهرة مسدَّ اللفظتين المغلَّبة والمغلَّب عليها، فتدلّ بـذلك على المعنيين الحقيقيّ والمجازيّ. ولكنَّ هذا الاختصار يختفي فيما نَعُدُّه من باب تغليب حكم على آخرَ في لفظةٍ واحدة، كبناء (أيـنَ) على الفتح، و (أيُّ) على الضمِّ، وحكـايةِ مـا يُرْفَعُ بـالواو بها، والتأريخ بالليـالي، وغيرها من المسائل المختلفة التي سنبسط الحديث فيها في هذا البحث، إلاّ إذا تراءت لنا الأوجُهُ الأخرى المغلَّب عليها والمتناساة في الغالب.

ولعلَّ أهمَّ ما يُمْكِنُ إخضاعُـهُ لسلطانِ مجتمع البيئة اللغويّة بأعرافِه وتقاليـدِهِ وعاداته ومُعْتَقداتِهِ من النُّكات الرئيسة أو مسوِّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربيّة - ما يَأتي :

(١) مكانتا الرجل والمرأة :

تكادُ مجتمعاتُ البيئات اللغـويَّة المختلفة التي تُبْنَى على كلامها القواعِـدُ والأصول اللغويّة - لا تحتلّ المرأةُ فيها تلك المكانة التي يَحْتَلُّها الرجلُ وَيَتَبَوَّؤها، فهو الآمر الناهي، ذو السلطة؛ لما يتمتَّع به من قوةٍ جسـديّةٍ أو غيرِها تتراءى للناس في تلـك المجتمعات آنذاك، ولِما يشيعُ في هـذه المجتمعات من تـدنٍّ وانحطاطٍ في مكانـة المرأة بزرع بذور الاحتقـار والإهمال والتناسي في نفوس النـاس آنذاك، تُغَذِّيها الأعـرافُ والعاداتُ والتقاليـدُ والمعتقدات التي تَـرْسم صورةً مشـوَّهة لها، على الرغـم من أنّ الإسْلام قد رفـع من شأنها وأعلى، فاحتلَّتْ في مجتمعـه مكانَةً ليست متوافِـرَةً في المجتمعات الأخرى قديماً وحـديثا. ويُمْكن أنْ يدورَ مـا مرَّ في فلك آدَمَ وحوَّاءَ مـن حيثُ كونُ آدَم الأصل، وعليـه فإنَّ هذه المسألـة لا بُدَّ من أنْ تتسرَّب إلى اللغة، وسيلـة الاتّصال والتفاهم والتخـاطب، كما تَسَرَّبت إلى نواحٍ شتّى كـالمعاملات وغيرها. ولعلَّ مـا يُعَزِّزُ تَسرُّبَ هذه المعتقدات والأعراف والتقـاليد إلى اللغة العربيَّة في هذه المسألة ما يطالِعُنا فيها من مسائلَ توحي بأن المذكَّر أولى من المؤنّث وأعلى، ولعل أهمَّ ما يمكن عَدُّه من ذلك ما يأتي :

(١) أنَّ علماء العربيّـة قديمَهم ومحدَثهم قـد عَدُّوا التذكيرَ أصلا والتـأنيثَ فرعاً، والأصـل أعلى من الفرع وأشرف، فلم يُحْتَج إلى علامةٍ لتحقيق أمن لبسه، وهي علامة لا بُدَّ من توافرها في الغالب في المؤنَّث لتحقيق أمـن اللبس هذا. وذكر ابـنُ يعيش[١٢١] أنَّ ما يـدلُّ على أنَّ المذكَّرَ أصـلُ أنَّ العرب استعملت لفظة (شيء) المذكَّـرة للدلالةعلى المؤنَّث والمذكَّر، وأنَّ المؤنَّث يفتقـر إلى علامة

(١٢٠) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض - مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٦١-٢٦٣.

(١٢١) انظر موفق الدين يعيش بن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، إشراف مشيخَة الأزهر، القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية (بلا تاريخ طبع) : ٥/ ٨٨، الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ)، كتاب التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م (بلا مكان طبع) : ٢٩٣.

تأنيث لتحقيق أمن لبسه، إذْ لو كان أصلاً لما افتقر إليها، كالمعرفة التي تُعَدُّ فرعا في افتقارها إلى علامة التعريف، أمَّا النكرة فلكونها أصلاً فلم تفتقر إليها. ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك أيضا أنَّ العَلَمَ المؤنَّث يُمْنَعُ من الصرف، أمَّا المذكَّر فيصرف، وَيُعَدُّ الصرفُ أصلاً والمنع فرعاً، فاختصَّ الأصل بالأصل، والفَرْعُ بالفرع.

(٢) أنَّ بعض الألفاظ التي تُسْتَعْمَلُ للدلالة على المذكَّر لفظاً والمؤنَّث معنًى قد تُنُوسِيَ التأنيثُ فيها تماماً في بعض اللهجات المعاصرة، وهي مسألَةٌ توحي بتغليب المذكَّر على المؤنَّث أصلا، كما مرَّ. ومن هذه الألفاظ: ذراع، يمين، قدم، أرنب، دلو، سوق، ضَبُع، عُقاب، وغيرها، وهي مسألَةٌ تطالِعُنا في اللهجتين القاهرية[١٢٢] والأردنية، وغيرهما.

(٣) أنَّ جمع ما لا يعقل قد عُومِلَ في العربيَّة معاملة المؤنَّث في تأنيث صفته أو حاله أو خبره، نحو: الجبال عالية أو عاليات، وهي مسألة توحي بأنَّ المذكَّر أعلى وأشرف، فاختصَّ جمعُ العُقلاء بما يُبَيِّن مكانته وقَدْرَه في مجتمع البيئات اللغويَّة.

(٤) أنَّ الأسماء المُبْهمة عُدَّتْ مذكَّراتٍ في العربية؛ لأنَّ المذكَّرُ أصلٌ والمؤنَّثَ فرع، ومن هذه الأسماء: أَحد، دَيَّار، صافِر، كراب، عريب، مِثْل، غَير، أفضلُ، وبَعْض. ويُعزِّز ذلك قول الفراء: «فإنَّ هذا كلَّه يجري مؤَنَّثُهُ على التذكير، فيقال: غيرُها قامَ، ومثلُها قام، وبعضُهنَّ ذهبَ؛ لأنَّ هذه الحروف ليست بمعلوماتٍ، فَأُجْرِيْنَ مجرى مَنْ وكلّ المُبْهمة التي لا يقصد قصدها، فمَنْ أَنَّثَ فِعْل شيءٍ من هذا فهو بمنزلة من قال: منهُنَّ مَنْ ذهب، ومنهُنَّ مَنْ ذهبت، فيوجَّهُ الكلام إلى معناه، ويُتْرَكُ لفظُهُ»[١٢٣]. وذكر المفضَّل بن سَلَمة أنَّ التّذكير فيه أكثرُ[١٢٤]، ولعلَّ ما يؤكِّدُ ذلك خُلوُّ هذه الألفاظ من علامة تأنيث؛ لأنَّ التذكير أصلٌ، فلم يحتج إلى علامة.

والقول نَفْسُهُ في (مَنْ) و (ما)، و (أيّ) المضافةِ وغيرِ المضافة؛ لأنَّ لفظَها التذكير، ومعناها التأنيث، وعليه فإنَّ الفِعْل معها يجوز تذكيرُه حملا على اللفظ، وتأنيثُه حملاً على المعنى[١٢٥].

---

(١٢٢) انظر: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م. ١٦٤م، د. إبراهيم السامرائي، عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، العدد ٣٤، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م: ٥٠.

(١٢٣) يحيى بن زياد الفرّاء (ت: ٢٠٧ هـ)، المذكَّر والمؤنّث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة - مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م: ٧٠، وانظر: محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، المذكّر والمؤنث، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد - مطبعة العاني، ١٩٧٨م: ٦٦٤-٦٧٥، عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢ هـ)، المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدة - دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٩٢: المفضّل بن سلمة (ت: ٣٠٠ هـ)، المذكّر والمؤنّث، تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة - الشركة المصريّة للطباعة والنشر، ١٩٧٥م: ٥٢.

(١٢٤) ابن سلمة، المذكر والمؤنّث، ٥٠.

(١٢٥) انظر التفصيل في هذه المسألة: أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٦٦٤-

(٥) أنَّ لفظ الجلالة (الله) يُعَدُّ في العربية مذكَّراً، وهي مسألةٌ تدلُّ على أنَّ المذكَّر أولى وأشرف من المُؤنَّث، فاختصَّ لفظُ الجلالة بالتذكير كما اختصَّ بسماتٍ أُخَرَ في العربيّة، كجواز قطع الهمزة فيه[١٢٦]، وتعويض الميم المشددة في آخره من حرف النداء (اللهُمَّ)، وجَرِّهِ بتاء القسم، وندائه بحرف النداء (يا) بلا وصلة ندائه (أيّ)، وغيرِها[١٢٧]. والقول نفسه في أسماء الرسل والملائكة من حيثُ عدُّها مذكَّراتٍ.

(٦) أنَّ الأصل في الألفاظ التي ليس فيها علامَةُ تأنيثٍ أنْ تكونَ مذكَّرةً، وعليه فإنَّ تسمية الإناث بها، نحو: جهاد، نهاد، اقتْدار، زَيْنب، هند، عِطاف، ودعد - تدلُّ على أنَّ التذكير أشرف وأولى في تلك البيئات اللغويّة، ولست أُنْكِرُ أنَّ هناك ألفاظاً مؤنَّثة سمّي بها ذكورٌ، نحو، طلحة، قتيبة، خليفة، معاوية، وغيرها، لأنَّها تُعَدُّ قليلةٌ بالإضافة إلى سابقتها. والقَوْلُ نفسُهُ في تلك الألفاظ المؤنَّثة تأنيثا مجازيًّا، وليس فيها علاَمَةُ تأنيثٍ، نحو: عَناق، وعَقرب، وقِدْر، وشمس، وغيرها، وتلك الألفاظ التي يجوز فيها ا التذكير والتأنيث، نحو : فرس، ودِرْع، وطريق، وبلَد، وغيرها. ولست أستبعِدُ أنْ تكون تسمية الإناث بأسماء الذكور الخاصة - من باب التيمُّن والتفاؤل، أو من باب التَّنْبيه على معاملة الأنثى معاملة الذكر في هذه المسألة وغيرها، ولا سيَّما ما يطالِعُنا في التسميات المعاصرَةِ، نحو: مُدَلَّل علماً لأنثى. ولقد نصَّ علماء العربيَّة على أنَّ كل ما لا يُعْرَفُ أمذكَّرٌ هو أم مؤنَّثٌ ممَّا لا يلدُ أو يبيض - حقّه التذكيرُ، لأنَّه الأصل، نحو : جبريل، وميكال، وغيرهما[١٢٨] لأنَّ علامة التأنيث ليست متوافِرَةً.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الأصل أنَّ أسماء الشهور ما عدا الجُمادَيَيْنِ تُعَدُّ مذكرَّةً[١٢٩]، والقولُ نفسُهُ في أسماء الأسبوع، من حيثُ عدُّ السبت والأحد والخميس مذكَّراتٍ، والثلاثاء والأربعاء والجمعة مؤنثاتٍ، لتوافرِ علامةِ التأنيث، أمَّا (الاثنين) فمذكَّرٌ لخلّوه من علامة التأنيث على الرغم من أنَّه مثنًّى لفظاً[١٣٠].

ويعزِّز ذلك أيضاً عَدُّ الظروف مذكَّراتٍ، لخلوِّها من علامة التأنيث، على الرغم من أنَّ بعضها حُمِلَ على التأنيث في التصغير، نحو: وريِّئة، وقُدَيْدِيمة، وأُمَيْم وأميمة في تصغير: وراء، وقدّام، وأَمام[١٣١].

---

(١٢٦) انظر ابن منظور، لسان العرب (أله).

(١٢٧) انظر في الميم المشددة في هذه المسألة بحثنا: المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية)، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٨٦م : ٧٤-

(١٢٨) انظر المبرد، المذكَّر والمؤنَّث، ١٠٨.

(١٢٩) انظر الفرّاء، المذكَّر والمؤنَّث : ١٠٤، أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث : ٢٢٣.

(١٣٠) انظر أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث، ٢٢٠، ابن منظور، لسان العرب (ثنى).

(١٣١) انظر : الفراء، المذكَّر والمؤنَّث : ١٠٩-١١٠.

وتبدو هذه المسألة بيّنةً فيما يُسْتَغْنَى فيه ببعض صفاتِ الذكور عن صفات الإناث إذا ذُكِرَ الموصوف، وهي مسألة تدلُّ بوضوح على أنَّ الأصل التذكير الذي لا يحتاجُ إلى العلامة، وأنَّ الفرع التأنيث الذي لا بُدَّ له من علامةٍ. ومن أبنية هذه الصفات في هذه المسألة: فَعيل بمعنى مفعول (قتيل)، وفَعُول بمعنى فاعل (شكور)، ومِفْعَل (مِغْشَم)، ومِفْعال (مِهْذار)، ومِفْعيل (مِعْطير) وفَعال (حَصان)، وفِعْل بمعنى مفعول (ذِبْح)، وفاعِل (بِكْر)، وفَعَل بمعنى مفعول (قَنَص). وفُعُل (جُنُب)، وغيرها من الصفات الأخرى(١٣٢).

ويتبيَّنُ لنا هذا الأصلُ بوضوحٍ في صفات الإناث التي لا تتوافر في الذكور، نحو: طالِق وحائِض وطامث، وغيرها من الصفات التي تُعَدُّ من أوصاف الإناث غير المتوافرةِ في الذكور، إذْ لم تَثْبُت الهاءُ علامةُ التأنيث لتحقُّق أمن اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث. والقولُ نفسه في الصفات التي غُلِّبَ فيها المذكَّرُ على المؤنَّث لكثرتها فيه أو شيوعها، نحو: رجلٌ بالِغٌ، وامرأةٌ بالغ، ورجُلٌ أَيِّم، وامرأةٌ أَيِّم، ورجل عاشِقٌ، وامرأةٌ عاشِقٌ، وغيرها من الصفات الغالبة في المذكَّر. ويُعزِّز ذلك أيضاً قولهم: فلانَةُ وصيّ أو كيلُ فلان، وفلانَةُ شاهد فُلانٍ، ومؤذِّنُ بني فلانٍ امرأةٌ. ويبدو تغليبُ صفات المذكَّر على المؤنَّث لشيوعها فيه وكثرتها بَيِّناً، على الرغم من جواز ذكر علامة التأنيث، إمَّا من باب تأكيد التأنيث كما في وكيلة ووصيَّة، وغيرهما، وإمَّا من باب الدلالة على أنَّ هذه الصفاتِ متوافرةٌ فعلا في النساء زيادةً على أنها خَلْقِيَّةٌ، نحو: حائض وطامث وأضرابهما ممَّا لا حظَّ فيه للمذكَّر. وما يُحْمَلُ على طالِقٍ وأضْرابها قولُ العرب: امرأةٌ عانِسٌ، بلا هاءِ التأنيث، ورجل بادِنٌ (سمينٌ وضخم)، وامرأةٌ بادن، فلم يدخلوا الهاء؛ لأنَّ هاتين الصفتين أكثرُ ملازمَةً للنساء منها للرجال(١٣٣).

ولعلَّ ما يُعزِّز غَلَبَةَ الصفة في المذكَّر أو المؤنَّث في هذه المسألة ما يُمْكِنُ تكسيرُه من باب (فاعِل) صفةً لمذكَّرٍ عاقل على (فواعل)، نحو: فارس وفوارِسَ، وناكِسٍ (مَنْ يُطأْطِئ رأسَهُ) ونَواكِسَ، وشاهِدٍ وشواهِدَ، وحاجِبٍ (بوّاب) وحواجِبَ، وخالِفٍ (يتخلَّفُ عن الجهاد) وخوالِفَ، وباسِلٍ وبواسِلَ، وحارِسٍ وحَوَارِسَ، وسابِحٍ وسوابِحَ، وقارٍ (شاهد أمين) وقوارٍ، وسابقٍ وسوابِقَ، وحاسِرٍ (مكشوف الرأس) وحواسِرَ (من يرفعُ صوتَهُ في القراءة)، وقابِسٍ (من يقبس العلم) وقوابِسَ، وخارجٍ وخوارِجَ، وغير ذلك من الصفات التي تُعَدُّ من الصفات

---

(١٣٢) انظر: أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٤٨٦، فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، بيروت - مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ١٧٩ -

(١٣٣) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنَّث: ١٤٥-١٤٧.

الغالبة في الرجال، وهي صفاتُ القياس فيها عند النحويين والتصريفيِّين القدامى ألاَّ تُكَّسر على (فواعِلَ)[١٣٤]، لتحقيق أمن اللبس بين تكسير صفات الذكور العقلاء وصفات غيرهم من الإناث العاقلات وغيرهنَّ، كما مر، إذْ يتحقَّق أَمْنُ اللبس في هذه الصفات بكونها غالبةً في الذكور، وبذلك تكون بَيِّنَةَ الدلالة على موصوفاتها.

(٧) أنَّ المذكَّر استأثَرَ ببعضِ السمات في العربيَّة، أمَّا المؤنَّثُ فتُنازِعُه أشياءُ أخرى في بعض هذه السمات، ومن ذلك جمع المذكر السالم الذي تَخْتَصُّ به أعلام الذكور وصفاتُهم بقيودٍ معروفة، أمَّا جمع المؤنَّث السالم، أو الجمع بألف وتاء الذي يُعَدُّ حمارَ النحويِّين فليس كذلك، إذْ يدورُ في فلكه أعلام الإناث العاقلات وغيرهن، وصفاتهن، وبعض الذكور من غير العقلاء نحو: ابنِ آوى، وابنِ عرس، إذ يقال في جمعهما: بناتُ آوى، وبناتُ عرس، والمصادر التي من باب: إكرام، واستِغْفار، وتكسير، وغيرها، ومصغَّر ما لا يَعْقِلُ، نحو: نُهَيْرات، وجُبَيْلات، وكلُّ اسمٍ خُماسيّ لم يُسْمَع له جمعُ تكسير، نحو، سُرادقات، وحمَّامات، وسِجلاَّت، وغيرها، وكثيرٌ من الألفاظ الأعجميَّة، نحو: باصات، وتكسيَّات، وكمبيوترات، وغيرها من الألفاظ الأعجميّة، وأعلامُ الذكور المنتهية بعلامة تأنيث، نحو: الحَمَزات، والقُتَيْبات، والطَلَحات، على الرغم من جواز جمعها جمعَ مذكَّرٍ سالما على المذهب الكوفيّ.

ومِمَّا استأْثَرَت به أوصافُ الذكورِ العقلاءِ بلا منازع ما يطالِعُنا في بعض جموع التكسير، نحو تكسير (فاعل) صحيح اللام علي (فُعَّال)، نحو: كُتَّاب، وقُرَّاء، وحُرّاس، ونُوَّام، ولا يصحُّ تكسيرُ (فاعلة) في العربيَّة على هذا البناء إلاَّ شذوذاً نحو صُدَّاد جمع صادَّة في بعض التأويلات[١٣٥]. أَمَّا مُعْتَلُّ اللام فيكسَّرُ على (فُعَلَة) نحو: غُزاة وقُضاة وهُداة. والقولُ نفسُهُ في تكسير ما يُعَدُّ من باب غَنِيٍّ وغبِيٍّ على أَغْنياءَ، وأغبياءَ (أَفْعِلاء)، وما يُعَدُّ من باب عَليم، وفَقير، وأضرابِهما، وعزيز وذليل، وأضرابِهما على: عُلَماءَ وفُقَراءَ، وأعِزَّاءَ وأذلاَّءَ (أَفْعِلاء)، وغير ذلك من الجموع التكسيريّة الأخرى التي سَنُفْرِدُ لها بحثا آخر[١٣٦]. أمَّا صفاتُ الإناث العاقلات فليست كذلك في العربية في هذه المسألة على الرغم من أنَّها تُنازِعُ صِفَةَ المذكَّر في هذه المسألة في بعض أبنية التكسير، نحو (فُعَّل) الذي يَطَّرِدَ في كلِّ وصفٍ من باب (فاعل) و (فاعِلة) صحيحي اللام، نحو: راكع وراكِعَة ورُكَّع، وساجِد وساجِدة وسُجَّد. ويناِزعُهما في

---

(١٣٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦/ ١٠٦، الصبَّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/ ١٤١، عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٦-٧٧.

(١٣٥) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة - دار المعارف، ١٩٧١م: ٦٠.

(١٣٦) عنوان البحث. جموع التكسير واللبس وتحقيق أمنه.

هذا البنـاء صفاتُ غير العقلاء من بـاب (فاعل) صحيح الـلام، نحو : حافِل (مـن أوصاف الضرع ذي اللبن الكثير) وحُفَّلٍ، وعاسِل (من أوصاف الذئب الذي يعدو مضطربا ويهزُّ رأسَه) وعُسَّل، وكانِـس (من أوصاف الظبي الذي يدخـل في كناسه للاستتار) وكُنَّس، وخـانِس (من أوصاف الكوكب، لأنَّه يخنـس في المغيب) وخُنَّس، وغيرها (١٣٧). ومِمَّا ينازعُ المؤنَّثُ فيه المذكَّرَ من أبنية التكسير (فُعْل) الذي يطرد في كل ما يُعَدُّ من باب (أفْعَل فَعلاء) من الصفات المشبَّهة، نحو : أحمر وحمراء وحُمْر، وأشقر وشقراء وشُقْر، على الرغم من أنَّ هنالك ألفاظاً في العربيَّة سُمِعَ تكسيرُها على هذا البناء، نحو أَسَد وأُسْد، وبازِل وبُـزْل، وغيرهما(١٣٨). و من ذلك (فِعال) و (فَعـالى) اللـذان يطَّردان في (فَعْـلان فَعْلى)، نحـو : عَطْشـان عطشـى وعِطاش وعَطـاشـى، وغَضْبان غَضْبـى وغِضاب وغَضـابى، وغيرهما من الصفـات التي لا تُجْمَـع جمعَ تصحيح على المذهب البصريّ (١٣٩).

ولعلَّ مـا يُعَزِّزُ عـدَمَ اسْتِئثار وصف المؤنَّـث بجمع تكسيريٍّ في هذه المسـألة أنَّ أبنيـةً أخرى تُنازِعُه في بناء (فواعـل) الذي يَطَّـرِدُ زيادةً على فاعِل أو فاعِلة صفـةً لمؤنَّثٍ عاقل - في (فاعِل) اسماً لغير العاقـل أو صفةً، نحو، صـاهلٍ وصواهـلَ، وشاهِق وشـواهقَ، و(فَوْعَل)، نحـو : جَوْهـر وجَواهِـرَ، و (فَوْعَلَـة)، نحو جَـوْهَرة وجواهِـرَ، و (فاعَـلَ)، نحو، طـابَع وطـوابعَ، و (فاعِلاء)، نحو : قاصعاء وقواصِعَ، وغير ذلك مِمَّا يمْكِنُ أنْ يُكَسَّر على هذا البناء (١٤٠). ولقد نصَّ جمهورُ النحاةِ على أنَّ فـاعِلاً صفةَ المذكّر العاقل لا يُكَسَّرُ على هـذا البناء إلاَّ شذوذاً، وهي مسألَةٌ تدلُّ على أنَّ المذكَّـر في هذه المسألة - كما يتراءى لي - لا بُدَّ من تحقيـق أمن لبسه بغيره من هذه الأبنية التي تُكَسَّر على (فَواعِل)، لأنَّه أوّلى وأَعْلى، على الـرغم من أنَّ بعض المحدثين أجاز هذه المسألة في أوصاف الذكور العقلاء قياساً على ما توَصَّل إليه من شواهِدَ (١٤١).

(٨) أنَّ العربيّة اختصَّتْ مَنْ ليس بذَكَر ولا أنثى ببناء من أبنية المؤنَّث، وهو (فُعْلَى)، نحو الخُنثى، وهي لَفظة تـدلُّ بوضوح وجلاء على أن للرجال صفـاتٍ محبوبةً في الغالبِ لا تتـوافر في النساء، وهي صفات لا تتوافر في الخُنثى، وهي لفظة تستعمـل للمذكر والمؤنَّث، وتدور في فلك الليونة والتَثَنِّي، وهما مـن سمات المرأة، وتُعَدَّانِ عيبـا في الرجـال. ولست أُنْكِـرُ أن في العربيـة ألفاظـا للذكـور انتهت بـالألف المقصـورة، نحو : الـزِّبعرى (الجمـل الشديـد، أو السيِّء الخلـق)،

---

(١٣٧) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٩.

(١٣٨) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع، ٤٦.

(١٣٩) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٨٥، ١٥٥.

(١٤٠) انظر أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٥ -

(١٤١) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٦ -

والعَبَنَّي (الجمل الضخم)، والجَلَعْبَى (الجمل الضخم)، والصَّلَخْدَى (الجمل الضخم)، وغيرها[١٤٢]، ومؤنثات هذه الألفاظ من باب (فعلاة) : زِبَعْراة، وعَبَنَّاة، وجلَعْباة، وصَلَخْداة. ويظهر لي أنّ هذه الألف فيها للإلحاق لا التأنيث، وعليه فإنّها تُصْرَف في العربية.

(٩) أنَّ في العربية مواضعَ يجوز فيها تذكيرُ الفعلِ أو الضمير على الرغم من أنَّ الظاهر يقتضي التأنيث، ولعلَّ ممَّا يمكن عدُّه منها تذكيرْ مجرور (ربَّ) وتوحيده، كقولنا : ربَّهُ رجلاً، وبنتاً، ورجلينِ وبنتينِ، ورجالاً وبَناتٍ. وهي مسألَةُ تدلُّ بوضوحٍ على أنَّ التذكيرَ أهمُّ وأوْلى؛ لأنَّه الأصل. وأجاز الكوفيّون تثنيته وتأنيثه وجَمْعَهُ[١٤٣].

وممَّا ذُكِّرَ فيه الفعلُ على الرغم من كونِ فاعِلِه مُؤنَّثاً حقيقيًّا - قولُنا : نِعْمَ المرأةُ هندُ، بتذكير الفعل على أنَّ المرادَ الجنْسُ لا امرأة معيَّنة[١٤٤]، وما قام إلاَّ هندُ، إذْ عُدَّ التذكيرُ فيهِ أرْجَحَ حملاً على المعنى، لأنَّ الفاعل في الحقيقة مذكّر، أي : ما قامَ أحَدٌ إلاَّ هندُ[١٤٥].

(١٠) أنَّ كثيراً من المسائل اللغويَّة غُلِّبَ فيها المذكَّر على المؤنَّث، وهي مسائِلُ سنبسُط الحديث فيها في هذا البحث زيادةً على ما مرَّ، ولعلَّ في ذلك دليلاً بيّنا على أنَّ المذكَّر أهمُّ وأشرفُ من المؤنَّث في تلك البيئات اللغوية العربية وغيرها. ولست أنكر أنَّ المؤنَّثَ قد اختصَّته العربية ببعض السمات، كترخيمه علماً أو نكرةً مقصودَةً بقيد انتهائه بالتاء المربوطة، وأنَّ ترخيمه فيها أكثر من تمامه رغبةً في تَخْفيفه في الغالب زيادةً على بعض الدواعي الأُخر كالتمليح والاستهزاء وغيرهما، لتحقُّق أمنِ اللبسِ بينه وبينَ العلم المنادى غير المرخم. ولا يُقَيِّد المرخَّم في هذه المسألة بالزيادة على ثلاثة أحرف كما قُيِّد العلم المذكّر غير المنتهى بهذه التاء في الغالب، وأنَّ ترخيمه يكمن في حذف التاء وحدها، أمَّا العلمُ المذكَّر المنتهي بحرفين أوّلها أحد حروف اللين الزائدة الساكنة فيرخَّمُ بحذف هذين الحرفين بقيد كون حركة ما قبل حرف المد من جنسه لفظاً أو تقديراً، نحو مراون ومُصْطفَيْنَ ومُصْطَفَوْنَ، عَلَمَيْنِ، وكون حرف اللين مكملاً أربعة أحرف

---

(١٤٢) انظر : ابن جنى، المذكر والمؤنث : ٥١، الفراء، المذكر والمؤنث : ١٠٨-١٠٩، الزبيدي، تاج العروس، (زبعر)، ابن يعيش، شرح المفصل : ٥/١٠٨-١٠٩.

(١٤٣) انظر : حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩ هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥م : ٤٢٤-٤٢٥، ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (بلا مكان طبع أو تاريخه) : ١٣٤ -

(١٤٤) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب : ١٧٥.

(١٤٥) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب : ١٧٥.

فصاعداً. ولست أنْكِرُ أنَّ عامراً ومالكاً وحارثاً أعلاماً تشاركه في شيوع ترخيمها لكثرة استعمالها في الشعر والنثر العربيَّيْن وتسمية الذكور بها[١٤٦].

(٢) الكثرة والقلّة :

يظهر لي أنَّ الكثرة تُعَدُّ في الغالب مما يُسْتَحبُّ ويُصار إليه في مجتمع البيئات اللغوية العربية التي بُنِيَت على كلامها القواعدُ والأصول النحوية والصرفية، وغيرها من المجتمعات الأخرى، وتبدو هذه المسألة بيِّنة في أنّ القبائل العربية كانت تفاخر بعضها بكثرة أبنائها، وتتوعَّد تلك التي تتوافر فيها سمة قلَّة الأفراد بالغزو الذي يكثر فيه السلب والنهب، أو الإجلاء من الأراضي، وغير ذلك. ويتراءى لنا بوضوح قول كثير من العامة وغيرهم: الكثرة غلبت أو تغلب القوة والشجاعة، على الرغم من أنَّ القلة المتميِّزة قد تغلب الكثرة، كما في قوله تعالى: ﴿قال الذين يظنُّونَ أنهَّم ملاقو الله كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله﴾[١٤٧]. و يُسَيْطِرُ على كثير من الناس أَنَّ المال الكثير أولى من القليل وأكثر جذباً، والقول نفسه في كثرة الأرضيْن وغيرها مما يُغَذِّي نار الحرص على تحقيقه والوصول إليه.

ولعل تسرُّب إيثارِ الكثرة على القلَّة إلى مسائل العربية ليس ببعيد، اذ تطالعنا آثارها في بعض المواضع، كجموع القلة والكثرة، والنظائر الكثيرة التي لا بدَّ من توافرها في كثير من الأبنية وغيرها من مسائل العربية[١٤٨]، وكثرة الاستعمال التي تشيع في كثير من مسائل العربية، وهي تقتضي التخفيف بالحذف وغيره[١٤٩]. وتبدو هذه الكثرة بيِّنَةً في حد النقل الذي هو الكلام العربي الفصيح المنقول نقلا صحيحا، والخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة[١٥٠]، وأنَّ المقيس عليه ليس من شرطه الكثرة[١٥١]، وأنّ الشاذ ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته[١٥٢]. ولعلَّ أهمَّ ما يعزِّز هذه المسألة زيادَةً على ما مرَّ – ما يأْتي :

(١) أنَّ بعض مسائل المنع من الصرف وعدمه يمكن حملُها على الكثرة والقلّة أو الندرة، ولعلَّ ممَّا

---

(١٤٦) انظر محمد علي النجار، ضياء المسالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ٢٩٣-٢٩٤.

(١٤٧) البقرة : ٢٤٩.

(١٤٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، النظير في العربيّة من حيثُ الاعتدادُ به وعدمه، المجلّة العربيّة للعلوم الإنسانية – جامعة الكويت، المجلد العاشر، العدد ٣٨، ١٩٩٠م. (١٤٩). انظر بحثنا، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد : ٢٥، ١٩٨٧م : ٣٧.

(١٥٠) انظر عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت – دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م : ٩١

(١٥٢) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو ١/ ٢١١.

يمكنُ عدُّه من ذلك – جموعَ التكسير التي من بـاب (مفاعِل)، أو (مفاعيل)، أو ما يشبهها، وهي مسـألةٌ تبـدو في حمل (سراويل) التـي تعدُّ في الغـالـب مفـردَةً، في المنع مـن الصرف، على الجمع من هـذا الباب؛ لشيوعه فيه، وعـدم توافُر النظير في المفردات. والقـول نفسه فيما سمِّي بهذه الجموع من الأعلام، من حيث المنـع من الصرف، حملاً على تغليب الكثرة على القلة، على الرغم من أنَّ الدلالة على المفرد لا على الجمع. ولعلَّ مـا يعزِّز هذا الحَمْلَ إعراب ما سُمِّي بجمع المذكر السالم أو المؤنث السـالم، أو المثنى، إعرابَ ما سمّي به، في أحد الأوجـه، وهو الغـالـب، تغليباً للكثرة على القلة، والأصل على الفرع.

ومما يمكن عدُّه مـن باب تغليب المنع من الصرف على عدمه في هذه المسـألة – تلك الجموع التي تشبه (مفاعِل) على الرغم من تـوافر بعض المفردات تعدُّ نظيرَةً لها في الظاهر. ويظهر لي أنَّ هذا المنـع يعود إلى شيـوع هذه الأبنيـة وكثرتها في الجموع ونُـدْرتها في المفردات، ولـذلك يطـالعُنا النحويُّون بأنَّ ما يُـعَـدُّ جمعاً في هذه المسألة لا بدَّ من أَنْ يكونَ أَوَّله مفتوحاً، وأن يكون ثالثه ألفاً غير عوض، يليها كسرٌ غير عارضٍ ملفوظٌ، نحـو: أرانِب، أو مقدَّر، نحو دوابّ (دوابِب). وعليه فإنَّ عُذافراً (الجمل الشديد، أو اسم من أسماء الأسد) مصروفٌ لكونه مفرداً، وهو لا يُعدُّ نظيراً للجمع في هذه المسألـة؛ لأنَّه لا يتوافَر في العربيَّة مفـرد ثالثه ألف بعدها حـرفان متحركان أولهمَّا مكسور، أو ثلاثة إلاَّ وأوَّله مضموم[١٥٣]. والقول نفسه في يمانٍ وشآمٍ، لكون الألف فيهما عِوَضاً مـن إحدى ياءَي النسب (يمنـيّ وشآميّ)، وفي تدارُك، لضـم أوَّل الحرفين بعد الألفِ، وتدانٍ، لكـون كسرة أولهما عارضة (تـدانُوْ)، وطـواعية وُكَراهيَـة لكون ثاني الأحـرف الثلاثـة بعد الألف متحـركاً كما في مـلائكة وصيارفـة وغيرهما من الجمـوع المتحرّكة الـوسط، وغير ذلـك من المفردات التي لا تعدُّ نظيرَة للجمع في هذه المسألة[١٥٤].

ومنها أنَّ بعض النحـويِّين قد قيّد منع صرف الاسم المؤنّـث الخالي من علامة تـأنيث والزائد على ثلاثة أحرف – بألاَّ يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر، وعليه فإنّ ذراعا مسمًّى به مذكر يُصْرَفُ، لأنَّه يكْثُر في أعلام الذكور[١٥٥].

وأنَّ الفعل المسمَّى به مذكّر يُمْنَعُ من الصرف بقيد كونه مختَصًّا به أو غالبا فيه، والغالب عند

---

(١٥٣) انظر؛ الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣/ ٢٤١ -، السيوطي، همع الهوامع، ١/ ٧٨.
(١٥٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩٣، ٢٤١، السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٧٨.
(١٥٥) انظر: الصبَّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٥٥، السيوطي، همع الهوامع: ١/ ١٠٠-١١١.

الأشموني(١٥٦) ما يكون الفعلُ به أولى إمّا لكثرته فيه كإِثْمِد، وإما لأنَّ في أوّله زيادةً تدل على معنى في الفعل دون الاسم، نحو أذهب وأكتب وغيرهما.

وأنّ ما يُبْنى على قياس كلام العرب يُلْحَقُ به في أحد ثلاثة مذاهب، بقيد بنائه على قياس مطّرد، كبناء ضَرْبَب من (ضَرَب)، وهو نظير قَرْدَد (فَعْلَل) الذي يُعدُّ قياساً في الإلحاق؛ لتكرير اللام، فهو لا يُمْنَعُ من الصرف إلاّ إذا توافر فيه ما يمنعه(١٥٧).

وأنّ ما سمِّي باسم مجهول ليس من عادة العرب التسمية به - يجري في المنع من الصرف مجرى الأعجميَّ: نحو (أبو صُعْرُور)(١٥٨)، لعدم استعمالهم إياه.

(٢) أنَّ بعض الأبواب النحويّة قد سُمِّيَت بأسماء أَجْزائها على أنَّ ذلك من باب تسمية الكل بالجزء الأكثر شيوعا واستعمالا، وتبدو هذه المسألة بيّنة في (كان) وخواتها، و (إنَّ) وأخواتها، و (كاد) وأخواتها، و (ظن) وأخواتها، وغيرها.

(٣) أنَّ الثلاثيّ الصحيح اختير ليكونَ أصلا للميزان الصرفيّ في العربيّة؛ لأنَّه أكثرْ شيوعاً في الكلام العربيّ من الثلاثي المعتل والرباعيّ فعلا أو اسماً، والخماسيّ اسما.

(٤) أنَّ في العربيّة مسائِلَ مختلفة تدور في فلك تغليب الأكثر على الأقل، وهي مسائل سَنَبْسُط الحديثَ فيها فيما بعد.

(٥) أنَّ العرب قد كسّروا (فَعْلاً) على (أَفْعُل) الذي يعدُّ أخفَّ من(أفْعال)، لأنَّه أكثَرُ شيوعا في العربيَّة من سائر أبنية الثلاثي (فَعَلَ، فِعَل، فَعِل، فُعُل، فِعْل، فُعَل، فَعْل) التي تكسَّر على (أفعال)، فاختصوه بأخفِّها؛ لتحقيق التعادل بين كثير الاستعمال وقليله بهذين الجمعين(١٥٩).

(٦) أنَّ الترخيم في العربيّة يكاد يدور في فلك المنادى لكثرته وشيوعه، وتحقُّق أمن اللبس، لأنَّ الأصل في المنادى أنْ يكون حاضرا، فاختصُّوه بذلك لتخفيفه. ولست أنكر أنَّ الترخيم يُطالعنا في باب التصغير، وهو ترخيم لا يُصار إليه إلاّ قليلاً، لتوافر اللبس بين كثير من المصغَّرات المرخَّمة، زيادة على أنَّ التصغير يُعَدُّ مُلْبِساً في العربية؛ ولذلك لا يكثر إلاَّ في الأعلام والصفات

---

(١٥٦) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٥٨، السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٩٧.

(١٥٧) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١/ ١٠٧.

(١٥٨) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١/ ١٠٦.

(١٥٩) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ٣٤٨.

لنا بحث بعنوان: التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعيَّة، المجلَّد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.

الغالبة، لأنّها بَيِّنة الدلالة على مُسَمَيَّاتِها أو موصوفاتها[160]، على الرغم من أنَّ المنادي المنتهي بالتاء علماً كانَ أو نكرةً مقصودة يُرَخَّمُ بلا قيد.

(٧) أنّ لفْظ الجلالة اختصَّته العربية في النداء بحذف (أيّ) وصلة نداء ما فيه (أل) لكثرة استعماله وشيوعه، كما اختصَّته بحذف ألفه وجوبا، وبتاء القسم (تالله)، وزيادة الميم المشدَّدة في آخره على أنَّها عوضٌ من حرف النداء المحذوف على المذهب البصري، أو بقية جملة على المذهب الكوفي، أو غير ذلك[161]، وبتفخيم اللام وترقيقها، وجواز قطع ألفه في النداء.

وبعدُ فيتبيَّن لنا بوضوح وجلاء أنَّ الكثرة مِمَّا يُرْغَبُ فيه ويصار إليه في المجتمعات المختلفة في الغالب، وأنَّها قد تسرَّبت إلى مسائل لغويَّة كثيرة، ففرضت سلطاتها عليها، وهي مسائل تُوْحِي بأهمّيتها عِلَّةً من العِلَلِ، يُمْكِنُ حَمْلُ كثير من مسائل العربيّة عليها، ولعلَّ أهمَّها ما يُعَدُّ من باب التغليب.

(٣) الحضور أو الوجود أو الاتِّصاف بأمر ما وعدمها:

يظهر لي أنَّ الحضور أولى وأهمُّ من عدمِه في المجتمعات المختلفة، إذْ تبدو هذه المسألة بيّنَةً في أنَّ الشاهِدَ في قضيّةٍ ما لا بدَّ من حضوره أيًّا كانت مكانته الاجتماعية، لما لشهادته من فائدة في التوصّل إلى حكم عادل. والقول نفسه مع المتّهم، إذْ لا بُدَّ من حضوره، ليتمكّن من ردِّ ما يوجّه إليه من اتهامات وإيراد الأدلَّة البيّنة التي تؤدّي إلى تبرئته إنْ كان بريئا، وإنْ لم يحضر حُكِمَ غيابياً، وهو حكم لا يستطيع به تقديم أَدِلَّةٍ أو وثائق يمكن أنْ تُثْبِتَ براءته في الاستئناف. ولعلّ ما مرَّ يُعزِّز قولَ العامة: الغائب ما له نائب.

وما لنا نتناسى ما في كتاب الله تعالى من آيات تدور في فلك الحضور كقوله تعالى: ﴿ووجدوا ما عَمِلوا حاضراً ولا يَظْلِمُ ربُّك أحداً﴾[162]، و ﴿وإنْ كلٌّ لَمَّا جميعٌ لدينا مُحْضَرون﴾[163]، وغيرهما[164]. وعليه فليس بمستهجن أنْ تَتَسَرَّب هذه المسألة إلى مسائل في العربية تُعَدُّ مسرحا رحبا

---

(١٦٠) انظر في هذه المسألة بحثنا: باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني؛ ١٩٨٨.

(١٦١) انظر في هذه المسألة بحثنا: المذهب السلفيّ (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية)، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٨٦م: ٦٢-٦٤.

(٦٢) الكهف: ٤٩.

(١٦٣) يس: ٣٩.

(١٦٤) انظر: البقرة: ١٣٣، ٩٨٠، ١٩٦، ٢٨٢، آل عمران: ٣٠، الأعراف: ١٦٣، المائدة: ١٠٦، النساء: ٨، ١٨، ١٢٨، المؤمنون، ٩٨، مريم، ٦٨، القصص: ٦١ سبأ، ٣٢، ٥٤، ٧٥، الأحقاف: الصافات: ٥٧، ١٢٧، ١٥٨، القمر: ٢٨، التكوير: ١٤. القمر:

لما يسود في المجتمعات من أعراف وتقاليد ومعتقدات، ولعلَّ ما يعزّز ذلك ما يطالعنا من مسائل العربية التي يمكن أنْ تدورُ في فلك ما مرَّ :

(١) أنَّ الضمائر في العربيَّة ثلاثة أنواع، وهي ضمائر التكلُّم، والخطاب، والغيبة، ولعلَّ للحضور وعدمه أثرا بَيِّناً في توافر هذه الأنواع الثلاثة، ولذلك يعدُّ أخصُّ الضمائر أعرفَها، فضمير المتكلِّم أعلاها، وأوسطها المخاطب، وآخرها الغائب، ولذلك يُغَلَّب الأخصُّ في هذه المسألة على غيره[١٦٥].

(٢) أنَّ الاسم في العربيَّة نوعان، اسم ذات واسم معنى، وهذان النوعان للحضور وعدمه أثرٌ بيِّنٌ في توافرهما في مظانّ النحو والصرف، إذْ يَدُلُّ اسم الذات على ما يُدْرَك بالحواس في الغالب، كالأعلام وأسماء الأجناس، أمَّا اسم المعنى فليس كذلك، إذّ يُدْرك بالعقل، كالمصدر.

(٣) أنَّ الاسم المنصوب على الاختصاص قُيِّد بأنْ يكونَ في الأكثر بعد ضمير المتكلِّم أو المتكلِّمين، وفي الأقل بعد ضمير الخطاب، أما بعد ضمير الغيبة فلا يصحُّ ذلك على مذهب الجمهور، ويصحُّ إنْ كانَ ضمير الغيبة في تأويل ضمير التكلّم أو الخطاب على مذهب بعض النحويِّين. وهي مسألة تدلُّ على أنَّ للحضور أثراً في هذا القيد، ويظهرُ لي أن التباهي والتفاخر والتواضع وغيرها من أغراض الاختصاص تتحقَّق بتحقّق الحضور لا الغيبة؛ لأنَّ الأصل فيها توافر الناس المُسْتَمعينَ لتبدو بَيِّنَةً زيادةً على أوضاع المتكلم أو المخاطب، وعليه فانَّ باب الاختصاص يُشْبهُ بابَ النداء في أنَّ كليهما لا بُدَّ فيه من الحضور، فالنداء يقتضي الخطاب، أمَّا الاختصاص فيقتضي التكلُّم والخطاب على أنَّ الغائب لا يُنادى ولا يكون منصوبا على الاختصاص لعدم توافرِ الحضور فيه[١٦٦]، في الغالب.

(٤) أنَّ باب التحذير في العربيّة يكاد يدور في فلك المخاطب الذي يَسْتمع إلى المحذِّر الذي يأمره أنْ يَحْذَر أمراً ما، وقد يكون في القليل للمتكلّم، أمّا ضمير الغيبة فلا يصحّ فيه ذلك. ولعلَّ هذه المسألة تدلُّ بوضوح بيِّنٍ على أثر الحضور، وأنّه أولى من الغيبة[١٦٧]. والقول نفسه في باب الإغراء الذي يُحْصَرُ في المخاطب الذي يكون حاضرا.

---

(١٦٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١/ ٢١٦.

(١٦٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٣/ ٣٩، ٤٦، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ١٨٥، عباس حسن، النحو الوافي : ٤/ ١٢٢.

(١٦٧) انظر السيوطي، همع الهوامع : ٣/ ١٦.

(٥) أنَّ العوامل المعنويَّـة كالابتداء، والتعرية، والخلاف، والتشبيه، والإشـارة، والمفاجأة، وغيرها من هذه العـوامل تُعَدُّ ضعيفةً بـالإضافة إلى العوامـل اللفظيَّة، وهو ضعف يعـود إلى كونِها غيرَ مذكورة (حاضرة)[١٦٨].

(٦) أنَّ النحـويّين يكادون يُجْمعـون على أنَّ الخبر إذا كـان كـوناً عـامًّـا وجـب حذفـه على أنَّ الجار والمجرور أو ظـرف المكان أو الـزمان يتعلّقـان به؛ لأنَّه كـالملفوظ بـه (كالحاضر)، فـلا عنتَ في تقديره، أمّا إنْ كان كونا خاصًّا فـلا يجب حذفه. والقول نفسه في خبر ما بعد (لولا)[١٦٩]، من حيـثُ حذفُـه وجوبـا لكونـه كونـا عامًّـا (مستقرّ، أو كـائن، أو موجـود، أو استقرَّ، أو ثبـت وغيرهما). ولعل هذه المسألة تومىء إلى أنَّ الحضور أولى من عدمه.

(٧) أنَّ الاسم الظـاهر لا يُبْـدَلُ من ضمير الحاضر، متكلّماً كـان أو مخاطبا؛ لأنَّ الحضـور يُكْسِبهما وضوحاً وجلاءً، والاسم الظاهِر ليس كذلـك، فإحلاله محلَّ هذا الضمير لا يصحُّ في الغالـب؛ لأنه أقلُّ وضـوحا، لأنَّ البدل يكون مقصودا على خـلاف الصفة وعطف البيان اللذيـن يكونان للتخصيص والتوضيـح. ولعلَّ ما يعَزّزُ أثر الحضـور في هذه المسألة أنَّ ضمير الغـائب يُبْدَلُ منه بلا قيـدٍ، وأنّ الإبدال مـن ضمير الحاضر قُيِّد بكـون البدل مـن باب بـدل بعض مـن كلّ، أو الاشتمال؛ لأنَّهما من خواصِّه، أمّا بدل كلّ فلا بدَّ من توافر الإحاطة فيه في الغالب[١٧٠].

(٨) أنَّ ما يمكن أنْ يُعَـدَّ من باب التغليب من المسـائل التي سنبسط الحديث فيهـا في هذا البحث زيادةً على مـا مرَّ - يعـزّز أهمية الحضـور في مجتمعات البيئـات اللغويّـة ومكانتـه، إذْ تسرَّبا إلى العربية في مسائل مختلفـة. ومِمّا يمكن عدُّه من مواضع التغليب تغليـبُ المتكلّم والمخاطب على الغائب، كقـولنا: أنا ومحمدٌ كَتَبْنـا. ومنه قولـه تعالى: ﴿بل أنتم قـوم تجهلون﴾[١٧١] على أنَّ (أنتم) ضمير المخـاطبين غُلِّب على (قومٌ) الغـائبين في قوله (تَجْهلـون)، وقوله: ﴿اذْهَـبْ فَمَنْ تَبعِكَ منهم فإنَّ جهنَّـم جزاؤكم...﴾[١٧٢] على أنَّ المخـاطـب غُلِّب على الغـائب (فَمَـنْ) في (جزاؤُكم)، وغيرهما مِمَّا سنبسط الحديثَ فيه في موضعه.

---

(١٦٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٦٣-١٢٦٧.

(١٦٩) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٢٦، عباس حسن، النحو الوافي: ١/ ٤٧٥.

(١٩٧٠) انظر: ابن هشـام الأنصاري، شرح شذور الذهـب: ٤٤١-٤٤٣، الصبان، حاشية الصبـان على شرح الأشموني: ٣/ ١٣٠.

(١٧١) النمل: ٥٥.

(١٧٢) الإسراء: ٦٣.

وممّا يُعَدُّ من ذلك تغليبُ الوجودِ والاتِّصاف بالشيء على عدمهما، ومن الأول تغليبُ النظير على عدمه، إذْ يعتَدُّون به في مسائل العربيّة في الغالب، وهي مسألَةٌ قد أفردنا لها بحثا خاصًّا(١٧٣). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وما أُنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾(١٧٤): ذكر الزمخشريّ أنَّ في هذه الآية تغليبا للموجود على عدمه؛ لأنَّ المراد (بما أُنْزِلَ) المنزَّلُ كلُّه، وهي مسألة تبدو باستعمال الفعل الماضي، على الرغم من أنَّ بعضه لم يُنزَّل بل كان منتظرا، فغُلِّبَ المنزَّل (الموجود) على ما لم يُنزَّل (غير الموجود)(١٧٥). وقوله تعالى: ﴿قالوا يا قومَنا إنّا سمعنا كتاباً أُنْزِلَ من بعدِ موسى مُصَدِّقا لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريقٍ مستقيم﴾(١٧٦) على أنَّ ذلك من باب تغليب ما سُمِعَ على ما لم يُسْمَعْ(١٧٧). ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فأْتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِه وادعوا شهداءَكم إنْ كنتم صادقين﴾(١٧٨) على أنَّ غير المرتابين قد غُلِّبوا على المرتابين، وهو تغليبٌ يردُّه قوله ﴿وادعوا شهداءكم﴾، و ﴿إنْ كنتم صادقين﴾، وعليه فلا بدَّ أن يكونَ الخطاب للكافرين المرتابين، أو يكون منهم مَنْ يعرف الحقّ ولكنّه يُنكِره عنادًا. ويتراءى لي أنَّه يُمْكِنُ عدُّ هذه الآية من باب تغليب المرتابين على غيرهم، لأنَّه يسايرُ ما عليه ظاهر الآية من تَحدِّي الكفّار في أنّ يَدْعوا شهداءهم إنْ كانوا صادقين، على الرغم من أنَّ ذلك غيرُ معهود في العربيّة، ويجوز أنّ يُقدَّر (يَكُنْ) أو (يَتَبَيَّنّ) بعد (إنْ)، لتصحيح المعنى، أي: إنْ يَتَبيَّنْ كونُكُم في ريبٍ، أو تكون (إنْ) بمعنى (إذْ)، أي: قد كنتم في ريبٍ، أو تكون (كان) باقية على مضيِّها. ويُمْكِنُ أيضا حملُ الآية على التوبيخ الذي لا أثرَ فيه للتغليب، كقولك لأحد أصدقائك موبِّخاً إياه على تساؤله الكثير عن أمرٍ ما: إنْ كُنتَ في ريبٍ فافْعَلْ ذلك. إذّ لا يَثْبُتُ ذلك إلاَّ على سبيل الفرض والتخمين والحدس. وذكر الألوسيّ أنّه يمكن أنْ تكون هذه الآية من باب تغليب من لا قَطْعَ بارتيابهم على من سواهم: «أو لتغليب مَنْ لا قَطْعَ بارتيابهم على مَنْ سواهم، أو لأنَّ البعْض لمّا كان مرتابا، والبعض غير مرتاب جعل الجميع كأنَّه لا قَطْعَ بارتيابهم ولا

---

(١٧٣) انظر بحثنا: النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثامن والثلاثون، ربيع ١٩٩٠، ٩٠-١٣٦.

(١٧٤) البقرة: ٤.

(١٧٥) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ١٣٦، الشهاب الخفاجي (ت: ١٠٦٩ هـ)، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، تركيا-المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر: ١/ ٢٣٦، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكتون: ١/ ١٠١.

(١٧٦) الأحقاف: ٣٠.

(١٧٧) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ١٣٦، ٣/ ٥٢٧، الشهاب، حاشية الشهاب: ٨/ ٣٧.

(١٧٨) البقرة: ٢٣.

بعدمه ... ﴾(١٧٩). ويبدو لي أنَّ ظاهر الآية يومىء إلى تغليب المرتابين على غيرهم، على الرغم من أنَّ العربيَّة تميل إلى تغليب المتَّصف بالشيء على ما لم يَتَّصِف به، على أنَّ الخطاب يشملهما، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما أذهب إليه أنَّه يمكن أنْ يكونَ قوله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا إذا جاءَكُم المؤمنات مهاجراتٍ فامتحنوهُن اللهُ أعلمُ بإيمانهن ... ﴾(١٨٠) نظيرا لقوله السابق في أنَّ مِنْ بين المؤمنات مَنْ هُنَّ غيرُ مؤمنات افتراضا، فَغُلِّبْنَ في قوله ﴿فامتحنوهن﴾ على المؤمنات من باب الحرص والتثبُّت في الأمر على الرأي من أنَّهن لم يدخلن في الخطاب. ويمكن أنْ تحمل هذه الآية على أنَّهن سمِّين مؤمنات قبلَ أنْ يُمْتَحَنَّ، لنطقهِّن بالشهادة وتوافر سماتٍ أخرى تعزِّز هذا الإيمان(١٨١)، وهو الأظهر والأولى.

ومِمّا يمكن عدُّه من باب الاتّصاف بأمرٍ ما وعدمه ما يطالعُنا من تغليب صفة أحد المثنَّيَيْن على صفة الآخر، وهي مسألة قد أَفْرَدَ لها أبو الطيّب اللغوي في كتابه (المثنَّى) باباً (باب الاثنين غلب نعت أحدهما على نعت صاحبه)(١٨٢)، كالأسمرَين، الخبزِ والماء، على أنّ صفة الخبز قد غُلِّبَتْ على صفة الماء، والأسودين، التمر والماء، على أن صفةِ التمر قد غُلِّبَتْ على صفة الماء أيضا، والأخْضَرَيْنِ، البحرِ والليل، على أنَّ صفة البحر قد غلِّبَتْ، وغيرها من المثنَّى التغليبي من هذا الباب. والقولُ نفسه في تغليب لقب أحدهما على الآخر من حيثُ إفرادُ أبي الطيّب له في كتابه بابا (هذا باب الاثنين غَلَبَ عليهما لقبُ واحِدٍ منهما)(١٨٣)، كالبُرَيْكَيْنِ، البُرَيك وبارك، والشنَتَيْنِ، الشَّنَة والصُّدَيْ.

وبعدُ فلعلَّ ما مرَّ من مسائِلَ لغويَّة يُبَيِّنُ أنَّ الحضور أو الوجود أو الاتّصاف بأمرٍ ما يُغَلَّب على عدمه في العربية حملا على تلك الأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تُسَيْطِرُ على مجتمع البيئات اللغويّة، كغيره من المسوِّغات والدَّواعي التي تدور في فلكها ظاهرة التغليب موضوع هذا البحث.

---

(١٧٩) انظر: محمود الألوسي البغدادي (ت: ١٢٧٠ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت - دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م: ١/ ١٩٢.
وانظر في ذلك: السمين الحلبي، الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، ١/ ١٩٦، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٨-٣٠٩، أبو حيّان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٠٧، فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص: ٢/ ٤٩.
(١٨٠) الممتحنة: ١٠.
(١٨١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٥٦، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٨/ ١٨٨.
(١٨٢) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٢٧.
(١٨٣) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٣٥.

(٤) القرب والبعد مكانيًا:

يُعَدُّ القربُ نسبا ومكاناً أولى وأهمُّ من البعد، إذْ يحرص كلُّ فردٍ على أن يكون قريباً مِمّا يحقّق له فائدةً أو رغبةً ما، فمشاهد المباريات المختلفة يرغب في أنْ يكون قريبا من الملعب؛ ليتمكّن من رؤية ما يجري بوضوح وجلاء، والقول نفسه في الاحتفالات والندوات المختلفة من حيثُ الحرصُ على أنْ يكون المشاهد أو المستمع قريبا من المحاضر، أو الخطيب. وتبدو هذه المسألة بيِّنَةً في الصفوف الأولى خلف الإمام في الصلاة ولا سيّما صلاة الجمعة، والأعياد. وليسَتْ رغبة المحبّ في أن يكونَ قريباً من حِبِّه بخافية.

وما لنا نتناسَى ما في القرآن الكريم من آياتٍ تدعو إلى رعاية حقوق الجار المختلفة، كقوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القُرْبى والجار الجُنُب والصاحب بالجَنْب...﴾(١٨٤)، وقوله: ﴿وقال لا غالبَ لكُم اليَوم من الناس وإنِّي جارٌ لكم﴾(١٨٥). والقولُ نفسه بالنسبة للحديث النبويّ الشريف من حيثُ الدعوةُ إلى احترامِ الجار والتقيّد بما له من حقوق، ومن ذلك قوله عليه السلام: «لا يدخلُ الجنَّة من لا يَأْمَنُ جارُه بوائِقَهُ» (١٨٦). وسمِّيت الضَّرَّة جارةً للمجاورة بين الزوجتين، ومن ذلك قوله عليه السلام، «كُنْت بين جارتين لي» (١٨٧)، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قال لحفصة: لا يغرّكِ أنْ كانت جارتك هي أوسم وأحبّ إلى رسول الله - ﷺ - منك» (١٨٨). ويُعزِّز ما مرَّ قول العرب: «قد يُؤْخَذُ الجار بذنب الجار» (١٨٩).

ولعلّ أهمَّ ما يُمْكِنُ عدُّه من باب المسائل التي تأثّرت بالقرب والبعد مكانِيًّا في العربيّة - ما يأتي.

(١) الجوار الذي يطالِعنا في حُروف كثير من الكلمات العربيّة، وهو جوارٌ لا بدَّ فيه من تحقيق الانسجام الصوتيّ بين هذه الحروف، ولذلك يحدث الإدغام، والإتباع، والإعلال والإبدال،

---

(١٨٤) النبأ: ٣٦.

(١٨٥) الأنفال: ٤٨.

(١٨٦) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ١٦٢.

(١٨٧) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٣١٢.

(١٨٨) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/ ٣١٣.

(١٨٩) انظر: أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨ هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار المعرفة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م: ٢/ ١٠٩، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢٠، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٨٩٧، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٤٨.

والحذف، والقلب المكانيّ، وغيرها ممّا يطرأ على بنيَة الكلمة من تغيير. والقول نفسه في تجاور بعض الألفاظ، وهو تجاورٌ يؤدّي أحياناً إلى بعض العوارض، كالجرّ الجواري، والإتباع، والمزاوجة، وغيرها من المسائل ا لأخرى التي أفردنا لها ولسابقتها مؤلَّفًا خاصا[١٩٠]، إذْ يَبْدو أثر القرب المكانيّ بيّناً في هذه المسائل.

(٢) أنَّ القرب والبعد مكانيًّا لهما أثرٌ واضح في بعض المسائل الخلافيّة بين النحويين، إذ يلجأ إليهما بعضهم لتعزيز مذاهبهم، ومن ذلك ما يطالعنا في باب التنازع الذّي يُعْمِل فيه البصريُّون الثاني، لأنه قريب من المعمول، وهو مذهب ابن يعيش أيضا: «وحجَّة البصريّين في ترجيح إعمال الثاني أنَّه أقرب إلى المعمول، وليس في إعماله تغييرُ المعنى، إذْ لا فرق في المعنى بين إعمال الأول والثاني، وتُكْتَسَبُ به رعاية جانب القرب وحرمة المجاورة. ومِمَّا يدلُّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورة أنَّهم قالوا: جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، وماءُ شنٍّ باردٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها، وإنْ لم يكن المعنى عليه... ومن الدليل على مراعاة القُرْبِ والمجاورة: خَشُنَتْ بصدره وصدر زيد، فأجازوا في المعطوف وجهين، أجودهما الخفض، فاختير الخفضُ ههنا حملا على الباء، وإنْ كانت زائدةً، في حكم الساقط للقُرْبِ والمجاورة، وكان إعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب والمجاورة...»[١٩١].

ومنه ما ذهب إليه الكوفيُّون من حيثُ إنَّ جواب الشرط مجزوم لمجاورته فعل الشرط[١٩٢]وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تُحْمَلُ على المجاوَرَة.

(٣) أنَّ بعض النحويّين لجأ إلى القرب المكانيّ في الاحتجاج لبعض المسائل أو تصنيفها، ومن الأول أنَّ ابْنَ الأنباري قد ذكر أنَّ حروف الجر اختصَّت بالجر، لأنَّها تقع وسطا بين الاسم والفعل، والجر يقع وسطا بين الرفع والنصب، فأُعْطِيَ الأوسط[١٩٣]. ومن الثاني جعلهم أسماء الإشارة ثَلاثَ مراتب، قربى يختصُّ بها المجرّد من حرفي الخطاب والبعد (اللام والكاف)، ووسطى، يختصُّ بها ذو الكاف، وبُعْدى، يختصُّ بها ذو الكاف واللام[١٩٤]. ومنه كونُ الهمزة في باب

---

(١٩٠) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، وظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها، وأنواعها، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٩١) ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ٧٩. وانظر المبرد، المقتضب: ٣/ ١١٢، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢١.

(١٩٢) انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢—٦٠٢.

(١٩٣) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١/ ٢٦١.

(١٩٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٣٢.

النداء للقريب على مذهب بعض النحويّين ، وللقريب والمتوسِّط على مذهب آخرين ، ويا ، وأيا ، وهيا ، وآي ، وآ للبعيد -في الغالب- على مذهب كثير من النحويِّين(١٩٥).

(٤) قيامُ الاسم الاوّل في باب التحذير مقام الفعل المحذوف وجوبا ؛ لأنَّ هذا الفعل رتبته قبل الاسم الثاني ، كما في قولنا ، الأسَدَ الأسَدَ .

(٥) أنَّ لكل لفظةٍ في التراكيب العربية رُتْبَةً يُحَدِّدُها موقِعُها الإعرابيّ الوظيفيّ ، وهذه الرتبة تُعدُّ قرينةً رئيسةً في تحقيق أمن اللبس في بعض التراكيب اللغويَّة ، ومن ذلك تقدُّم الموصول على الصلة ، والموصوف على صفته ، والمعطوف عليه على المعطوف ، والمبدل منه على البدل ، والمؤكَّد على المؤكِّد ، والحروف العاملة على معمولاتها ، والحروف الأخرى على ما يليها ، كحروف العطف ، وواوي المعية والحال ، وغيرها ، والمبتدأ على الخبر ، والفعل على الفاعل ، والفاعل على المفعول ، والفضلات المختلفة ، والمفسِّر على الضمير ، والحال والخبر والصفة المفردة على شبه الجملة والجملة في التعدُّد ، وغير ذلك من الرتب المختلفة التي تطالعنا في أبواب النحو المختلفة(١٩٦).

وبعدُ فيتبيَّنُ لنا بوضوح أنَّه كثيراً ما يُصار إلى هذه المسألة في كثير من مسائل النحو والصرف زيادة على ما يمكن أنْ يُعَدَّ من باب التغليب مِمَّا يخضع لسلطانها ، ويتبيَّن لنا أيضاً أنَّها من آثار الأَعراف والتقاليد والمعتقدات التي تشيع في مجتمعات البيئات اللغويَّة .

(٥) القرب والبعد زمانياً :

ليس بخاف ما يسود كثيراً من مجتمعاتنا من التباهي والتفاخر بأجدادنا القدماء علماءَ وقادةً ، لما حقَّقوه من مكانةٍ مرموقة علميَّة وغيرها ، فها نحن اليوم ندعو إلى اتِّخاذهم أُسْوَةً حسنَةً في ذلك ، ولا سيَّما أولئك الذين كانوا في العصور العباسيَّة ، لوصولهم إلى ذروة السنام في علوم كثيرة كالطب والفلك والرياضيات وغيرها ؛ ولذلك تطالعنا أسماء بعض هؤلاء تزيِّن تلك اللوحات التي تضم أسماءَ كثير من الشوارع ومحالِّ بيع الأدوية والمشافي والمدارس وغيرها ، كابنِ سينا ، والفارابيّ ، والرازيّ وغيرهم من العلماء المسلمين . ولست أنكر أنّ في مجتمعاتنا من لا يَعْتَدُّ بالماضي على الرغم مما فيه من حسنات ؛ لأنّه قديم . ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذا الصراعَ ما يطالعنا به أنصار القديم والحديث ولا سيَّما في شعر أبي تمام(١٩٧) . ولعلّ ما يعزّز الاعتداد بالقديم أنَّ كثيرا من النحويّين المتأخِّرين والمحدثين

---

(١٩٥) انظر ابن الأنباري ، أسرار العربية : ٦٨ .

(١٩٦) انظر د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م : ٢٠٧ .

(١٩٧) انظر د. محمد مندور ، النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة ، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر (بلا تاريخ طبع) : ٨٠-

يعدُّون كـل ما ورثناه عن النحـويّين القدامى كسيبـويه، والخليل بن أحمد وأبي علي الفـارسي، وابن جنّي والمبرد وغيرهم، مـن آراء نحويّةٍ أو صرفيّة - من بـاب ما لا تصحُّ مخالفته أو تغليطـه، ولذلك يطالعُنا بعضهم بإغلاق باب التجديـد والتيسير والتقريب إلى الطلبة والمريدين، يتراءى لهم القول: ليس في الإمكان أبدعُ مِمَّا كان، إذْ يَتَعَصبُّون لكل قديم تعصُّباً يوصدُ باب الاجتهاد ويُرَدُّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الغلـط بالإضافة إليه، وكأنّي بهم يقفـون سدًّا منيعا أمام أولئك الذي يـدعون إلى إلغاء النحو أو أبواب كثيرة منه حاملين لواء التجديد والتيسير، الذي يكمن في الدعوة إلى العامية وإسْكانِ أواخر الكلم، وهم في ذلك رائدهم الهدم والتدمير لا التجديدُ والتيسيرُ، وقَطْعُ صلتنا بكتابنا العزيز وتراثنا العلمـيّ الذي ورثناه عن أجدادنا. ولسـت في ذلك مُتَعَصِّباً للقديم أو داعِيـاً إلى اغلاق باب الاجتهاد والتيسير والتقريب، بل أدعو إلى ما مرَّ بقيد الحرص على العربية وأهلها بالحفاظ على لغتها حيّةً، وأنّ يكونَ بإلغاء ما لا ضرورة إليه من التقديرات والتأويلات وبعض المسائل لغير المختصِّين.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ اعتـداد اللغويّين والنحويّين القدامى وكثيرٍ من المحدثين بالقـديم وتعصُّبهم له - أنّهم لا يستشهدون إلا بشعر الجاهليّين والمخضرمين في بنـاء أصولهم وقواعدهم النحـويّة والصرفية، والمعاني والبيان والبديع، بالإجماع؛ لأنّه قديـم، لا لكونه يتَّسم بسماتٍ رَاقية ليست متوافرةً في غيره، ولعلَّ ما يعـزّز ذلك قولُ أبي عمرو بن العـلاء في شعر الإسلاميِّين أو المتقدِّمين، كجـرير والفرزدق: «لقد حَسُنَ هذا المولّد حتى لقد هَمَمْتُ أنْ آمر صبياننا برواية شعره»[198]، وعلى الرغم من ذلك فقد كان أبـو عمرو بـن العلاء وعبد الله بـن أبيّ إسحق والحسن البصري وعبـد الله بن شُبْرمـة - يُلَحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرُّمة وغيرهم من شعراء الطبقة الثـالثة، إذ كانوا يَعُدُّونهم من المولدين، لأنهم كانـوا معاصرين لهم. أمّـا النحويُّون اللاحقـون كسيبويه وغيره فقـد استشهدوا بشعرهـم. والطبقة الرابعة من المولَّدين لا يُسْتَشهد بشعرها مطلقا، على الرغم من أنّ الزمخشريَّ قد استشهدبقولِ أبي تمام على أنْ (أَظْلَمَ) قد يكون متعديًّا في العربية[199]:

همـا أظلمـا حالي ثُمَّت أجليـا ظلاميهما عن وجه أمرَد أشيبِ

«وهو - وأنْ كان محدَثا لا يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللغة - فهو من علماء العـربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا تـرى إلى قول العلماء: الدليلُ عليه بيْتُ الحماسـة، فَيَقْتَنعون بذلك؛ لوثوقهـم بروايته

---

(١١٨) انظر محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، إتحاف الأمجاد فيما يصح بـه الاستشهاد، تحقيق عدنان الدوري، بغداد - وزارةُ الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ - ٦٨.

(١٩٩) انظر الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٢٢٠.

وإتقانه» (٢٠٠). وقد تبعه في ذلك الرضيُّ (٢٠١)، إذ استشهد بشعر المولّدين.

ويظهرُ لي أنَّ تأثير البعد والقرب زمانيًّا في مسائل النحو والصرف غير بيِّن، إذْ لم أوفَّق في الاهتداء إلى ما يمكن أنْ يكون من هذا الباب إلاّ فيما يُسَمَّى بالمثنَّى التغليبيّ كالبصرتين، والحيرتين، إذْ غُلِّبَت البصرة على الكوفة، والحيرةُ عليها أيضاً، ولم يُعْتَدَّ بذلك في العُمَرَين، أبي بكر وعمر، لأنَّ أبا بكر أقدَمُ من عمر، كما سيأتي فيما بعدُ.

(٦) الخفَّة والثِّقل:

من الطبيعيّ أنْ تميل النفسُ البشريَّة إلى ما لا يُكَلّفها عنتاً ومشقّةً من الأمور، وتنفِرَ ممّا يَبْدو ثقيلا لا يطاق، وتبدو المسألة بيِّنَةً في كثير من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿لا نُكَلِّفُ نفساً إلا وُسْعَها...﴾(٢٠٢)، و﴿ذلكَ تَخْفيفٌ من رَبِّكم ورحمةٌ...﴾(٢٠٣)، و﴿انفروا خفافاً وثِقالاً...﴾(٢٠٤)، و﴿الآن خَفَّف اللهُ عنكم وعَلِمَ أنَّ فيكم ضَعْفاً...﴾(٢٠٥): و﴿يريدُ الله أنّ يُخَفِّفَ عنكم...﴾ (٢٠٦)، و﴿وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفُّونها يومَ ظعنكم ويوم إقامتكم...﴾(٢٠٧). ولكنّ هذه الخفَّة مكروهَةٌ في ميزاني الدُّنيا والآخرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن خَفَّتْ موازينه فأولئك الذين خسروا أَنْفُسَهم...﴾(٢٠٨)، وقوله: ﴿ولا تَنْقُصوا المكيالَ والميزانَ...﴾(٢٠٩)، على أنّ الإنقاص يوحي بالتخفيف، و﴿فأُوفوا الكيلَ والميزانَ ولا تَبْخسوا الناسَ أشياءَهم...﴾(٢١٠).

---

(٢٠٠) الزمخشريّ، الكشاف: ١/ ٢٢٠-٢٢١.

(٢٠١) انظر الألوسي، إتحاف الأمجاد: -٧٠- ، عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شواهد الكافية، القاهرة - المطبعة الميرية ببولاق (بلا تاريخ طبع): ١/ ٣ -

(٢٠٢) الأنعام: ١٥٢، الأعراف: ٤٢، المؤمنون: ٦٢. وانظر: البقرة: ٢٣٣، ٢٨٦، الطلاق: ٧.

(٢٠٣) البقرة: ١٧٨.

(٢٠٤) التوبة: ٤١.

(٢٠٥) الأنفال: ٦٦.

(٢٠٦) النساء: ٢٨.

(٢٠٧) النحل: ٨٠.

(٢٠٨) الأعراف: ٩، وانظر، المؤمنون: ١٠٣، القارعة: ٨.

(٢٠٩) هود: ٨٤.

(٢١٠) الأعراف: ٨٥.

وانظر: يوسف: ٨٨، البقرة: ٤٠، هود: ٨٥، الإسراء: ٣٥، الشعراء: ١٨١.

ولعمري إنَّ هذا الميل إلى التخفيف لا بُدَّ من أنّ يفرضَ سلطانَه على فيض غزير من مسائل النحو والصرف رغبةً في التخفيف وتيسيرِ عملِيَّة النطق وتسهيلها. ويَكْمُنُ الثقل في اللغة في اللفظ والمعنى، والثقل اللفظيّ بَيِّن، لأنّه يدور في فلك تجاور أصوات الكلمة التي تميل العربية إلى تحقيق الانسجام بينها بالإدغام والإعلال، والإبدال، والإتباع، والنقل، والقلب المكانيّ، وحذف الحركة أو بعض الحروف، وغيرها مما ستتحدَّث عنه في هذا البحث، ويُصار إلى التخفيف أيضا بحذف كلمةٍ أو أكثر تتوافر قرينة الدلالة عليها، ولعلَّ الحَذْف يُعَدُّ من سمات العربيَّة الرئيسة، إذ يشيعُ فيها شيوعا مفرطا(٢١١).

أمَّا الثقل في المعنى فيكمن في دلالات الألفاظ، إذْ يُعَدُّ ذو الدلالة الواحدة أخفَّ من ذي الدلالتين أو أكثر، لأنّ تفكير المرء في تحديدها، والاهتداء إليها يطول، فالاسم الجامد نحو رجل أخفّ من الفعْل، لأنَّه يدلُّ على مسمَّاه بلا عنت أو مشقة، أمّا الفعل فيدلَّ على الحدث ومن قام به وزمانه، ولذلك يُعَدُّ ثقيلا: «والدلالة على المذهب الأوّل أنَّ في الكلمات ما هو خفيفٌ وما هو ثقيل، والخفّة والثقل يُعْرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قَلّتْ مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفّة الاسم أنَّه يدل على مسمًّى واحد، ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، كلفظة رجل، فإنَّ معناها ومسمّاها الذكر من بني آدم، والفَرس هو الحيوان الصهَّال، ولا يقترن بذلك زمانٌ ولا غيره. ومعنى ثِقَل الفعل أنَّ مدلولاتِه ولوازِمَهُ كثيرةٌ، فَمَدْلولاته الحدث والزمان، ولوازمُه الفاعل والمفعول والتصرُّف وغير ذلك...»(٢١٢). ويبدو أثر الخفَّة والثقل في هذا البحث فيما يسمَّى بالمثنَّى التغليبيّ كالعُمرين، وغيرهما، وإيثار حركة على أخرى في البناء أو الإتباع، أو غير ذلك مِمَّا سَنَبْسُط الحديث فيه في هذا البحث. ويقيّد إيثار الأخفّ في التغليب بألاّ يكون المغلّب مؤنّثا والمغلَّب عليه مذكّراً(٢١٣)، كما سيأتي.

(٧) الشهرة والأهميّة وعدمهما:

يعدُّ الأشهرُ والأهمّ أكثرَ معرفةً وقربا إلى الناس، إذ ليسوا بحاجة إلى ما يحدِّده أو يعرّفه، فلا ينشغلون في التفكير فيه. وللمجتمع أو البيئة الأثر الرئيس في توافر الشهرة والأهمية اللتين تختلفان

---

(٢١١) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٣-٨٣٧، الحذف في المثل العربي، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ١٦٧-٣٠٣.

(٢١٢) عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع): ١١١-١١٢، وانظر السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٤٥، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ١٦٧.

(٢١٣) انظر المحبيّ، جنى الجنتين: ١١٧.

باختلافهما، ومن الأمثال التي تدلُّ على مكانة الشهرة والأهمّية قولُ العرب : «أشهرُ من فارسِ الأبلَق»[214]، وقولُ كثيرٍ من الناس في عصرنا : أشهرُ من نارٍ على علم، وفلانٌ عَلَمٌ، إذا كان مشهورا، ونكرةٌ، إذا كان مجهولا لا قيمة له في المجتمع.

ومِمّا يدلُّ على أثر ما مر في اللغة وتسرُّبه إليها ما يأتي :

(١) أنَّ النحويّين جعلوا الاسم قسمين على وَفْق التعريف والشهرة وعدمهما، وهما النكرة والمعرفة، على أنَّ النكرة تُعَدُّ الأصل، وهي مسألة تُعزِّز أن للمجتمع أثرا بيّناً في تحديد الشهرة أو المعرفة أو الأهمّيَّة. ولقد عُدَّ لفظ الجلالة أكثرَ المعارف تعريفا وشهرةً، واختلفوا في أعرف المعارف في غير اسم الله تعالى، إذ قيل إنَّ الضمائر أعرفُها، أو أسماء الإشارة، أو ذا الألف واللام، وغير ذلك. واختلفوا أيضا في تحديد الأكثر تعريفاً في كل نوع من أنواع المعارف، فَعُدَّ ضميرُ المتكلم أعرفَ الضمائر، وأسماءُ الأماكن أعرف الأعلام، واسمُ الإشارة الذي للقريب أعرفها[215]. ولعلّ هذا التحديد والتعيين مصدرُه الشهرة والأَهمّيَّة اللتان يعودان إلى المجتمع بأفراده.

(٢) أنّ التصغير يشيع في الأعلام في العربية ويقلُّ في النكرات، لتحقيق أمن اللبس بين المصغَّرات، إذ الأعلام بيّنة الدلالة على مسمّياتها لشهرتها، أمّا النكرات فيتحقَّق اللبس على أشدّه بتصغيرها، وهي مسألةٌ قد أفردنا لها بحثا خاصا[216].

(٣) أنَّ اللقب والكنية يسدَّان مسدَّ العلم ويغنيان عنه إذا كانا أكثرَ شهرةً منه كالفاروق، والصدّيق، وأبي بكر، وأمّ المؤمنين، وذات النطاقين، والرشيد، والسفّاح، وأبي حنيفة، والشافعيّ، وغيرها، والقول نفسه في الصفات الغالبة التي تكتسب الشهرة مِمَّا يشيع في المجتمع. ولعلَّ ما يعزّز ذلك أنَّ الأصل في النسب إلى المركّب الإضافيّ أنْ يُنْسب إلى صدره إلاَّ إذا توافر اللبس في هذا النسب، وعليه فلا بُدَّ من أنْ يُنْسَب إلى الجزء الثاني؛ لأنَّه أكثر شهرةً وتعريفاً، نحو : بكريّ في أبي بكر، وكلثوميّ في أم كلثوم، وعباسيّ في ابن عباس، ومسعوديّ في ابن مسعود، وشَمْسي في عبد شمس، وغيرها من المركّبات الإضافيّة.

---

(٢١٤) انظر : أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت : ٣٣٨ هـ)، كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م : ٣٧٢، الميداني، مجمع الأمثال : ١/ ٣٧٩.

(٢١٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١/ ١٩٠.

(٢١٦) انظر بحثنا : باب التصغير في مظانّ النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٨م.

(٤) أنَّ الناس في المجتمعات المختلفة يميلون إلى استعمال اللفظة المشهورة الشائعة من الألفاظ المترادفة كالأسد والليث من خمسمائة اسم[٢١٧]، والسيف والحسام وغيرهما من ألف اسم[٢١٨]، وغير ذلك.

(٥) أنّ النحويين لم يعدُّوا (عيسى) في قولنا: قرأ قالونُ عيسى، عطفَ بيان، لأنَّ الأوّل أوضح وأشهر من الثاني، بل عدوُّه بدلا، لأنَّه المقصود عينه، إذْ لا يوَضّح أو يخصّص الأول كما يوحي به عطف البيان؛ ولذلك غُلِّبَ البدل على عُطف البيان في هذا القول على وَفْق الشهرة والوضوح[٢١٩].

وبعدُ فيتبيَّن لنا بوضوحٍ ما للشهرة والأهميّة من أثرٍ في مسائِلَ لغويّة، ويعزّزها ما يُمْكِن عدُّه من باب المثنىَّ التغليبيّ، كالمشرقين، المشرق والمغرب، إذْ غُلِّبَ المشرق لشهرته، والمطرين، المطر والريح، إذْ غُلّب المطر لأهميّته، كما سيأتي فيما بعد.

(٨) القوّة والضعف:

لعلّ أهمّ ما يُمَيّز العرب في العصر الجاهلي وغيرهم من الأمم في هذه الفترة - الاعتدادُ بالقوّة الفرديَّة والقبلية التي تحقّق لهم كثيرا من المنافع الدنيويَّة، كالجاه والسلطان والعزّة والغنائم المختلفة، ولذلك كان الغزوُ والسلبُ والنهْبُ، إذْ لا بدَّ للقبيلة التي تتسم بالقوة في كثرة فرسانها الأقوياء وكثرة أفرادها من أنْ تنهج هذا النهج في الغالب. ولعلَّ ما يطالِعُنا في عصرنا من شواهد مختلفة تعزِّز أنَّ البقاءللأقوى، في الحيوان والإنسان من غير مبالاة بها قد يرافق ذلك من ظلم وقهر للآخرين وسلب حقوقهم وغيرها. ولعلّ ما يعزّز شيوع الرغبة في توافر القوة في تلك المجتمعات تلك الآيات القرآنيّة الكثيرة التي تضمّ هذه اللفظة وما يدور في فلكها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نحن أولو قُوّةٍ وأولو بأسٍ شديدٍ والأمر إليك﴾[٢٢٠]، و ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوءُ بالعصبة أولي القوّة ...﴾[١٢١]، و ﴿وكأَيِّنْ من قريةٍ هي أشدُّ قوّةً من قريتك التي أخْرَجَتْكَ

---

(٢١٧) انظر الحسين بن أحمد بن خالوية (ت: ٣٧٠ هـ)، أسماء الأسد، تحقيق د. محمود جاسم الدرويش، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٢١٨) انظر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزباديّ (ت: ٨١٧ هـ)، القاموس المحيط، القاهرة - مؤسسة الحلبيّ وشركاه للنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع): سيف.
ذكر الفيروزباديّ أنَّ للسيف أكثرَ من ألف اسم دوَّنها في الروض المسلوف.

(٢١٩) انظر ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٤٣٩.

(٢٢٠) النمل: ٣٣.

(٢٢١) القص: ٧٦.

أهلكناهم ... ﴾(٢٢٢)، و ﴿إنَّ خيرَ مَنِ استأجرت القويُّ الأمين ... ﴾(٢٢٣). والإسلام يدعو إلى القوة الحقة التي لا تقوم على الظلم أو أكل حقوق الناس أو سلب ممتلكاتهم، وأنْ نُعِدَّ لعدوّنا الظالم ما استطعنا من أسباب القوة والمنعة: ﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّةٍ ومن رباط الخيل تُرْهِبونَ به عدوَّ الله وعدوّكم ... ﴾(٢٢٤). والقويّ الذي يظلم الناس عندَ أبي بكر - رضي الله عنه - ضعيفٌ حتى يأخذ الحق منه: «ألا إنَّ أقواكم عندي الضعيفُ حتى آخذ الحقّ له، وأضعفكم عندي القويّ حتى آخذ الحقَّ منه ... »(٢٢٥). والشجاعَةُ مظهرٌ من مظاهرِ القوّة التي كان يفاخر الناس بعضهم بَعْضاً بها، ومن ذلك قولهم في المثل: «إنّه لأشجع من ليث عِفِرِّين»(٢٢٦).

وتتأثَّر بعض المسائل اللغويَّة بما يشيعُ في المجتمعات من هذه المسألة، إذْ تتحكَّم في ترجيح حركةٍ على أخرى، أو حكْم على آخر، فالتصغير يُعَدُّ أُضعفَ من جمع التكسير، ولذلك لَزم طريقةً واحدة، والتكسير أقوى، لأنَّه يدلُّ على أكثر من اثنين، فاختصَّ الأقوى بأكثر من طريقة أو بناء؛ للقلة والكثرة(٢٢٧). والفاعل أقوى من المفعول؛ لكونه يقوم بالحدث في الغالب؛ ولذلك اختصَّ بأقوى الحركات، الضمَّة، أما المفعول الذي يُعَدُّ ضعيفا، بالإضافة إلى الفاعل، فَأُعْطِيَ الفتحة أضعفَ الحركات(٢٢٨). والقول نفسه مع المبتدأ الذي يُعَدّ قويًّا، لأنّه يبتدأ به، ولذلك أُعطيَ الضمَّةَ أقوى الحِركات(٢٢٩). والاسم أقوى من الصفة وأخفُّ لدلالته على مسمَّاه فقط، أمَّا الصفة فتدلُّ على الحدث ومَنْ قام به، وقد تدلُّ أحياناً على الزمن، ولذلك فُتِحَتْ عينُ ما هو من باب (فَعَلات) جمعا لـ (فَعْلَة)، أمّا ما كانَ جمعا لـ (فَعْلَة) صفَةً فلا تُفْتَح عينه، لتحقيق التعادل بينهما، إذْ أُعْطيَ القويُّ الخفيفُ الحركَةَ، وحُرِم منها الضعيفُ الثقيلُ(٢٣٠). ولعلّ ما يعزِّز هذه المسألة تقسيمُ النحاة العَوامل النحويّة إلى عاملٍ أصيلٍ وفرع، وقويّ وضعيف، والعامل الضعيف لا يرقى في العمل إلى رتبة العامل القويّ، من حيثُ التقديمُ

---

(٢٢٢) محمد: ١٣.

(٢٢٣) القصص: ٢٦.

(٢٢٤) الأنفال: ٦٠. وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (قوى).

(٢٢٥) انظر: أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب، بيروت - المكتبة العلمية (بلا تاريخ طبع): ١/ ١٨٠.

(٢٢٦) انظر، أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: ٧١، الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٨٠.

(٢٢٧) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ٣٦٣.

(٢٢٨) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ٧٨.

(٢٢٩) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ٦٩.

(٢٣٠) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ٣٥٣.

انظر بحثنا: التعادُل في العربيَّة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلّد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.

والتأخير، أو وصولُه إلى معموله بوساطة حرف التقوية اللام أو غيره[٢٣١]. والقولُ نفسه في العوامل المعنويَّة التي يُعَدُّ عملُها ضعيفاً بالإضافة إلى العوامل اللفظيَّة، كما مرّ، وغير ذلك من المسائل اللغويّة المختلفة التي يتراءى لنا منها أثر القوة أو الضعف فيها، وهي تشهد بأنَّ اللغة تخضع لسلطان كثير من العادات والأعراف والتقاليد والمعتقدات وغيرها مما يشيع في مجتمعات البيئات اللغوية المختلفة.

ويتراءى لي أنَّه لا بدَّ أنّ تؤثِّر هذه المسألة في هذه الظاهرة، ولعلَّ أثرها يكاد يدور في فلك إيثار حركةٍ بنائيّة أو صرفيَّة على أخرى، كبناء (أيّ) على الضم لتقويتها بعد أنْ حُذِفَ صدرُ صلتها في أحد المذاهب، فغُلِّبت الضمَّة على الكسرة والفتحة[٢٣٢]. ومن ذلك أيضا تغليبُ الفتحة فيما يُعَدُّ من باب (فَعَلات) جمعاً لـ (فَعْلَة) اسما - على السكون، كما مرّ، أو إيثار حكم على آخر يدور في فلك القوة أو الضعف، كتغليبهم اسميّة (حبّذا) على فعليّتها؛ لأنَّ الاسم أقوى من الفعل عند النحويِّين؛ ولأنَّها مركبة من الفعل (حبّ) والاسم (ذا)، فَغُلِّب الاسم على الفعل، لما مر[٢٣٣]. وترجيح الرفع في الاستثناء المنفيّ على النصب، في مثل قولنا: ما جاء الرجالُ إلاَّ رجلٌ؛ لأنَّ البدل على نيّة العامل، والنصب على التشبيه بالمفعول؛ ولذلك يُعَدُّ الرفع أولى لكون البدل أقوى، زيادة على أنَّ اختلاف الحركة يشعر باختلاف المعنى، فيكون الاتفاق أولى في أحد المذاهب النحويَّة[٢٣٤]. ويمكننا أنْ نُعَزِّز هذه المسألة ببعض المثنَّيات التغليبيَّة كالأبوين، إذْ غُلّب الأب على الأم زيادة على التذكير والتأنيث، لأنَّ الرجل يجعله تكوينه الجسديّ أقوى من المرأة، فَغُلِّبَ الأقوى على الأضعف، والعمرين، على أنَّ عمر وصلت في عهده الخلافة الإسلاميَّة من حيثُ الفتوحاتُ ونشرُ الإسلام أكثر مِمَّا وصلت إليه في عهد أبي بكر، ولذلك غُلِّب الأقوى على من هو أقلُّ قوة في هذه المسألة كما يظهر لي.

(٩) الأصْلُ والفرعُ والعارض:

تطالعنا عباراتٌ على ألسنة كثير من الناس قديما وحديثا، من مثل: أصَّل الشيء (عَرف أصله)، إنَّه لأصيل (له أصل، أو ثابت الرأي)، وهذا قولٌ أصيل (له أصل)، وإنَّ النخل بأرضنا

---

(٢٣١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ١٢٨١-١٣٢٦. وانظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ١٦٥، ٢٠٢، ٢١٠.

(٢٣٢) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ٣٥٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١٠٧، شرح شذور الذهب: ١٠٩.

(٢٣٣) انظر ابن الأنباري: أسرار العربية: ١٠٩.

(٢٣٤) انظر ابن الأنباري: أسرار العربية: ٢٠٥ - ٢٠٦.

لأصيل (لـه أصل)، وإنَّ النخل بأرضنـا لأصيل (لا يزال ولا يفنـى)، وله أصلٌ وفصلٌ (لـه حسبٌ ولسان). ولعل هذه العبارات تدلُّ على صفات حميـدة مستحبَّة، وهي تومىء إلى أنّ الأصلَ أولى ممَّا يحْمَلُ عليه مشـابهةً وتقليداً، ويعزِّز ذلك ما يشيـع في عصرنا من رغبة في الأشياء الأصيلـة ونفور ممَّا يُعَدُّ تقليدا لها. ولستُ أُنْكِرُ أَنَّه تُطالعُنا بعضُ العبارات توحي بالشتم والذمّ تدور في فلك الأصل في عصرنا، وهي عباراتٌ تُـنْـوَى فيها صفة ذميمة، نحو: الأصل السّيىِّء، وغيرهـا. وممَّا ذُكِرَتْ فيه لفظة الأصل في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كشجرةٍ طَيِّبَةٍ أصلُها ثَابِتٌ وفرعُها في السماء﴾[٢٣٥].

ولعلَّ مـا يدلُّ على تأثُّـرِ العربية بمسـائلها المختلفـة بما مرّ - أنَّ النحويّين يطـالعوننا بحدّ هذه اللفظة في مظانّهم[٢٣٦]، وأنَّها تشيع في أثناء هـذه المظان وحناياها شيوعـاً مفرطا[٢٣٧]. ويدور في فلـك الأصل الفـرعُ والعارِض، وهما يُبْنيـان عليه، إذ الفـرعُ ثـانٍ يُبْنى على أوّل، هـو الأصل، أمـا العـارض فتغييرٌ آنيّ في لفظة مـا، في بنـائها الصرفي، أو في حركتهـا الإعـرابيـة، أو في خروجهـا عمَّا وضعت له مِنَ الاسميَّة والوصفيّة، أو في معناها، أو في تركيب لغويّ من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ، أو في زيادةِ حرفٍ، أو في اجتماع مثلين، أو في غير ذلك، لموجبٍ ما، يزول بزواله هذا العارض[٢٣٨]. ويُجْمِعُ النحويّـون على أنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به، وأنَّ الفرع أحـطُّ رتبةً من الأصل، ويعـزِّز ذلك ما في العربيَّة من شواهد، وهي مسألةٌ قد بسطنا الحديث فيها وأصّلْناها في بحثنا (العارض في العربيّة من حيثُ الاعتدادُ به وعدَمُه)[٢٣٩].

وممَّا يُعَزِّز اعتدادهم بالأصل وتغليبَهم إيَّاه على الفرع والعارض[٢٤٠]- ما يأتي:

(١) أنَّ الأصل يَعْمَلُ في المعمـولات عملاً كاملا، أمَّا الفـرع فيُعَدُّ عملُه ناقصـا، ومن ذلك أنَّ (إنَّ) تنصب الاسم، وترفع الخبر؛ لأنَّها الأصل، أمَّـا (لا) النافية للجنس التي تُعَدُّ فرعا فلا تعمل إلاَّ في الاسم، عند البصريّين[٢٤١]. والقولُ نفسه في (ليس) وما يَعمَل عملها من الحروف المشبَّهة بها (ما، إنْ، لات، لا) من حيثُ تقييدُ عملها بقيود، لأنَّها فرع، و (ليس) الأصْل[٢٤٢]. ومنه أنَّ

---

(٢٣٥) إبراهيم: ٢٤.

(٢٣٦) انظر بحثنا: العارض في العربية من حيثُ الاعتداد به وعدمه: ١٨.

(٢٣٧) انظر: العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه: ٤٨.

(٢٣٨) انظر العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه: ٤٧.

(٢٣٩) انظر العارض في العربيّة من حيث الاعتداد به وعدمه: ٤٨.

(٢٤٠) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا: العارض في العربيّة من حيثُ الاعتدادُ به وعدمه.

(٢٤١) انظر ابن الأنباري، أسرار العربيّة: ٢٤٨.

(٢٤٢) انظر السيوطي: همع الهوامع: ٢/ ١٠٩.

الواو فرعٌ في القَسَمِ والباء أصـلٌ فيه، ولذلك اختصَّت الواو بجر المظهر، أمّـا الباء فتجر المضمر والمظهر؛ لأنّها الأصْل(٢٤٣). والقولُ نفسه في الأفعال وما يـُحْمَلُ عليها في العمل من المشتقّات والمصادِرِ التي تنحـطُّ عن رتبة الأفعال؛ لأنّها فـرع. وتُعَدُّ الحروف في العمل (إنَّ وأخواتها) فـرعا على الفعل(٢٤٤).

(٢) أنَّ كثيراً من المسـائل تخضع لسلطـان الأصل والفَـرْع، منها أنَّ التنكير أصـلٌ والتعريـف فرع، والإفـراد أصلٌ والتثنيـة والجمـع فرع، وعـدم التركيـب الأصل والتركيـب الفـرع، والعجمَةُ فـرع والعـربيّة أصـل، والصرف أصل، وعـدمـه فرع، والعـدْل فـرع وعدمـه الأصل، والمكبَّر أصـل والمصغَّر فرع، وغير المنسوب أصل والمنسوب فرع، وغير ذلـك من المسائل المختلفة التي تطالِعنا في العربيّة(٢٤٥).

ويعَزّز هذه المسـألة تلك المسائل التـي يمكن عدُّها مـن باب التغليب أو ترجيـح حكم على آخر كترجيح النصب في مثل قولنا: يا محمدُ الكريمَ؛ لأنَّ الأصل في المنادى أنْ يكون منصوبا، فَغُلّـب الحمل على الموضـع على الحمل اللفـظ، وهـو اختيار أبي البركـات بن الأنبـاري(٢٤٦). وتغليب أَبِي الاسمين المراد تثنيتهما عليهما، أو جدّهما، وقـد أفرد أبو الطيّب اللغـويّ لهذه المسألة بابا «هذا بابُ الاثنين ثُنّيا باسـم أبٍ أو جدّ، أو أحدهما ابن الآخر، فغلب اسم الأب»(٢٤٧) في كتابه (المثنّى). ومـن ذلك المُضَران (قيسٌ وخِنْدِفُ)(٢٤٨)، والجَوْنَانِ، معاوية بـن شُرَحْبيل بن أخضر بن الجون، وحسَّان بـن عمرو بن الجَوْن(٢٤٩)، والمِسْمَعانِ مالك وعبد الملك ابنا مسمع بن سفيان بن شهاب الجَحْدَريّ(٢٥٠)، وغيرها. ومِمَّا غُلِّبَ فيه اسـم الأب على الابن العَمْران،

---

(٢٤٣) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ٢٧٦.

(٢٤٤) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ١٥٠.

(٢٤٥) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحـو: ١/٢٥٨، ابن الأنباري، أسرار العربية: ٤٨، ١٧٢، ٣٠٨، ٣١٧، ابن يعيش، شرح المفصل: ٥/٨٨.

(٢٤٦) انظر ابن الأنباري: أسرار العربية: ٢٣٥.

(٢٤٧) انظر أبوالطيّب اللغـوي، كتاب المثّنى: ٥٣، السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنـواعها: ٢/١٨٩، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفـور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م: ٣٤٢،

(٢٤٨) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٥٣. وانظر السيوطي، المزهر: ٢/١٨٩.
خِنْدِف امرأة إلياس بن مضر، وقيس ابن الناس بن مضر.

(٢٤٩) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ٥٣، المحبيّ، جنى الجنتين: ١٢١.

(٢٥٠) انظر أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى: ٥٣.

عمـرو، بن جـابـر وابنه بـدر [٢٥١] ، والأَحْـوَصانِ، الأحـوص بـن جعفـر وعمرو ابنـه[٢٥٢]، والمُصْعبان، مُصْعَـب بن الزبير، وعيسـى ابنه، وقيل مُصْعـب وأخوه عبد الله بـن الزبير[٢٥٣]، وغيرهما مِمَّا سنبسـط الحديث فيـه في هذا البحث. ومِمّـا يُمْكِنُ عـدُّه من ذلـك المشرقان، المشرق والمغرب، لأنَّ المشرق الأصـل، والمغرب الفرع حملا على شروق الشمـس وغروبها[٢٥٤]، والأبوانِ على أنهَّما للأب والخالة في أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش»[٢٥٥]؛ لأنّ أُمَّه شَراحيلَ كانَت قـد ماتت [٢٥٦]. وقول العرب: شـاوَرَ نَفْسَيْهِ [٢٥٧]، على أنَّ النفسين الإرادة (الفعـل وعدمـه)، ويتراءى لي أنَّ إرادة الفعل أولى؛ لأنَّها الأصـل، أمَّا عـدمه ففـرع، ولذلـك غُلِّبت الإرادة الإيجابية على السلبيَّة، فتكون النفس قائمةً مقام الإرادة الإيجابيَّة.

وقد يكثر الفرع ويقـلُّ الأصل في بعض المسائل، فيؤدّي ذلك إلى أنْ يصيرَ الفـرعُ كالأصل، ويُغَلَّب عليه، ولقد أفرد ابن جنيّ في كتابه (الخصائص) بابا لغلبة الفروع على الأصول (باب من غلبة الفروع على الأصول)[٢٥٨]، وهو باب قد دوَّن بعضه السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)، عنوانه (الفروع قد تكثر وتطَّرد حتى تصير كالأصول وتُشَبَّهُ الأصُولُ بها) [٢٥٩]. ومِمّا عُدّ من ذلك التشبيهُ المقلوبُ [٢٦٠]، ومنه قول ذي الرُّمّة[٢٦١]:

ورملٍ كأوراك العَذارَى قَطَعتُهُ إذا أَلْبَسته المظلماتُ الحنادِسُ

فجعـل الأصـــل (الرمـل) فرعـاً، والفـرع (أوراك العذارى) أصـلا؛ لأنَّ الأصل أن تُشَبَّـه أعجازُ النسـاء بكثبان الرمـل. ومِمّا يمكن عَـدُّه من باب تغليـب الفرع على الأصل مِـنْ مسائِل

---

(٢٥١) انظر: أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى: ٥٤، السيوطيّ، المزهر: ٢/ ١٨٥.
(٢٥٢) انظر: السيوطيّ، المزهر: ٢/ ١٨٥، أبو الطيب اللغويّ، المثنى, ٥٤، المحبّي، جنى الجنتين: ١١٩.
(٢٥٣) انظر: أبو الطيب اللغويّ: المثنّى: ٥٤، السيوطي، المزهر: ٢/١٨٠٦، المحبّي: جنى الجنتين: ١٢٨.
(٢٥٤) انظر: ابن منظور، لسـان العرب (شرق)، الزبيدّي، تاج العروس (شرق)، السيوطـيّ، المزهر: ٢/ ١٨٦، أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١٣، ١٢، المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٨.
(٢٥٥) يوسف: ١٠٠.
(٢٥٦) انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٤٢.
(٢٥٧) انظر ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٤٢. وانظر الزبيديّ، تاج العروس (نفس).
(٢٥٨) انظر ابن جني، الخصائص: ١/ ٣٠٠.
(٢٥٩) انظر السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٥٨.
وانظـر د. عبد الفتـاح الحموز، ظـاهـرة القلب المكـانيّ في العـربية: ١٦٣-١٧٩، وانظـر شواهـد أخـرى في ابن جنـيّ، الخصائص: ١/ ٣٠٠-
(٢٦٠) انظر د. عبد الفتاح الحموز: ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة: ١٦٣-١٧٩.
(٢٦١) انظر: السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٥٨، ابن جنّي، الخصائص: ١/ ٣٠٠.

العربيّة – ما يأتي :

(أ) حَمْلُ الجرّ في قولنا : هذا الحسنُ الوجهِ، على قولنا : هذا الضاربُ زيدٍ، في أحد قولي سيبويه، ويبدو ذلك في أنَّ الجرَّ في (زيدٍ) في القول الثاني – محمولٌ على الجرّ في (الوجه) في المثال الأول، ويعود ذلك إلى أنّ إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله في المعنى – قد كَثُرَتْ واطّردت، فصارت كأنَّها أصل ؛ ولذلك عاد سيبويه فحمل ما عُدَّ أصلاً على ما صار أصلا، وهو اختيارُ ابن جنى : «وهذا يدلّك على تمَكُّن الفروع عندهم، حتى إنَّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت، فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها، وجعلته عطيّةً منها لها»[٢٦٢].

(ب) إعْراب الأسماء الخمسة بالحروف : أُعْرِبَت الأسماءُ الخمسة أو الستّة بالحروف حملاً على إعراب المثنَّى والجمع السالم بها، وهو إعْرابٌ يُعدّ فرعا، لأنَّ الأصل الإعرابُ بالحركاتِ التي تُطالعُنا في الأسماءِ المفردة، وعليهِ فإنَّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف يُعَدُّ من باب تغليب الفرع على الأصل، أو حَمْلِ الأصل على الفرع[٢٦٣].

(ج) حذف حرف من الأصل : الأصل في المضارع المسبوق بجازم أنْ تكون علامة جزمه السكون، أمّا الأفعال الخمسة فَتُعدُّ في إعرابها بإثبات النون في الرفع وحذفها في النصب والجزم من باب الفرع، وجزم المضارع المعتل الناقص بحذف حرف العلة من آخره فيه حَمْلٌ للأصل على الفرع، وتغليبٌ للفرع عليه. والقول نفسه في حذف الألف الرابعة الأصيلة من كل ما هو من باب مَرْعَى، ومَغْزى، ومَرْمَى، وأَضْرابِها في النسب : مرعيّ، ومغزيّ، ومرميّ، إذْ يُعَدُّ هذا الحذف محمولا على حذف الألف الزائدة في مثل حُبْلى وسَكْرى (حُبْليّ، وسَكْريّ) في أحد ثلاثة أوجه (حُبْلِيّ، حُبْلاوِيّ، حُبْلَوِيّ)، وبذلك غُلِّبَ الفرعُ على الأصل. وحذف ياء (تحيّة) الأصيلة في النسب (تَحَوِيّ) محمول على حذف الزائدة في منسوب شَقيَّة (شَقَوِيّ)، وغَنِيَّة (غَنَوِيّ)، وغير ذلك مِمّا يُغَلَّب فيه الفرع على الأصل[٢٦٤].

(د) منع الاسم من الصرف : يُمْنَع الاسم من الصرف بقيودٍ معروفة حملا على الفعل، وفي هذا المنع تغليبٌ للفرع على الأصل، والقول نفسه في بناء بعض الأسماء، نحو : كَمْ، وكَيفَ، وأَيْنَ، وغيرها، حملا على الحرف، وهو بناءٌ يدور في فلك تغليبِ الفرع على الأصل[٢٦٥].

---

(٢٦٢) ابن جنّي، الخصائص : ١/ ٢٩٧-٢٩٨.
(٢٦٣) انظر ابن جنّيّ، الخصائص : ١/ ٣٠٩.
(٢٦٤) انظر ابن جنّيّ، الخصائص : ١/ ٣١٠.
(٢٦٥) انظر ابن جنيّ، الخصائص : ١/ ٣١١.

(هـ) اعتلال المصدر وصحَّته لاعتلال فعله وصحّته : المصدر يُعَدُّ أصْلا ، والفعل فرع على المذهب البصريّ ، وعليه فـإنَّ اعْتِلالَ المصدر في مثـل : جاور جِوارا ، وحاورَ حِـوارا ، وقاوم قِواما - من باب تغليب الفرع على الأصل ، وهيَ مسألـةٌ محمولة عندهم على التعادل[٢٦٦] . وهذا الاعتلال اتَّخذه الكوفيُّون دليلا على أنَّ الفعل الأصل والمصدر الفـرع ، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي يُغَلَّب فيها الفرع على الأصل[٢٦٧] .

وبعدُ فيظهر لنـا مِمَّا دوَّناه من مسائل أو أرجَأْنـا تدوينه إلى المكان الذي سَنَبْسُـط الحديثَ فيه عنه - أنَّ للأصل أثرا رئيسا فيما يُمْكِنُ عَدّه من التغليب وغيره من مسائل النحو والصرف ، وهو أثرٌ انساب إلى العـربيّة من تلك الأعـراف والعادات والتقاليد والمعتقـدات التي كانت قـائمةً في مجتمعـات البيئات اللغـويَّة العـربيَّة . ويعـزّز هذا الأثـر أنَّ بعض التـآليف قـد حَمَلَتْ في أثنـاء عناوينها هذه اللفظة ككتاب (الأصول في النحو) لابن السرّاج ، وكتاب (الاقتراح في علم أصول النحـو) للسيوطـيّ ، وأنّ بعضهـا قد تفـرَّد بها ، ككتاب (الأصـول) للـدكتور تمام حسَّـان[٢٦٨] وغيره[٢٦٩] .

(١٠) العقل وعدمة :

من البـديهيّ أنْ يكون العاقـل في المجتمعات كافة أهـمَّ وأولى من غيره من الحيـوان وغيره ؛ لأنّه يتميّز بالعقل الذي يتمكَّـنَ به من تبيّن الحقِّ من الباطل ، والضارّ من النـافع ، وغير ذلك مِمَّا للعقل الدور الرئيـس فيه . ولعلَّ ما يعَزِّزُ أهميّة هـذه المسألة أنَّ لفظة (يعقلون) تطالِعُنـا في مواضع كثيرة في القرآن الكريم وغيره ، كقوله تعالى : ﴿أفَلا تعقِلون﴾[٢٧٠] ، و ﴿لعلّكم تعقلون﴾[٢٧١] .

وَتَتَسَرَّب هذه الأهميَّـة إلى اللغة ، فَتَفْرِضُ سلطـانَها عليها في بعـض مسائلها ، ويبـدو ذلك في تقسيمهم العلم إلى شخصيّ وغيره[٢٧٢] ، وَجعْلهم (مَنْ) للعاقل ، كما في قوله تعالى : ﴿أفَمَنْ يعلَم أَنمَّـا أُنْزِل إليـك من ربّك الحقُّ كمَن هـو أعْمى﴾[٢٧٣] ، و (ما) لغيره ، كما في قـوله تعـالى : ﴿ما

---

(٢٦٦) انظر ابن الأنباريّ ، أسرار العربية ، ١٧١-١٧٣ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٥-

(٢٦٧) انظر ابن جنّيّ ، الخصائص : ١/ ٣٠٠-٣١٢ .

(٢٦٨) انظر د. تمام حسان ، الأصول ، دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عنـد العرب ، نحو فقه لغة ، بلاغة ، القاهرة - الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٨٢م .

(٢٦٩) انظر د. عبد الهادي الفضلي ، فهرست الكتب النحويَّة المطبوعة ، الأردن ، الزرقاء - مكتبة المنار ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦م : ٣٤ .

(٢٧٠) البقرة : ٤٤ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عقل) .

(٢٧١) البقرة : ٧٣ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (عقل) .

(٢٧٢) انظر ابن هشام الأنصاريّ ، شرح شذور الذهب : ١٣٨ .

(٢٧٣) الرعد : ١٩ .

عندكم يَنْفَدُ وما عند الله باقٍ﴾(٢٧٤) . وعدّهم عودة نون النسوَة على جمع الإناث العاقلات مطلقا أحسنَ وأولى أيًّا كـان هذا الجمع قلّةً أو كثرةً، تكسيراً أو تصحيحا، نحو : الزينبـات كتبْنَ، أولى من كَتَبَت . ومِمّا جاء في القرآن الكريم معـزِّزاً ذلك قوله تعـالى : ﴿والمطلّقات يتربّصْنَ﴾(٢٧٥)، و ﴿والوالدات يُرْضِعْنَ ... ﴾(٢٧٦). ومِمّا يُمْكِنُ عدّه من باب : الزينباتُ كتبَت، قوله تعالى : ﴿ولهم فيها أزواج مُطَهَّرَةٌ وهم فيها خالدون﴾(٢٧٧) على أنَّه لو أريد (طَهُـرْنَ) لقيل : مُطَهَّرات(٢٧٨). أما جمع المؤنّث غير العـاقل فـالأحسن فيـه - إنْ كان للكثرة - أنْ يكـون بالتـاء رفعاً، نحـو : البيوتُ هُدِّمَتْ، وإنْ كان للقلّة فبالنونِ، نحو : الأبيات هُدّمْنَ (٢٧٩).

ومن ذلك إجماع جمهـور النحويّين على أنَّ (هَن) يُكْنَى به عـن علم غير عاقل لا علـم عاقل في الغالب(٢٨٠)، أو علم جِنْس . ويظهر لي أنَّ اختصاصهم المذكَّـر العاقل بأبنية من جموع التكسير - يُعزّز عـدَّهم العاقـل أولى في اللغة مـن غيره، ورغبتهم في وسمه بسماتٍ يُتَبَيَّن بها، ويبـدو ذلك في الجموع التكسيرية التالية :

(أ) فَعَلَة : وهو يطَّرد في وصف المذكَّر العاقل الصحيح اللام من باب (فاعِل) نَحو: كاتِب وكَتَبَة .
(ب) فُعَلَة : وهو يطَّرد في وصف المذكّر العاقل المعتلّ اللام من باب (فاعِل) نحو : قاض وقُضاة .
(ج) فُعَلاء : وهو يطَّرد في وصفِ المذكَّر العاقل الصحيـح اللام من باب (فعيل) بمعنى (فاعل)، غير مضاعف دالاًّ على سجيَّة، نحو : كريم وكُرَمَاء .
(د) أَفْعِلاء : وهو يطَّرِد في وصف المذكَّر العاقل المعتـلّ اللام أو المضعّف، من باب (فعيل) بمعنى فاعل، نحو : غَنيّ وأغنياء، وطبيب وأَطِبَّاء .

ويبدو ذلك بيِّناً أيضا في تلك القيود التي يجب أنْ تتوافـر في كلِّ ما يُجْمَعَ جمعَ مذكّر سالماً، وهي قيودُ تدور في فلـك المذكّر العاقل، وجعلهم بناء (فَـواعل) لتَّكسير غير صفة العاقل التـي من باب فاعِل، في الغالب(٢٨١). ومن ذلك أيضا حكاية النكرة التي للعاقل والتي لغير العاقل بـ(مَنْ) إذا توافـرتا في تركيـب لغويّ، نحو : لقيت رجـلاً وحمارين، إذْ يقال في حكـايتهما : مَنا وأَيَّيْن (٢٨٢).

---

(٢٧٤) النحل : ٩٦ .
(٢٧٥) البقرة : ٢٣٣ ,
(٢٧٦) البقرة : ٢٢٢ .
(٢٧٧) البقرة : ٢٥ .
(٢٧٨) انظر السيوطي : همع الهوامع : ١/ ٢٠٦ .
(٢٧٩) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١/ ٢٠٥ .
(٢٨٠) انظر السيوطي : همع الهوامع : ١/ ٢٥٦ .
(٢٨١) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٥ .
(٢٨٢) انظر عثمان النجديّ الحنبلي، (ت : ١٠٩٧ هـ)، رسـالة أيِّ المشـدَّدة، تحقيـق د. عبـد الفتاح الحموز ، عمان - دار الفيحاء، ودار عمّار للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، حواشي الصفحة : ٣٤ .

والإخبار (أو الوصف) عن جمع غير العقلاء بـالمفرد أو الجمع : نحو : الكتُب كثيرةٌ أو كثيراتٌ، أمَّا جمع العقلاء والعاقلات فلا يكون إلا بالجمع، وهي مسألة تدلُّ على تغليبِ العاقل على غيره.

وتبدو هـذه المسألـة بيِّنَةً جليَّةً فيما يمكـن عدُّه مـن باب التغليب زيـادةً على ما مـرَّ، وفي القرآن مواضِـعُ قد تصـل إلى حدِّ الكثرة مـن تغليب العـاقل على غيره، وهو تغليـبٌ يتراءى لنا مـن خلال استعمال (مَنْ) الموصولة، وضمير العقلاء الذي للرفـع أو النصب والجر، وجمع المذكَّر السالم للدلالة على غير العقلاء أيضا، أو غيرها كما سيأتي فيما بعد. ومِمَّا وردت فيـه (مَنْ) قوله تعالى : ﴿والله خلقَ كلَّ دابـّـةٍ من ماءٍ فمنهـم مَنْ يمشي على بطنـه ومنهم مَنْ يمشي على رجلين، ومنهـم من يمشي على أربع ...﴾[٢٨٣] على أنَّ مَنْ يعقِلُ غُلِّبَ على ما لا يَعْقِلُ. ومِمَّـا ورد فيه ضمير العقلاء الذي للنصب قوله تعالى : ﴿وعلَّـم آدم الأسماء كلَّها ثمَّ عَرَضَهم على الملائكة فقـال أَنْبِئوْني بأسماء هؤلاء ...)[٢٨٤] على أنَّ استعمال ضمير النصب الذي للجمع في (عرضهم) من باب تغليب العقلاء على غيرهم على أنَّ فيهم غيرَ عقلاء[٢٨٥] في أحد التأويلات. ومـن ضمير الرفع قوله تعالى : ﴿والـذي خلق الليل والنهارَ والشمسَ والقمرَ كـلٌّ في فلكٍ يَسْبَحون﴾[٢٨٦] على أنَّ الـواو في (يَسْبَحـون) تعـود على غير العقلاء، من باب تنزيلهم منزلةَ مَنْ يعقل في الطاعة، فَغُلِّب فعلُ العقلاء على فعلهم، ولا سيَّما أنَّ السباحة تكاد تكون مقصورةً على العقلاء، ولذلك لم يقل (يَسْبَحْنَ)[٢٨٧]، على الرغم من أنَّه قد لا يتراءى لبعض القرّاء التغليب في هذهِ الآية، وهو تغليبٌ يكمن في رأيي في تغليب حكم على آخر، أو تغليب المنـزَّل منزلـة العاقل على مـا لا يعقل. ومـن جمع المذكّر السـالم قوله تعـالى : ﴿بل لـه ما في السموات والأرض كُلٌّ له قانتون﴾[٢٨٨] على أنَّ في هذا القول تَغْليبَيْنِ، الأول تغليب غير العاقل على العاقـل كما في (ما)، والآخـر تغليب العـاقل على غيره كما في (قانتـون) صفة المذكَّـر العاقـل، وهي مسألة سيأتي تفصيلها فيما بعد.

ولست أُنْكِرُ أنَّ في العـربية مواضِعَ غُلِّبَ فيها غير العـاقل، على العاقل، كقوله تعـالى السابق، وقوله تعـالى : ﴿ولله يسجدُ ما في السموات ومـا في الأرض مِنْ دابَّةٍ﴾[٢٨٩] على الرغم من أنَّ بعض النحـويِّيّن والمؤوِّلين قد حملـوا ذلـك على أنَّ (ما) واقعـة على أجناس مَـنْ يعقـل خاصـة[٢٩٠]، كما سنفصِّل فيه فيما بعد.

---

(٢٨٣) النور، ٤٥.

(٢٨٤) البقرة : ٣١.

(٢٨٥) انظر : أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ١/ ١٤٦، ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة، ٣٢.

(٢٨٦) الأنبياء : ٣٣. وانظر الشعراء : ٧٢.

(٢٨٧) انظر : أبـو حيّان النحـوي، البحر المحيط : ٢/ ٣١٠، محمـد بن أحمد الأنصاريّ القرطبي (ت : ٧٦١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة - دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

(٢٨٨) البقرة : ١١٦.

(٢٨٩) النحل : ٤٩.

(٢٩٠) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٧.

(١١) التعادُل :

ومِمَّا يمكِـنُ عدُّه من بـاب أغراض هذه الظاهـرة زيادةً على مامـرَّ - تلك الألفاظ التـي يلحقها بعض التغيير ليتحقَّـق التعادل بينها وبين غيرها، إذْ غُلِّـب ما في لفظة من تغيير على لفظـة أخرى، وهي مسألةٌ قد أفـردنا لها بحثاً خاصًّا(٢٩١). ولعل أهـمَّ ما تبدو فيه بَيِّنـةً في هذه المسألـة - الإتباع الذي يطـالعنا في كلمتين ثـانيتهما تتبع الأولى ليـس في حركـة إعرابيَّـة أو بنائيَّـة، أو غيرهما كحركـة التَخلُّص من التقاءِ الساكنين، أو الحكاية، بل تتبعها في مسائل الإعلال والإبدال والجمع وغيرها.

ومن ذلك جمع لفظـة مفردة إتباعاً لجمع أخـرى قبلها، كقوله تعالى : ﴿خَـرُّوا سُجَّدا وبكِيًّا﴾(٢٩٢) على أنَّ (بِكِيًّا) جمع (باكٍ)، وهو جمع غير قياسيّ، إذ القِياسُ بُكاةً كقاض وقُضاة وراعٍ ورُعاة، ولكن صير إلى هذه المخالفة لتحقيق التعادل بين (سُجَّدًا) و (بِكِيًّا)، فَغُلِّبَ بناء الأولى في هذه المسألة على بناء الثـانية. وجمعُ لفظةٍ جمعـا غير مقيس ليتحقَّق التعادلُ بينهـا وبين كلمةٍ أخرى مفـردةٍ قبلها في البناء تقريبا في اللفظ، كقوله تعالى : ﴿وإنْ منكـم إلاّ وارِدُها كان على ربِّك حتماً مقضيًّا ثم نُنْجي الذين اتَّقوا ونَذَر الظالمينَّ فيهاجِثِيًّا﴾(٢٩٣) على أنَّ (جِثِيًّا) جمع جاثٍ على خـلاف القياس للتعادل مع (مَقْضِيًّا). وتعدية فعل لازم إتباعا لآخر قبله غُلِّب عليه، كقول العرب : هَنَـأَنى ومَرَ أَني، على أنَّ (مَرَأ) تَعَدَّى إتبـاعا، إذ الأصل أنْ يقال في غير الإتبـاع (أمْرأَني)(٢٩٤). ومِمّا يُعَدُّ مـن باب إتباع الأول للثاني في هذين الفعلين - حديث الشرب : «فإنَّـهُ أهنأ وأمرأ»(٢٩٥). ومنه إعْلال حرف علَّة إعلالاً غير مقيـس إتباعـا للكلمة الأولى المغلَّبـة، كقولهم : «لا دَرَيْـت ولا تَلَيْت»(٢٩٦)، على أنَّ القياس في (تَلَيْـت) هو تَلَوْت، وقـول الرسول ﷺ في كتابـه إلى وائل بن حُجْر الحضرمـي وغيره من الأقيال والعباهلة : «ومَنْ أجبا فقد أرْبى»(٢٩٧) على أنَّ أصل (أجبا) هو (أَجْبَـأَ)، إذْ حُذِفَت الهمزة

---

(١٩١) انظر د. عبد الفتاح الحموز : التعـادل في العربيّة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلـة العلوم الإنسانيّة. والاجتماعية، المجلّد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.

(٢٩٢) مريم : ٥٨.

(٢٩٣) مريم : ٧١، ٧٢.

(٢٩٤) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا، التعادل في العربيّة : ٨٢.

(٢٩٥) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٤/ ٣١٣.

(٢٩٦) انظر أحمد بن فارس (ت : ٣٩٥ هـ)، الإتباع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧م (بلا مكان طبع) : ٦٩، د. عبـد الفتاح الحمـوز، الحمل على الجوار في القـرآن الكريـم : ١٣١، السيـوطي، الأشبـاه والنظائر في النحـو : ١/ ١٤.

(٢٩٧) انظر مجد الـدين المبارك بن محمـد بن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ)، منال الطـالب في شرح طوال االغرائب، تحقيـق د. محمود محمد الطناحي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع) : ٧٣.

إتباعا لـِ (أربى) من باب تغليب الثانية على الأولى في هذه المسألة، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي سنبسط فيها الحديث فيما بعد.

وبعدُ فلعلَّ ما مرَّ من مسوّغات ودواعٍ يمكن حمل هذه الظاهرة عليها - يدور في فلك ما يسيطر على مجتمعات البيئات اللغويّة المختلفة من عادات وتقاليدَ وأعراف ومعتقدات، استطاعت بآثارها وسيطرتها أَنْ تتسرَّب إلى كثير من مسائل اللغة فتؤثِّر فيها تأثيراً بَيِّناً يجعلنا نذهب بلا تردّدٍ إلى عدّ هذهِ الظاهرة لغويَّة اجتماعيّة، إذْ هي صورةُ صادقة تعكس على صفحتها ما في المجتمع مِمَّا مرّ من مؤثِّراتٍ في هذه الظاهرة، ولعلَّ الالتجاء إليها لا بدَّ من أنْ يواكبه أغراض أخرى زيادةً على مَسوِّغاتها ودواعيها كالاختصار الذي يكمُنُ في تيسير عمليّة النطق وتسهيلها؛ لتكون العربيّة مقرَّبَةً إلى أبنائها الذين يعتزُّون بها، وبعضِ النكات كالتعظيم، والتحقير، وتصحيح ما قد يتراءى في التركيب اللغويّ من عدم خضوع لسلطان الأصل والقياس. وتتحكّم هذه الظاهرة أيضا في إطلاق عناوين على بعض الأبواب، كما في (كان وأخواتها)، و (إنَّ وأخواتها)، و (كاد وأخواتها)، وغيرها، وتقديم وتأخير في أثناء هذه الأبواب وحناياها، إذْ يبدو ذلك في تقديم النفس والعين على ألفاظ التوكيد المعنويّ الأخرى، لدلالتهما على حقيقة الشيء، على خلاف كلّ وبعض اللتين تدلاّن على الإحاطة والعموم اللذين لا بد لهما من أنْ يدَلاَّ على مُحاطٍ به، فتكون دلالةُ النفس والعين أخصَّ وأدقَّ من دلالتها(٢٩٨). وتقديم أفعال المقاربة (كاد وكرب، وأوشك) على أفعال الشروع والرجاء. والقول نفسه في تقديم بابٍ على آخر أحيانا، كما في تقديم ابن هشام الأنصاريّ لباب الفاعل على غيره من المرفوعات، لأنَّ عامله لفظيّ مذكور، أمّا عامل المبتدأ فمعنويّ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي، فَقُدِّم الأقوى على الأضعف(٢٩٩).

---

(٢٩٨) انظر ابن الأنباري، أسرار العربية: ٢٨٤.

(٢٨٩) انظر ابن هشام الأنصاريّ، شرح شذور الذهب: ١٥٨.

الباب الثاني

ظاهرة التغليب ومسائل العربيّة

الفصل الأول
ظاهرة التغليب والمسائل اللغويّة



الفصل الأول
ظاهرة التغليب والمسائل اللغويّة

يشيع التغليب في المسائل اللغويَّة المختلفة شيوعا مفرطاً - كما يتراءى مِمَّا انتهينا إليه من حدٍّ لهذه الظاهرة - بالإضافة إلى توافره في المسائل النحويَّـة في لغتنا العربية ؛ لأنَّه يدور في فلك تغليب حكم لغـويّ أو صرفيّ على آخر، وهـو الأكثر في هـذه المسألـة ، وفلـك الحمل على المعنـى ، أمّا المسـائل النحويَّة التي تقوم على الحركات الإعرابية أو البنائيَّة ومـا يرتبط بها - فليست كذلك في هذه الظاهرة من حيثُ الشيوع ، أو الكثرةُ. ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّه من باب المسائل اللغويَّة التي تُعزِّزُ كونَ هذه الظاهرة قياساً يُتَّبَـع ويُلجأُ إليه ، على الرغم من أنَّ السيوطيّ قد عدَّهـا غيرَ قياسيَّةٍ فيما يسمَّى المثنَّى التغليبيّ : «ومنها ما لا يصلـحُ لعطف مثله عليه ، وذلك ما كان على سبيل التغليـب ، كالأبوين ، للأب والأم ، والقمريـن ، للشمس والقمر، والعُمَرَيْـن ، لأبي بكر وعُمَرَ، وهذا النـوع مسموعُ يحْفَظ ولا يقاسُ عليه ... »(٣٠٠). ولست أتَّفق معه فيما ذهب إليه ، بـل أذهب بلا تردُّدٍ إلى القياس على ما في الكلام العربيّ من شواهد من هذه الظاهرة ، لشيوعها في العربيّة من حيثُ الشواهِدُ التي تدور في فلك مسائل كثيرة ، ولأنَّ التوسّع من سمات العربيَّة ، إذْ يشيع فيها الحذفُ ، والتقديمُ ، والتأخير، وا لحمل على المعنى ، ووضع لفظـة موضع أخرى ، وغير ذلك من المسـائل التي تدلُّ على أنَّ العربيّة لغةٌ حيَّـةٌ متطوِّرة لا لغة جمود ، على ألاَّ تُتَناسـى القواعِدُ والأصـولُ والشواهِدُ الفصيحة الثـرّة بحجّة التطـوير والتطـوّر، وغيرهما ، وهي مسـألة سـأفرد لها بحثـا خاصـا . ولعلي لم أوفّق إلى مَـنْ نبّه مـن النحويِّين القدامـى أو المحدثين على أنَّ ظاهرة التغليب قيـاسيّة أو غير قياسيّة إلاّ السيـوطي ، وهي مسألة تُوْحي بكـونها قياسيَّةً لعدم نصّهم على أنَّها غير ذلك ، إذْ لو كانـت كذلك لَنَصُّوا عليها ، كما نصُّـوا على غيرهـا مـن الظـواهـر، كالشـذوذ ، والضرورة الشعـريَّـة ، والنـدرة ، وكثـرة الاستعمال ، والتعويض ، والقلب المكانيَ ، وغيرها من ظواهر العربيَّة ومسائلها المختلفة(٣٠١).

ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّه من باب هذه الظاهرةِ لغويًّا - ما يأتي :

---

(٣٠٠) السيوطي ، همع الهوامع : ١/١٣٦ .

(٣٠١) انظر د. عبد الفتاح الحمـوز : ظاهرة التعويض في العربية ، ظاهـرة كثرة الاستعمال في العربية ، ظاهرة القلب المكانيّ في العربية .

(١) التذكير والتأنيث

تطالعنا في العربية مسائل كثيرة يُمْكِن عدُّها من باب التغليب، وهي مسائل تجعلنا نَذْهَبُ بلا تردُّد إلى القياس عليها، لشيوعها في الكلام العربيّ، نظمه ونثرِه، والقرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، ولعلّ ما يُعزِّز ما نذهب إليه أنّ كثيرا من مظانّ النحو والتصريف، قديمها وحديثها - يكاد يحصر التغليب في بابي التأنيث والتذكير وما يُسمَّى بالمثنّى التغليبيّ. ويبدو أنَّ أكثر ما تبدو فيه هذه الظاهرة بيِّنة جليَّةً في العربية - التأنيث والتذكير، اللذانِ يُعْتَمد فيهما تغليب المذكّر على المؤنَّث في الغالب، لتسرّب ما يتوافر في مجتمعات البيئات اللغويّة من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات - إلى اللغة وسيلة التفاهم والتخاطب، والتأثير في مسائلها وسننها في تراكيبها اللغويّة، كما مر. ولعلّ أهمَّ ما يُمْكِنُ عدُّه من باب تغليب المذكّر على المؤنّث، على الرغم من أنّني قد ذكرت بعضه في حديثي عن مسوّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها، فيما مر - ما يأتي:

(١) إفراد (أفعل) التفضيل المجرَّد من (أَل) أو المضاف إلى نكرة:

لقد نصَّ النحويُّون قياسا على ما في العربيّة من شواهد فصيحة يُبنى الأصل أو القاعدة النحويّة أو الصرفية عليها - على أنَّ (أَفْعَل) التفضيل الذي يتوافر فيه هذان القيدان - يجب تذكيره وإفراده، وهي مسألة تومىء تماماً إلى تغليب المذكّر المفرد على المؤنّث والتثنية والجمع. ولعلّ هذا التغليب في هذه المسألة ما جعل ابن السرَّاج يوجب ذلك أيضا في المضاف إلى معرفة، على الرغم من أنَّ الجمهور على جواز التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع في هذا الاسم، أما المعرَّف بـ (أل) فتجب فيه المطابقة تذكيراً وتأنيثاً وإفرادا وتثْنِيَةً. وذهب الفراء إلى جواز الأمرين في المضاف إلى نكرة قريبة من المعرفة، كالنكرة الموصوفة، نحو: هند فضلى امرأةٍ تقصدنا، والهندان فُضْليا امرأتين تزوراننا. وأجاز سيبويه الإفراد في المضاف إلى معرفة، وفي هذه المسألة خلاف مبسوط في مظانّه(٣٠٢). ومِمّا يُعَدُّ على خلاف ما مرّ قول ابن رشد: «والأفضل في المتحرّكات واجبٌ أنّ يكون له الجهة الأفضل»(٣٠٣)، والقياس: الجهةُ الفضلى، وبذلك يكون قد غَلَّبَ المذكَّر على المؤنَّث في هذا القول.

---

(٣٠٢) انظر في ذلك: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١١٠، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٤٧، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٠٤.

(٣٠٣) محمد بن رشد (ت: ٥٩٥ هـ)، تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثالثة (بلا تاريخ طبع): ١/ ١٢٠. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، تراكيب ابن رشد الفلسفية اللغويّة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلَّد السابع، العدد الأول، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ويتناسى النحويّون والتصريفيّون، قديمُهم ومحدثُهم التماسَ علّةٍ ما لوجوب تذكير (أفعل) التفضيل وإفراده في هذه المسألة إلاّ الصبّان الذي ذهب إلى أنّ ذلك يعود إلى أنّه يشبه (أَفْعَل) الذي للتعجُّب، في : ما افْعَلَ. ويظهر لي أنَّ هذا الشبه يكمن في قيود ما يُبْنيان منه من الأفعال، ووجوب استتار الضمير إلاَّ في مسألة الكحل التي تطالعنا في (أفعل) التفضيل، إذْ يجب فيها إظهار فاعله، نحو : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ في عينه الكُحْل منه في عين زيدٍ [٣٠٤]، واتفاقهما في المبنى والمعنى، ويفترقان في العمل، إذ ينصب فعل التعجب مفعولاً صريحاً على خلاف اسم التفضيل.
ويبدو لي أنَّ هذا التغليبَ في هذه المسألة يمكنُ تأويلُه بأَنَّ (أفْعَل) التفضيل و (مِنْ) قبل المفضَّل عليه ملفوظةً أو منويَّةً - يعد اسماً مركَّباً من لفظتين، ولهذا مُنِعَ من الصرف؛ لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من غير المركَّبات[٣٠٥]، وهو تعادُلٌ يكمن في تثقيل المخفَّف وتخفيف المثقَّل، ولعلَّ ما يعزّز ذلك أنَّ (مِنْ) يجب حذفُها إذا أُريد المفاضلة، لأنّ المفضل عليه محذوف، في كل ما يُعَدُّ من باب المضاف أو المقترن بـ (أل)، الذي تجب فيه المطابقة، كما مرَّ. وعليه فإنَّ إلحاق علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع يُعَدُّ تثقيلا لهذا الاسم المركَّب، والأولى تخفيفه؛ لأنّ العربيّة تكره تركيب كلمة من ثلاثة أشياء، كقولنا : لا رَجُلَ ظريفَ في البيت[٣٠٦]. وهذا التركيب الذي يطالِعُنا في اسم التفضيل (اسم التفضيل + حرف الجر من + المفضّل عليه) تزيده ثقلا العلامات الثلاث السابقة.

(٢) تسمية الإناث بأسماءِ الأصل فيها أنْ تكون مذكّرة :

لعلَّ النظرة الفاحصة في بعض مظّانِّ الأعلام العربيّة تُبَيِّن أنَّ أعلام الإناث التي تنتهي بإحدى علامات ا لتأنيث المسمَّى بها الذكور - نادرة في العربية، نحو : معاوية، وقتيبة، ونُسَيْبة، وطلحة، ومدحت ورأفت وغيرهما من الأعلامِ التي كُتِبَتْ فيها التاء المربوط مفتوحة والتي تُعَدُّ من آثار التركية، على الرغم من أنَّ الأولى كتبُها بالمربوطة؛ لأنّها مصادر يوقَفُ عليها بالهاء، إلاَّ في لغة قليلة، كقولهم : يا أهل سورة البَقَرت، ولا أحفظ فيها ولا آيت، وهذا طلحت، وعليه السلام والرَّحْمَت، وغيرها[٣٠٧]. والقول نفسه في المؤنَّثات معنويًّا التي لا تنتهي بعلامة تأنيث من حيثُ تغليبُ بناءِ المذكّرِ على المؤنّث، وهي مسألة تدلّ بوضوح على أنَّ المذكَّر أصلٌ والمؤنَّث فرع، وأنَّ هذه المؤنّثات قد اكتسبت التأنيث من البيئة الاجتماعيّة، ويعزِّز ذلك أنَّ كثيراً منها بقي محافظا على هذا

---

(٣٠٤) انظر شمس الدين محمد بن حسن النكساري (ت : ٩٠١ هـ)، رسالة على مسألة الكحل من الكافية، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٨٧م : ٨٩-

(٣٠٥) انظر تفصيل هذه المسألة في بحثنا : التعادل في العربيّة.

(٣٠٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، النظير وعدمه في العربية : ١٦٦-

(٣٠٧) انظر : السيوطيّ، همع الهوامع : ٦/ ٢١٥، عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداويّ، دمشق - دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م : ١/ ١٥٩.

الأصْلِ زِيادةً على الاستعمال العارض. ولقد أفرد لهذا النوع منْ صنّفوا في المذكّر والمؤنّث مكانا، كأبي بكر الأنباريّ (باب ما يُذكّر ويؤنَّث من سائر الأشياء)[٣٠٨]، كالسلطان، والموسى، والحانوت، والهدي، والعنكبوت، وغيرها. والقول نفسه في تلك الألفاظ التي تختلف في المعنى، وتتّفق في اللفظ، وهي ألفاظٌ قد أفرد لها أبو بكر الأنباريّ بابا أيضا (باب ما يذكّر ويؤنَّث باتفاق من لفظه واختلافٍ من معناه)[٣٠٩]، كالشمس (الشمس التي تطلع، وهي مؤنَّثة، وضرب من الحلْي، وهي مذكَّر) وغيرها[٣١٠]. ويعزّز أنَّ أصل هذه الألفاظ التذكيرُ وأنَّ التأنيث عارِض - قول الفراء: «والعرب تَجْتَرِئ على تذكير المؤنَّث إذا لم تكن فيه الهاء...»[٣١١].

أمَّا تسمية الإناث بألفاظ موضوعة في الأصل للذكور فشائعة في العربيَّة، نحو: جهاد، ونِداء، وغيرهما من المصادر الدالّة على نوع، وصباح، ونهاد، وعبير، وكوثر، وكوكب، وغيرها من أعلام الإناث التي تطالعنا في عصرنا هذا[٣١٢]. ولعل ما مرَّ يُعَدُّ بوضوحٍ من باب تغليب المذكَّر على المؤنّث في العربيّة, إذْ ليس بمستغرب أنْ تُعَدَّ بعض الألفاظ التي اكتسبت التأنيث فيما مضى مذكّراتٍ في بعض البلدان العربيَّة، كاليمين والذراع، وغيرهما.

ولعلَّ ما يُعَزِّز تغليبَ المذكَّر الذي يُعَدُّ الأصل على المؤنَّث أنَّ ما لا يُعْرَف أهو مذكّر أم مؤنَّث حقُّه عند النحويّين أنْ يكون مذكّراً، لأنَّ التأنيث يكون بالعلامة، ومن ذلك جبريل وميكال.

(٣) تغليب صفات الذكور على صفات الإناث:

لعلَّ ما يطالُعنا في العربيَّة من استعمال صفات الذكور للإناث - يدلُّ بوضوح على أنَّ المذكَّر الأصلُ والأهمُّ والأشرف؛ ولذلك غُلِّبَ على المؤنّث في هذه المسألة. وهذه الصفات من حيثُ ذكرُ الموصوف أو عدمه نوعان:

(أ) صفاتٌ غيرُ مقيَّدة بذكر الموصوف: وهي الصفات التي لا تتوافر في الذكور البتّةَ، ولذلك اختير بناء المذكّر في هذه المسألة للمؤنّث، لتحقّق أمن اللبس بين صفة المذكّر والمؤنّث، على الرغم من عدم ذكر الموصوف، ولعل أهمَّ أبنية هذه الأوصاف التي لا تتوافر في الذكور ولا حظَّ لهم فيها، في الغالب - ما يأتي:

---

(٣٠٨) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكرُ والمؤنَّث: ٣٠٩-

(٣٠٩) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: ١٨٧-

(٣١٠) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: ١٨٧، محمد بن جعفر التميميّ القزاز القيروانيّ (ت: ٤١٢هـ)، العشرات في اللغة، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م (بلا مكان طبع).

(٣١١) الفراء، المذكّر والمؤنّث: ٨٦.

(٣١٢) انظر المبرد، المذكّر والمؤنّث: ١٠٨.

(١) فاعِل :

لعلَّ هذا البناء أكثرُ هذه الأبنية شيوعا في الكلام العربيّ، وهو نوعان، نوعٌ يكون بمعنى فاعل، وآخر بمعنى مَفْعول، والثاني يُعَـدُّ نادراً وقليلاً في العربيّة. ولقد أفرد ابن سيـده لكليهما بابا في كتابه (المخصَّص)[٣١٣]. وحذف التـاء من البنـاء الأول محمولٌ على أنَّ المراد بـه النسب لا إجـراؤه مجرى الفعل، وهو مـذهب سيبويهِ والخليل، واختيـار ابن سيده[٣١٤]، وغيرهما[٣١٥]، أو على أنّ أَمْـنَ اللبس بين صفة المذكّـر والمؤنّث قد تحقّق بأنّ المذكّـر لا حظَّ له في مثل هـذه الصفات. ويجيء هذا البناء في مـؤنّثات الأناسين، نحـو : حائض وكاعـب، وناهـد، وهاجن (الصغيرة مـن النساء)، وطامث، وطاهر (مَنْ تطْهُـرُ من الحيض)، وقاعِد (مَنْ تقعد عن الحيض والولـد). وناشِز (شانئةٌ لزوجها)، وغيرها[٣١٦]، والحيوانِ، نحو : فَرَس ظالعٌ (عرجـاء)، وناقة واسق (أغْلَقت رحمها على ماءِ الفحـل)، وضارِب (ضربت برجلهـا وامْتَنَعَتْ من الحالـب)، وغيرها[٣١٧]، وشاة نافِـر وناثِر (تسعل وينْتَثِرُ من أنفهـا شيء)، وحانٍ (تُريد الفحل)، وساحٌ (غايـة في السّمَن)، وغيرها، وكلبة رائِس (تأخـذ الصيد بـرأْسِهِ)، وظبية فـارِد (تنفرد عـن القطيع)، وسَبْعة صـارِف (تريـد الفحل، وتكون هذه الصفة أيضا في كل ذات مخلب وظلف). وتطالعنا هذه الصفات أيضا في الطير [٣١٨]، نحو : نعامـة راخِم (تحضن بيضَها)، وعُقاب كـاسر، وغيرهما. ومن صفات ما لاحيـاة فيه في هذه المسألـة : نخلةٌ حائِل (تحمل سنـةً بعد سنة)، وبُسْرَةٌ خـالِع (نضيجة)، ونخلةٌ كـابس (قصيرة)، وقوس فارج (بان وترها عن كبدها)، ورملة عـاتِك (متعقدة)، وبئرٌ ناكِز (قلّ ماؤها)، ودرع ذائِل (طويلـة الذيل)، وغير ذلـك من الصفات المختلفـة المعنى المتحدة البنـاء التي تعزِّز تغليـب صفة المذكّر على صفة المؤنث في الاستغناء عن التاء علامة التأنيـث لعدم توافرها في الذكور، وهي مسألةٌ تَدُلُّ بجلاءٍ على أنَّ التذكير الأصلُ والتأنيث العرض، زيادةً على التخفيف في حذف التاء.

أمّا بناء (فاعِل) بمعنى مفعول في هذه المسألة فقليل نادر في العربية، إذْ لم يطالعنا ابن سيده منه إلاّ بثمانٍ، وهي امرأة أو ناقة حائص (رَتْقاء)، وناقة عائِذ (عـاذ بها ولدها)، وناقة فاطِم (فُطِمَ عنها ولدها)، وباهِل (التي لا سمة عليها)، ودابَّة حاسر (حسرها السير)، وشاة شافِع (شفعها ولدها)، وعـاقِـف (معقوفـة الـرجـل)، وغِـلالة رادع (الغِـلالـة مـا يلبـس تحت الثوب، والـرادع الملطّـخ

---

(٣١٣) انظر ابن سيده، المخّصص : ١٦/ ١٢٠.

(٣١٤) انظر : ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٢٠، ابن هشام الأنصاريّ، مسألة الحكمة في تذكير قريب : ٥٢.

(٣١٥) انظر المفضَل بن سلمة، المذكَّر والمؤنث : ٤٤.

(٣١٦) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٢٠.

(٣١٧) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٢٤-١٢٧.

(٣١٨) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٢٦.

بالزعفران)[٣١٩] . ولعلَّ ما يعزّز هذا التغليب أنَّ بناء (فاعِل) الذي بمعنى المفعول في غير ما مرَّ تجب فيه المطابقة، نحو : سرُّكاتم، ومنه قوله تعالى : ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلاَّ من رحم﴾[٣٢٠]، و ﴿خُلِقَ من ماءٍ دافق﴾[٣٢١]، و ﴿فهو في عيشة راضية﴾[٣٢٢].

(٢) مُفْعِل :

يشيع هذا البناء في الكلام العربيّ شيوعَ (فاعل) الذي بمعنى الفاعل لا المفعول، وهو في الأناسين وغيرهم[٣٢٣]، ومن ذلك : امرأة مُذْكِر (التي تلد الذكور)، ومؤْنِث (التي تلد الإناث)، ومُرْجِل (التي تلد الرجال)، ومُحْمِق (التي تلد الحَمْقَى)، ومُرْءٍ (التي يستبين حملها)، ومُتِمّ (التي تتمُّ الحمل)، ومومِس، ومُرْضِع، وغيرها من الصفات التي تطالعنا في مظانّ التصريف والتذكير والتأنيث المختلفة. وفرس مُمْهِر (التي لها مهر)، ودابّة مُضْلِع (التي لا تقوى أضلاعها على الحمل)، وناقة مُبْلِم (التي لا تنتج)، ومُرْتِج (التي تغلق الرحم على ماء الفحل). وشاة مُقِصّ (التي استبان ولدها)، ومُمْجِر (التي عظم ولدها في بطنها، فهزلت)، ومُحْدِث (التي قرب ولادها). وظبية مُخْذِل (التي أقامت على ولدها)، وكلبة مُجْعِل (التي تحبّ نزو الذكر عليها)، وكذلك الذئبة، وكل ذات ظفر من السباع، ودجاجة مُرخِم (التي تحضن بيضها)، ومُقِفّ (التي انقطع بيضها). ونخلة مُوقِر (التي يكثر حملها)، ومُغْضِف (التي كثر سعفها وساءَ ثمرها)، ومُمْرِط (التي يسقط بُسرها). وريح مُجْفِل (التي تسرع)، وسحابة مُخِيل (التي تحسب أنها ماطرة) وأرض مُمْحِل، وداهية مُذْكِر (التي لا يقوم لها إلاَّ الذكران)، وحمَّى مُردِم (التي تدوم)، وغير ذلك من الصفات الثَّرَّة من هذا الباب.

(٣) مُفعِّل :

وهذا البناء قليل بالإضافة إلى (مُفْعِل)، ومنه : مُكَعِّب (كَعاب، وهي التي نهد ثديها)، ومُعَجِّز (هرمة)، ومُثَيِّب (ثيِّب)، وناقة مُسبِّط ومُسَبِّغ (التي تلقي ولدها لغير تمام)، ومُعَضِّل (التي ينشب ولدها في بطنها)، وشاة مُرَمِّد (التي استبان حملها)، وقطاة مُطَرِّق (التي حان خروج بيضها)، وشجرة مُسَوِّق (التي صار لها سوق)، وثمرة مُصَلِّب (التي بلغت اليُبْس)، وغيرها من الصفات التي من هذا الباب[٣٢٤].

---

(٣١٩) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٢٨.

(٣٢٠) هود : ٤٣.

(٣٢١) الطارق : ٦.

(٣٢٢) الحاقة : ٢١.

(٣٢٣) انظر، أبو بكر الأنباري، المذكّر والمؤنَّث : ٥١٣-، ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٢٩-، المفضل بن سلمة، المذكّر والمؤنث : ٤٦، الفرّاء، المذكّر والمؤنث : ٦٥

وانظر في ذلك د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ١٤٤٨ -

(٣٢٤) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٣٣ - ١٣٤. أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٥٣٠-

(٤) مُفاعِل :

والقول في هـذا البناء كالقول في سـابقه من حيثُ قلّـة الشيوعِ في الكلام العربي، ومنـه : امرأة مُجالِح (التي تلقـي عنها الحياء)، ومُراسِل (التي تـراسل الخُطّاب). وناقة مُجالِح (التـي تدرّ في القر والجوع)، ومقامِح (التـي تأبى أنْ تشرب الماء)، ومُمارِن (التي ضربت ولم تَلْقَـح)، ومُذائِر (التي لا تشمّ ولدها). وسحابة مُرائِس (التي تتقدم السحاب)، وغيرها(٣٢٥).

(٥) مُفْعالّ :

لم يزوِّدنا ابن سيـده من هذا البناء إلا بلفظة واحدة، هـي مُقْطارٌ (الناقة التي تشول بـذنبها عند إشعارها باللَّقح)، ويظهر لي أنّها اسم الفاعل من (اقطّار) على أنّها من باب (مُفْعالِل). وهي لفظة لم أوفّق في الاهتداء إليها في مظانّ اللغة التي اتّخذتهاعمدتي(٣٢٦). ويتراءى لي أنها مِقْطارٌ لا مُقْطارٌ التي تعدّ اسم فاعل كما مرّ، أمّا (مِفْعالّ) فمن أمثلة المبالغة، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه ما طالعنا به الزَّبيديّ : «واقطّارت الناقـة : نفرت، فهي مِقْطارّ على النسب...»(٣٢٧). وعليه فإنّني أذهب إلى أنَّ هذا البناء قد ضُمَّ أوّله من باب الغلط، أو أنَّ بعض العامة كانوا يضمّون الميم في تلك الفترة، على الرغم من أنَّ بناء (مِفْعالّ) قد طالعنا في (المخصص)(٣٢٨).

(٦) مِفْعال :

يشيع هـذا البناء في العـربيّة، ويكـون للمؤنّـث والمذكّر، نحـو : مِهْذار، ومِعْطـار، ومِعْطاء، ومِدْراس، وغيرهـا، وهذه الصفات لا بدّ مـن ذكر موصوفـاتها للدلالة على المؤنّث، ليتحقّـق أمنُ اللبس بين المذكّر والمؤنّث. وفي العربيّة أمثلة ثرّة يمكن عـدُّها من الصفات الخاصّة بالمؤنّث التي لا حظّ للمذكر فيها، فـلا بأسَ في حذف موصوفاتـها لتحقُّق أمن اللبس، ومنها : مِـذكار (التي تلد الـذكـور)، ومِئنـاث (التـي تلـد الإناث)، ومِحْماق (التـي تلـد الحمقـى)، ومِكْيـاس (التـي تلـد الأكياس)، ومِيْقاب (واسعةَ الفرج)، وناقة مِمْلاص (التي تلقي ولدها وهو مضغة)، ومِزْلاق (التي تلقي ولدهـا لغير تمام)، وشاة مِدْفاع (التي تدفـع اللبن على رأس ولدها، لكثرتـه). ونخلة مِبْكار (التي تـدرك في أول النخل)، ومِنْخـار، ومِمْلاس (التي يتنـاثر بُسْرِها). وغيرهـا من الصفـات التي

---

(٣٢٥) انظر : ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٣٤، أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث : ٥٣١.

(٣٢٦) انظر : ابن منظور، لسان العرب، الزبيديّ، تاج العروس (قطر).

(٣٢٧) الزبيديّ، تاج العروس (قطر).

(٣٢٨) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٣٤.

حفظتها مظانُّ المذكّر والمؤنَّث والتصْريف وغيرها [٣٢٩]. ولا بدّ من شيوع بعض الصفات التي يمكن صوغ أمثالها من الأصول نفسها لتؤدّي معاني مختلفة تتوافر في الذكور، والإناث - في مجتمع ما لتكتسب الدلالة المرادة، نحو : مِذكار (التي يَذْكر كثيرا)، ويتراءى لي أنَّ أمن اللبس يمكن تحقيقه بأنَّ ما كان خاصًّا بالمؤنث لا يُذْكَرُ موصوفه، زيادةً على بعض القرائن الأخرى في التراكيب اللغويّة المختلفة، كالقرينة اللفظيّة، كقولنا : قابلت مِذْكارا ترضع ابنها، إذْ يُعَدُّ الضمير العائد من القرائن اللفظيّة البيّنة. ولقد عُدّ هذا البناء (مِفْعال) أشدَّ انعدالا عن النعوت من (فَعُول) كصبور وشكور، لأنّه يشبه المصدر الميميّ في زيادة الميم على الرغم من اختلاف الحركة الصرفيّة؛ لأنَّ ميم المصدر الميمي المصَاغ من الثلاثيّ (مَفْعَل) مفتوحة، والمصاغ من مزيده أو الرباعيّ مضمومة (على وَفْق اسم المفعول)، أمّا ميم هذا البناء فمكسورة.

(٧) فَيْعَل :

يُعَدُّ هذا البناء قليل الدوران في الكلام العربيّ، ويكون للمذكَّر والمؤنّث، على الرغم من أنَّ بعض المظانّ قد ذَكَرَتْ بعض الصفات التي قد تكون ملازمة للمؤنَّث أو صفات غالبة، وهي صفات لا بدَّ من أن يتوافر فيها الشيوع في مجتمع ما، لاكتساب هذه الدلالة، ومنها : الجَيْحَل (المرأة غليظة الخلق، الضخمة، ومن معانيها زيادة على ما مرّ الصخرة العظيمَة، والعظيم من كل شيء، والجبل، وغيرها)[٣٣٠]، والعَيْلَم (البئر الكثيرة الماء، ومن معانيها أيضا البحر والماء الذي علته الأرض، والضفدع)[٣٣١]، والغَيْلَم (المرأة الحسناء، أو الجارية المغتلمة، ومن معانيها أيضا : الشابّ العظيم المفرق الكثير الشعر، والسلحفاة)[٣٣٢]، والناقة العَيْهَل (السريعة، وتعني أيضا الذكر من الإبل على أنَّ الأنثى عَيْهَلَة)[٣٣٣]. ويتراءى لي أنَّه لا بُدَّ من ذكر الموصوف مع هذه الصفات؛ ليتحقَّق أمنُ اللبس؛ لأنَّها لا تُعَدُّ في الغالب من الصفات الخاصة أو الغالبة، أو الملازمة، إلاّ إذا اكتسبت من مجتمعها هذه الدلالة.

(٨) فَيْعِل :

القول في هذا البناء كالقول في سابقه من حيث قلَّتُه في العربيّة، وتوافر الشيوع في المجتمع لاكتساب الدلالة الخاصة بالمؤنَّث، أو ذكر الموصوف، لتحقيق أمن اللبس. ومنه أَيِّم (المرأة التي لا

---

(٣٢٩) انظر : السيوطيّ، المزهر : ٢/ ٢٠٦ - ٢٠٧، أبو بكر الأنباريّ، المذكر والمؤنث، ٥٢٢-، ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٣٥.

(٣٣٠) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٥٣٣، ابن منظور، لسان العرب (جحل).

(٣٣١) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنَّث : ٥٣٣.

(٣٣٢) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث : ٥٣٣، ابن منظور، لسان العرب (غلم).

(٣٣٣) انظر : السيوطيّ، المزهر : ٢/ ٢٠٧، ابن منظور، لسان العرب (عهل، عهم).

زوجَ لها، ومن معانيها الحرّة، والقرابة، والرجل الذي لم يتزوّج، على أنَّ المرأة أَيِّمة)(٣٣٤). والرَّيِّض (الناقة الصعبة)، ويقال للذكر أيضا رَيِّض، ويقال أيضا : غلام ريِّض(٣٣٥).

وغير ذلك مـن الأبنية المختلفـة التي حفظتها مظـانّ التصريف واللغـة ولا سيَّما (المخصَّص)، والتي يُمْكنُ عدُّها من باب الصفات الخاصة بـالمؤنَّث أو الملازمة له، أو الغالبة، على الرغم من أنَّ بعضها قد يستعمل للمذكَّر أيضا، ولكنّ ما يشفع لها أنَّ هذه الدلالة الخاصة أكسبها إياها مجتمعها أو بيئتها الاجتماعيّة، وهي مسألـة تُنوسيت بها الدلالة الأخرى، ولعلَّ ما طـالعنا به ابن سيده وغيره من هذه الألفاظ يُعَدُّ من هذا الباب(٣٣٦).

(ب) صفاتٌ مُقيّدة بذكر الموصوف.

تشيع هذه الصفات في الكلام العربيّ شيوعا مفرطا أكثر من شيوع تلك الصفات التي يمكن أنْ يُسْتَغْنى فيها عن موصوفاتها، كما مرَّ؛ لأنَّ صوغها يُعَدُّ قياسياً على خلاف الأخرى التي لا بدَّ من أنْ يتوافر فيها الاختصاص، أو اللـزوم، أو الغلبة، وإكساب المجتمع إياها تلك الدلالـة التي يُتناسَى بها المذكَّر تماما، ليتحقَّق أمن اللُّبس. ولعلَّ هذه الصفـات التي لا بدَّ من ذكر الموصوف معها تبدو فيها هذه الظاهـرة بيِّنةً، إذْ صير فيها إلى الأصل، وهو التذكير، لا التأنيـث، فَغُلِّب بناء المذكَّر على المؤنّث الذي يُعَـدُّ طارئا، لتحقيق أمن اللبـس بذكر الموصوف. ولعـلَّ أهمَّ ما يُمْكِنُ عـدُّهُ من هذه الصفات - ما يأتي :

(١) فَعُول :

قُيِّد تغليبُ صفـة المذكَّر (فَعول) على (فَعولة) صفـة المؤنَّث بأنْ يكون بمعنى فـاعِل لا مفعول، وذِكْر مـوصوفه؛ ليتحقّـق أَمْنُ اللبس بين هاتين الصفتين. ويكـاد النحويُّون يجمعـون على أنَّ هذا البناء اختصَّ بهذه السمة؛ لأنَّه معدول عن بناء فـاعل، فليس له فعل يُبْنى عليه، كغيره من أسماء الفاعلين التي تختلـف عنه بأنَّ لها فعلا، نحـو كاتب وكَتَب، ومُكـاتِب وكاتَبَ، ومُكَتِّـب وكتَّب، ومُتَكَبِّر وتكبَّر، ومُنْطِلق وانطلـق، ومُقْتَدِر واقْتَـدَر، وغيرها. وذكروا أيضـا أنَّ ذكر التـاء في (فَعول) بمعنى مفعول - يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين بنائي فاعل ومفعول، من حيثُ المعنى.

ويتراءى لي تأويـلٌ آخر يكمـن في أنَّ فيضا غـزيرا مـن الأمثلة التـي طالعتنـا بها مظانُّ التـذكير والتأنيث والتصريف وغيرهـا في هذه المسألة -يكادُ يدورُ في فلك الصفات التـي يمكن أنْ تُعَدَّ من

---

(٣٣٤) انظر ابن سيده، المخّصص : ١٦/ ١٦٤، ابن منظور، لسان العرب (أيم).

(٣٣٥)انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٦٤، ابن منظور، لسان العرب (روض).

(٣٣٦) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٢٤-١٨٢.

باب الصفات الخاصّة بالمؤنّث، أو الملازمة له، أو الغالبة بالإضافة إلى ما شاع في مجتمع مَنْ أكسبوها هذه السمة(٣٣٧). وهي صفات يمكن أنْ تُعَدَّ من باب ما لا حظّ للمذكّر فيه، كحائض، وطالق، وناهد وطامث، وغيرها، كما مرَّ، ولذلك حُذِفَتْ علامة التأنيث، التاء، إذْ يمكن أنْ يتحقَّق أمن اللبس بكونها شائِعَةً في المجتمع بَيِّنَةَ الدلالة على موصوفاتِها زيادةً على ذكر الموصوف الذي يمكن أنْ يُعَدَّ من بابِ توكيد تحقيق أمن اللبس هذا، أو الحرص على وضوح المراد وجلائه. ويُحْمَل اختصاص (فَعُول) بمعنى فاعل بهذه السمة وعدم اختصاص (فَعُول) بمعنى مفعول بها - كما يبدو لي - على تغليب الكثرة على القلة فيها، إذْ تُعَدُّ الألفاظ الخاصّة بالمؤنَّث أو الملازمة له، أو الغالبة عليه - من باب ما يكون بمعنى اسم الفاعل، لا المفعول، والقول نفسه في هذا البناء. أمَّا (فَعول) بمعنى مفعول فيُعَدُّ قليلا في الكلام العربي، أو من باب تغليب الأقوى على الأضْعَف، إذ الفاعل الذي يقوم بالفعل أولى من المفعول الذي يقع عليه فعل الفاعل، فَتَفَرَّدَ بهذه السمة (حذف التاء). ويبدو لي تأويل آخر أيضا يكمن في أنَّ فَعولا بمعنى فاعل أكثر شيوعا منه بمعنى مفعول، والأكثرُ شيوعاً يُعَدُّ أثقلَ، والأقلُّ يُعَدُّ أخفَّ، فَخُفِّف الثقيل بحذف التاء، وثُقِّل الخفيف بذكرها، فيتحقَّق بذلك التعادل بينهما.

ومماً يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث من هذا البناء: صَبور وشَكور، وغَفور، ووَدود. ومن الأوصاف التي يمكن أنْ تكون ملازمةً للإناث: امرأة رَدوح (عجزاء)، وجارية بَسُوق (التي يجري اللبن في ثديها، وهي بكر)، وامرأة عَجوز، ورَصوف (صغيرة الفرج)، ورَصوص (رتقاء)، ورَطوم (واسعة الفرج كثيرة الماء)، وخَفُوق (التي يُسْمَع لفرجها صوت في الجماع)، ومَصُوص (التي يمتصُّ رحمها الماء)، وخَصُوف (التي تلد في التاسع ولا تدخل في العاشر)، وعَروب (عاشقة لزوجها)، وغيرها من الصفات التي يمكن أنْ تكونَ خاصّةً بالنساء(٣٣٨). ومِمّا يُعَدُّ من باب صفات غير العاقلات في هذه المسألة: فرس نَتوج (حامل)، وعَقُوق، وجَموح، وناقة بروق (التي تشول بذنبها تُري أنَّها لاقح وليست كذلك)، وغمُوس (التي في بطنها ولد). ودَحُوق (التي تَخْرُج رحمها عند النتاج)، وغيرها من صفات النوق المختلفة(٣٣٩). وسحابَةٌ دلوح (مُثقلة بالماء)، وشاة ثَعُوْل (التي لها حلمة زائدة في أحد المعاني)، ودَجُون (التي لا تمنع ضرعها سخال غيرها)، وبَعور (التي تَبْعَرُ على حالبها، فتفسد اللبن)، وأرنب زَموع (التي تمشي على زَمْعها إذا دنت من موضعها)، ودجاجة بَيُوض، وحمامة

---

(٣٣٧) انظر: ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٣٨-١٤٩، أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث: ٤٨٦-٥١١، السيوطيّ، المزهر: ٢/ ٢٠٦.

(٣٣٨) انظر ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٤١.

(٣٣٩) انظر: ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٤٢ - أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنَّث: ٤٨٦-

هَتُوف، وضَبَّة مَكُون (التي تبيض)، ونخلة كَبُـوس (سريعة الحمل)، وقوس قَلُوع (التي تنفلت في النزع، فتنقلـب، وقيل الناقـة الضخمة الجافيـة، ولا يوصف بـه الجمل)(٣٤٠)، وطحوم (سريعة السهـم). وبئر بيـون (بعيـدة القعر)، وشَطُـون (التّي لا تَخْرُج دلـوُهـا إلاّ بحبلين)، وبَكْرَةٌ دمـوك (سريعة)، وغير ذلـك من الصفات المختلفـة التي حفظتها المظـانّ المختلفة في أثنـائها وحنايـاها.
ولعلّ ما يعزِّز اختصاص هـذه الصفات في هذه المسألة بالمؤنَّث أنَّ ابن سيـده وغيره مِمَّن تحدَّثوا عنها ينصُّون على أنَّ هذه الصفة تُسْتَعْمل للذكر والأنثى، إنْ كانت كذلك: «ونَفُوز: وثَّابة، فأما قوله:

إراحة الجِداية النفوز

فإنَّ النفوز ليس بصفة للمؤنَّث ضرورة؛ لأنَّ الجداية يقع على الذكر والأنثى»(٣٤١)، «ويقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز...»(٣٤٢)، «ورَقوب: لا يعيش لها ولد، ويُوصَف به الرجل، وهي من الإبل التي لا تدنو إلى الحوض مع الوحام، وذلك لكرمها...»(٣٤٣). وينصُّ بعضهم أحياناً على أنَّ هذا الوصف خاصٌّ بالمؤنث: «والقَلوع: الناقة الضخمة الجافية، ولا يوصف به الجمل، وهي الدلوح أيضا»(٣٤٤).

ولعلّ ما يُعَزِّزُ تغليبَ المذكَّرِ على المؤنَّث في هذا البنـاء أنَّهم لا يذكرون التاء، علامة التأنيث، في مصغّره سـواء أكان خاصًّا بـالمؤنَّث أو مِمّا يستـوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحـو، امرأة صُبَيِّر، وشكيِّر، ورصَيِّص، ومُصَيِّص، وغيرهـا، والقول نفسه في جمعه على (فُعُل)، نحـو: صُبُر وشُكُر، ولُعُب، وصُفُح، وغيرها، إذْ غَلّبوا المذكَّر على المؤنَّث فيه(٣٤٥). ويظهر لي أنَّ الأولى أنْ تُجْمع تلك الصفات التي من هذا الباب والخاصة بالمؤنَّث، أو الملازمة له، أو الغالبة عليه - على (فعائِل)؛ لتحقيق أمن اللبس بين تكسير ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنث وما هو خاص بالمؤنّث.

وقد يحذفون التاء علامة التأنيث من (فَعُول) بمعنى مفعول إذا كان من الصفات الخاصَّة بالمؤنث التـي لا حـظَّ للمـذكَّـر فيهـا، نحـو حَلـوب بمعنـى محلوب في قـول كعـب بـن سعـدٍ

(٣٤٠) انظر: ابن منظور، لسان العرب، الزبيدّي، تاج العروس (قلع): ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٤٧.
(٣٤١) انظر: ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٤٧-، وانظر ابن منظور، لسان العرب، الزبيديّ، تاج العروس (نفز).
الجداية بفتح الجيم وكسرها: الذكر والأنثى من أولاد الظباء، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة، وعدا. وخصّ بعضهم به الذكر.
(٣٤٢) ابن منظور، لسان العرب (عجز). وانظر الزبيديّ، تاج العروس (عجز)، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ١٤١.
(٣٤٣) ابن سيده، المخّصص: ١٦/ ١٤٢.
(٣٤٤) ابن منظور، لسان العرب (قلع).
(٣٤٥) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث: ٤٨٩، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٣٩.

الغنوي[٣٤٦]:

يَبِيْتُ النَّدى - يا أمَّ عَمْرٍو - ضَجيعَهُ إذا لم يَكُنْ في المُنْقِيـاتِ حَلـوبُ

ويظهر لي أنَّ في هذا الحذف تحقيقاً للبس بين ما هو بمعنى الفـاعل وما هو بمعنى المفعول إذا أردنا المبالغـة فيمن يقوم بحلـب الشاة وغيرها. ولعـلَّ ما يعزِّز حـذف التاء في هذه المسـألة قوله تعالى: ﴿فمنها ركوبُهم ومنها يأكلون﴾[٣٤٧] على أنَّ ركوباً بمعنى مَركوب، فلـم تذكر التاء. ومنه أيضا: حَضُور وقَـذوع (مرميَّة بـالفحش)، وشاة رَغوث (التـي يرضعها ولـدها)[٣٤٨]، وقيل إنَّ ذلـك لا ينقاس. وحَمَلَ العُكْبَريّ[٣٤٩] الآيـة على النسب، أي: ذو رَكـوب. ويظهـر لي تـأويل آخـر أقـلّ تكلُّفا، وهو أنَّ في هذه الآية الكريمة تغليباً للمذكَّر على المؤنَّث، لكونه يطيق حمل الأثقال، وأقوى من المؤنث، فتكون لفظة (رَكوب) مرادا بها المذكّر والمؤنَّث، على أنَّ المؤنَّث في هذه المسألة كالمُذَكَّر.

ومِمّا جـاء بالتاء عـلامة التأنيـث حملا على ما مر: أَكـولة الراعـي (الشاة التي يسمنهـا لنفسه)، والعلوفـة، والحَمولة، والجَزوزة (التي تُجَزُّ أصـوافها)، وغيرها مـن الألفاظ التي تطالعنـا في مظانّها المختلفة[٣٥٠].

(٢) فاعِل:

الأصل في بناءِ (فـاعِل) أنْ يطابق موصوفَـه إذا كان مشتركا بين المذكَّر والمؤنث، فلا بـدَّ من التاء علامة التأنيث إذا كان صفةً لمؤنَّث، ويُسْتَثْنى من هذه المسألة - كما مرَّ - ما كان خاصًّا بالإناث أو ملازما لها، أو غالبا عليهـا، وعلى الرغم من ذلك فإنَّ في العربيَّة أمثلةً مِمَّا يشتركـان فيه حُذِفَت منها هذه العلامة: «وقال الذي ينقض قوله: إنَّ في الكلام شيئا كثيرا يشترِكُ فيه المذكَّر والمؤنث لا تثبت فيه الهاء في المؤنَّث، نحو قولهم: بعير ضامِر، وناقة ضـامِر، وبعير ساعِل وناقة ساعِل ...»[٣٥١]،

---

(٣٤٦) انظر: الفـراء، المذكَّر والمؤنث: ٦٤، المفضّل بـن سلمة، المذكّر والمؤنـث: ٤٩، ابن منظور، لسان العـرب (حلب)، الزبيديّ، تاج العروس (حلب).

(٣٤٧) يس: ٧٢.

(٣٤٨) انظر: أبـو حيّان النحويّ، البحـر المحيط: ٧/ ٣٤٧، العُكبَرِيّ، التبيـان في إعراب القرآن: ٢/ ١٨٦. وانظـر ألفاظ أخـرى من هـذا الباب حُـذِفَت منهـا التاء؛ لأنَّها تكـاد تكون مـن صفات الإنـاث الخاصة في: ابـن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٤٩.

(٣٤٩) انظر العُكْبَرِي، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٨٦.

(٣٥٠) انظر، أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنَّث: ٤٨٦-٤٨٩، ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٤٩.

(٣٥١) أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنث: ١٣٩-١٤٩.

«والدليل على صحَّتـه أنّا رأينا أشياء يشترك فيها المذكَّـر والمؤنَّث يُسْقطون الهاءَ منها، كقـولهم : ناقة ضامِر، وجمل ضامر، وناقةٌ بازِل، وجمل بازِل، وذلك كثير في كلامهم ...»(٣٥٢).

وهذا البناء الذي عُدَّ كثيرا في الكلام العربيّ ويستوي فيـه المذكَّر والمؤنّث - يكون بمعنى الفاعل لا المفعول حملا على تلـك الشواهد التي تـدور في فلكه، نحو : رجل بـالِغ، وجاريةٌ بـالِغ، وجمل بازِل، وناقة بـازِل، وبعير ضامِر وناقة ضامِر، وبعير سـاعِل، وناقة ساعِل، ورجـل عانِس وامرأة عانِـس، ورجل سـافِر (مسافـر، وسمّي بـذلك لكشْفِـه الستر عن وجهه)، وامـرأة سافِـر، ورجل عاشِق، وامرأة عاشِق، وغيرها من الألفاظ التي وردت في العربيَّة مستوياً فيها المذكَّر والمؤنَّث.

ويكاد النحـويُّون والتصريفيُّون يُجْمعون على أنَّ استـواء المذكَّر والمؤنَّث فيما مرّ يعـود إمّا الى إرادة النسب فيها لا إجرائها مجرى الفعـل الذي يوجب أن تكون صفة المؤَنَّث بالتـاء علامة للتأنيث، كما مـرَّ، نحو قـائِم وقائِمـة، ودارِس ودارِسة، حملا على حـائض وأضرابها، أَي : ذات حيض، وهـو مذهب الأخفش وغيره من البصريِّين(٣٥٣). ويكاد مذهـب سيبويهِ في هذه المسـألة يكون قريبا من هذا التأويل، إذْ يَحْمِـل ذلك على أنَّ حائضا وأضرابها صفاتٌ لمذكَّر محذوف، والتقـدير : شخصٌ حائض. وإِمَّا لتحقُّق أمن اللبس بين صفة المذكّر والمؤنّـث بعدم توافر هذه الصفات في الذكور، أو أَنَّها من الصفات الغـالبة، وهو مذهب الفرّاء. ويـردُّ أبو بكر الأنباريَّ مذهـب سيبويه والبصريّين مختارا ما ذهـب إِليه الفرَّاء؛ لأنّ النسب المشار إليـه يكاد يكون محصورا في تلـك الألفاظ التي وردت عن العرب مستـويا فيها التذكير والتأنيث، فـلا نَسْتطيع أنْ نُخْضِعَ لها الصفات الثرَّة التـي من هذا الباب، إذْ لا يقال : هنـدُ قائم ولا جالس، لعـدم وروده عنهم. والقول نفسه في حـذف الموصوف المذكّر (شخص أو شيء).

ويتراءى لي أنَّ ما مـرَّ من صفات مرويَّـة عن العرب يمكـن حملها على ظاهرة التغليـب، تغليب صفة المذكَّر على المؤنَّث، لأنَّها أكثر ملازمةً له، أو لأنَّها أكثـر ملازمة للمؤنَّث، فكأنَّها من الصفات الخاصَّة، كحـائض، وطامـث، وكاعـب، وأضرابها. ولا بدَّ مـن أنْ تُقَيَّد هـذه الصفات بـالشيوع واستعمال العرب إِيَّـاها هذا الاستعمال؛ لأنَّها لا يمكـن أنْ تكون قياسا لغيرهـا في هذه المسألـة، لئلاَّ تكون على خلاف سننهم في فيض غـزير من الصفات التي لا يتوافر فيها هـذا الاستواء. ومِمَّا يمكنُ عَدُّه من باب تغليب صفة المذكَّر على صفة المؤنَّث لكثرة استعمال العرب إِيَّاه فيه - بالغ : «وَقولهم : رجل بـالغ أكثـر من قـولهم : امرأة بـالغ؛ لأنَّهم إذا أرادوا أن يصفـوا المرأة بهذا قالـوا : مُعْصِر، فلا

(٣٥٢) ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٢١.

يدخلون الهاء في مُعْصِر ؛ لأنَّه لا حـظَّ للرجال فيه ... »(٣٥٤). وسافر (مسافر، سمي سافرا لكشفه القناع عن وجهه)، لأن السفر يكاد يكون من الصفات الغـالبه على الرجال لما يتحمَّلون من متاعب ومشقّات، وقيل امرأةٌ سافر تغليبا لصفة المذكَّر على صفة المؤنَّث لكثرتها فيه وشيوعها في مجتمع البيئة اللغويَّة(٣٥٥). وعاشق، لأنَّ العشـق في تلك المجتمعات كان يكثـر من الرجال الـذين يتمتَّعون بما يميِّزهم عن النساء، ولـذلك قيل : امرأة عاشق من باب التغليب في هـذه المسألة. وبازِل (الجمل الذي انشقَّ نابه في السنة التاسعة)؛ لأنَّ رغبة العرب في الذكور أكثرُ من رغبتهم في الإناث، إذ كانوا يُسَرُّون بانشقاق أسنانهم، فَتَسرَّب ذلك إلى الجمل على الرغـم من أنَّ رغبتهم في النوق قد تكون أكثر منها في الجمال؛ لما تـزوِّدهم من حليـب أو غيره؛ ولذلك غُلِّبـت صفة المذكّر على المؤنـث لكثرتها في تلك المجتمعـات، فقيل : ناقـةٌ بازِل. ولست أتَّفـق مع أبي بكر الأنبـاريّ في أنَّ الناقة قـد يُراد بها التذكير في العربية كالشاة : «لأنَّ الهاء التي في الناقة لا توجب التأنيث الحقيقيّ، وذلك أنَّا نجدُ مثل الناقة تكـون فيها هاء التأنيث، وهي واقعـة على المذكّر، من ذلك الشاة، تقـع على المذكَّر والمؤنث، وفيها علامة التأنيث ... »(٣٥٦)، لأنَّ الذي شـاع في العربيَّة ومجتمعاتها قـديما وحديثا أنَّ الناقـة من الألفاظ المؤنَّثة(٣٥٧) الحقيقية. والقـول نفسه في : جمل ضـامِر ونـاقة ضـامِر، وجمل سـاعِل ونـاقة ساعِل، من حيثُ كثرةُ الاستعمال والشيوع، وتغليب المذكَّر على المؤنَّث(٣٥٨).

ولعلّ ما يعـزِّز تغليب صفة المذكَّر على صفة المؤنَّـث في هذه المسألة لشيـوعها وكثرة استعمالها في المجتمع العربيّ - قـولهم، أميرُ بني فلانٍ امرأة، وفلانـةُ وصيُّ بني فلان، وفلانَةُ وكيـل بني فلان، وفلانَةُ شاهِدُ بـن فُلانٍ، ومؤذّن بني فلان امرأة، وهي أقوال تـدلُّ على أنَّ هذه الصفات تكاد تكون من صفات الـذكور الملازمة أو الغالبه، على الـرغم من جواز تأنيـث صفة المؤنَّث(٣٥٩). ومن ذلك قول الشاعر (٣٦٠) :

فليتَ أميرَنا - وعُزِلْتَ عنَّا-   مُخَضَّبَةً أناملُها كَعابُ .

ويعزّز ما مـرَّ ما يدور على ألسنتنا من تراكيـب لغويّة يُغَلّب فيها المذكّـر على المؤنث، نحو : البنت

---

(٣٥٤) انظر : أبو بكـر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث : ١٤٣. وانظر : ابن منظـور، لسان العرب(بلغ)، الزبيـديّ، تاج العروس (بلغ).
المُعْصر هي التي بلغت عصر شبابها، أو التي أدركت وحاضت.
(٣٥٥) انظر : ابن منظور، لسان العرب (سفر)، الزبيديّ، تاج العروس (سفر) : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث : ١٤٣.
(٣٥٦) أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنث : ١٤١.
(٣٥٧) انظر : المبرد، المذكّر والمؤنث : ٨٧، ابن منظور لسان العرب (نوق)، الزبيديّ، تاج العروس (نوق).
(٣٥٨) انظر : ابن منظور، لسان العرب (ضمر)، الزبيديّ، تاج العروس (ضمر).
(٣٥٩) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ١٤٦.
(٣٦٠) انظر : ابن سيده، ، المخصّص : ١٧/ ٣٦، الفرّاء، المذكّر والمؤنّث : ٦٢، أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث : ١٤٧.

ضابـط، والمرأة جنديٌّ، وهي عقيـدٌ أو رائدٌ، أو مُقدَّمٌ، وهـي صاحِبُه، وكفيلُـه ودليلُه، وسميرُه، وقـريبُه، وجـارُه، وغير ذلـك. ولعل مـا أكسبهـا سمة التغليـب كثـرةُ الاستعمال بهذه الدلالـة في مجتمعات البيئات اللغويَّة العربيَّة.

وممّا يمكن عَدُّه من باب الصفات الخاصة بالمؤنَّـث أو الملازمة له، أو الغالبة عليه عانِس، التي تُعَدُّ من الصفـات الغالبة على النساء، فكـأنّها من باب حائض وطـالق وطامث مـن حيثُ تغليبُ صفة المذكَّر الأصل على صفة المؤنَّث الفرع[٣٦١].

أمّا (فـاعِل) بمعنـى المفعول الـذي يستوي فيـه المذكَّر والمؤنَّـث - فَيُعَدُّ نـادرا في العربيـة، إذْ لم يطالعنـا ابن سيده إلاَّ بثمانيـة ألفاظ، كما مرَّ، وهي ألفـاظ لا يصحُّ القياسُ عليهـا، لأنَّها اكتسبت هذه الدلالة من الاستعمال في ذلك المجتمع. ويشفع لها أنَّها من الصفات التي لا حظَّ للذكر فيها في الغالب.

(٣) فَعِيْل:

تُغَلَّب صفـة المذكَّر على صفة المؤنَّـث في هذا البناء إذا توافـر فيه قيدان، الأول أنْ يكـون بمعنى (مَفْعول)، والآخر أنْ يُذْكَرُ موصوفه، ليتحقّق أمن اللبس بين ما هو للمذكَّر وما هو للمؤنَّث، نحو: قتيل، وجريح، وذبيح، وطريد، وخضيب، وكحيـل، وهشيم، وغيرها من الصفات الثرَّة التي حفظتها المظانُّ المختلفة أو التي يُمْكِـنُ صوغُها في العربية[٣٦٢]. ويكاد النحويُّون يجمعون على أنَّه صير إلى حذف التاء عـلامة التأنيث مـن صفة المؤنَّث، لتحقيق أمـن اللبس بين ما يكون مـن باب (فعيل) بمعنى (فاعل) وما يكون منه بمعنى (مفعول)[٣٦٣]. والقول نفسه في عـدم إجازة أَنْ يُجْمَع جمعَ مذكَّر سـالما في الغالب؛ لئلا تُجمع صفات الإنـاث جمع مؤنث سالما، على الرغـم من أنَّ المفرد يكاد يكون واحدا، نحو: قتيلين وقتيلات جمعا لقتيـل، زيادةً على تحقيق أمن اللبس بين ما هو جمع لـ (فَعيـل) بمعنى فـاعل، ومـا هو جمع لـه بمعنى (مفعـول) كسميعين، وجريحين، وقتيلين، على توهُّم توافر هـذين المعنيين في كلّ بناء. ويعزِّزه أيضا أنَّهم يُكَسِّرون فعيلاً بمعنى فـاعل إذا كان صفةً صحيح اللام غير مضعّف على (فُعَلاء)، نحو: عُلَماء وخُبَراء، وعلى(أَفْعِلاء) إذا كان معتلَّ اللام أو مضعَّفا، نحو: أغنيـاء، وأعِزّاء. أمّا ما هـو بمعنى مفعول فيكسَّر في الغالـب على (فَعْلى)، نحو:

---

(٣٦١) انظر: أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنَّث، ١٥٢، ابن منظور، لسان العرب (عنس). الزبيديّ، تاج العروس (عنس).

(٣٦٣) انظر: الفرّاء، المذكّر والمؤنّث، ٦٠، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٥٤ الصبان، حاشية الصباّان على شرح الأشموني: ٤ / ٩٦.

(٣٦٣) انظر: الفراء، المذكّر والمؤنث: ٦٠، الصبّان، حاشية الصبان على شرح الأشمو ني: ٤/ ٩٦، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٥٤.

جَرْحى، وقَتْلى. ولستُ أُنْكِرُ أنَّ في العربيَّة أُلَيْفاظًا كُسِّرت على (فُعَلاء) على الرغم من كونها بمعنى المفعول، نحو: قتيل وقُتَلاء، وأَسير وأُسَراء، ودفين ودُفنَاء، وسجين وسُجَناء، وجليب وجُلَباء، وشهيد وشُهَداء، وهي جموعٌ تُعَدُّ شاذَّةً لا يُقاس عليها[٣٦٤].

وفي العربيَّة ألفاظٌ من هذا الباب بمعنى (فاعل) حُذِفت منها التاء علامة التأنيث، لأنَّها من الصفات الخاصَّة أو الملازمة للإناث، إذْ تُعامل في ذلك معاملة حائِض وطامث وكاعِب وناهِد وأضرابها، ومنها: امرأةٌ خريع (ناعِمة)، وخليق (حسنة الخلق)، ورخيم (سهلة المنطق)، وعطيف (مطواع)، وبَغِيّ (فاجرة)، على أنَّها من باب (فعيل) على الرغم من أن وزنَها فَعُول، وناقة سَدِيْس (التي تلقى ثنيتها في السادس)، وعَسير (التي ترفع ذنبها في العدْو)، ونَجيب (كريمة)، وضريع (عظيمة الضرع)، وغير ذلك من الألفاظ التي دَوَّنها ابن سيده في مخصّصه[٣٦٥]. ويظهر لي أنَّ هذه الألفاظ على الرغم من كون جمهورها يمكن أنْ يكونَ من الصفات الملازمة للمؤنث - لا يمكن أنْ يُقاسَ عليها غيرُها من الصفات في حذف التاء، لأنَّها اكتسبَت هذه الدلالة من مجتمعاتها التي كثر استعمالها فيها، فتغليب المذكَّر فيها على المؤنَّث يدور في فلك العرف والاستعمال اللغوي.

(٤) فَعَل:

ويكاد هذا البناءُ يُقيَّد بكونه بمعنى المفعول زيادة على وجوب ذكر الموصوف؛ ليتحقَّق أمنُ اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث، نحو ثور قَنَص، وبقَرَة قَنَص، وثوب سَلَب، ودرع سَلَب، وغيرهما. ويطالعنا ابنُ سيده بأمثلة تُعَدُّ من الصفات الغالبة في المؤنَّث، كما يظهر لي، منها: امرأة نَصَف (مسنَّة، التي بلغت خمسا وأربعين)، وتكون هذه الصفة للذكر أيضا: «والنَّصَف: الكهل، كأنَّه بلغ نصف عمره... والأنثى نصَفَ ونَصَفَة، كذلك أيضا...»[٣٦٦]. وشاة نَصَفَ (مهزولة)، وهذه اللفظة لم تُطالعني في مظانّ اللغة التي عُدْتُ إليها، وما فيها هو: رجُلٌ عَجَف وامرأة عَجَف، وأَعْجَف وعَجْفاء[٣٦٧]، ويبدو لي أنَّه بناها قياسا من: عَجَفَ الدابةَ يَعْجِفُها عجْفا (هزلها). وأرض صَبَب (ما انحدر)[٣٦٨]، وجَزَرَ (مجدبة)[٣٦٩]، ومفازَة قَذَف (بعيدة)[٣٧٠]، وبئر نكَز (قليلة الماء)، وما في (لسان العرب) نكِز: «نكَزَت البئر تَنْكُزُ نكْزاً ونُكُوزاً، وهي بئر نكِز وناكِز ونكوز: قلَّ

---

(٣٦٤) انظر: عباس أبو السعود، الفَيْصَل في ألوان الجموع: ٧٢، ابن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٥٥.

(٣٦٥) انظر ابن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٥٧-١٥٨ ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٥٤٩.

(٣٦٦) ابن منظور، لسان العرب (نصف). وانظر الزبيديّ، تاج العروس (نصف) قيل إنَّ بغِيًّا من باب (فَعُول) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٥٤٩.

(٣٦٧) انظر: ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٦٢، ابن منظور، لسان العرب (عجف). الزبيدي، تاج العروس (عجف).

(٣٦٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (صبب)، الزبيدي، تاج العروس (صَبَب)، ابن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٦٩) انظر ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٦٢، ابن منظور، لسان العرب (جزر).

(٣٧٠) انظر: ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٦٢، ابن منظور، لسان العرب (قذف)، الزبيديّ، تاج العروس (قذف).

ماؤها ... »(٣٧١)، ويظهر لي أنَّ النّكَز مصدر (نكِز)، فيكون ذلك من باب الوصف بالمصدر الذي يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث والمفرد والمثنَّى والجمع إنْ لم يُحْمَل على التنوُّع. وغيرها من الألفاظ الأخرى(٣٧٢). وقد يكون (فَعَل) بمعنى (فاعِل)، وممّا يمكن عدُّه من ذلك (يَبَس) كما في (المخصَّص)(٣٧٣)، وغيره(٣٧٤).

(٥) فُعُل:

يبدو أنَّ بناء (فُعُل) أكثر شيوعا في العربية من (فَعَل)، ويعزِّز ذلك تلك الأمثلة التي طالعنا بها أبو بكر الأنباريّ (٣٧٥)، وابن سيده(٣٧٦)، ومنه: أرض جُرُز(جدبة)، كما في قوله تعالى: ﴿أو لم يروا أنَّا نسوق الماءَ إلى الأرض الجُرُز﴾ (٣٧٧)، وامرأة فُرُج، ورجل فُرُج (لا يكتم سرًّا)، وناقة سُرُج (سهلة السير)، وامرأة نُزُر (قليلة الولد)، وغيرها. وتكاد الأمثلة التي طالعتنا في بعض مظانّ اللغة (٣٧٨) تدور في فلك الصفات التي يمكن أنْ تكون ملازمة للمؤنَّث أو الغالبة عليه.

(٦) فُعْل:

ومنه: امرأة نُكْر، ورجل نُكْر، ولعلَّ هذا من باب الوصف بالمصدر للمبالغة، ويعزّزه أنَّه يُقال: رجل نُكْر، ونُكُر (٣٧٩)، وامرأة رُؤْد (ناعمة لينة)(٣٨٠) وناقة عُبْر الهواجر (تعبرها)(٣٨١)، وأرض سِيّ (مستوية، أصلها سُوْي)(٣٨٢)، وغُفْل (لم تُمطَر)(٣٨٣)، وغيرها(٣٨٤).

---

(٣٧١) ابن منظور، لسان العرب (نكز).

(٣٧٢) ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٢٢.

(٢٧٣) انظر ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٧٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب (يبس)، إبراهيم بن إسحق الفارابي (ت: ٣٥٠ هـ)، ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة، - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة، ومطبعة الأمانة، ١٣٩٤ هـ-١٣٩٩ هـ، ١٩٧٤م- ١٩٧٩ م: ٣/ ٢١٧.

(٣٧٥) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنث: ٦٨٤-

(٣٧٦) انظر ابن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٧٧) السجدة: ٢٧.

في جُرُز أربع لغات: جُرُز، جُرْز، جَرَز، جَرْز.

(٣٣٨) انظر: أبو بكر الأنباريُّ، المذكَّر والمؤنَّث: ٦٨٤، ابن سيده، المخصَّص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٧٩) انظر: ابن منظور، لسان العرب (نكر)، الزبيدي، تاج العروس (نكر).

(٣٨٠) انظر: ابن منظور، لسان العرب (رأد)، الزبيدي، تاج العروس (رأد)، أبو بكر الأنباريّ، المذكَّر والمؤنث: ٦٩٦، الفارابي، ديوان الأدب: ٤/ ١٥١، ابن سيده، المخصص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٨١) انظر: الفارابيّ، ديوان الأدب: ١/ ١٥٣، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٦٢، ابن منظور، لسان العرب (عبر)، الزبيديّ، تاج العروس (عبر).

(٣٨٢) انظر: الفارابيّ، ديوان الأدب: ٤/ ١٩، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٦٢، أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث: ٦٩٥.

(٣٨٣) انظر: الفارابي، ديوان الأدب: ١/ ١٥٨، ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٦٢.

(٣٨٤) انظر: ابن سيده، المخصّص: ١٦/ ١٦٢.

(٧) فِعْـل :

يستوي المذكَّر والمؤنَّث في هـذا البناء إذا كان بمعنى المفعول، نحو : خـروف ذِبْح، وشاة ذِبْح، ورأي مِسْخ، وفكـرةُ مِسْخ، وقَمْح طِحْـن، وذرة طِحْن، أو بمعنى الفـاعل، نحو : شـابٌ بِكْر، وشابَّة بِكْر، ورجـل زِيْر (يخالط النساءَ)، وهو الغالـب، وامرأةٌ زِيْر[٣٨٥] ، ورجل قِرْن، وامرأة قِرْن (الكفء والنظير)[٣٨٦]. وتكاد بعض الصفـات فيه تكون خاصَّـة أو ملازمة للمؤنَّـث، نحو : هِلّ (متفضلة في ثوب واحد)، وناقة ثِنْي (تلد اثنين)، وثِلْث (تلد ثلاثة)، وغيرها[٣٨٧].

(٨) فَعَال :

ومنه : رجلٌ حَصان، وامرأةٌ حَصان، ورجل جَـواد، وامرَأةٌ جَواد، وجَبَان، ورَزان، وناقة رَدَاح (ضخمة الأليـة)، وكبش رَداح، وامرأة ثَقـال (اللازمـة لمجلسها، أو الرزان)، ورجـل ثَقال[٣٨٨]، وغيرهـا. ومِمّا يمكـن عدُّه مـن بـاب الصفات الخاصّـة بـالمؤنَّث أو الملازمـة له، عَضـاد (قصيرة)، وبَضـاض (كثيرة اللحـم، أو رقيقة الجلـد)، ونَـوار (تنفـر عـن الشر)، وعَوان (نصـف بين المسنـة والبكر)، وذَراع (خفيفـة اليَدَيْـن في الغزْل)، وغير ذلـك من الصفـات التي حفظهـا ابن سيـده في (المخصّص)[٣٨٩].

(٩) فِعَال :

ومنه : رجـل ضِناك، وامرأة ضِنـاك (الموثق الخلق الشـديد، والضِناك المرأة الثقيلـة العجيزة)، وناقة لِكاك، وجمل لِكـاك (شديد اللحم)، ورجل إزَاء مال، وامرأة إزاء مال (يحسـن رعيته)، وناقة كِناز، وجمل كِناز (كثير اللحم). ومِمّا يمكن عدُّه من باب الصفات الملازمة أو الغالبة : امرأة مِشان (سليطة مشاتمة)، وشِناط (مكتنزة اللحم)، وغيرهما من الصفات التي يطالعنا بها ابن سيده[٣٩٠].

---

(٣٨٥) انظر : ابن منظور، لسان العرب (زور)، الزبيديّ، تاج العروس (زور)، ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٦١، الفارابيّ، ديوان الأدب، : ٣/ ٣٢٤.

(٣٨٦) انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٦٠، ابن منظور، لسان العرب (قرن).

(٣٨٧) انظر ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٦١-١٦٢. ابن منظور، لسـان العرب (هلّ، ثنى، ثلث)، الفارابيّ، ديوان الآدب : ٤/ ١٦، ١/ ١٧٨، الزبيديّ، تاج العروس (هلّ، ثنى، ثلث).

(٣٨٨) انظر : ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٥١، ابن منظور، لسان العرب (ثقل)، الفارابيّ، ديوان الأدب : ١/ ٣٨٢.

(٣٨٩) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٥١-١٥٢.

(٣٩٠) انظر ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٥٢-٦٥٤.

(١٠) فُعال :

وهذا البناء قليل الشيوع في الكلام العربيّ(٣٩١)، ومِمَّا يمكن عدُّه منه مستوياً فيه المذكَّر والمؤنث : مدية حُداد، وحسام حُداد، وشراب سُخَام (ليّن)، وخمر سُخام، على الرغم من جواز تذكيرها، ومدية هُذاذ، وجُزاز وهُذام، والحُسام كذلك(٣٩٢). ومِمَّا يمكن عدُّه من باب الصفات الملازمة للمؤنَّث أو الغالبة عليه : ناقة كُباس (عظيمة الرأس)، وناقة رُواع (حديدة الفؤاد)(٣٩٣)، وقوس حُدال (التي تحدر إحدى سيتيها وترفع الأخرى)، على الرغم من أنَّ الجوهريَّ قد ذكر أنَّ القوس تُذكَّر وتؤنِّث(٣٩٤)، وغيرها.

(١١) فَعْلل وفِعْلِل، وفُعْلُل :

تكاد هذه الأبنية تختصّ بالإناث، وَمِنْ (فِعْلِل) : ناقة ضِرْزِمْ (المُسنَّة التي يسيل لعابها من الكبر)(٣٩٥)، وامرأة أوْ نعجة هِرْمِل (التي فيها هوج واسترخاء)(٣٩٦)، وخِذْعِل (الحمقاء)، والخِزْمِل (الحمقاء)(٣٩٧)، وناقة دِلْقِم (التي تكسَّر فوها فسال لعابها)(٣٩٨)، وغيرها من الصفات الأخرى(٣٩٩).

ومن (فَعْلَل) : ناقة صَمْعَج (غليظة)(٤٠٠)، وامرأة قَرْثَع (حمقاء)، وسَلْفَع (جريئة)، ورَعْبَل (خَرْقاء)(٤٠١)، وناقة دَلْعَس، وبَلْعَك (ضخمة)، وغيرها من الصفات الأخرى التي تُعَدُّ ملازمةً للأنثى(٤٠٢).

أما (فُعْلُل) فيعدُّ نادرا، إذْ لم يذكر منه ابن سيده إلاَّ لفظتين : ناقة كُحْكُح (مسنَّة)، وفيه لغة

---

(٣٩١) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٥٤.

(٣٩٢) انظر، ابن منظور، لسان العرب (هذذ، هذم، جزز)، ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٥٤.

(٣٩٣) انظر : الزبيديّ، تاج العروس : (روع)، ابن منظور، لسان العرب (روع)،

(٣٩٤) انظر الجوهريّ، الصحاح (قوس).

(٣٩٥) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٦٩٢، ابن منظور، لسان العرب (ضرزم)، ابن سيده، المخصّص : ١٦/١٦٧.

(٣٩٦) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٦٩٢، ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٦٧.

(٣٩٧) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكر والمؤنث : ٦٩٢، ابن منظور، لسان العرب (خذعل، خرمل)، ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٦٧.

(٣٩٨) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث : ٦٩٢، ابن سيده، المخصَّص : ١٦/ ١٦٧، ابن منظور، لسان العرب (دلقم).

(٣٩٩) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٦٩٢- ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٦٧

(٤٠٠) انظر : أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٦٩٤، ابن سيده، المخصص : ١٦/١٦٦، ابن منظور، لسان العرب (صمعج).

(٤٠١) انظر أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنث : ٦٩٤.

(٤٠٢) انظر: أبو بكر الأنباريّ، المذكّر والمؤنّث : ٦٩٤-٦٩٥، ابن سيده، المخصّص : ١٦/١٦٦.

أُخرى، وهيَ كِحْكِح (بالكسْرِ) ، وعُبْسُر (شديدة)[٤٠٣].

وغير ذلك من الأبنية المختلفة التي تدورُ في فلك الصفات التي تختصُّ بالإناث أو الملازمة لهن، وهي أبنيـة تَكَفَّلَ ابن سيده بحفظهـا في كتابه النفيـس (المخصَّص)[٤٠٤]. ولستُ أُنْكِـرُ أنَّ جمهور الأبنية السـابقة بـأمثلتها المختلفة تُعَـدُّ من بـاب الصفات الملازمة لـلإناث أو المختصَّـة بهن، وهي صفات لا تتوافر في الذكور، ويتحقَّق بذلك أمْنُ اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث في هذه المسألة زيادةً على تحقُّقه بذكـر الموصـوف أو القرائن الأخـرى المختلفـة، ولستُ أدعـو إلى وجـوب ذكر الموصـوف في الصفات الخاصَّة بالمؤنَّث؛ لتحقُّق أمن اللبس بدونه، كما في حائِض وطالِق وطامِث وأضرابها. وقد تَلْحق التاءُ، عـلامةُ التأنيث، تلـك الصفات الخاصّة بالمؤنَّـث أو الملازمة أو الغالبة على الـرغم من تحقّق أمـن اللبس بذكـر الموصوف، ، أو بكونِ الصفة لا حـظَّ لها في الذكور، وغيرهما مـن القرائن، لتأكيد التأنيث. وأحيانا تُحْذَف هذه التاء من بعض الألفاظ الشائعة لتحقُّق أمن اللبس، ومن ذلك قول امرأة من فصحاء العرب : أنا أمرأ أريد الخيْر [٤٠٥].

(٤) جواز تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه أو وجوبه :

الأصل في الفعل أنْ يكـون مذكَّراً في هذه المسـألة، فلا تلحقه التـاء، علامة التأنيـث، إذا كان ماضيا، أو تسبقه المفتوحة، إذا كان مضارعا، وأَنْ يكونَ مفردا إذا كان فاعله أو نائبه مفردا أو مثنًّى أو جمعا، فـلا يطابقـه إلاَّ فيما يطالعنـا في لغة (أكلـوني البراغيث). ويعـرض لهذا الفعل في بعـض التراكيب اللغـويَّة مـا يجعله يهجر هـذا الأصل، إذْ يجب أنْ تلحقـه التاء الساكنـة إذا كان مـاضيا، وَتسبقه المفتوحة إذا كان مضارعـا، بقيد أنْ يكون فاعله أو نائبه مؤنَّثاً تأنيثـا حقيقيا معنويا أو لفظياً ملاصقاً له غير مفصول عنه، نحو قوله تعالى : ﴿وكانت امرأتي عاقرا﴾[٤٠٦]، و ﴿فتذكّرَ إحداهما الأخرى﴾[٤٠٧]، وغيرهما من الآيات الأخر التي تطالعنا في القرآن الكريم[٤٠٨]. ويُعَدُّ حَذْفُ التاء، علامةُ التأنيث، في هذا الموضع قبيح[٤٠٩]، على الرغم من وروده عن العرب : «وقال بعض العرب

---

(٤٠٣) انظر : ابن سيده، المخصص : ١٦/ ١٦٨، ابن منظور، لسان العرب (كحكح).

(٤٠٤) انظر ابن سيده، المخصّص : ١٦/ ١٦٦ -

(٤٠٥) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٢٨١.

(٤٠٦) مريم : ٨.

(٤٠٧) البقرة : ٢٨٢.

(٤٠٨) انظر : محمـد عبد الخالق عضيمـة، دراسات في أسلوب القـرآن، القاهـرة - مطبعة حسان (بـلا تاريخ طبـع) ، القسم الثالث، الجزء الأول : ٥٥١.

(٤٠٩) انظـر أبو بكـر الأنبـاريّ، المذكر والمؤنـث : ٦١٦، المبرد، المقتضـب : ٤/ ٥٩، ٢/ ١٤٦، ٣٣٧، الصبـان، حاشيـة الصبّان : ٢/ ٥١-

: قالَ فلانةُ»[٤١٠]، وهو قول رديء عند الشيخ خالد الأزهري : «وشذَّ قول بعضهم : قالَ فلانَةُ، حكاه سيبويه عن بعض العرب، وهو رديء لا يَنْقاسُ، فيقتصر فيه على السماع»[٤١١]. والاختيار عند أبي بكر الأنباريّ الإثباتُ : «اعلم أنَّ أفعال المؤنَّث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء، وكان حذفُها قبيحاً ...»[٤١٢] . والقول نفسه مع أبي القاسم الزمخشريّ[٤١٣]، والنحَّاس[٤١٤]، إذْ لا يصحُّ الحذف عندهما . ويظهر لي أنَّ أبا موسى الجزوليّ (ت : ٦٠٧ هـ) قد أجاز هذا الحذف على الرغم من كونه قليلا في الكلام العربي : «وذهب أبو موسى الجزوليّ إلى إجازة حذف علامة التأنيث إلاّ أنَّ حذفها عنده من غير فعل ليس بكثير»[٤١٥]، وهي مسألة تومِئُ إلى تغليب الأصل (المذكر) . على الفرع (المؤنّث) .

ويكاد القدامى يُجمعون على أنَّ تأنيث الفعل مع فاعله أو نائبه في هذه المسألة يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين المذكّر والمؤنَّث على الرغم من تحقّقه بكون الاسم الظاهر المرفوع بالفعل مؤنَّثاً حقيقياً؛ لأنّه قد يُسَمَّى بمؤنَّث مذكّر [٤١٦] : «ويلزم فعلَه علامةُ التأنيث في نحو : قامت المرأة، وذهبت الجارية، فتلحق التاءُ الفعلَ للإيذان بأنَّ فاعله مؤنَّث، كما تلحقه علامةُ التثنية والجمع في نحو : قاما أخواك، وقاموا إخوتك، للإيذان بعدد الفاعلين، فإنْ قيلَ : الاختيار : قام أخواك، وقام إخوتك، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث، نحو : قامت هند؟ فالجواب أنَّ الفرق بينهما أنَّ التأنيثَ معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره، وليس كذلك التثنية والجمع، فإنَّهما غير لازمين، إذْ الاثنان قد يفارق أحدُهما الآخَر، فيصير واحدا، ويزيدان، فيصيران جمعا، وكذلك الجمع قد ينقص، فيصير تثنيةً، وليس التأنيث كذلك، فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته، ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتها»[٤١٧]. ويظهر لي أنَّ للجوار أثراً بَيِّناً في هذه المسألة[٤١٨]؛ لأنَّ الجار قد يؤخذ بجرم جاره، فالمؤنَّث الحقيقيُّ لفظياً أو معنويًّا يُعَدُّ ضدَّ المذكَّر الذي يُعَدُّ الأصل، ولذلك اختصَّ المؤنَّث الفرع بعلامة التأنيث، الفرع في الاسم، وأثَّر في جاره الملاصق (الفعل) في

(٤١٠) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٣٨-٣٩.

(٤١١) انظر الشيخ خالد الأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٣٧٩ .

(٤١٢) أبو بكر الأنباريّ، المذكر والمؤنث : ٦١٦ .

(٤١٣) انظر علي بن مؤمن بن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس (بلا مكان طبع)، الطبعة الأولى : ١٩٨٠م : ٢٧٨-٢٧٩ .

(٤١٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٩ .

(٤١٥) ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٣٧٨.

(٤١٦) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٨-٢٧٩، سيبويه، الكتاب : ٢/ ٣٦، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ٥٠-

(٤١٧) ابن يعيش، شرح المفصل : ٥/ ٩٢ .

(٤١٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم .

إلحاق علامة التأنيث، ويعزِّز ذلك قولُ أبي بكر الأنباريّ: «اعلَمْ أنّ أفعال المؤنَّث إذا لاصقتها كان الاختيار إثباتَ التاء، وكان حذفُها قبيحاً، كقولك، قامت هندُ، وفاطمةُ، وعائشةُ، وإنَّما قبح؛ لأنَّ التأنيث بابٌ مضادٌّ باب التذكير، فيُفرَق بين فعل المذكَّر، والمؤنث لاختلافهما، فإذا فصلت بين فعل المؤنَّث وبينه بشيء اعتدل التذكيرُ والتأنيثُ، كقولك: ضربَ زيداً هندُ، فمن أنَّثَ لزم القياس، ومن ذكَّر قال: لمَّا حجز بين الفعل والمؤنَّث حاجِزٌ رجع الفعل إلى أصله، والقياس التأنيثُ، والتذكيرُ جائز»(٤١٩). ولستُ أميلُ إلى جَعْل تحقيق أمْنِ اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث سبباً رئيسا في هذه المسألة؛ لأنه يتحقَّق بالمؤنَّث الحقيقي، أمَّا المعنويَّ فيتحقَّق فيه ذلك باكتسابه التأنيثَ من الشيوع وكثرة الاستعمال في المجتمع، زيادةً على قرائنَ أخرى تتوافَرُ في التراكيب اللغويَّة المختلفة، على الرغم من أنَّه قد يُسَمَّى بالمؤنَّث مذكَّرٌ؛ لأنَّ أمْنَ اللبس يتحقَّق بالشيوع وكثرة الاستعمال كما مرَّ، وبقلَّة من يُسَمَّى من الذكور بأسماء الإناث. وعليه فإنَّ هذا التأنيثَ في رأيي يعود إلى أثر الجِوار في الفعل ليكون الفعل وفاعله ضِدَّيْنِ للمذكَّر وفِعْله الذي يجب تذكيره أيضا، ويُعَدُّ تذكيرُ المؤنَّث أولى وأحسنَ من تأنيثِ المذكَّر، لأنَّ التأنيثَ فرعٌ، والتذكير أصلٌ، فتذكير المؤنَّث يُعَدُّ إلحاقاً بالأصل، أمَّا تأنيثُ المذكَّر فَيُعَدُّ من باب إلحاق الأصل بالفرع(٤٢٠).

ويجبُ تأنيثُ الفعل أيضا مَعَ فاعله أو نائبه الضمير إذا كان مسبوقاً بمفسّر مؤنَّث تأنيثاً حقيقيًّا أو مجازيًّا، كقوله تعالى: ﴿كمثل حبَّةٍ أنبَتَتْ سَبْعَ سنابِل﴾(٤٢١)، ﴿فأنجيناه وأهْلَهُ إلاَّ امرأتَهُ كانَتْ من الغابرين﴾(٤٢٢). وذكر سيبويه أنَّ تذكير الفعل فيما مرَّ جائِزٌ في الشعر: «وقد يجوز في الشعر: مَوْعِظَةٌ جاءنا، كأنَّه اكتفى بذكر الموعِظة عن التاء ...»(٤٢٣). ومِمَّا جاءَ في الشعرِ من ذلك قولُ الأعشى(٤٢٤):

فإمّا تَرَيْ لِمَتَّي بُدِّلَتْ ... فإنَّ الحوادث أودى بها

وقول عامر بن جوين الطائي(٤٢٥):

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها

وقول طفيل الغنويّ (٤٢٦):

---

(٤١٩) أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٦١٦.
(٤٢٠) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٩.
(٤٢١) البقرة: ٢٦١,
(٤٢٢) الأعراف: ٨٣.
(٤٢٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٥.
(٤٢٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٦، البغدادي، خزانة الأدب, ٤/ ٥٧٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ٥/ ٩٥، ٦/ ٩، ٤١.
(٤٢٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٦، البغدادي، خزانة الأدب ١/ ٢١، ٣/ ٣٣٠.
(٤٢٦) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: القسم الثالث، الجزء الأول، ٥٣٨-٥٤٦، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤١.

إذْ هي أحوى من الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحارِيِّ مكْحولُ

وقول الشاعر [٤٢٧] :

يَمُتُّ بقربى الزينبينِ كليهما إليك، وقُرْبى خالدٍ وحبيبِ

وقول ابن مقبل [٤٢٨] :

وكلتاهما قد خُطَّ لي في صحيفَةٍ فلا العيشُ أهواه ولا الموتُ أَرْوَحُ

وغير ذلك من الشواهد الأخرى التي تعزِّز إجازة عود الضمير مذكَّراً على مفسّر سابق مؤنّث تأنيثا حقيقيًّا أو مجازيًّا، على الرغم من أنَّ النحاة قد عدُّوها من باب الحمل على المعنى للضرورة الشعريَّة. ولعلَّ هذه الشواهد وغيرها تعَزِّزُ تغليبَ الأصل (المذكَّر) على الفرع (المؤنَّث)؛ لأنَّ حمل النصّ على الظاهر أولى وأظهر إذا لم يكن هنالك محوجٌ ما. ويزيدني اطمئنانا إلى توافر تغليب المذكّر فيما مرّ على المؤنّث تلك القراءات القرآنيّة التي يمكن حملُها على هذا التغليب، ومنها قراءة الأعمَش : ﴿لو يَعْلَمُ الذين كفروا حين لا يَكُفّونَ عن وجوههم النارَ ولا عن ظهورهم ولا هم يُنْصَرون بل يأتيهم بغتة فيبهتُهم فلا يستطيعون ردَّها ولا هم يُنْظَرونَ﴾[٤٢٩] بالياء في (يأتيهم) و (فيبهتهم)، ويَحْمِل الزمخشريّ هذه القراءة على أنَّ الضمير للوعد في الآية السابقة : ﴿ ويقولون متى هذا الوعدُ ... ﴾[٤٣٠]، أو للحين المذكور في هاتين الآيتين، على الرغم من أنَّه قد أجاز عودته في غير هذه القراءة إلى (النار)، أو الوعد؛ لأنَّه في معنى النار [٤٣١]. وقراءةُ بعضِ القرّاء : ﴿وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعةُ قُلْ بلى وربّي ليَأتِيَنَّكُم عالِمِ الغيبِ لا يعزب عَنْهُ مثقالُ ذرّة ... ﴾[٤٣٢] بالياء في (لَيَأتيَنّكُم)، وهي محمولة عند ابن جنّي[٤٣٣] على أنَّ المخوف من الساعة عقابُها، فَغُلِّب معنى

---

(٤٢٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٧، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد - مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م : ١/ ٢٣٩.

(٤٢٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٧، الفراء، معاني القرآن : ٢/ ١٤٢.

(٤٢٩) الأنبياء : ٣٩-٤٠.

(٤٣٠) الأنبياء : ٣٨.

(٤٣١) انظر : الزمخشريّ، الكشّاف : ٢/ ٥٧٣، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٦/ ٣١٤.

(٤٣٢) سبأ : ٣.

(٤٣٣) انظر عثمان بن جنّي (ت : ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح شلبي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦ هـ : ٢/ ١٨٦.

التذكير. وذهب الزمخشريّ (٤٣٤) إلى أنَّ الساعة بمغنى اليوم، أو أنْ يكونَ الفعل مُسنَداً إلى (عالم الغيب) في قراءة الرفع. وذكر أبو حيَّان النحويّ (٤٣٥) أنّه يبعد أنْ يكونَ الضمير عائدا إلى (الساعة)؛ لأنَّه مذهوب به مذهبَ التذكير، وهي مسألة لا تصحُّ إلاَّ في الشعر عنده. وقراءةُ مجاهد ومقاتل: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةٌ يقاتل في سبيل الله ...﴾ (٤٣٦) بالياء في (يقاتل) على تغليب معنى الفئة (القوم المذكّر) على لفظها المؤنث(٤٣٧). وقراءة الحسن وقتاده: ﴿فجعلناها حصيدا كأنْ لَمْ يَغْنَ بالأمسِ﴾ (٤٣٨) بالياء في (يَغْنَ) على أنَّ الضمير فيه عائد على المضافِ المحذوف (الزرع) أي: فجعلنا زرعها حصيدا، فَغُلِّبَ المضاف المحذوف (المذكَّر) على المضاف إليه (المؤنث)، وقامت (ها) في (عليها) و (أَتاها)، و (فجعلناها) في قوله تعالى: ﴿حتى إذا أَخَذَتِ الأرضُ زخرفَها وازّيّنت وظنَّ أهلُها أنَّهم قادرون عليها أتاها أمرُنا ليلاً ونهاراً فجعلناها ...﴾(٤٣٩) مقامه. وقيل إنَّه عائد إلى (زخْرُفَها) أو (حصيداً)، وهو الأولى عند أبي حيان النحويّ (٤٤٠). وقراءة مجاهد وابن جبير: ﴿ولا يزالُ الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا قارِعةٌ أو يَحِلّ قريباً من دارهم﴾(٤٤١) بالياء في (يَحِلّ) على تغليب معنى القارعة (البلاء) على لفظها، وقيل إنَّ الهاء في (قارعة) للمبالغة والضمير عائد إلى الرسول ﷺ(٤٤٢).

وبعدُ فيتبيَّن لنا بوضوح مِمّا مرَّ من شواهد شعريَّة وآيات قرآنيّة - أنَّ تغليب المذكَّر على المؤنَّث في عودة الضمير مذكّراً على مفسّر سابق مؤنّث مجازيًّا أو حقيقياً - جائز يصار إليه في النثر والشعر، ولستُ أتَّفِقُ مع النحويِّين الذين حصروا هذه المسألة في باب الضرورة الشعريَّة. ويبدو تغليب المذكّر على المؤنّث بيّناً - زيادةً على مرَّ - في وصف المؤنَّث أو الإخبار عنه بمذكَّر، على الرغم من أنَّ النحويين قد حصروا ذلك في الضرورة الشعريَّة(٣٤٣). ومِمّا يُعَدُّ من هذه المسألة قول أبي ذؤيب الهذلي (٤٤٤):

لوكان مِدْحَةُ حيٍّ مُنْشِراً أحدا ... أَحْيا أباكُنَّ يا ليلى الأماديحُ

---

(٤٣٤) انظر الزمخشريّ، الكشاف: ٣/ ٢٧٩، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٦/ ٣١٤.

(٤٣٥) انظر: أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ٢٥٧، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول: ٤٨٦..

(٤٣٦) آل عمران: ١٣.

(٤٣٧) انظر أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٣٩٤.

(٤٣٨) يونس: ٢٤.

(٤٣٩) يونس: ٢٤.

(٤٤٠) انظر: الزمخشريّ، الكشاف: ٢/ ٢٣٣، أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ١٤٤.

(٤٤١) الرعد: ٣١.

(٤٤٢) انظر أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط: ٥/ ٣٩٣.

(٤٤٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٨.

(٤٤٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٦، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيروانيّ (ت: ٤١٢ هـ) ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدّارة، الاسكندرية - منشأة المعارف (بلا تاريخ طبع): ٣٢، الجوهري، الصحاح (مدح). (بلا تاريخ طبع): ٣٢، الجوهري، الصحاح (مدح).

فغلَّب صفة المذكَّر (مُنْشِراً) على صفة المؤنث (مُنْشِرَة) على أنّ المِدْحة بمعنى المدح، أو على مذهب بعض النحويِّين في أنَّ كل ما لا روح له يجوز فيه التذكير والتأنيث(٤٤٥). وقول الشاعر(٤٤٦):

هنيئا لسعدٍ ما اقْتَضَى بعدَ وَقْعَتِي ... بناقـةِ سعـدٍ والعَشِيَّةُ بـاردُ

فغلَّب (بارد) المذكَّر على (باردة) المؤنّثة؛ لأنَّ العشيَّة بمعنى العشيّ. وغيرهما من الشواهد الشعريَّة الأخرى التي غُلِّبَ فيها المذكَّر على المؤنَّث، على الرغم من أنَّها يُمكنُ أنْ تُعَدَّ من باب تغليب الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ(٤٤٧).

ومِمَّا يُعَدُّ من باب تذكير الفعل وجوباً مع فاعله المؤنَّث مجازيًّا أَوْ حقيقيًّا، على أنَّ المذكَّر قد غُلِّبَ على المؤنّث، زيادةً على ما مرَّ - الفعل (كفى) بقَيْد كون فاعله مجروراً بالباء الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وكفى بجهنَّم سعيراً﴾(٤٤٨)، و ﴿كفى بنفسك اليومَ عليك حسيباً﴾(٤٤٩)، وقولُك: كفى بزينَب مدرّسةً، على أنَّ الباءَ زائدةٌ للتوكيد، وما بعدها فاعِلُ هذا الفعل الذي حُذِفَ مفعولُه في أحدِ التأويلات(٤٥٠)، وذكر الصبَّان(٤٥١) أنَّ المجرورَ وجارَّه في صورة الفضلة التي لا تقتضي تأنيث الفعل، ولست أتَّفق معه في هذا القول، لأنَّ الفضلة ليست ركناً أساسيًّا من أركان الجملة، الفعلية أو الاسميَّة، والفاعل المجرور بالحرف الزائد لا يُعَدُّ فضلة، وعليه فإنَّ الفعلَ معه يجوز تذكيره سواء أكان مؤنثاً مجازيًّا أم حقيقيًّا، ويعزّز ما أذهب إليه ما يطالعنا في القرآن الكريم، وكلام العرب، نَظْمه ونَثْرِه - من مواضِعَ، منها قولُه تعالى: ﴿وما تأتيهم من آيةٍ من آيات ربِّهم إلاَّ كانوا عنها معرضين﴾(٤٥٢)، و ﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمّةٍ أجَلَهَا﴾(٤٥٣)، و ﴿ما آمَنَتْ قبلهم مِنْ قريةٍ أَهلَكْناها ...﴾(٤٥٤)، وغيرها(٤٥٥).

---

(٤٤٥) انظر القزاز القيروانيّ، ضرائر الشعر: ٣٢.

(٤٤٦) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٦، أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٢/ ٧٦٨.

(٤٤٧) انظر: أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف: ٢/ ٧٥٨-٧٨٢، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٦، القزاز القيروانيّ، ضرائر الشعر: ٢٩-٣٠.

(٤٤٨) النساء: ٥٠.

(٤٤٩) الإسراء: ١٤.

(٤٥٠) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٢، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٧٢.

(٤٥١) انظر الصبّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٥١.

(٤٥٢) الأنعام: ٤.

(٤٥٣) الحجر: ٥، المؤمنون: ٤٣

(٤٥٤) الأنبياء: ٦.

(٤٥٥) انظر: الأنعام: ٥٩، يس: ٤٦.

وممَّا جاءَ فيه الفعلُ مذكَّراً في هذه المسألة - قوله تعالى : ﴿وما أصابَك من سَيِّئةٍ فمن نفسك﴾[٤٥٦]، و ﴿ما يكونُ من نجوى ثلاثةٍ إلاَّ هو رابِعُهم ...﴾[٤٥٧]. وفي أيِّهما (التذكير والتأنيث) أولى وأظهر - خلافٌ بين النحويّين، إذْ ذهب ابن جنيّ [٤٥٨] إلى أنَّ التذكيرَ هو الوجه، والرازي إلى أنَّه الأكْثَر [٤٥٩]، أمَّا أبو حيَّان النحويّ فالأكثرُ والقياسُ عنده التأنيثُ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة، والفعل مسندٌ إلى مؤنَّث[٤٦٠].

ويَتراءى لي أنَّ زيادَةَ الباءِ في فاعِل (كفى) ليسَتْ كزيادة (مِنْ) فيما مرَّ؛ لأنَّ هذه الباءَ تكادُ تكونُ قريبَةً من اللازمةِ، فهي في منزلةٍ بين الأصيلة والزائدة، مثل (ربَّ)؛ ليتحقَّقَ المعنى المراد في مثل هذا الأسلوب، المدح أو الذمّ، كما ذكر ابن عطيَّة[٤٦١]، أو أنَّ (كفى) بمعنى (اكْتَفِ)، كما ذكر الزّجَّاج[٤٦٢]، وهو مذهَبٌ مردودٌ عند جمهور النحويِّين، لأنَّ في تأويله إشعاراً بعدم الزيادة، زيادَةً على أنَّ الأمْرَ يَقْتَضي أنْ يكونَ فاعله مخاطباً، على أنَّ الجار والمجرور بعد هذا الفعل في محل نصبٍ على المفعول به، والعامِلُ فيه الفعل نفسه. وقيلَ إنَّ الفاعل ضميرُ المَصْدَر المفهوم (الاكْتِفاء)، على أنَّ الجار والمجرور في موضعْ نصب على المفعول به، وهو قول ابن السرَّاج، وإنَّ الباءَ زائِدَةٌ جوازاً لا لزوماً، وغير ذلك من التأويلات والتقديرات[٤٦٣].

---

(٤٥٦) النساء : ٧٩.
(٤٥٧) المجادلة : ٧٠.
(٤٥٨) انظر : ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢/ ٣١٥، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل : ٤٨٩-٤٩٠.
(٤٥٩) انظر أبو حيّان النحويّ، البحر المحيط : ٨/ ٢٣٤-٢٣٥.
(٤٦٠) انظر أبو حيّان النحوي، البحر المحيط : ٨/ ٢٣٤-٢٣٥.
(٤٦١) انظر أبو حيّان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٢٠
(٤٦٢) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٣/ ٢٦١، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل : ٤٧٢-
(٤٦٣) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل : ٤٧٢، د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحو ي في القرآن الكريم : ١٢٨٢، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٦/ ٨٥١٥/ ٥٦، ٧/ ٥٠٥ - ٥٠٦، ٣/ ٢٦١.

ويظهر لي، كما مرَّ، أنَّ هذه الباء قريبَةٌ من (ربَّ) من حيثُ عدُّها حرف جرٍّ شبيهاً بالزائد، فهي زائدةٌ في النحو، لازمةٌ في المعنى، فتكون (ربَّ)؛ نظيرَةً لها في هذه المسألة. أمَّا تذكير الفعل الواجبُ فنظيرُه تـذكيرُ الفعل مـع نائب الفـاعل إذا كـان جارًّا ومجروراً لا ضميراً مستتراً على مـذهب بعـض النحويّين[٤٦٤].

ومنه كونُ الجارّ والمجرور نائبَ فاعل، إذ يجب تذكير الفعل معه تغليباً للمذكَّر على المؤنَّث، كما يتراءى لي، كقولك: جُلِسَ في المدرسةِ، وغُضِبَ على المرأة.

وبناءُ التعجُّب (أفْعِـل بِ)، كقولنا: أَكْرِم بِهِنْـد، وأَجْمِلْ بفاطمةَ، على أنَّ الباءَ زائِدَةٌ في فـاعل هذا الفعل في أحَد التأْويلات[٤٦٥]. والقولُ نفسه في هذه الباء من حيث كـونُها قريبَةً من اللازمة، لتحقيق المعنى المراد، إذْ لا يتحقَّق بدونها، ولذلك غُلِّب التذكير الأصل على التأنيث الفرع.

وَيعُدُّ ابن جنّي تذكير المؤنث أو تأنيث المذكَّر من باب الحمل على ا لمعنى الذي يُفْرِد له فصلاً في كتابه النفيس (الخصائص): «اعلم أن هذا الشَّرْجَ غورٌ من العربيَّة بعيدٌ ومذهبٌ نازِحٌ فسيح، قد ورَد به القـرآن، وفصيح الكـلام منثوراً ومنظـوماً، كتأنيـث المذكَّر، وتـذكير المؤنَّث، وتصـوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعـة في الواحد...»[٤٦٦]. وتذكيرُ المؤنَّـث واسِعٌ عندَه؛ لأنَّه مـن باب ردِّ الفرع إلى الأصـل، على خلاف تأنيث المذكَّـر الذي هو ردُّ أصـلٍ إلى فرع، وبذلك يكـونُ أذهَبَ في التناكُر والإغراب[٤٦٧].

وتتراءى لنا ظاهرة التغليـب بوضوح فيما ذُكِّرَ فيه الفعلُ مـع فاعله أو نائبه جوازاً، إذا كـان مؤنَّثاً حقيقياً مفصولاً عن ذلك الفعل بفاصلٍ مـا، أو مجازياً سواء أَفُصِلَ أَم لم يُفْصَلِ، إذْ يُعَدُّ هذا الجوازُ في موضـع التأنيث - كما يبدو لي - مـن باب تغليب المذكَّـر الأصل على المؤنَّث الفرع. ومـن المؤنَّث الحقيقيّ المفصول قـراءَةُ النخعِيّ: ﴿ولم يكن لَهُ صـاحِبَةٌ...﴾[٤٦٨] بالياء، وهي قـراءة فيها ثلاثة تأويلات عنـد النحويِّين، أوَّلها أنْ يكونَ اسم (يكن) ضميراً يعودُ على الله، وثـانيها أنْ يكونَ ضمِيرَ الشأْن، على أنَّ الجملة الاسميَّة (له صاحبَةٌ) خبرها، والأخير أن يكونَ (صاحِبَةٌ) على أنَّ الفعل يجوز

---

(٤٦٤) انظر الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢/ ٦٤.

(٤٦٥) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٢٨٢.

(٤٦٦) ابن جنيّ، الخصائص: ٢/ ٤١١.

(٤٦٧) انظر ابْن جنيّ، الخصائص: ٢/ ٤١٥.

(٤٦٨) الأنعام: ١٠١.

فيه التذكير للفصل بَيْنَه وبينَ فاعِله في المعنى (اسم يكـن) المؤنَّث تأْنيثاً حقيقيًّا[٤٦٩]. ويكاد هذا التغليب في هذه المسألـة يكون قليلاً في القرآن الكـريم وغيره بالإضافـة إلى المواضع التي يؤنَّـث فيها الفعل مـع فاعله أو نـائبه، على الرغـم من الفصل. ومـن ذلك قولـه تعالى: ﴿أُحِلَّت لكـم بهيمةُ الأنعام﴾[٤٧٠]، و ﴿فجـاءَتْهُ إحـداهما تمشي على استِحْيـاءٍ ...﴾[٤٧١]، و ﴿وراوَدَتْـهُ التي هـو في بيْتها ...﴾[٤٧٢] و ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّه وهنـا على وهْن ...)[٤٧٣]، وغيرها[٤٧٤]. ولعلَّ هذه المسألَة جعَلت المبرّد يَعُدُّ التذكيرَ مـن باب الشاذِّ الذي لا يقـاسُ عليه[٤٧٥]، وهو الصحيح عنـد ابن عصفور: «والصحيح عندي ما ذهب إليه المبرّد؛ لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ ذلك في الحيوان قليل، ثم قال: وهو في الآدميِّين أَقل، فـ: حَضَر القاضيَ امرأةٌ، وأمثاله، على هذا، أَقلُّ، وما كان على هذه الصفة لا يجوز القياسُ عليه ...»[٤٧٦]. وتـذكير المؤنَّث عنـده أحسنُ مـن تـأنيث المذكَّـر، لأنَّ التذكيرَ الأصـل، والتأنيث الفرع.

أمَّا تـذكير الفعل مع فـاعله أو نائبه المؤنَّـث تأنيثاً مجازيّـاً سواء أكان مفصـولاً أم غير مفصول - فيظهر لي أنَّه أَقلُّ - ولا سيَّما في الاتصال - من التأنيث[٤٧٧]؛ إذ بلغت مواضع التأنيث مع المجازيّ المتَّصل في القرآن الكريم مائةً وستَّةً وأربعين، ومائةً واثنتين وعشرين مع المنفصل[٤٧٨]. أمَّا مواضع تذكيره مـع المجازيّ التـأنيث فسبعةٌ وخمسـون، يكاد جمهـورها يدورُ في فلـك الفصل، منهـا أربعةٌ وعشرون مع الاتِّصال تستـولي لفظة العاقبة على اثنتين وعشريـن منها[٤٧٩]. وبلغت مواضع تذكير الفعل مع فاعله المؤنَّث حقيقيًّـا أو مجازيًّا، أو جمع تكسير، أو اسم جمع، أو جمع مؤنث سالمٍ - مائةً وثلاثةً وتسعين، أمَّا مواضع تأنيثه فبلغت ستمائة وسبعة عشر[٤٨٠].

---

(٤٦٩) انظر: ابن جني، المحتسب: ١/ ٢٢٤-٢٢٥، محمد عبد الخالق عضيمـة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٨٢.
(٤٧٠) المائدة: ١.
(٤٧١) القصص: ٢٥.
(٤٧٢) لقمان: ١٤.
(٤٧٤) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول: ٥٥١.
(٤٧٥) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٣٧-٢٧٨.
(٤٧٦) ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٩.
(٤٧٧) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٨٨.
(٤٧٨) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٨٨-
(٤٧٩) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٨٨-
(٤٨٠) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل: ٤٨٨.

وممّا ذُكّر فيه الفعل مع فاعله المؤنّث مجازيًّا المفصول عنه - قوله تعالى : ﴿ولا يُقْبَلُ منها شفاعَةٌ ...﴾(٤٨١)، و ﴿لئلاَّ يكونَ للناس عليكم حجّةٌ﴾(٤٨٢). ومن المتَّصل قوله تعالى : ﴿وما كانَ صلاتُهم عند البيتِ إلاَّ مكاءً وتصديةً﴾(٤٨٣)، و ﴿كيف كانَ عاقبةُ المكذِّبينَ﴾(٤٨٤).

وبعدُ فيتبيَّن لنا أنَّ التأنيث فيما مرَّ أرجحُ، لأنَّ الأصلَ تأنيث الفعل مع فاعله أو نائبه المؤنث أيًّا كانَ تأنيثه، والقول نفسه في تذكيره معهما مذكَّرين. ولعلَّ تلك المواضع التي تُعَدُّ على خلاف هذا الأصل - للتغليب أثَرٌ بيِّنٌ فيها.

ومِمَّا يُعَدُّ فيه التذكيرُ أرجَحَ على الرغم من كون الفاعل أو نائبه مؤنّثاً مجازيًّا أو حقيقيًّا غير مفصول - أَفعالُ المدح والذمِّ (نعم وأخواتها). ومن المؤنَّث المجازيّ قوله تعالى : ﴿فنعمَ عُقْبى الدار﴾(٤٨٥)، ومن الحقيقيّ قولك : نعم المرأةُ هندُ، وبِئْسَ البنتُ دَعْدُ، لأنَّ المرادَ جنس النساء لا المرأة الواحدة، والجنس يجوز فيه الوجهان(٤٨٦). ويظهر تغليب المذكّر بيّناً في هذه المسألة على الرغم من كون المراد الجنسَ؛ لأنّ الحمل على ظاهر اللفظ يعزّزه.

ومِمّا يمكن عدُّه من ظاهرة التغليب في هذه المسألة ما فيه الفاعِلُ أو نائبه، المذكَّر والمؤنَّث - متعاطفانَ، كقولنا : جاءَ محمَّدٌ وفاطِمةُ، وهي مسألةٌ للنحويِّين فيها - كما يظهر لي - مذهبان.

(١) أنَّ التذكيرَ واجِبُ إذا كان أوّل المتعاطفين مذكَّرًا، نحو : جاءَ محمّدٌ وفاطِمَةُ، وواجب التأنيث إذا كان أوّلهما مؤنّثاً، نحو : جاءت فاطمةُ ومحمّدٌ. ويظهر لي أَنَّ أَثَرَ الجوار في هذا المذهب بيِّن.

(٢) أنَّ التذكير يجب تغليبه على التأنيث أيًّا كانَ الأوّل منهما، وهو مذهب أبي حيَّان النحويّ في تأويله تذكير الفعل في قوله تعالى : ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقمر...﴾(٤٨٧) : «لم تلحق علامة التأنيث في ﴿وجُمِعَ الشمسُ والقمر﴾؛ لأنَّ تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على

(٤٨١) البقرة : ٤٨.
(٤٨٢) البقرة : ١٥.
(٤٨٣) الأنفال : ٣٥.
(٤٨٤) آل عمران : ١٣٧.
(٤٨٥) الرعد : ٢٤.
(٤٨٦) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٢/ ٥١، محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٢٢.
(٤٨٧) القيامة : ٩.

التأنيث. وقال الكسائي: حُمِل على المعنى، والتقدير: جُمِعَ النوران، أو الضياءان»(٤٨٨).
وذهب الصبَّان(٤٨٩) إلى أنَّ التغليبَ في هذين المتعاطفين يكون في الصفة، أو الخبر، أو الحال، كما يُفْهَمُ من كلامه: «ثـمَّ هذا اللزوم باقٍ إذا عُطِفَ عليهِ مُذَكَّر، نحو: قامت هيَ وزيدٌ، كما يلزم في نحو: قامَت هندُ وزيدٌ، وكما يلزمُ التذكيرُ في عكسه نحو: قامَ زيدٌ وهندُ. وقولهم يُغَلَّبُ المذكَّر على المؤنَّث عند الاجتماع خاصٌّ بنحو: هندُ وزيدٌ قائمانِ»(٤٩٠). ويتراءى لي أنَّ ما ذهب إليه أبو حيَّان أولى وأظهر، لأنَّ ظاهر الآية القرآنيَّة يعزّزه، على الرغم من كون الشمس مؤنَّثة مجازيًّا وأنَّ تغليب المذكَّر على المؤنَّث يشيعُ في العربيّة، وأنَّ توافره في مثل: هندُ وزيدٌ قائمانِ، أوقاما يعزّز ما نذهب إليه. ويُعَزِّزه أيضاً تذكير الصفة في مثلِ قولنا: مررت برجل وامرأةٍ عاقلين، لا عاقلتين. ولعلَّ ما يشهد لعدم مطابقة المجاور في هذه المسألة - قول عمر بن الخطاب: «لا تُطَّمُ امرأةٌ أو صبيٌّ تَسْمَعُ كلامكم»(٤٩١)، إذْ أُعيدَ الضمير مؤنَّثاً على المرأة، فَغُلِّبَ المؤنَّث على المذكَّر على الرغم من أنَّ الأصْلَ تغليب المذكّر. ويظهر لي أنَّ ذلك محمولٌ على أنَّ المرأةَ أكثر أهميَّةً وفائدَةً في هذا القول من الصبيّ، ويجوز أيضاً أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على حذف معطوف وحرف عطفٍ، أي تَسمَعُ كلامكم ويَسْمَعُه، والقول نفسه في كلام ابن رشدٍ: «وأنَّ الجودَ الإلهيَّ أفاضَ - وفي نسخةٍ (فاض) - عليها الحياة - وفي نسخةٍ (الجودَ) - والإدراك التي بها دَبَّرَتْ ذاتَها، وحفظت وجودَها»(٤٩٢)، يظهر لي أنَّ القياسَ: أفاضَ الحياةَ والإدراك اللذين بهما دَبَّرت ذاتَها، أو الإدراك الذي به دبَّرَت ذاتَها، لأنَّه الأقْرَبُ إلى الاسم الموصول الذي يُعَدُّ صفة، ويجوز أن يكون في النصّ سقطُ معطوف آخر كالجود أو غيره، وأنّ يُحْمَلَ الكلام على التقديم والتأخير، والتقدير: أفاضَ عليها الحياةَ التي بها دَبَّرَتْ ذاتَها، وحَفِظَتْ وجودَها، والإدراك، إذا لم ينوَ له صفة أخرى، وأنّ يُحمَلِ الموصول (التي) على الذي في إجازة كونه للمثنّى والواحد والجمع، كمَنْ، على الرغم من أنَّ (التي) يفيد التأنيث والإفراد والغيبة، ومَنْ يفيد عموم العدد والنوع، ويمكن حمل (التي) على الموصول العامّيّ (إلْلي) الذي يشبه مَنْ في المعنى.

ولستُ أُنْكِرُ أنَّ أبا حيَّان النحويّ قد ذكر أنَّ التغليبَ في هذه المسألة في موضع آخر - مُقَيَّدٌ

---

(٤٨٨) أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٨٦.

(٤٨٩) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٥١.

(٤٩٠) الصبّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٥١.

(٤٩١) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٣٩، د. عبد الفتاح الحموز، كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعيَّة، المجلد الخامس، العدد الأول، ذو القعدة، ١٤١٠ هـ، حزيران، ١٩٩٠م: ٥٠.

(٤٩٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفيَّة. مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد السابع، العدد ١, ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م: ٢٥٧.

بكون المؤنَّث مجازيّاً لا حقيقيًّا، أمَّا إذا كان حقيقيًّا فلا بدَّ من التأنيث إذا كان مجاوراً للفعل، نحو: قام زيدٌ وهندُ، وقامت هندُ وزيدٌ، ويقومُ زيدٌ وهندُ، وتقوم هندُ وزيدٌ(٤٩٣).

وفي القرآن الكريم شواهِدُ تبَع الفعلُ فيها مجاورَه من حيثُ التذكير والتأنيث في هذه المسألة، وهي قوله تعالى: ﴿لا تَأْخُذُه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ...﴾(٤٩٤)، و ﴿وما أُنْزِلَت التوراةُ والإنجيلُ إلاَّ من بعده﴾(٤٩٥)، و ﴿حرّمت عليكم الميتة والدم﴾(٤٩٦)، و ﴿قد جاءَتكم موعِظَةٌ من ربّكم وشفاءٌ لِما في الصدور﴾(٤٩٧)، و ﴿رجالٌ لا تُلْهيهم تجارةٌ ولا بيْعٌ عن ذكر الله﴾(٤٩٨). ومِمَّا جاء فيه المجاوِرُ مؤنَّثاً تأنيثاً حقيقيًّا قوله تعالى: ﴿لا تُضارّ والدةٌ بولَدها ولا مولودٌ له بولده﴾(٤٩٩).

(٥) تذكير مجرور (ربَّ) إذا كان ضميراً مميّزا:

ذهب البصريون إلى أنَّ الضمير في مثل قولنا: رُبَّهُ رجلاً، ورُبَّهُ امرأةً، وربَّهُ رجلينِ، أو امرأَتَيْنِ، وربَّه رجالاً، أو نساءً - يجب إفراده وتذكيره، وهو مذهبٌ يدلُّ بوضوح على تغليب المفرد المذكَّر على غيره في هذه المسألة، على الرغم من أنَّ المشهورَ تغليب الكثرة على القلة. أمَّا الكوفيّون فجوَّزوا مطابقة هذا الضمير لتمييزه تأنيثاً وتذكيراً، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً: رُبَّه رجلاً، ربَّها امرَأةً، ربَّهما رجلين، وامرأتين، ربّهم رجالاً، رُبَّهُنَّ نساءً(٥٠٠). وذكر الجاميُّ أنَّ هذا الضميرَ يَعُودُ على مبهم في الذهن قبل ذكره مؤخَّراً تمييزاً؛ ولذلك سُمِّيَ بالضمير المجهول لعدم عودته على مفسّر متقدِّم(٥٠١).

(٦) تذكير فاعل (حبَّذا) وإفراده:

للنحويِّين في (حبَّذا) مذاهب مختلفة:

(١) أنّ يكونَ (حبَّ) فعلاً ماضيًّا من باب (فَعُلَ)، على أنَّ ضمة العين قد حُذِفت للإدغام، والمعنى: صارَ حبيبًّا. ويكون (ذا) اسم الإشارة في هذا المذهب فاعلاً، وهو مذهب سيبويه

---

(٤٩٣) انظر أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٢/ ٢١٦.

(٤٩٤) البقرة: ٢٥٥.

(٤٩٥) آل عمران: ٦٥.

(٤٩٦) المائدة: ٣.

(٤٩٧) يونس: ٥٧.

(٤٩٨) النور: ٣٧.

(٤٩٩) البقرة: ٢٣٣.

(٥٠٠) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٨، محمد النجَّار، ضياء السالك: ٢/ ٢٧٥.

(٥٠١) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٠٧-٢٠٨.

وغيره، وهو أصحُّ المذاهب عند السيوطيّ : «والأصحُّ أنَّ (ذا) فاعله فلا تُتْبَعُ، وتلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ، وإنْ كانَ المخصوصُ بخلاف ذلك ...»[٥٠٢]. والقول نفسه مع ابن مالك : «والصحيحُ أنَّ (حبَّ) فِعْلٌ باقٍ على فعليَّته، مَقْصودُ به المحبَّة والمدح، وجُعِل فاعِلُهُ (ذا)، ليدلَّ بذلك على الحضور القلبيّ، ولم يُغَيَّر لجريانِها مجرى المثل ...»[٥٠٣] والمخصوص بالمدح في هذا المذهب فيه أوجهٌ من الأعاريب[٥٠٤].

(٢) أنْ تكونَ (ذا) زائدةً، وليست اسماً مشاراً به، ويدلُّ على ذلك حذفها، وهو قول نسبه السيوطي لدُرَيْودِ[٥٠٥].

(٣) أنْ تكون (ذا) مع (حَبَّ) فعلاً ماضياً فاعله المخصوص بالمدح، ويدلُّ على ذلك قولهم : لا تُحَبِّذْه، ويعزّزه كونُ اسم الإشارة لا يتغيَّر بتغيُّر المشار إليه، وأنَّ العرب لا تفصل بين (حبَّ) و (ذا) بشيءٍ، وهذا يعزز أيضاً كونَ (حبّذا) اسماً أو فعلاً، على أنَّ كونها فعلاً ماضياً قد غُلِّبَ على كونها اسماً بأَنَّ الفعلَ هو الأسبق والأكثر حروفاً[٥٠٦]، وهو مذهب أبي العباس المبرد وغيره كما في (همع الهوامع) : «وقيل صارت بالتركيب مع (حبَّ) فعلاً فاعله المخصوص، كقولهم فيما حُكيَ : لا تُحَبِّذْهُ، قاله المبرّد والأكثرون، ولعدم الفصل بين (حبَّ) و (ذا)، ولعدم تصرُّف (ذا) بحسب المشار إليه»[٥٠٧] . ويتراءى لي أنَّ مذهب أبي العبّاس المبرّد هوكون (حبَّ) و (ذا) اسماً، وهو مذهبٌ نسبه السيوطيُّ أيضاً إليه، واختاره ابنِ عصفور، جاءَ في (المقتضب) : «وأَمَّا (حبَّذا) فإنَّها كانت في الأصل : حبَّذا الشيءُ؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهم يقع على كلِّ شيءٍ، فإنَّما هو : حبَّ هذا، مثل قولك : كرُم هذا، ثمَّ جُعلَتْ (حبَّ) و (ذا) اسماً واحداً، فصارَ مبتدأ، ولزم طريقةً واحدة على ما وصفَتُ لك في (نِعْمَ)، فتقول : حبَّذا عبدُ الله، وحبَّذا أَمةُ الله، ولا يجوزُ : حَبِّذْهُ؛ لأنَّهما جُعلا اسماً واحداً في معنى المدح، فانتقلا عمَّا كانا عليه قبل التسمية ...»[٥٠٨]. ولقد رُدَّ كونها فعلاً بجواز حذف المخصوص الذي عُدَّ فاعلاً، وهي مسألةٌ لا تصحُّ عند جمهور النحويّين[٥٠٩].

---

(٥٠٢) السيوطي، همع الهوامع : ٥/ ٤٥. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-
(٥٠٣) ابن مالك، عمدة الحافظ، وعدَّة اللافظ : ٨٠١
(٥٠٤) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-
(٥٠٥) انظر السيوطيّ، همع الهوامع : ٥/ ٤٦.
(٥٠٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-
(٥٠٧) السيوطي، همع الهوامع : ٢/ ٤٦.
(٥٠٨) المبرّد، المقتضب : ٢/ ١٤٥.
(٥٠٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحذف في المثل العربي : ٢٣-

(٤) أن تكونَ (حـبَّ) و (ذا) اسْماً واحداً مركَّبـاً، وهو قـول أَبي العباس المبرّد، كما مرَّ، والخليـل بن أحمد(٥١٠)، وابن السرَّاج(٥١١)، والزجاجي(٥١٢)، واختيارُ ابن عصفـور: «... إنَّ كثرة ذلك في (حبّـذا) وقلَّتـه مع غيرهـا مـن الأفعـال - دليـلٌ على أَنَّها اسـم، وهذا هـو أصـحُّ المذاهـب في (حبّذا)»(٥١٣). ولقد عزَّز أنصار هذا المذهب إيَّاهُ بـأنَّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل عليه؛ لأنَّ الأسماءَ أَصْـلُ الأفعال، والأصول تُغَلَّب على الفـروع، إذا اجتمعت، وبأنَّ في العربيَّـة أسماءً كثيرةً مركَّبـة، وليس فيهـا من الأفعال مـا هو مـركَّب، وبـأنَّ العرب تُـدْخِلُ على (حبّذا) حرف النداء، إذا لم يُحْمَل الكلام على حذف المنادى، أو على أنَّ (يا) حرف تنبيه، وبأَنَّ العرب تُدْخِلُ عليها أيضاً (مِنْ) من غير استيحاش. وتعرب (حبَّذا) في هذا المذهب مبتدأ خبره ما بعدهُ، أو خبراً مبتدؤه ما بعده(٥١٤). ويردُّ ابن مالك هذا المذهب: «ولا يصحُّ كونُ (حبَّذا) اسماً؛ لأنَّ زاعم ذلـك معترفٌ بفعليَّة (حـبَّ) وفاعليَّة (ذا) قبـل التركيب، وهما بعـد التركيب لم يتغيَّرا معنًى ولا لفظاً، فوجب بقاؤهما على ماكانا عليه كما بقيت حرفيَّة (لا) واسميَّة (ما)، رُكِّب معها في نحو: لا غُلامَ لك ...»(٥١٥).

(٧) عدُّ اللفظة التي تُشْكِل عليك من حيثُ التذكيرُ والتأنيث مُذَكَّرَةً:

ذكر ابن جنيّ(٥١٦) أنَّها تُعَدُّ مذكَّرةً، لكون المذكَّرِ أسهل وأصـلاً: «ومتى أشكلت عليك مذكَّرة هي أم مؤنَّثة فـذكِّرها، فإنَّ تذكير المؤنَّث أسهـل من تأنيث المذكَّر، وذلك لأنَّ التـذكير هو الأصل، والتأنيث هو الفـرع، كما أنَّ القصر هو الأصل، والمد هو الفرع، وكما أنَّ كَتْبَ الألـف في اللفظ ألفاً هو الأصل، وكتبها ياءً هو الفرع»(٥١٧).

(٨) عود الضمير مذكراً على مُؤنَّث ومذكَّر:

ومن ذلك قولُنا: كم رجلاً ونساؤهـم جاءوك؟ إذْ عُطف (ونساؤهم) على معنى (كم)، على أنَّ

---

(٥١٠) انظر سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٠.

(٥١١) انظر ابن السرَّاج، الأصول: ١/ ٧١.

(٥١٢) انظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ١/ ٦١٠-٦١١.

(٥١٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي: ١/ ٦١١.

(٥١٤) انظـر: ابن عصفـور، شرح جمل الـزجّاجي: ١/ ٦١٠-٦١١، السيوطـي، همع الهوامـع: ٥/ ٤٦، د. عبد الفتـاح الحموز، الحذف في المثل العربي: ٢٣-

(٥١٥) ابن مالك، عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ: ٨٠٢.

(٥١٦) انظر عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، الألفاظ المهموزة وعقود الهمز، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت - دار الفكر المعاصر، دمشق دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨م: ٥٠.

(٥١٧) ابن جنيْ، الألفاظ المهموزة وعقود الهمزة: ٥٠.

فيه تغليباً للمذكَّر على المؤنَّث في عودة واو الجماعة في (جاءوك) على الرجال دون النساء[518].

(٩) اختصاص المذكَّر بجموع تزيد على تلك التي للمؤنَّث :

لعلَّ مِمّا يدلُّ بوضوح على تغليبِ العربيَّة للمذكَّر على المؤنث أنَّها اختصَّتْه بأبنية تكسيريَّة في الغالب، ولا سيَّما العاقل، وتصل هذه الأبنية إلى أربعة عشرَ بناءً من ثمانيةٍ وعشرين، أمَّا المؤنث فاختصَّتْه بخمسة منها، ولعلَّ ذلك يعودُ - كما يتراءى لي - إلى تحقيقِ أمن اللبس، زيادةً على التغليب الذي يومىء إلى كون المذكَّر أشرف وأهمَّ من المؤنَّث في تلك البيئات اللغويَّة التي كانت تخضع لسلطان الأعراف والمعتقدات والتقاليد وغيرها مِمَّا كان يشيع فيها. ويعزِّز هذا التغليب أنَّ المذكَّر أصل والمؤنَّث فرع في العربية. ولتبدو هذه المسألة أكثر وضوحاً وإشراقاً؛ دونك هذه الأبنية.

(أ) أبنية المذكَّر التكسيريَّة صفةً أو اسماً :

لعلَّ أهمَّ الأبنية التكسيريَّة التي اختصَّت العربية بها المذكَّر صفة أو اسماً - ما يأتي :

(١) أَفْعِلة : يطَّرد هذا البناء في كل اسم رباعيٍّ مذكَّر قبل آخره مدَّة، نحو : قضيب وأقْضِبَة، وعَمود وأَعْمِدة، وطعام وأطعِمَة. وبذلك يتحقّق أمن اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث الذي تتوافر فيه القيود السابقة، إذْ يكسَّرُ على (أفْعُل)، نحو : ذراع وأَذْرُع، ويَمين وأَيْمُن، وغيرهما.

(٢) فُعَلَة : يطَّرد في كلِّ صفة للمذكَّر العاقل من باب (فاعِل) معتلّ اللام، نحو : قاضٍ وقُضاة، وساعٍ وسُعاة، وداعٍ ودُعاة، وهادٍ وهُداة.

(٣) فَعَلَة : يطّرد في صفة المذكر العاقل من باب (فاعِل) صحيح اللام، نحو؛ كاتب وكَتَبَة، وقارىء وقَرأَة، وساحِر وسحَرَة.

(٤) فَعْلى : تُكسَّر عليه الصفات التي من باب (فَعيل). بمعنى (مفعول)، وهي صفات يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث كما مرَّ، نحو : أسير وأَسْرى، وقتيل وقَتْلى، وجريح وجَرحى. ويتحقَّق اللبس في هذا البناء بين تكسير المذكَّر والمؤنّث من هذا الباب[519].

(٥) فِعَلَة : يكسَّر عليه الاسم المذكَّر من باب (فُعْل)، صحيح اللام، نحو : دُرْج ودِرَجة، وحُجْر وحِجَرَة. ويقلُّ هذا البناء في (فَعَل)، نحو : عَرْش وعِرَشَة، وتَيْس وتِيَسة، و (فِعْل)، نحو : قِرْد وقِرَدَة، وعِلْج وعِلَجَة.

(٦) فُعَّال : يطَّرد في صفة المذكَّر من باب (فاعِل) صحيح اللام، نحو : قارىء وقُرَّاء، وصائم وصُوَّام، وكاتب وكُتَّاب.

---

(٥١٨) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ٣١٨.

(٥١٩) سأُفرِد لهذه المسألة بحثاً عنوانُه : اللبس وأمنه في جموع التكسير.

(٧) فُعُول : يختصُّ هذا البناء بثلاثة أبنية من أبنية المفرد، وهي (فَعِل)، نحو : نَمِر ونُمور، و (فِعْل)، نحو : ضِرْس وضُروس، و (فُعْل)، نحو : بُرج وبُروج. أمَّا بناء (فَعْل) فللمذكَّر والمؤنَّث المعنوي، نحو : قلب وقلوب، وشمس وشُموس، وفأس وفُؤوس، وبذلك يتحقَّق اللبس في تكسير هذا البناء، على الرغم من أنَّ المؤنَّثات المعنويَّة من هذا الباب تُعدُّ مذكَّراتٍ في الأصل، لخلوّها من علامة التأنيث.

(٨) فِعْلان : يختصُّ في الغالب بالمذكَّر، نحو : غُلام وغِلمان، وجُرَذ وجِرْذان، وحُوْت وحيتان، وتاج وتِيجان، وقاع وقِيْعان.

(٩) فُعْلان : يكسّر عليه مفرد مذكَّر من باب (فَعْل) صحيح العين، نحو : بطن وبُطْنان، و (فَعَل) صحيح العين أيضاً، نحو ذَكَر وذُكْران، و (فعيل)، نحو : قَضيب وقُضْبان، وغيرها من الأبنية.

(١٠) فُعَلاء : يطَّرد في صفات الذكور العقلاء من باب (فَعيل) بمعنى (فاعِل)، بقيد كونه دالاًّ على سجيَّة ذمٍّ أو مدح، صحيح اللام، غير مضاعف، نحو : كريم وَكُرَماء، وبخيل وبُخلاء، وعليم وعُلَماء.

(١١) أَفْعِلاء : يطرّد في صفات الذكور العقلاء التي لا تتوافر فيها يكسَّر على الجمع السابق، نحو : غنيّ وأغنياء، وغبيّ وأَغبياء، وعزيز وأَعِزَّاء، وذليل وأَذِلاّء.

(١٢) أَفْعُل : يطّرد في كل اسم مفردٍ، صحيح الفاء، والعين، غير مُضَعَّف، نحو : كَلْب وأكْلُب، ونَهْر، وأَنْهُر، وقَبْر وأقْبُر.

(١٣) أَفْعال : يطَّرد في الغالب في كل اسم لا تتوافر فيه قيود ما يكسَّر على (أَفْعُل)، نحو : يوم وأيَّام، وسُوْر وأسْوار، وجِيْل وأجيال[٥٢٠].

(١٤) فُعُل : يطّرد في كلِّ وصف من باب (فَعُول) بمعنى (فاعل)، وهو وصف يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو : صَبُور وصُبُر، وشَكور وشُكُر، وبذلك يتحقَّق اللبس بين جمع المؤنّث والمذكّر في هذه المسألة، وهو لبس يتوافر أَيْضاً في المفرد، ويتحقَّق أمنه بذكر الموصوف، أو التاء علامة التأنيث، أو غير ذلك من القرائن الأُخرى.

(١٥) ما يشبه (فعالِل) :

تكادُ الجموع التكسيريَّة التي تُعَدُّ من هذا الباب - تختصُّ بالمذكَّر في الغالب، إذْ تبدو هذه المسألة فيما يكسَّر عليه مزيد الثلاثي من الجموع التكسيريَّة، نحو : أَفْضَل وأفاضِل، وأَكْرَم وأكارِم، ومحبَس ومحابِسَ، ومَكتَب ومكاتِب، ومِبْرد ومبارِد، ومنشار ومناشير، وسلطان وسلاطين، وتبريح وتباريح، ومُسْتَخْرِج ومخارج، ومُنْطلِق ومَطالق، ومُسْتَغْفِر ومغافِر،

---

(٥٢٠) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٣٦-

ومُسْتَدْع ومَـداعٍ، ومُستَشْفى ومشافٍ، ومُقْعَنْسِس ومقـاعِس، أو قعاسِس على مـذهب المبرد، وحَبَنْطى (عظيمِ البطن) وحبانِطَ أو حباطٍ، وغيرها من الجموع المختلفة(٥٢١).

ب - الأبنية التي يكاد المؤنَّث يختصُّ بها :

(١) أَفْعُل : يطّرد في اسم رباعيٍّ مؤنَّث بلا عـلامة تأنيث قبل آخره مدّ، نحو يمين وأيْمُن، وذِراع وأذْرُع، وعَنـاق وأَعْنُـق، وغيرهـا، وبذلـك يتحقَّـق أمْـنُ اللبـس بين تكسير المذكَّر، كما مـرَّ، والمؤنَّث.

(٢) فُعَل : يطّرد في اسـم من باب (فُعْلة)، نحو : غُـرْفة وغُرَف، وحُجرة وحُجَر، واسـم من باب (فُعُلة)، نحـو جُمُعة وجُمَع، وصفـةٍ من بـاب (فُعْلى)، نحو كُبْرى وكُبَر، وصُغْـرى وصُغَر، وغير ذلك من المفردات التي تكسَّر عليه(٥٢٢).

(٣) فِعَل : يطَّرد في اسم مؤنَّث من باب (فِعْلة) تامًّا، نحو : كِسرة وكِسَر، وخِرْقة وخِرَق، وحِزمة وحِزَم. وجعله الفرَّاء مطَّرداً في (فِعْلى)، نحو :ذِكْرى وذِكَر، و (فَعْلة) يائية العين، نحو ضَيْعَة وضِيَع، وبَيْعة وبِيَع(٥٢٣).

(٤) فعائل : يختصُّ هذا البناء بالمؤنَّث اسماً رباعيًّا ثالثـه حرف مد، مختوماً بالتاء كانَ أو غير مختوم، نحو : سحابـة وسحائب، وصحيفة وصَحائف، ورسـالة ورسائل، وحبارى وحبـائر، وعجوز وعجائز، وغيرها من الألفاظ المبسوطة في مظانِّها المختلفة(٥٢٤).

(٥) فَعالَى وفَعالِي : يكاد هذان البناءان يختصَّان بالمؤنَّـث سواء أكان ذلك فيما اطَّردَا فيه أم لم يطَّردا، نحو : (فَعْلاء) : صحراء وصَحارى وصحارٍ، وَوَرْقاء وَوَراقىَ ووراقٍ، و (فَعْلى) : عَلْقى (اسم نبات) وعَلاقَى وعلاقٍ، وفَتْوى وفتَاوى وفَتاوٍ، و (فِعْلى) : ذِفْرى (العظم خلف الأذن) وذَفارَى و ذَفارٍ، و (فُعْلى) حُبْلى وحَبالَى وحبالٍ.

والقول نَفْسه فيما يَتفرَّدُ به (فَعالِي)، نحو : مُوماة ومَوامٍ، وسِعْلاة وسَعالٍ، وجِذْريَة وجَذارٍ، وتَرْقُوَة وتراقٍ، وقَلَنْسُـوة وقَلاسٍ. ولستُ أنْكِرُ أنَّ بعض الألفاظ المذكـرة تكسَّر عليه نحو ذِفْرى التي تعدُّ الألف فيها للإلحاق بدرهـم وذَفَارَى وَذَفارٍ، ومَأْقى ومآقٍ، وغيرها(٥٢٥). أمَّا (فَعالَى) فلا يتفرَّد بالمؤنَّثِ كسابقِه، إذْ تُكسَّر عليه صفـة المذكَّر والمؤنث من باب (فَعْلان فَعْلى)، نحو : غَضْبان غَضْبَى، وغَضَابى، وسكران سَكْرى وَسَكارَى، وكَسْلان كَسْلى وكَسَالى، وغيرها(٥٢٥).

---

(٥٢١) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٩٢-

(٥٢٢) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٠ .

(٥٢٣) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٢-

(٥٢٤) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٩- - ٥ .

(٥٢٥) انظر عبَّاس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٩٢ى

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ المذكَّر قد غُلِّب على المؤنَّث في هذه المسألة من حيث اختصاص العربيَّة إيَّاه بأبنية تكسيريَّة مختلفة تزيد على تلك التي اختصَّت المؤنَّث بها، ولستُ أتناسى تلك الجموع التكسيريَّة التي يُكَسَّر عليها المؤنَّث والمذكّر، وتبدو هذه الجموع في (فُعْل) الذي تكَسَّر عليه كلّ صفة من باب (أفْعَل فَعْلاء)، نحو: أحمر حمراء وحُمْر، وأخضر خضراء وخُضْر، وأَشْقَر شقراء وشُقْر، وغيرها، و (فُعُل) الذي يكسَّر عليه كلّ اسم رباعيَّ قبل لامه مدّ، صحيح الآخر، مذكَّراً كان أو مؤنَّثًا، نحو: حِمار وحُمُر، وأتان وأُتُن، وغدير وغُدُر، وغيرها، و (فَعَالى) الذي تكسَّر عليه كل صفة من باب (فَعْلان فَعْلى)، نحو: غضبان غَضْبى وغَضابي، وسكران سَكْري وسَكَاري، و (فواعِل) الذي يكسَّر عليه المؤنّث والمذكَّر ما عدا صفته التي من باب (فاعِل) بقيدِ كونها للعاقل في الغالب إلاَّ ما شَذَّ، نحو: هالك وهوالك، وفارس وفوارِس، وحاجب وحواجبَ وشاهد وشواهد، وغيرها[٥٢٦]. وممَّا يكسَّر عليه: فاطمة وفواطم، وحائض وحوائض، وحاجب اسما وحواجب، وحامِد علماً وحوامد، وشاهق صفة لغير العاقل وشواهق، وخاتَم وخواتِم، وصَوْمعة وصوامِع، وكوكب وكواكب، و (فُعَّل) الذي يطَّرد في (فاعل)، أو (فاعلة) صفةً صحيح اللام، نحو: كاتب وكاتبة وكُتَّب، وقارىء وقارئة وقُرَّأ، وراكع وراكعة وَرُكَّع وغيرها.

(١٠) اختصاص المذكّر بالمنسوب إليه والمنسوب إلى المؤنَّث المنتهي بالتاء والألف المقصورة:

يجب حذف التاء في المنسوب إلى ما ينتهي بها، نحو: فاطمة وفاطميٌّ، وبصرة وبصريّ، وكوفة وكُوفيّ، فلا يقال: فاطمتيّ، ولا بصريَّتيّ، ولا كوفيّتيّ، على الرغم من أنَّ بعض الألفاظ قد شذَّت عن هذا الأصل، نحو: بنتيّ، وكلتيّ وأختيّ وذاتيّ، وغيرها. أما قول العامة: درهم خليفتيّ، فيعدُّ من باب الغلط[٥٢٧]. وقول بعضِ الناس في الأردن: فرَواتيّ (صانع الفرو).

وقيل إنَّ السبب في هذا الحذف يعود إلى ألاَّ تقَع التاء حشواً، وألا تجتمع علامتا تأنيث لو زدنا علامةً أخرى لتأنيث المنسوب. ويتراءى لي أنَّ هذا الحذف في هذه المسألة يعزّز تغليب العربيَّة للمذكَّر على المؤنَّث زيادةً على ما مرَّ[٥٢٨].

---

(٥٢٦) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٥.

(٥٢٧) انظر بحثنا: اللبس وأمنه في النَسب، وهو بحث أجير للنشر في المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانية في الأعداد القادمة.

(٥٢٨) انظر أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء، القاهرة - مطبعة السعادة، الطبعة السادسة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م: ٢٣٨.

والقول نفسه في المنسوب إلى ما ينتهي بالألف المقصورة، نحو : ذِكْر وذِكْرى وذِكْرِيّ، على الرغم من أنَّ في ذِكرَى وأضرابها ثلاثة أوجه نَسَبِيَّة : ذِكْرِيّ، وذِكْرَوِيّ، وذِكْراويّ.

(١١) اختصاص المذكَّر بالمبالغة في بعض الصفات :

اختصَّت العربية بعض الصفات بزيادة التاء للمبالغة على الرغم من أنَّ المؤنَّث ينتهي بها، وأنَّ هذه الصفات مِمَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وهي مسألةٌ تومىء إلى أنَّ المؤنَّث لا مبالغة فيه، لتوافر هذه العلامة فيه لتأنيثه. ومن ذلك : راوِية، وطاغية، وداعية ونابغة، وفاهمة، وغيرها من الصفات التي لابدَّ من تقييدها بالشيوع في البيئة اللغوية مكتسبة هذه السمة. وهُمَزة ولُمَزة، وضُحَكة، وصُرَعَة، وغيرها من الصفات التي تعدُّ من باب المبالغة في اسم الفاعل. وهُمْزة ولُمْزة، وضُحْكة، وصُرْعَة، وغيرها من الصفات التي تعدُّ من باب المبالغة في اسم المفعول. وعلاَّمَة وفهَّامة ونسَّابة، وغيرها مِمَّا تعد فيه التاء لتوكيد المبالغة.

وبعدُ فيتبيَّن لنا بوضوح وجلاءٍ تامَّين - أنَّ العربيّة تميلُ إلى تغليب المذكّر على المؤنَّث في الغالب، لخضوعها لسلطان عادات مجتمع البيئات اللغوية وتقاليده وأعرافه ومعتقداته، وتأثُّرها بها. وهو تغليبٌ يكمن في مسائل مختلفة، كما مرَّ، كـ (أَفْعَل) التفضيل، وتسمية الإناثِ بما وُضعَ للذكور من أبنية، وتغليب صفات الذكور على تلك التي للإناث في كل ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع فاعله أو نائبه المؤنَّث حقيقِيًّا أو مجازيًّا، أو وجوبه، وتذكير مجرور (ربُّ) وإفراده إذا كانَ ضميراً مفسَّراً بتمييز، واستيلاء المذكَّر على أبنيةٍ كثيرة من أبنية التكسير، واختصاصه بالمبالغة بالتاء، وبالمنسوب إليه والمنسوب إلى ما فيه إحدى علامتي التانيث، التاء، أو الألف المقصورة.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أنَّ في العربيَّة مسائِلَ يمكن عدُّها من باب تغليب المؤنَّث على المذكّر، على الرغم من كونها قليلة بالإضافة إلى تلك المسائل التي غُلِّب فيها المذكّر على المؤنَّث، كما مرَّ، إذا لم تُحمل على التقدير والتأويل، ولعلَّ أهمَّها ما يأتي :

(١) إعادة الضمير مؤنَّثاً على مذكَّر :

الأصل في الضمير أنْ يطابق مفسّره من حيثُ التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، وعلى الرغم من هذا الأصل فإنّ في العربيَّة ما يمكن عدُّه على خلافِه لعلَّةٍ ما قد تدور في فلك الأهميّة، أو أنَّ المفسِّر بعض الملفوظ به. ومن ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿لا يُؤمنونَ حتَّى يَرَوا العذابَ الأليمَ فتأتيهم بغْتَةً ...﴾(٥٢٩) بالتاء في (فتأتيهم) على أنَّ الضميرَ - لو حُمِلَ الكلامُ على ظاهره - عائدٌ على

(٥٢٩) الشعراء : ٢٠١-٢٠٢.

(العذابَ الأليمَ) المذكَّر، وقيل إنَّه يعودُ على العقوبة التي هي بمعنى (العذاب)، كقول العرب : أتَتْه كتابي، فغُلِّب لفظ المؤنَّث غير المذكور على لفظ المذكّر المذكور، لتصحيح هذه العودة. وذكر ابن جنيّ(٥٣٠) أَنَّ هذا الضمير يعود على الساعة التي يدلُّ عليها العذابُ الواقِعُ فيها، لكثرةِ ذكرها في القرآن الكريم. وذهب أبو الفضل الرازيّ إلى أنَّ العذاب اكتسب التأنيث من الساعة لاشتماله عليها، وهو مذهبٌ مردودٌ عند النحويّين، لأنَّ هذا الاكتساب لا يكون إلاَّ في المُتَضايِفَيْن، كما سيأتي. ويظهر لي أنَّه لا مانع من المصير إليه للاحتجاج للقراءة القرآنية، على الرغم من أنَّه ليس الأصل، ولعلَّ ما يشفَعُ له أنَّ من معاني العذاب الساعةَ التي يشيع استعمالها في القرآن، فغُلِّب هذا المعنى على غيره.

وقراءة الأعمش : ﴿ويقولونَ متى هذا الوعدُ إنْ كنتم صادقين لو يعلمُ الذين كفروا حينَ لا يَكفُّون عن وجوههم النارَ ولا عَنْ ظهورِهم ولا هُم يُنْصرونَ بل تأتِيْهم بغتَةً ... ﴾(٥٣١) بالتاء في (تأتيهِم) على أنَّ الضمير المؤنّث المستتر يعودُ على (النار)، أو (الوعد)؛ لأنَّه في معناها، فَغُلِّبَ المؤنَّث (النار) على المذكَّر (الوعد)، لكثرة استعماله، ودَوْره في القرآن الكريم وغيره. ولا مُحْوِجَ إلى مثلِ هذا التأويل؛ لأنَّ لفظ النار أقرب إلى هذا الضمير من لفظ (الوعد)(٥٣٢) وغير ذلك من الشواهد القرآنيَّة الأخرى التي تدور في فلك الحملِ على المعنى الذي يُعَدُّ من باب تغليب المؤنّث على المذكّر، كما يظهر لي. ويعزز هذه الشواهد ما حكاه الأصمعيّ عن أبي عمرو : «حَكَى الأصمعيّ عن أبي عمرو أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلانٌ لغوبٌ، جاءَته كتابي، فاحتقرها، فقلت له : أتقولُ : جاءَتْه كتابي؟! فقالَ : نعم، أليس بصحيفةٍ؟! قلت : فما اللغوب؟ قال : الأحْمَقُ. »(٥٣٣). ومنه أيضاً ما حكاه عن بعض العرب : «كان ذلك دوّخت الإسلام»(٥٣٤) على أنّ الإسلام بمعنى الملّة التي غُلِّبت عليه، ويقال في عصرنا : خُذْ هذا الكتابَ واقرأْ ما فيها. ولا يُعَدُّ ممَّا مرَّ قول بعض العرب : «صرَعتني بعيري»(٥٣٥)؛ لأنَّ البعير يُطْلَقُ على الناقة والجمل.

---

(٥٣٠) انظر ابن جني، المحتسب : ٢/ ١٣٣، وانظر : أبو حيان النحويّ، البحر المحيط : ٧/ ٤٢-٤٣، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأول : ٤٨٤.

(٥٣١) الأنبياء : ٣٨-٤٠.

(٥٣٢) انظر : أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط : ٦/ ٣١٤، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الأوّل : ٤٨٤.

(٥٣٣) انظر : ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٤١٦، وانظر عباس حسن، النحو الوافي : ٤/ ٥٨٨، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٧٥.

(٥٣٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٥.

(٥٣٥) انظر ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٤١٨.

وممّا يمكن حمله من المنظوم على تَغليب المؤنَّث على المذكَّر في هذه المسألة - تأنيثُ فعل المصدَر المذكّر، أو الاسم الذي يُشاربُه إليه، ومن الأوّل قول الشاعر[٥٣٦] :

أتَهْجُرُ بيتاً بالحجازِ تَلَفَّعَتْ ... بِهِ الخوفُ والأعْداءُ في كلِّ جانب

فغلّبت المخافة على الخوف؛ لأنّها بمعناه، ويظهر لي تأويلٌ آخر، وهو أنَّ التأنيث يعود إلى المعطوف عليه (الخوف)، والمعطوف (الأعداء).

وقولُ لبيد[٥٣٧] :

فَمضَي وقدَّمها وكانت عادَةً ... منه إذا هي عَرَّدتْ إقْدامُها

على أنَّ التقدمة غُلِّبت على الإقدام؛ لأنها بمعناه.

وقول الشاعر[٥٣٨] :

أزَيْدُ بنَ مصبوح فلو غيَّركم صَبا ... غَفَرْنَا وكانت من سَجِيَّتنا الغُفْرُ

على أنَّ المغفرةُ غُلِّبَتْ على الغُفْر الذي هي بمعناه.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّه يجوز أنْ تُؤنَّثَ (كانَ) إذا كان اسمُها مصدرا مذكّراً مؤخّراً وخبرها مؤنّثاً مقدَّماً على الاسم، نحو : كانَتْ رَحْمَةً المَطَرُ الذي أصابَنا البارحة؛ لأنَّ تذكير المصدر وتأنيثه بمعنى واحد. ويظهر لي أنَّ ذلك يعودُ إلى الجوارِ زيادَةً على ما ذكر الكوفيُّون الذين حملوا كلَّ ما يتوافر فيهِ هذان القيدان على هذا الأصل، فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ مصدَر لم يَجُزْ في (كانَ) التأنيث، إذْ لا يصحُّ أنْ يقالَ : كانت شمساً وَجْهُكَ[٥٣٩]. ولعلَّ ما يُعزّز هذا المذهب قراءة أهل المدينةِ وعاصم وأبي عمرو بن العلاء : ﴿ثمَّ لم تَكُنْ فتْنَتَهم إلاّ أنْ قالوا..﴾[٥٤٠] بالتاء في (تكنْ) على أنّ المصدَر المؤوّل من (أن) وما في حيِّزها مذكَّر. أمَّا البصريُّون فلا يجيزون ذلك في النثر، لأنَّ بابه الضرورة الشعرية، والقراءة محمولة عندهم على أنَّ المصدَر المؤوّل السابق يكون مذكَّراً أو مؤنّثاً على حسب التقدير[٥٤١].

وممّا يمكن عدُّه من هذه المسألة قوله تعالى : ﴿يوصيكم اللهُ في أوْلادِكم للذكر مثلُ حظّ الأنثيَيْنِ فإنْ كُنَّ نساءً فوقَ اثنتيْن فَلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَك...﴾[٥٤٢] على أنَّ الضمير في (كُنَّ) عائد على (أولادكم)،

---

(٥٣٦) انظر : ابن جنّي، الخصائص : ٢/ ٤١٥، ابن منظور، لسان العرب (خاف)، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٤٧٢.

(٥٣٧) انظر : ابن جنّي، الخصائص : ٢/ ٤١٤، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٣، الزمخشري، أساس البلاغة (قدم).

(٥٣٨) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٤.

(٥٣٩) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٤.

(٥٤٠) الأنعام : ٢٣.

(٥٤١) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٧٤-٢٧٥.

(٥٤٢) النساء : ١١.

وأُنِّثَ مُراعاةً للخبر (نساءً) في أحد التأويـلات؛ لأنَّ لفظ (الأولاد) يشمَل الذكور والإناث، فَغُلِّب المؤنَّث فيه على المذكَّر في هذه الآية[٥٤٣].

ومن الإشارة إلى المصدر في هذه المسألة - على الرغم من عدِّها من باب الضرورة الشعرية [٥٤٤]- قولُ رويشد بن كثير الطائي[٥٤٥]:

يا أَيُّها الرَّجُلُ المزجي مَطيَّتَهُ سائِلْ بني أَسَدٍ: ما هذهِ الصوتُ؟

على أنَّ الصرخة غُلِّبَت على الصوت بالإشارة إليها بـ (هذه).

(٢) اكتساب المضاف التأنيثَ من المضاف إليه:

لقد أفرد بعـض المصنِّفين لهذه المسألة أمكَنَةً في مظـانِّهم النحويّة[٥٤٦]، فابن هشام الأنصاريّ[٥٤٧] يُدَوِّن في (مغني اللبيب) ما يمكن أنْ يكتسبه المضـافُ من المضاف إليه من الأحكام، وهي: التعـريـف، التخصيص، التخفيـف، إزالـة القبـح، تذكير المؤنَّـث، تـأنيـث المذكَّر، الظـرفيَّـة، المصدريَّـة، وجوبُ التصـدُّر، الإعراب، البنـاء، وزاد الصبَّان عليهـا التعظيمَ، نحـو: بيتُ اللهِ، والتحقير، نحو: بيـت العنكبوت[٥٤٨]. وأبو بكـر الأنباري[٥٤٩] يفردُ لها بـابـاً يختصُّـه باكتسـاب المضاف التذكير أو التأنيـث من المضاف إليه: «باب ما يُضاف من المذكَّـر إلى المؤنَّث، فَيُحْمَلُ مرَّةً على لفظ المذكَّر، فيذكَّر، ومرَّة، على لفظ المؤنَّث، فيؤنَّث»[٥٥٠]. والقول نفسه مع محمد عبد الخالق عضيمـة، إذْ يفـرد مكـانـاً لاكتسـاب المضـاف التذكيرَ أو التـأنيـثَ مـن المضـاف إليـه في القـرآن الكريم[٥٥١]. ويتحدَّث ابن جنيّ عن هذه المسألة في أثناء حديثه عن الحمل على المعنى الذي يُفْرِدُ

---

(٥٤٣) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٦٢، أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٣/ ١٨٢.

(٥٤٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٢.

(٥٤٥) انظر: ابـن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧٢، ابن جنـيّ، الخصائص: ٢/ ٤١٦، الجوهريّ، الصحاح (صـوت)، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٥/ ٩٥.

(٥٤٦) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦٦٧، الصبَّـان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٧ أبو بكر الأنبـاريّ، المذكر والمؤنّـث: ٤٩٢، محمد عبـد الخالـق عضيمة، دراسـات لأسلوب القـرآن الكـريم، القسـم الثالـث: ٣٥٨-٣٧١، ابن هشام الأنصاري، مسـألة الحكمة في تذكير قريب في قولـه تعالى (إنّ رحمة الله قريبٌ..): ٤٠، الفرَّاء، المذكّر والمؤنَّث: ١١٢، ابن جنيّ، الخصائص: ٢/ ٤١٧.

(٥٤٧) انظر ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب: ٦٦٧-

(٥٤٨) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٧.

(٥٤٩) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنَّث: ٥٩٢.

(٥٥٠) أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٥٩٢.

(٥٥١) انظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٣٥٨-٣٧١.

له فصلاً : «فَصْلٌ في الحملِ على المعنى»[552]، وغيرهم من النحويِّين ممَّن تحدَّثوا عنها في أثناءِ مظانِّهم وحناياها[553].

ولقد قُيِّد هذا الاكتساب بقيودٍ، هي :

(١) أنْ يكون المضاف صالحاً للحذف، والاسْتِغْناء عنه بالباقي، وهو قول ابن مالك [554].

(٢) أنّ يكونَ المضافُ بعضَ المضاف إليه في المعنى، أو كبعضه، ومن الأوّل : صَدْرُ القناةِ، ومن الثاني : مرُّ الرياح.

(٣) أنّ يكون المضافُ كُلاًّ للمؤنَّث، كقوله تعالى : ﴿يومَ تَجِدُ كُلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً﴾[555]، وهو قيدٌ ذكره أبو عليّ الفارسيّ [556].

(٤) أن يكون المضاف لا بعضاً ولا مؤنَّثاً، كقول العرب : اجتمعت أهلُ اليمامة.

(٥) أنْ يكونَ المضافُ وصفاً في المعنى للمضاف إليه، كقول الأغلب العجليّ [557] :

طولُ الليالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بعضي

على أنَّ (طُوْل) في المعنى من صفة (الليالي).

وحملاً على ما مرَّ، لا يصحُّ أنْ يُقال : قامتْ ابنُ هندَ، أو : قام امرأةُ محمّدٍ، لعدم صلاحية المضاف إليه للاستغناء به عن المضاف لو حُذِف[558]. وممَّا يمكن عدُّه على خلافِ كون المضاف بَعض المضاف إليه - قراءة أَبي العالية وابن سيرين وابن عمر : «لا تَنْفَعُ نفساً إيمانُها»[559] بالتاء في (تَنْفَع) على أنَّ الإيمان ليس بعضَ النفس، على الرغم من احتمال كونه كذلك. وللنحويِّين في هذه القراءة تأويلات لإبعادها عمَّا وَسَمها به ابن مجاهد من الغلط، إذ ذهب ابن جنّي[560] إلى أنَّه لا يصحّ وَسْمُها بالغَلَط، لأنَّها محمولة عنده على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه : «قال أبو الفتح : ليس ينبغي أنْ يُطْلَقَ على شيءٍ له وجهٌ من العربيَّة قائم - وإنّ كانَ غيرُه أقوى منه - أنّه

---

(٥٥٢) ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٤١٧-

(٥٥٣) انظر : الفرّاء، المذكر والمؤنَّث : ١١٢، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة في تذكير قريب : ٤٠-

(٥٥٤) انظر ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ١٩٥٧م : ٨٥-٨٦، وانظر محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث : ٣٥٨-، محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣٣٤.

(٥٥٥) آل عمران : ٣٠.

(٥٥٦) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٢/ ٢٤٨، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٣٢، السيوطي، الأشباه والنظائر : ٣/ ١٤٠، ابن هشام، مغني اللبيب : ٦٦٧.

(٥٥٧) انظر محمد النجار، ضياء السالك : ٢/ ٢٣٦.

(٥٥٨) انظر محمد النجَّار، ضياء السالك : ٢/ ٢٣٦.

(٥٥٩) الأنعام : ١٥٨.

(٥٦٠) انظر ابن جنيّ، المحتسب : ١/ ٢٣٦.

غلط. وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضـاف المذكّر، إذا كانت إضافته إلى مؤنّث، وكان المضاف بعضَ المضاف إليه، أو منه، أو به»(٥٦١). وهي عند أبي البقاء العكبري(٥٦٢) محمولة على أنَّ الإيمانَ بمعنى العقيدة، كقول بعـض العرب: جاءَتْهُ كتابي، أو على اكتساب المضـاف التأنيثَ من المضـاف إليه، وهـو اكتساب ينكـره أبو حيَّـان النحويّ؛ لأنَّ المضـافَ (الإيمان) ليس بعـضَ المضاف إليه (النفس)(٥٦٣).

وذهب أبو جعفر النحَّاس(٥٦٤) إلى أنَّها من بـاب كون المصدر مِمَّـا يجوز فيه التذكير والتـأنيث، وغير ذلك من التأويلات(٥٦٥).

ويتراءى لي أنَّ ما في المظانّ المختلفة من شواهد تدور في فلك هذه المسألة - يُعَدُّ من باب تغليب المضاف إليه (المؤنَّث) على المضاف (المذكّر)، ويعزّزُ ذلك قيدُ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف. ولست أنْكِرُ أنَ في العربيّة مواضِعَ يمكنُ حملها على تغليب المذكَّر على المؤنَّث في هذه المسألة، وهي مواضع تعدُّ قليلَةً أو نادرةً بالإضافة إلى ما يُغَلَّب فيه المؤنَّث على المذكَّر، وهي مسألةٌ جعلت أبا عَليّ الفارسي يُنْكِرُ حمل قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمة اللهِ قريبٌ من المحسنين﴾(٥٦٦) عليها: «وهذا الوجه قال فيه أبو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه - رحمهما الله - ما نصُّه: هذا التقدير والتأويل في القرآنِ بعيدٌ كالفـاسد، إنَّما يجوز في ضرورة الشعر»(٥٦٧). وقد تبعـه في ذلك الـروذَراوري: «وقال الروذراوريّ: إنَّ اكتساب التأنيث في المؤنَّث قد صحَّ بكـلام مَنْ يوثق به، وأمَّا العكسُ فيحتاجُ إلى الشواهد، ومن ادَّعى الجواز فعليه البيان»(٥٦٨).

وممَّا يمكنُ حملُه على تغليب المذكَّر على المؤنَّث في هذه المسألة - قوله تعالى: ﴿إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾(٥٦٩)، كما مرَّ، وهو قول قـد أفرد له ابن هشام الأنصاري وابن مالـك كلاهما رسالةً خاصة(٥٧٠). ولتذكير (قـريب) فيـه تأويـلاتٌ أوصلها بعـضُ النحويِّين إلى خَمسـة عشَر، أَحَدهـا

---

(٥٦١) ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ٢٣٦.

(٥٦٢) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥١-٥٥٢.

(٥٦٣) انظر أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٢٦٠.

(٥٦٤) انظر أبو جعفر النحَّاس (ت: ٣٣٨ هـ) إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد - مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م: ١/ ٥٩٤.

(٥٦٥) انظر: الشهاب، حاشية الشهاب: ٤/ ١٤٢، ابن مالك، شواهد التوضيح: ٨٥-٨٦، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة: ٤٢-٤٧.

(٥٦٦) الأعراف: ٥٦.

(٥٦٧) ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة: ٤١.

(٥٦٨) انظر ابن مالك، مسألة تذكير (قريب) في قوله تعالى ﴿إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من ا لمحسنين﴾، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مجلة الإكليل - صنعاء، العدد الأوّل، السنة السابعة، ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩: ٢١٦.

(٥٦٩) الأَعْراف: ٥٦.

(٥٧٠) لقد نُشرتا بتحقيقنا.

تغليب المذكَّر (الله) على المؤنَّث (رحمة) في الإخبار عنه بـ (قريب)(٥٧١).

وقوله تعالى: ﴿فظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين﴾(٥٧٢) على أنَّ ضمير العقلاء في (أعناقهم) قد غُلِّبَ على الأعناق في الإخبار عنه بجمع المذكَّر السالم (خاضعين) في أحد التأويلات(٥٧٣). وقراءة قوله تعالى: ﴿وآتَيْناهُ من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَهُ لَيَنوءُ بالعصبة»(٥٧٤) بالياء في (لينوءُ) على أنَ ضمير قارون المذكَّر غُلِّبَ على(المفاتح) في الإخبار عنه بـ (لينوء) في أحدِ التأويلات(٥٧٥).

ومنه قولُ أحَدِ المولَدّين(٥٧٦):

إنارَةُ العَقْلِ مَكْسوفٌ بِطَوعِ هوًى   وعَقْلُ عاصي الهوى يَزْدادُ تَنويرا

على أنَّ العقل قد غُلّب على الإنارة في الإخبار عَنْه بـ (مكسوف) صفة المذكَّر، وهو عند أبي علي الفارسي من باب الضرورة الشعرية.

وقولُ الآخر (٥٧٧):

رؤيَةُ الفكْرِ ما يَؤول له الأَمْـ   ـرُ مُعينٌ على اجتنابِ التواني

على أنَّ الفكرَ غُلِّب على (رُؤية) المؤنثة في الإخبار عنه بـ (مُعين) بدلاً من (مُعينة).

وممَّا يُعَدُّ من باب النثر قولُهم: ذَهب نَفْسُ عبد الله، على أنَّ النفسَ مؤنَّثة، فغُلِّب عبد الله عليها في تذكير الفعل (ذهبَ)، على الرغم من أنَّ التذكير قد يكون راجعاً إلى تأنيث النفس المعنوي(٥٧٨).

وبعدُ فهذه شواهِدُ تُعَدُّ قليلةً بالإضافة إلى ما يطالِعنا من شواهِدَ في القرآن الكريم، وكلام العرب، نظمه ونثره، غُلِّبَ فيها المؤنَّث على المذكَّر، أو اكتسب المضاف ا لتأنيثَ من المضاف إليه في

---

(٥٧١) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة: ٣٣- ، ابن مالك، مسألة تذكير (قريب)، الإكليل: ٢١٦-
(٥٧٢) الشعراء: ٤.
(٥٧٣) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة، حواشي: ٤٣-
(٥٧٤) القصص: ٧٦.
(٥٧٥) انظر: أبو حيَّان النحويّ، البحر المحيط: ٧/ ١٣٢، ابن جنيّ، المحتسب: ٢/ ١٥٣-١٥٤، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٣٦٣
(٥٧٦) انظر: ابن هشام، مسألة الحكمة: ٤١، البغدادي، خزانة الأدب: ٢/ ١٦٩، ابن هشام، مغني اللبيب: ٦٦٥، خالد الأزهري، شرح التصريح: ٢/ ٣.
(٥٧٧) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٨.
(٥٧٨) انظر أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤنث: ٥٩٢-

عرف النحاة، وعليهِ فإنَّها يمكنُ عدُّها من باب الشذوذ، على الرغم من أنَّ الأصل أنْ يُغَلَّبَ المذكَّر على المؤنَّث إنْ لم يُلْتَمسْ لها أوجهٌ من التأويل والتقدير.

ومِمَّا جاء في القرآن الكريم وقراءاته من تغليب المؤنَّث على المذكَّر (تغليب المضاف إليه على المضاف) قوله تعالى: ﴿وكنتم على شفا حفرةٍ من ا لنارِ فأنْقَذَكُم منها﴾(٥٧٩)، و ﴿يَوْمَ يأتي بعض آيات ربِّك لا يَنْفَعُ نفساً إيمانُها﴾(٥٨٠)، وقراءة الحسن: ﴿وألقُوه في غَيابَةِ الجُبِّ تَلْتَقِطْهُ بعض السيَّارة﴾(٥٨١)، بالتاء، وغيرها(٥٨٢).

ومن الكلام المنثور في هذه المسألة قولُ العرب: بعضُ جُبَّتِكَ مُتَخَرِّقة، ومَطَرُ السماءِ تُؤذيني(٥٨٣)، وألم السوطِ تُؤْذيني(٥٨٤)، واجتمعت أهلُ اليمامة(٥٨٥)، وقول ابن عبَّاس: «قال: اجتمع عند البيت ثلاثةُ نَفَرٍ، قرشيَّان، وثقفيّ، أو ثقفِيَّانِ وقرشيٌّ، كثيرةٌ شحمُ بطونهم، قليلةٌ فقهُ قلوبهم»(٥٨٦)، وغيرها.

ويكثر هذا التغليبُ في الشعر، ومنه قولُ الأعشى(٥٨٧):

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدم

وقول جرير(٥٨٨):

لمَّا أَتى خَبَرُ الزَبير تَضَعْضَعَتْ ... سورُ المدينةِ والجبالُ الخشَّعُ

وتميم بن مُقْبل(٥٨٩):

قد صَرَّحَ السَّيْر عَنْ كُتْمانَ وابْتُذِلَتْ ... وَقْعُ المحاجِنِ بالمهريَّةِ الذُّقُنِ

---

(٥٧٩) آل عمران: ١٠٣. وانظر في ذلك: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٩.

(٥٨٠) الأنعام: ١٥٨. وانظر في ذلك: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٢٥٩-٢٦٠، محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٣٦٠.

(٥٨١) يوسف: ١٠. وانظر في ذلك: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط ٥/ ٢٨.

(٥٨٢) انظر: النساء: ٤٠، النحل: ١١١، مريم: ٢٥، لقمان: ١٦، الروم: ٥٠، الأنعام: ١٥٨، ١٦٠. وانظر في ذلك محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث، ٣٦١-

(٥٨٣) انظر أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٥٩٢.

(٥٨٤) انظر الفراء، المذكّر والمؤنث: ١١٣.

٥٨٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٣، ابن هشام، مسألة الحكمة: ٤٦، حاشية (٦).

(٥٨٦) انظر ابن هشام، مسألة الحكمة: ٤٦، حاشية (٧).

(٥٨٧) انظر أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٥٩٣، الفرَّاء، المذكّر والمؤنَّث: ١١٥.

(٥٨٨) انظر: الفراء، المذكَّر والمؤنَّث: ١١٢، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٣/ ١٠٨، ابن منظور، لسان العرب (سور)، ابن سيده، المخصَّص: ١٧/ ٧٧.

(٥٨٩) انظر أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٥٩٤، الفرَّاء، المذكَّر والمؤنَّث: ١١٣.

وغيرها من الشواهد الشعريّة الأخرى التي يَشيعُ فيها تغليبُ المضاف إليه المؤنث على المضاف المذكَّر (٥٩٠).

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ من مسائل منثورة هنا وهناك - أنَّ اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه بالقيود السابقة - يُعَدُّ في رأيي مِن مسائل الظاهرة البيِّنة، لأنَّ فيه تغليبَ ثاني المتضايفين، أو المتجاوِرَيْنِ على أوّلهما، وقد مرَّ أنَّ تغليب المؤنَّث في هذه المسألة على المذكَّر - أكْثَرُ شيوعاً في القرآن الكريم، وكلام العرب، نظمه ونثره، على الرغم من أنَّ الأصْلَ أنْ يُغَلَّب المذكَّر، لكونه أصلاً، والمؤنَّث لكونه فرعاً: «وإذا كانت الإضافة على الوجه المذكور تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له - فَلأنْ تُعْطيه تذكيراً لم يَكُنْ له، كما في الآية الكريمة - أحقُّ وأَوْلى؛ لأنَّ التذكيرَ أولى، والرجوع إليه أسْهَل من الخروج عنه»(٥٩١). وقد مرَّ أنْ بعض النحويِّين قد أنكره.

(٣) مسائل اخرى متفرِّقة:

في العربية مسائل أخرى زيادةً على ما مرَّ يمكنُ عدُّها من باب تغليب المؤنَّث على المذكَّر، ولعلَّ أهمَّها ما يأتي:

(١) تغليب المؤنَّث على المذكَّر في بعض المثنّيات: ومن ذلك تثنية ضِبْعان (ذكر الضُبع) على (ضَبُعان) تثنية ضَبُع المؤنَّث، على الرغم من أنَّ القياسَ ضِبْعانان، أما جمع ضِبْعان التكسريّ فهوَ ضَباعين(٥٩٢). وأجاز مجمع اللغة العربيّة في القاهرة في الدورة الثلاثين تيسيراً على أصحاب علم الحيوان وغيره - أن يكون كلّ مالا علامة تأنيث فيه مذكَّراً، نحو ضَبُع، أمَّا مؤنثه فيقال فيه: أُنثى الضبُع. والقول نفسه فيما فيه علامة تأنيث ولا مُذَكَّر له، إذ يقال في مذكَّر الحمامة: ذكر الحمامة، أمَّا ماله مذكَّر كناقة وبعير أو جمل فلا تغيير فيه(٥٩٣).

(٢) تغليب المؤنَّث على المذكَّر إتباعاً: ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «اللهمَّ ربّ السموات السَّبْع، وما أَظْلَلْنَ، وربّ الأرضين، وما أقْلَلْنَ، وربّ الشياطين وما أَضْلَلْنَ»(٥٩٤) علي أنَّ القياسَ أنْ

(٥٩٠) انظر: أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث: ٥٩٤، الفرّاء، المذكَّر والمؤنَّث: ١١٢، ابن جنيّ، الخصائص: ٢/ ٤١١، ابن هشام، مسألة الحكمة: ٤١-٤٧.

(٥٩١) ابن مالك، مسألة تذكير قريب، مجلة الإكليل: ٢١٦.

(٥٩٢) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: ١/ ١٣٣، الفرّاء، المذكَّر والمؤنّث: ٨٨، ابن منظور، لسان العرب (ضبع)، الزبيديّ، تاج العروس (ضبع)، أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة: ١٣٦.

(٥٩٣) انظر د. شوقي ضيف، مجمع اللغة العربيّة في خمسين عامًّا، ١٩٢٤م-١٩٨٤م، القاهرة - مجمع اللغة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م: ٨٩-٩٠.

(٥٩٤) انظر السيوطي الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٢.

يقال : وربّ الشياطين، وما أَضَلُّوا؛ لأنَّ الشياطينَ تُعامَلُ معاملة المذكرين العقلاء، فأنَّث الفعل (أَضْلَلْنَ) إتباعاً لما قبله من أفعال مؤنَّثة باتصالها بنون النسوة. ومنه أيضاً قوله عليه السلام في حديث المواقيت : «هُنّ لَهُنَّ»(٥٩٥)، على أنَّ القياسَ : هُنَّ لَهُم.

(٣) تغليب التأريخ بالليالي عليه بالأيَّام : ومن ذلك قول العرب : لثلاث أو خمسٍ أو غيرهما خَلَوْنَ، وهو قول الزَّجّاج وابن السُّكِّيت. ولقد مرَّ أن ابن مالك وابن هشام قد أنْكَرا تَوافُرَ التغليب في هذا القول، لعدم خضوعه لسلطان حدِّه، وهو حدٌّ لا بدَّ فيه من شيئين يُغَلَّب أحدهما على الآخر، ولَسْت أدري لِمَ تناسيا أنْ يكون لفظ الأيَّام منويًّا في هذه المسألة.

(٤) دلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكَّر والمؤنَّث : لعلَّ هذه الألفاظ تومىء إلى تغليب المؤنَّث على المذكَّر فيها، ومنها : الحيَّة التي تدلُّ عليهما في الغالب، ومن ذلك قول العرب : رأَيْتُ حَيَّةً على حَيَّةٍ»(٥٩٦)، إذ لم يُقَل : رأيتُ حَيَّةً على حيٍّ، وقولهم: «فلانٌ حيَّة»(٥٩٧)، وقول الشاعر (٥٩٨) :

فما تَزْدَري من حيَّةٍ جبليَّةٍ سُكاتٍ إذا ما عَضَّ ليس بأَدْرَدا

على أنَّ (سُكاتٍ) و (عَضَّ) للمذكَّر، وهما يدلَّان على أنَّ حيّة مذكَّر، أمَّا (جبليّة) فتأنيثها لإتباع لفظ (حيّة). وقول الحطيئة(٥٩٩) :

فإيَّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هموزِ النابِ ليس لكم بسِيّ

على أنَّ (هَموزٍ) من صفات الذكور، على الرغم من استواء المذكَّر والمؤنَّث فيها؛ لأنَّها من باب فَعول بمعنى فاعِل، ولعلَّ ما ينفي جواز كونها مؤنَّثة (ليس)، إذْ لو كانت (حيَّة) مؤنَّثة لَوَجبت تاء التأنيث. ولستُ أُنْكِرُ أنَّ بعضهم قد ذَكَر أنَّ لفظة (حيّ) قد وردت عن العرب في قولهم : «رأيْتُ حيًّا على حَيَّة»(٦٠٠)، أي : رأيت ذكراً على أنثى. ولعلَّ ما يعزّز أنَّ الحيَّة وأضرابها للدلالة على المذكَّر والمؤنَّث، وأنَّ بناء ما يجب أنْ يكون للأنثى قد غُلِّبَ على بناءِ المذكَّر الذي تنوسي في الغالب - أنَّ الفراء قد أفرد لهذه الأسماءِ باباً في كتابه (المذكَّر والمؤنَّث) : «ثمَّ يأتي نوعٌ آخر من الجمع، مثل :

---

(٥٩٥) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/ ١٪.

(٥٩٦) انظر الفراء، المذكَّر والمؤنَّث : ٧٠.

(٥٩٧) انظر : ابن منظور، لسان العرب (حيي)، الجوهري، الصحاح (حيي).

(٥٩٨) انظر : الفراء، المذكَّر والمؤنث : ٧٠، ابن منظور، لسان العرب (سكت)، أبو بكر الأنباري، المذكَّر والمؤنَّث : ٤٣٩، ابن سيده، المخصَّص : ١٠٧/١٦، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٣٨، الزبيدي، تاج العروس (سكت).

(٥٩٩) انظر البغدادي، خزانة الأدب : ٢/ ٣٢٦، الفراء، معاني القرآن : ٢/ ٧٤-

(٦٠٠) انظر : ابن منظور، لسان العرب (حيي)، الجوهري، الصحاح (حيي).

الشاء، والبقرة، والحصى، فهذا اسمٌ موضوعٌ، فإذا أرادت العرب إفراد واحده قالوا : شاة، للذكر والأنثى، ، لم تُرِد بالهاء، هاهنا، التأنيثَ المحضَ، لأنَّما أرادوا الواحِدَ، فكرهوا أن يقولوا : عندي جرادٌ، وهم يريدون الواحد من الجراد، لأنَّهم لـو فعلوا ذلك لم يُعْرَف واحِدٌ من جمع، فجعلت الهاء دليلاً على الواحد، فهذا قياسٌ مطَّرد، وربَّما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء، وجعلوا الـذكر مفرداً بطـرح الهاء، فيكونُ الذكر على لفـظ الجمع، من ذلـك : رأيتُ نعامـاً أَقْرَعَ، ورأيْت حمامـاً ذكراً. ويقـولون : رأيتُ جـراداً على جرادَة، وحماماً على حمامـة، يريـدون : ذكراً على أنثى ... »[٦٠١]. ولست أرى محوجاً إلى حذف التاء، علامة التأنيث؛ للدلالة على المذكَّر؛ لأنَّه لابدَّ من ذكر صفة الذكر بعده، وغيرها من القرائن اللفظيَّة أو المعنوية أو غيرها؛ ليتحقَّق أمن اللبس بين المفرد واسم الجنس الجمعي، نحو بطَّة وبطّ، ودجاجة ودجاج، وجرادَة وجراد، وغيرها.

ومن الألفاظ التـي يمكن عدُّها مـن هذه المسألة : حمامـة، وشاة، ونملة، كما في قولـه تعالى : ﴿حتَّى إذا أَتوا على وادِ النملِ قالت نملةٌ يأَيُّها النملُ ... ﴾[٦٠٢] على أنَّ التاء في (قالت) لا تدل على تأنيث (نملة) عنـد أبي حيَّان النحوي : «لحوق التاء في (قالت) لا يدلُّ على أنَّ (نملـة) مؤنث، بل يصحُّ أن يُقالَ في المذكَّـر : قالت نملةٌ؛ لأن نملة، وإنْ كانـت بالتاء هو مِمَّا لا يتميَّز فيـه المذكَّر من المؤنَّث، وما كان كذلك كالنملة والقملة ممَّا بينه في الجمع وبينَ واحده من الحيوانِ تاءُ التأنيث، فإنَّه يُخْبَرُ عنه إخْبارَ المؤنَّث، ولا يـدلُّ الإخبارُ عنه إخبارَ المؤنَّث على أنَّه ذكـر أو أنثى، لأنَّ التاءَ دخلت للفرق، لا دالة على التـأنيث الحقيقي»[٦٠٣]. ولستُ أنكِـرُ أنَّ في العربية أَلْفـاظاً تـدلُّ على المذكَّر والمؤنَّث بلا عـلامة تأنيث، كالبعير، والجمـل، والذراع، والوَلَد، والقوس، وغيرهـا، وهي ألفاظٌ تعزِّز ما ذهب إليه أبو حيَّان من حيثُ إنَّ النملة للمذكَّر والمؤنَّث.

ومِمّا يمكن عدُّه من هذه المسألة ما يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث من الصفات المنتهية بالتاء، علامة التأنيـث، على الرغم مـن أنَّ هذه التاء قد عُـدَّت للمبالغة، كما في راويـة ونابغة وطـاغية، وهُمَزَة، ولُمَزَة، وضُحْكَة وصُرْعة، وهِلْباجة (أحمق)، ورَبْعَة (معتدل القـامة من الرجال والنساء)، ويَفْعة، وإمَّعة، وغيرها من الألفاظ الأخرى التي تطالعنا في العربية.

ومنه التـاء التي لتأكيـد المبالغة، نحـو : نَسَّابة، وفهَّـامة، وبقَّاقـة، وفهَّامة، وصخَّـابة (كثير الصياح)، وغيرها من الألفاظ[٦٠٤].

---

(٦٠١) الفراء، المذكّر والمؤنَّث : ٦٩-

(٦٠٢) النمل : ١٨.

(٦٠٣) أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٧/ ٦١، وانظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل : ١/ ٥٦٢.

(٦٠٤) انظر : السيـوطي، المزهر : ٢/ ٢١٨، خـالد الأزهـري، شرح التصريح على التوضيـح : ٢/ ٢٨٨، المبرد، المقتضب : ٢/ ١٥٥، برجستْراسر، التطوُّر النحوي : ١١٤، أبو علي الفارسي، التكملة : ٣٦٦.

ومنه أيضاً قول العرب : فلانٌ صغْرَةُ أَبويه ، وصَغْرَة ولـد أبويه (أصغرهم) ، وهو كَبْرَة ولد أبويه (أكبرهم) ، وعَجْزة أبويه (آخرهم) ، على أنَّ هذه الألفاظ المنتهية بالتاء ممَّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث والمفرد والجمع ، إذ غُلِّب بنـاء المفرد المنتهي بالتاء على المذكَّر والمثنَّى والجمع . ومـن ذلك قول صبيٍّ من صبيان العرب إذا نُهي عن اللعب : أنَّا من الصَّغْرة (الصغار)[٦٠٥].

(٥) انتهاء بعض الجمـوع التكسيريَّة بالتاء المربـوطة ، لعلَّ هذه المسـألة توحي بتغليـب المؤنَّث على المذكَّر ، أو علامة التأنيث على غيرها ، وقد تكونُ هذه التـاء لتأكيد التأنيث ، كبُعولة ، وخُؤولة ، وعُمومة ، وذُكـورَة ، وفُحولة ، وحُظوظة (جمع حـظّ) ، وذِكارة ، وفِحالة ، وغيرها مِمَّـا يطالِعنا في العربيّة منتهياً بعلامة التأنيث . وقيل إنَّها لتأكيد الجمع .

وتكون للـدلالة على العجمـة ، كَطَيالِسَـة ، وكيالِجة ، ومَـوازِجة[٦٠٦] ، وصوالجة ، وجـوارِبة ، وغيرها من الجموع التكسيريّـة . ويظهر لي أنّ هذه التاءَ كسابقتها من حيثُ كـونُها لتأنيث الجمع أو تأكيده .

وتكون عِوَضاً من اليـاء المحذوفة في (فعاليل) كقنادِلة وعبادِلة ، وعباهِلـة ، وزَنادِقَة ، ودَهاقِنَة ، وغيرها . وإيثار التاء على غيرها يومىء إلى تغليبها على غيرها[٦٠٧].

وللتفرقـة بين الجمع ومفـرده ، نحو : كـوفيٌّ وكوفِيّـة ، وبَصْريّ وبَصْرِيَّة ، وحمَّار وحمَّارة ، وجمَّال وجمَّالة ، وسيَّـار وسيَّارة ، وهي جموع على خـلاف اسم الجنس الجمعـي الذي يفرَّق بينـه وبين مفرده بالتاء ، نحو : شجرة وشَجَر ، وبقَرَة وبقَر ، وبطَّة وبطّ .

وللنسب في كثير من هـذه الجموع ، نحو : أشاعِـرَة ، وأزارِقة ، وأرادِنة ، ومغارِبـة ، وغساسِنة ، ومناذِرة ، وغيرها ممَّا خُتِمَ بهذه التاء التي تُعَدُّ عِوَضاً من ياء النسب المشدَّدة[٦٠٨].

أمَّا تلك التي في (أَفْعِلَة) كأَطْعِمَـة ، وأمْكِنة ، وأحْمِرة ، و (فِعْلة)كَصِبْيَة ، وغِلْمَة ، وجيرَة – فهي كياء النسب في كـرسيّ وقَمْرِيّ ، وغيرهما مما فيه الياء المشـدَّدة ليست للنسب ، أو مِمَّا تُنـوسيَ فيه هذا النسـب ، وعليه فـإنَّ هـذه التاء لا تـدلُّ على معنًـى كغيرهـا من التـاءات السـابقة في بعـض جموع التكسير ، ويتراءى لي أنَّها لتحقيق التعادُل بين (أفعُل) الـذي يَطَّرِد في كلِّ اسم مفردٍ مؤنَّـث رباعيّ

(٦٠٥) انظر : ابن منظور ، لسان العرب (صغر ، كبر ، عجز) الزبيدي ، تاج العروس (صغر ، كبر ، عجز) .

(٦٠٦) الموازجة : الموازج ، وهي جمع مَوْزَج ، وهو الخُفّ .

(٦٠٧) انظر : د . عبـد الفتاح الحموز ، ظـاهرة التعـويض في العربيـة : ٢٠ ، عباس أبو السعـود ، الفيصل في ألـوان الجموع : ٢٩٠-

(٦٠٨) انظر : د . عبد الفتاح الحموز ، ظاهرة التعويض في العربية : ٢٠-٢٢ ، عباس أبو السعود ، الفيصل في ألوانِ المجموع : ٢٩-

قبل آخره مدَّة زائِدَة، وليس فيه علامة تأنيث، كعَناقٍ وأعْنَقُ وغيرها، كما مرَّ، وبين أفْعِلة الذي يطَّرد في كلِّ مفرد مذكَّر رباعيَّ قبل آخره مدَّة زائدة، كحمار وأحْمِرة، زيادةً على تحقيق أمن اللبس بينَ ما هو جمع لمفرد مذكَّر في هذه المسألة ومفرد مؤنَّث. ولعلَّ التعادُل المشار إليه يكْمُنُ في أنَّ المؤنَّث أثقل من المذكّر، ولذلك زيدت التاءُ على جمعه، ولم تُزَد على جمع المؤنَّث الذي يُعدُّ ثقيلاً زيادةً على ثِقَل (أفْعُل) بضمِّ عينه، فثقِّل لذلك جمع المذكَّر وخُفِّفَ جمع المؤنَّث. ولعلَّ حَصْر هذه التاء علامة التأنيث في جمع المذكر - يُعَدُّ من باب تغليب علامة المؤنَّث على علامة المذكّر، وهي خلوُّه من أي علامة تدلُّ على تذكيره، لأنَّه خلق في اللغة هكذا، لتوافره فيها قبل المؤنَّث، فلم يَحْتج إلى علامةٍ ما كالمؤنّث الذي لا بدَّ فيه من هذه العلامة لتحقيق أمن اللبس بينه وبين المذكَّر.

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ العربيّة تميل إلى تغليب المذكَّر على المؤنَّث، لأنَّه الأصْلُ والأشرف على حسب ما في مجتمعات البيئات اللغوية من أعراف ومعتقدات وتقاليدَ إلاَّ في بعض المسائل التي يمكن أنْ تُعَدُّ من باب تغليب المؤنَّث على المذكَّر، لعلَّة ما، كما مرَّ، وهي مسائل تعدُّ قليلةً بالإضافة إلى تلك التي غُلّب فيها المذكَّر على المؤنَّث.

ثانياً : الإفراد والتثنية والجمع

يُعَدُّ المفردُ في العربيّة أصلاً والمثَنَّى والجمع فرعاً، وتميل العربيَّة، في الغالب، إلى تغليب الكثرة على القلّة، كما مرَّ، على الرغم من توافر بعض المسائل فيها يمكنُ وضع المفرد فيها موضع المثَنَّى والجمع، وهي مسألة يتراءى لي منها تَغليبه عليهما فيها. ويُعَدُّ المفردُ أيضاً أخفَّ منهما من حيثُ دلالته على الواحد، ودلالتهما على الاثنين والأكثر منهما، لأنَّ الفكر في الواحد يحتاج إلى وقتٍ أقل منه في الاثنين والجماعة، وعليه فإنَّ المثنَّى يُعَدُّ أخفَّ من الجمع للعلَّةِ نفسها، وعلى الرغم من ذلك فإنَّه يعدُّ أثقَلَ من جمع المذكَّر السالم، لشيوعه في العربية، إذْ يشمل العقلاءَ وغيرهم، وهي مسألةٌ لا تتوافَر في جمع المذكَّر السالم الذي يقيَّد ما يجمع عليه بقيودٍ ليست بخفيَّة، وهي قيودٌ لا يخضع لسلطانها المؤنَّث وغير العاقل علماً أو صفة. ولقد رأيت أنَّ في العربية مسائِل يمكن أن يُغلَّب فيها الإفراد، أو التثنية، أو الجمع.

(١) تغليب المفرد على المثنَّى والجمع

لعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من هذه المسألة - كما يتراءى لي - أو من باب إيثاره عليهما - ما يأْتي :

(١) أنَّ الأصل في النسب أنْ يكون للمفرد، لكونه أصلاً وأخَفَّ، على الرغم من أنَّ في العربيّة ألفاظاً مجموعة نُسب إليها، وهي ألفاظٌ يكاد يدور جمهورها في فلك ما سُمِّيَ به منها، أو ما يُعَدُّ من باب الشذوذ عند القدامى. ولست أنْكِرُ أنَّ بعض القُدامى وكثيراً من المحدثين قد

أجازوا النسب إلى الجمع لتحقُّق أمن اللبس في المَعْنى بين منسوبي المفرد والجمع في العربية. ولعلَّ في شيوع النسب إلى المفرد في العربيَّة، والدعوة إليه - تغليباً للمفرد على الجمع والمثنَّى على الرغم من أنَّ في النسب إليهما إبقاءً لمعنى الكثرة التي في الجمع، والتثنية التي في المثنَّى، وهي كثرة تختفي تماماً في النسب إلى المفرد(٦٠٩).

(٢) كون مجرور (ربَّ) المميَّز مفرداً مذكَّراً: لقد مرَّ أنْ البصريّين أوجبوا أنْ يكون هذا الضميرُ مفرداً مجروراً لفظاً، وهي مسألة توحي بتغليبه على غيره من المثنَّى والجمع(٦١٠).

(٣) كون اسمي (ليس) و (لا يكون) في باب الاستثناء مفرداً مذكَّراً: أوجب النحويُون قياساً على كلام العرب أن يكون اسم هذين الفعلين في هذه المسألة ضميراً مذكَّراً مستتراً وجوباً، ولهم في تأويل هذا الوجوب أوجه، منها أنَّ هذينِ الفعلينِ قائمانِ مقام (إلاّ) في هذا الباب، فأخَذا حكمها في عدم التغيُّر (٦١١)، وأنَّ الضمير أُفرد وذُكِّر بعودته على (بعض) المدلول عليه بكلِّه السابق (المستثنى منه)، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو على الفاعل المفهوم من الكلام السابق، على الرغم من أنَّه قد لا يتوافر قبلهما فعل في بعض التراكيب اللغويَّة، نحو: القوم إخوتك ليس زيداً، أو لا يكونُ زيداً(٦١٢). ويتراءى لي أنّ هذه المسألة يمكن حملُها على تغليب الإفراد على التثنية والجمع، والتذكير على التأنيث، لما مرَّ، في باب الاستثناء. والقول نفسه في (ما عدا)، و (ما خلا) زيادةً على أنَّهما لم يُغيَّرا، لقيامهما مقامَ (إلاَّ).

(٤) كون (أيَّ) وصلة نداء ما فيه (أل)، أو تلك التي في باب الاختصاص - للمفرد، المذكَّر والمثنّى والجمع، و (أيّة) للمؤنَّثة ومثنَّاها وجمعها: وهي مسألةٌ تدل على تغليب المفرد مذكَّراً ومؤنَّثاً على غيره(٦١٣).

(٥) كون تمييز (كم) الاستفهاميّة مفرداً منصوباً: ذهب البصريُّون إلى أنَّ تمييزها يجب أن يكون مفرداً منصوباً قياساً على السماع؛ وأنَّها تشبه في ذلك تمييز العدد المركَّب الذي يُنْصَبُ تمييزُهُ المفرد، أمَّا الكوفيّون فأجازوا جمعه(٦١٤). ويظهر لي أنَّ تغليب المفرد على غيره في هذه المسألة - يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين (كم) الاستفهاميّة والخبريّة، والتعادُل بينهما أيضاً، لأنَّ الاستفهاميّة تُعَدُّ

---

(٦٠٩) انظر التفصيل في هذه المسألة في بحثنا: اللبس وأمنه في النسب، وهو بحث أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية في الأعداد القادمة، وانظر، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٣٧٨.

(٦١٠) انظر الصفحة: ٩٤.

(٦١١) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٢١٣.

(٦١٢) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٦٢.

(٦١٣) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/ ١٨٦.

(٦١٤) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٣/ ٧٩، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٤٢٣.

أكثَرَ استعمالاً في العربيـة من الخبريَّة، ولا سيَّما في كلامنـا في هذا العصر، وكذلك عُـدَّت أثقل منها، فأُعطيت ما يُخَفّفُها، وأُعْطِيَت الخفيفة (الخبريَّـة) ما يثقِّلُها، فكان تمييز الاستهامية مفرداً منصوباً والخبريَّة مفرداً أو جمعاً مجروراً. ولَسْتُ أنْكِرُ أنَّ تحقيق أمن اللبس بيِّن عند الخاصّة الذين يتبيّنون مواضـع اتِّفاقهما واختلافهما، وهي مسـألةٌ تكون خفيَّة على العـامة الذين لا يتـوافر لهم ذلك.

(٦) أنَّ الواوَ تُعَـدُّ أصلاً لحروف العطف لـدلالتها على معنًـى واحد: الواو لا تـدل إلاَّ على الجمع والاشتراك، أما سـائر حروف العطـف فتدلُّ عليه وعلى معنـى آخر، في الغـالب[٦١٥]، فغلِّب بذلك مـا يدلُّ على أمرٍ واحد على ما يـدلُّ على أكثر منه، لأنَّه الأخفُّ، والأَصْـلُ في الدلالة أن تكون لمعنًى واحدً.

(٧) إضافة الأعداد من ٣-٩ إلى لفظ مئة :

الأصـل في تمييـز هـذه الأعـداد أن يكون جمعـاً مجروراً (ثـلاث مئين)، وذكـر أبـو البركـات الأنباريّ[٦١٦] أنَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ العـرب يكتفون بلفظ المئة؛ لدلالتهـا على الجمع. ويظهر لي أنَّ هذا التغليب يعود إلى أنَّ المفرد أصلٌ وأخفُّ من الجمع الذي يُعَدُّ فرعا زيادة على أنَّ مئة مفرد في اللفظ جمعٌ في الدلالة.

(٨) تغليب الجزء على الكلّ : وممَّا يمكن عدُّه من ذلك قول العرب : رَقَبتُك حُرٌّ، وفرجُكَ حُرٌّ، على أنَّهما غُلِّبا على سائر الأعضاء على وَفْق تلك الأعراف والعـادات والتقاليد والمعتقدات التي كانت تُسيْطرُ على المجتمعات آنذاك[٦١٧].

(٢) تغليب المثنّى

يُعَدُّ المثنَّى في منزلةٍ بين المنزلتين (المفرد والجمع)، وتكاد المسائِلُ التي يمكن إخضاعُها لسلطان هذه الظاهرة تكـون نادرةً من حيثُ تغليبُه على غيره، إذا استثنينا ما يُسمَّى بـالمثنَّى التغليبيّ، ولعلَّ أهمَّها ما يأتي :

(١) اختصاص العربيّة المثنّى بالألف في الرفع :

غَلَّبَتِ العربيَّة الألف على الواو التي اختصَّت بها جمع المذكَّر السالم، لشيوعه وكثرة الالتجاء إليه فيها، لأنَّ كل اسـم مفردٍ أيًّا كان صالِحٌ للتثنيـة على خلاف هذا الجمع الذي لابُدَّ مـن أنّ يتوافَر في

---

(٦١٥) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٣٠٢.

(٦١٦) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية : ٢٢٣.

(٦١٧) انظر أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيَّة : ٢٣.

مفرده قيودٌ معروفةٌ، فكان في ذلك أثقلَ منه، وهي مسألةٌ تقتضي تخفيفه لتحقيق التعادل بينهما، فاختصَّ بالألف رفعاً، والجمع بالواو، لتخفيفه وتثقيل الجمع، أمَّا الياءُ علامة النصب والجرّ فهما فيها سواءٌ (٦١٨). والقول نفسه في فتح ما قبل الألف وكسر النون بعدَها، وضمّ ما قَبْل الواو وفتح النون بعدَها.

(٢) المثنّى التغليبي :

لقد أفرد بعض النحويّين والتصريفيِّين من القدامى لهذه المسألة أمكنةً في بعض تصانيفهم، جمعوا فيها تلك المثَنيَّات التي تُعَدُّ من باب التغليب (٦١٩). وتحدَّث عنه بعضُهم في أثناء تأويل آية قرآنية (٦٢٠)، ولعلَّ كتاب (المثنَّى) لأبي الطيِّب اللغويّ - يُعَدُّ أوّل مُصَنَّفٍ في هذا الباب، وهو يحوي في أثنائه وحناياه أنواعاً لهذا المثنّى التغليبيّ. ولقد دوَّن السيوطيّ في (المزهر) تلك الألفاظ التي من هذا الباب في تصانيف مَنْ هم قبله، كـ (إصلاح المنطق)، لابن السكّيت، و (المثنَّى) لأبي الطيِّب، و (الصحاح) للجوهري، و (جمهرة اللغة)، لابن دريد، وغيرها. ويمكن أن يُعدَّ كتاب المحبّي (جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنَّين) - أوفي ما صُنِّف في هذه المسألة من حيثُ حصرُ كثير من المثَّنَّيات التغليبيَّة (٦٢١). ولعلَّ أهَمَّ ما يمكن عدُّه من باب هذا المثنَّى على حَسَب تقسيم أبي الطيِّب اللغوي - ما يأتي :

(١) الاثنان اللذان غُلّب اسم أحدهما على صاحبه :

لعلَّ مسوِّغ التغليب فيهما يدور في فلك الشهرة والأهميّة والشرف، والقِدَم، وغيرها مِمَّا يفرض سلطانَه على مجتمع البيئات اللغويَّة، على حسب أعرافه ومعتقداته وتقاليده، زيادةً على الخفَّة التي لا بُدَّ من المصير إليها، ولا سيَّما في تلك الألفاظ التي يكثر استعمالها ويشيع، وهي من سمات العربيَّة البيِّنة.

ومن هذه الألفاظ المثناة تغليباً في هذه المسألة - العُمَران، وهما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، على أنَّ عُمَر قد غُلِّب على أبي بكر لخفَّته في اللفظ، لأنَّ العربيَّة تَميلُ إلى إيثار الخفيف على

---

(٦١٨) انظر أبو البركات الأنباري، أسرارا العربية : ٤٩ .

(٦١٩) انظر : السيوطي، المزهر : ٢/ ١٨٥-، أبو الطيّب اللغوي، كتاب المثنَّى : ٤-١٧، ٢٧-٤٩، ٣٥-٣٧، - ٥٣-٥٣ - ٥٦، ابن السكّيت، إصلاح المنطق : ٤٥، الجامي، الفوائد الضيائيَّة : ٢/ ١٧٢، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٢٩٠١، السيويطي، همع الهوامع : ١/ ١٣٦، المحبيّ، جَنى الجنتين، ١١٧-، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ١/ ٩٦، الصبَّان، حاشية الصبَّان : ١/ ٧٦.

(٦٢٠) انظر الشهاب، حاشية الشهاب : ١/ ٢٣٦.

(٦٢١) انظر المحبّي، جنى الجنّتين : ١١٧-

الثقيل، فأبو بكر يُعَدُّ أثقلَ لكونه مركَّباً إضافيّاً. وقد يعودُ ذلك إلى أنَّ عُمَر يُعَدُّ أقرب عهدا إلى أوَّل مَنْ سُمِعَتْ عنه هذه التثنية، لأنَّ الأدنى والأقرب يُغلَّب في الغالب على الأبعد، أو إلى طول المدة الزمنيَّة التي قضاها عمر في الخلافة الإسلاميَّة، لأنَّ الخفَّة يمكن أن تتوافر في (البكْرانِ)، تثنية أبي بكر أيضاً. ويظهرُ لي أنَّ هذه المسألة راجعةٌ إلى أنَّ الدولة الإسلامية في عهد عمر - رضي الله عنه - قد استطاعت أنْ تقهر أعظم دولتين في تلك الفترة، دولة الفرس، ودولة الروم، فكان بذلك أكثر شهرةً في المجتمع الإسلاميّ في هذه المسألة آنذاك من أبي بكر، رضي الله عنه، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما أذهبُ إليهِ قول ابن منظور «وإذا كان أخوان، أو صاحبان، وكان أحدُهما أشهر من الآخر - سُمِّيا جميعاً باسم الأشهر. »(٦٢٢)، وما ذهب إليه أبو عبيدة من أنَّه غُلِّب للشهرة وطول المدَّة.

وقيل إنَّ العُمَرين هما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام (أبو جهل)، على أنَّ ابن الخطَّاب قد غُلِّب، لكونه أشرف من أبي جهل، ويعزّز ذلك قول الرسول، ﷺ: «اللهُمَّ أَعِزَّ الإسلام بأحَبِّ العمرين إليك»(٦٢٣). وقيل أيضاً إنَّهما عمر بن الخطَّاب وعمر بن عبد العزيز، ولعلَّ ما يردُّ ذلك قولهم لعثمان رضي الله عنه: «نطلب منك سنّة العَمرين»(٦٢٤)، ولعليٍّ كرَّم الله وجهه يوم الجمل: «سُنَّة العمرين»(٦٢٥).

ولست أتَّفق مع مَنْ يذهب إلى أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ العرب قد يقدِّمون الأقلَّ فضلاً على غيره: «وقال ابن السكيت: العامران في قيس: عامر بن مالك بن جعفر، وهو ملاعبُ الأسنَّة، وهو أبو براء، وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر قال: والعُمرانِ أبو بكر وعُمر، فَغُلِّب عمر، لأنه أخفَّ الاسمين. قال: وقيل: سنَّة العُمَرينِ، قبل خلافة عمر بن عبد العزيز وقال أبو عبيدة نحوَه، قال: فإن قيلَ: كيفَ بُدِئ بعمر قبل أبي بكر، وهو قبله، وهو أَفضل منه، فإنَّ العربَ يفعلون مثلَ هذا، يبدءون بالأخَسِّ، يقولون: ربيعة ومضر، وسُلَيْمٌ وعامر، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً. وقال أبو يوسف: قال الأصمعي: حدَّثنا أبو هلال الراسيّ عن قتادة أنَّه سُئِل عن عتق أُمَّهات الأولاد، فقالَ: أَعْتَقَ العُمَران فيمن بينهما من الخلفاء أمَّهات الأولاد. ففي قول قتادة العُمَران: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز...»(٦٢٦). والعُمَران في قولهم: «سار في الناس سيرة

---

(٦٢٢) ابن منظور، لسان العرب (حرر)، وانظر: أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنَّى: ٤ الأزهري، تهذيب اللغة: ٢/ ٢٨٧، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٣، ابن كمال باشا: رسالة في تحقيق التغليب: ٥٠، المحبّي، جنى الجنتين: ٨١، الزبيدي، تاج العروس (حرر).

(٦٢٣) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان: ١/ ٧٦.

(٦٢٤) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنّى: ٤، ابن منظور، لسان العرب (عمر).

(٦٢٥) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٣، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب: ٤٩.

(٦٢٦) الأزهري، تهذيب اللغة: ٢/ ٣٨٧. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (عمر)، الزبيدي، تاج العروس (عمر)، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب: ٤٩.

العُمَرين ... »(٦٢٧) هما عُمَر بن الخطـاب وعُمَر بن عبد العـزيز، لأنَّه لم يكن بين عُمَـر بن الخطاب وأبي بكر خليفة. ومنه العَمْران وهما عمرو بن جابر بن هلال، وبدر بن عمرو بن جؤية(٦٢٨).

والمشرقـان، المشرق والمغـرب، ومـن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿ يـا ليـتَ بيني وبينَـك بُعْدَ المشرقين﴾(٦٢٩)، على أنَّ المشرق قد غُلِّـبَ على المغرب؛ لأنَّ الشرقَ يدلُّ على الـوجود، أمَّـا المغرب فعلى عدمه، والوجود أشرف من عدمه(٦٣٠). أمَّا قوله تعالى: ﴿ربُّ المشرقين وربُّ المغربين﴾(٦٣١) - فالمشرقان فيه مشرق الشتاء، ومشرق الصيف، والمغربان كذلك، عند أبي الطيب اللغوي(٦٣٢). وقيل إنَّهما المشرق والمغرب، فلا شـاهد في تغليب الأشهر والأهمّ على غيره في هذا القـول إلاَّ إذا كانا متساويين في هذه المسألـة, وقيل إنَّهما المغرب والعشاء(٦٣٣)، ولعلَّ الأوَّل هـو الأَوْلى والأظهر، لأنَّ الآية عليه، وأنَّ الوجود يُغَلَّبُ على عدمه.

والمكّتانِ، مكَّة والمدينة(٦٣٤)، على أنَّ مكَّـة الأشهـر والأهمُّ والأشرف في الجاهليـة والإسـلام؛ لتوافر الكعبة المشرَّفة والمسجد الحرام فيها.

والليلانِ، الليل والنهار (٦٣٥) على أنَّ الليل غُلِّـب لكونـه أهمَّ وأولى، مـن حيثُ إنَّ الإنسـان يميل إلى الراحـة والهدوء فيه، ويؤدِّي صلاة القيـام، وغيرها، على الرغم مـن أنَّ النهارَ يستطيع أنْ يُوفِّر فيه ما تحتاج إليه أسرته في عيشها.

والفُراتان، الفراتُ ودُجَيْل(٦٣٦)، على أنَّ الفرات غُلِّب لشهرتـه؛ لأنَّ دُجَيْلاً نهرٌ صغيرٌ ينْسابُ من دجلة، وقيل إنَّهما دجلة والفرات.

والمَطَران، المطر والريح، على أنَّ المطر غُلِّبَ على الريـح لأنَّه أكثر فائدة وأثراً في نفس الإنسان،

---

(٦٢٧) انظر أبو الطيب اللغوي، كتاب المثنى: ٤.
(٦٢٨) انظر المحبّي، جنى الجنتين: ٨١، الأزهري، تهذيب اللغة: ٢/ ٣٨٧، السيوطي، المزهر: ٢/ ١٨٦.
(٦٢٩) الزخرف: ٣٨.
(٦٣٠) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣١٢، المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٨.
(٦٣١) الرحمن: ١٧.
(٦٣٢) انظر أبو الطيب اللغوي, المثنَّى: ٢٢-٢٣.
(٦٣٣) انظر المحبى، جنى الجنتين: ١٢٧، حاشية (١).
(٦٣٤) انظر المحبي، جنى الجنتين: ١٢٧، حاشية (١).
(٦٣٥) انظر المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٧، أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١٦.
(٦٣٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١٦، المحبّى، جنى الجنتين: ١٢٦، السيوطي، المزهر: ٢/ ١٨٧، ابن منظور، لسان العرب (فرت)، الزبَّيدي، تاج العروس (فرَت).

ومنه قولهم : «هاجَ المطرانِ، والبرد بالمطرين»(٦٣٧)، وقولُ الشاعر (٦٣٨) :

وبالمطرينِ يَأْذى السَّفْرُ فيها ومنها يُوْحَشُ البطلُ الأَنيسُ

والطُّرْمتانِ، الطُّرْمة (وسط الشَّفة العليا)، والتُّرْقَةُ (الشفة السُّفلى)، ومنه قولهم : لفلانٍ طُرْمتانِ، لا تُـرْقَتانِ، لأنَّ الطُـرْمـةَ غُلِّبت - كما يظهـر لي - لكـونها أعلى، إذْ يُعَـدُّ الأعلى أَشْرفَ وأهـمَّ على وَفْـقِ عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه(٦٣٩).

واللسانانِ، اللسان والفم، على أنَّ اللسان قد غُلِّب؛ لأنَّه عضو النطق وغيره، وهو أكثر تأثيراً في السامع، إذ يبدو ذلك بيِّناً فيما يُطالعنا من تنغيم في كلام الخطباء وغيرهم(٦٤٠).

والعشاءان، المغرب والعشاء(٦٤١)، ومنه قوله ﷺ : «أحيوا ما بين العشاءين»(٦٤٢)، ويظهر لي أنَّ العشاء قـد غُلِّبَ على المغـرب، لكونـه آخر الأوقـات والصلوات المفـروضة في اليـوم، وأنَّ المرء يستطع فيه أنْ يؤدِّي النوافل من الصلوات، زيادةً على إراحة الجسم من عناء العمل في النهار.

والحُرَّانِ، وهما أخـــوان، الحُرُّ وأُبيٌّ (٦٤٣)، والحَسَنـان، الحسـن والحُسَيْن (٦٤٤)، السّبطان، والمِرْبَدانِ، المِرْبَدُ والطريق الذي وراءَه(٦٤٥)، ومنه قول الفرزدق(٦٤٦) :

عشيَّة سال المِربدانِ كلاهما عجاجَةَ موتٍ بالسيوفِ الصوارمِ

والغُصَيْنانِ، الغُصَيْن وأخوه، على أنَّ الغُصَيْنَ أشهَرُ، فَغُلِّبَ على أخيه، ويعـزِّز ذلك ما طالعنا به المحبِّـي : «سأَلَ أعرابيٌّ عن رجـل يقال له غُصَيْن، وأخ له، فقـال : ما فَعَل الغُصَيْنانِ؟ فَغُلِّبَ

---

(٦٣٧) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٦، المحبّي، جنى الجنتين : ١٢٨ .
(٦٣٨) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٦ .
(٦٣٩) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٦، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٥ .
(٦٤٠) انظر المحبّي، جنى الجنتين : ١٤٧، حاشية (٢).
(٦٤١) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٩، المحبّي، جنى الجنتين : ١٢٥ .
(٦٤٢) انظر أبو الطيب اللغـوي، المثنَّى : ٩، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٥، ابن الأثير، النهاية في غـريب الحديث والأثر : ١/ ٤٧٦ .
(٦٤٣) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنى : ٩، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٥ .
(٦٤٤) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٩، المحبّي، جنى الجنتين : ١٢٥ .
(٦٤٥) انظر : الجوهـري، الصحاح (ربد)، ابـن منظور، لسان العرب (ربـد)، الزَّبيدي، تـاج العروس (ربد)، أبـو الطيب الغوي، المثنى : ١١، المحبّي، جنى الجنتين : ١٢٧ .
(٦٤٦) انظر أبو الطيب اللغويّ. المثنَّى : ١١ .

أحدُهما على الأخر»[٦٤٧]، ففي هـذا السؤال لم يُذْكَـر اسم الأخ، لأنَّ الغُصَيْنَ أكثَر شهـرةً منه، كما يظهرُ لي.

والدِّرهمان، الـدّرهم والـدينارُ، على أنَّ الدّرهـم غُلِّب لكثـرةِ استعماله وتـداوله[٦٤٨]. وسورتا الإخلاص، وهما ﴿قل هو الله أحد﴾[٦٤٩]، و ﴿قل يا أيُّها الكافرون﴾[٦٥٠]، على أنَّ الإخلاص قد غُلِّبَت، لأنَّ العقيدة الإسـلاميَّة تدور في فلكها. والحِرْجـان، وهما رجلان، أحدهما حِرْج مـن بني عمرو بن الحارث[٦٥١].

ويُغَلَّبُ المذكَّر على المؤنَّث في هذه المسألة بلا قيد؛ لِما مرَّ في حديثنا عن مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليهـا، ومن ذلـك الأخوانِ، الأخ والأخـت[٦٥٢] ، والزَّندان، الزَّنْـدُ والزَّنْدة، وهما الأعلى والأسفل من عودي الاقتداح، وذكر المحبِّـي أنه لا يُقال : زَنْدتان[٦٥٣]، ومنه المثل «زَنْدان في مِرْقَعَةٍ»[٦٥٤] . والأبوانِ في قوله تعالى : ﴿فإنْ لم يَكُنْ له وَلَدٌ وَوَرِثَه أبواهُ فلأمِّه الثُلُث ... ﴾[٦٥٥]، و ﴿فلَمَّا دخلوا على يـوسُف آوي إليـه أبويـه وقال ادخلـوا مصر إنْ شاءَ اللهُ آمنينَ ورفَـع أبويـهِ على العرش ... ﴾[٦٥٦]. والقول نفسُه في الوالدين، ومنه قوله تعالى : ﴿للرجال نصيبٌ مِمَّا ترك الوالدانِ والأقْرَبـون وللنساءِ نصيبٌ مِمَّا تـرك الوالدانِ والأقْـرَبون ... ﴾[٦٥٧] ، و ﴿وَوَصَّيْنا الإنسانَ بـوالديهِ حملته أمُّه وهناً على وَهْنٍ وفصاله في عامين أن اشْكُر لي ولوالديكَ إليَّ المَّصير﴾[٦٥٨] على الرغم من أنَّ الأمَّ هي التي تلد حقيقةً.

والأَذانان، الأذان والإقامة[٦٥٩]، على أنَّ الآذان مذكَّر والإقامة مؤنثـة لفظاً، على الرغم مِمَّا يُقال

---

(٦٤٧) المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٦ .

(٦٤٨) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣، حاشية (١).

(٦٤٩) الإخلاص : ١ .

(٦٥٠) الكافرون : ١ .

(٦٥١) انظر المحبيّ، جنى الجنتين : ١٢٢، حاشية (١) ، الزَّبيدي، تاج العروس (حرج).

(٦٥٢) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١١٩، حاشية (٢).

(٦٥٣) انظر المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣ .

(٦٥٤) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٣، وانظر : ابن منظور، لسان العرب (زَند)، الزبيدي، تاج العروس (زند). المرقعة : الخريطة التي رقعت، ويُرْوى : «زَنْدانِ في وعاءٍ» يَضرب للمتساويين قي النَّذالة .

(٦٥٥) النساء : ١١ .

(٦٥٦) يوسف : ٩٩-١٠٠ .

(٦٥٧) النساء : ٧ .

(٦٥٨) لقمان : ١٤ .

(٦٥٩) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٨، المحبِّي، جنى الجنتين : ١١٩ .

إنَّ التاء المربوطة عوض من عينها، أو الألف الزائدة بعدها (إقوام)، زيادَةً على أنَّ الأذانَ أهمُّ وأكثَرُ تنبيهًا على أنَّ الصلاةُ قد حان وقتُها، أمَّا الإقامة فإشعارٌ للمصلين بأنَّ الصلاة قد بدَأت. ويمكن أن يكون التغليب عائداً إلى أنَّ الإقامة أذانٌ بألفاظها، ومن ذلك قوله عليه السلام: «بين كلّ أذانَين صلاةٌ»(٦٦٠)، أي: بينهما السنن والرواتِب. والقمـرانِ، الشمس والقمر، فغُلِّـبَ القمر، لكـونه مذكَّـراً، على الرغم مـن أنَّ الشمسَ مصـدَر نوره(٦٦١). والأبانـانِ، وهما جبلان، أحـدهما أبان، والآخر سَلْمى، أو مُتالِع، وغيرهما(٦٦٢)، ويتراءى لي أنَّ سَلْمى من ألفاظ أعلام الإناث، لانتهائها بالألف المقصورة، على الرغم من كونها اسم جبل مذكَّراً، فغُلِّبَ اللفظ المذكَّر على المؤنَّث. وقيل إنَّ كليهما أبان، فلا تغليب فيهما.

ومنه قول العرب: «وَلَدُ فلان بين طيِّبين»(٦٦٣)، وهما أبوه وأمُّه، فغُلِّبت صفة الأب المذكَّر الذي يُعَدُّ أشرف وأهمَّ، كما مرَّ.

ويُغَلَّـبُ الأقـدَم على غيره، ومنـه البَصْرتـانِ، البصرة والكـوفـة على أنَّ البصرة أقـدَم مـن الكوفة(٦٦٤). والحيرَتان، الحيرة والكوفة؛ لأنَّ الحيرَةَ أقدَمُ أيضاً منها (٦٦٥).

ويطـالِعُنا تغليـبُ المؤنَّث المجـازيّ على المذكَّر لفظـاً في موضـعٍ واحد، وهـو المَروتان، الصفـا والمَروة، وهما جبلانِ بين بطحاء مكة والمسجد (جبلا المسعى)، وقيل إنَّهما أكمتان (٦٦٦).

ويطـالِعُنا أيضـاً تغليـب اسم المؤنَّـث على المذكَّر في هـذه التثنيـة، وممَّا يمكـنُ عـدُّه من ذلـك الضَّبُعان، وهما الضَّبُـعُ والضِّبْعانِ، على أنَّ المؤنَّث (الضَّبُـعُ) قد غُلِّـبَ لخفَّتِه، على الرغـم من أنَّ النحوِّيين قد ذكَروا أنَّ الأخفَّ يُغلَّب بقيد كونِه غير مؤنَّث(٦٦٧). ويشيع على ألسنة كثير من العامَّة والخاصة أنَّ الضَّبُع مذكّر، ويعزّزه أنَّه يقال للذكر أيضاً ضَبُع(٦٦٨)، ولست أتناسى تطوُّر كثيرٍ من

---

(٦٦٠) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٨، المحبِّي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٦٦١) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١٠، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٦.

(٦٦٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١٢، المحبِّي، جنى الجنتين: ١١٨، ابن منظور، لسان العرب (أبن).

(٦٦٣) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٥.

(٦٦٤) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ١٢، السيوطي، المزهر: ٢/ ١٧٤، ابن منظور، لسان العرب (بصر)، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢١.

(٦٦٥) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ١١، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٢.

(٦٦٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٧، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٧، ١٢٤، ابن منظور، لسان العرب (صفا)، الزبيدي، تاج العروس (صفا).

(٦٦٧) انظر: المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٤، حاشية (٣).

(٦٦٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ضَبع)، الزبيدي، تاج العروس (ضبع).

الألفاظ التاريخي، الذي تنوسي فيه التأنيث تماماً في عصرنا، كالذّراع، واليمين، وغيرهما.

وقد يستوي اللفظان في هذه المسألة من حيثُ ورود التثنية بلفظيها، ومن ذلك المحرَّمان والصَّفَران، تثنية محرَّم وصفر، ومن العرب من يسمِّي محرَّماً صَفَراً الأكبر، وصفَراً محرَّماً الأصْغَر[٦٦٩]. والمَسَيانِ، والصباحانِ، تثنية المساء والصباح[٦٧٠]، والأنْفَانِ والفَمان، تثنية الأنف والفم[٦٧١].

ويُطالعنا في بعض المثنَّيات التَّغليبيَّة بعض التغيير اللفظيّ، ومن ذلك المَسيان، على الرغم من أنّ الأصل المساءَانِ (٦٧٢)، والحَيْدانِ، حَيْدَة ووازع ابنا مالك بن خفاجة بن عقيل، وقياسُه الحَيْدَتان (٦٧٣). والشَّريفان، الشرف والشُّرَيْف مصغَّر الشرف. وقياسُهُ الشُّرَيفانِ بِضَمِّ الشين، وهما ماءانِ لعبسٍ (٦٧٤). والغَدوانِ، الغَداةُ والعشيّ، والقياس الغَداتان (٦٧٥)، أمَّا الغَدوان فتثنية الغد، على أن فيه تغليب المذكَّر على المؤنَّث.

(٢) الاثنانِ اللذَانِ غُلِّبَ نَعتُ أحدهما على الآخر :

يتراءى لي أنّ النعت المغلَّب كالعلم المُغلَّب في هذه المسألة؛ لأنَّ النعت الذي يغلب على صاحبه يكاد يعامَل معاملة العلم في الدلالةِ على منعوتة، إذا تنوسي. ومن ذلك الأسمران، الخبز والماء[٦٧٦]، على أنَّ صفة الخبز (الأسمر) قد غُلِّبت على صفة الماء، وقيل إنهما البُرُّ والماء، أو الرمح والماء، أو التمر والماء، على أنَّ صفة التمر قد غُلِّبت، كما في قولِ عائشة، رضي الله عنها : «لقد رأيْتُنا مع رسولِ الله - صلى الله عليه وسلَّم - وما لَنا طعامٌ إلاَّ الأسْوَدانِ»[٦٧٧]. وقيل إنهما الليل والحَرَّة (الأرض السوداء) : «وضافَ قومٌ مزيدًا المدنيّ، فقال لهم، ما لكم عندي إلاَّ الأسودانِ، قالوا : إن في ذلك لَمَقْنَعاً، التمر والماء، قال : ما ذلكم عَنَيْتُ، إنَّما أردت الحَرَّة والليل، والحَرَّة أرضٌ سوداء، فيها حجارة سودٌ، وهي مقبرة المدينة، والقبور المُجَصَّصة، بالليل موحشة، فما ظَنُّك بقبورٍ

---

(٦٦٩) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٧، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٧.

(٦٧٠) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٥، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٨.

(٦٧١) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٠، حاشية (٣).

(٦٧٢) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٥، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٨.

(٦٧٣) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٥، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٩٨.

(٦٧٤) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : ٢٤، أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٨.

(٦٧٥) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ١٦، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٦.

(٦٧٦) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٢٧، ابن منظور، لسان العرب (سود)، الزبيدي، تاج العروس (سود).

(٦٧٧) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٢٧، المحبِّي، جنى الجنتين : ١٢٠، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢/٤١٩.

سود البناء في أرضٍ سوداء في ظلمة الليل، كيف يكون حال مَن هذا قِراهُ؟ فهذا البلاءُ ... »(٦٧٨)، فلا تغليب فيهما، لأنَّ كليهما أسود. وقيل إنَّهما العسَلُ والحرَّة. والأولى عند ابن سيده أنَّهما الحرَّة والليل: «قال ابنُ سيده: وعندي أنَّها إنَّما أرادت الحرَّة والليلَ، وذلك أنَّ وجودَ التمرِ والماء عندهم شبَعٌ، وريّ، وخِصْبٌ لا شِصْب، وإنَّما أرادت عائشة - رضي الله عنها - أنْ تبالِغَ في شدَّة الحال، وتنتهي في ذلك بأن لا يكون معها إلاَّ الحرَّة والليل أذهَب في سوءِ الحالِ من وجود التمر والماء ... » (٦٧٩).

والأخضران، البحر والليل، على أنَّ الأخضر صفة البحر، غُلِّبت على الأسود صفة الليل(٦٨٠)، لما للبحر من فائدةٍ وأثرٍ في حياةِ المجتمعات. والأبيضان، الخبز والماء، على أنَّ الأبيض صفة الماء، وبذلك يكونان قد استويا في هذه المسألة، إذ يقال فيهما: الأسوَدانِ والأبيضانِ (٦٨١)، وقيل إنَّهما الحنطة والماء، أو الخبز والملح، أو الشحم والشباب، كما في قولهم: «اجتمع للمرأةِ الأبيضان»(٦٨٢)، فغُلِّبت صفة الشحم (الأبيض) على صفة الشباب الذي لا لونَ له(٦٨٣)، وقيل إنَّهما الشحم واللبن، وبذلك يستويان في هذه المسألة، لأنَّ كليهما أبيض، والماءُ واللبن، وهما يستويان أيضاً في هذه الصفة، فلا تغليب فيهما.

والباكران، الصبح والمساء، على أنَّ صفة الصبح قد غُلِّبَتْ، وقيل إنها الرائحان، على أنَّ الرائح المساء، فيستويان في تغليب صفة كليهما في هذه التثنية(٦٨٤).

(٣) الاثنان اللذان يَسْتَويانِ في النعت:

يتراءى لي أنَّ أنَّ النعت إذا شاع وكثر استعماله صار ملازماً كمنعوته، مُغْنياً عنه، وحالاً محلَّه، ومن ذلك الأَقْهبان، الفيل والجاموس(٦٨٥)، والأَحْمرانِ، الخمر واللحم(٦٨٦)، ومنه قولهم: «أهْلَكَ الرجالَ الأحمران»، وقيلَ إنَّهما الزعفران والذهب، ويعزّزه قولهم: «أهلَكَ النساءَ الأحمرانِ»،

---

(٦٧٨) انظر: المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٠، ابن سيده، المخصَّص: ١٣/ ٢٢٣، ابن منظور، لسان العرب (سود)، الزبيدي، تاج العروس (سود).

(٦٧٩) ابن منظور، لسان العرب (سود). وانظر: الزبيدي، تاج العروس (سود)، ابن سيده، المخصَّص: ١٣/ ٢٢٣.

(٦٨٠) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٢٨، المحبّي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٦٨١) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنّى: ٢٨.

(٦٨٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنّى: ٢٨، المحبّي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٦٨٣) انظر: المحبّي، جنى الجنتين: ١١٩، ابن منظور، لسان العرب (بيض)، الزبيدي، تاج العروس (بيض).

(٦٨٤) انظر: أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى: ٢٨، المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٣.

(٦٨٥) انظر: أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى: ٢٩، المحبّي، جنى الجنتين: ١٢٢.

(٦٨٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٢٩، ابن منظور، لسان العرب (صفر)، الزبيدي، تاج العروس (صفر).

والأصفران، الـذهب والزعفران، ومنـه قولهم: «أهلَكَ النسـاءَ الأصفران»[٦٨٦]. وغير ذلك مـن الصفات التي استُغني بها عن موصوفاتها.

والقول نفسه فيما غُلِّب فيه اللقبان على الاسمين، ومن ذلك التوأَمان، جُشَمُ وزيد ابنا الخَزْرج، وقيل إنَّهما عائذةُ وتيم اللات ابنا مالك بن بكر بن ضبَّة، أو عمرو وعامر ابنا قطن بن نَهْشل[٦٨٧]. والغَمامَتان؛ بُرد بن أَفْضَى وغيلان بن دُعْمِيّ[٦٨٨]، وغير ذلك من الألفاظ التي يمكن أن يُسْتَغْنَى فيها باللقب الذي يشمل اللفظتين المراد تثنيتهما[٦٨٩].

(٤) الاثنانِ اللذانِ غُلِّبَ لقب أحدهما على الآخر:

لعلَّ هذا النوع لا يختلف عمَّا غُلِّبت فيه صفة أحد المثنَّيين على صفة الآخر إلاَّ في عدِّ اللقب أكثر ملازمةً لمن لُقِّب به، وشهرة وشيوعاً من تلك الصفة المغلَّب عليها، فاللقب صفة ملازمة تُنوسي بها الملقَّب في الغالـب. ومنه البُرَيكان، بُرَيكٌ وبـارك، على أنَّ بُرَيكاً قد غُلِّب على اللقـب الآخر، إمَّا للفظه، وإمَّا لسنِّه، وإمَّا لخفَّتة عند أبي عبيدة[٦٩٠]، ويظهر لي أنَّ باركاً أخفُّ في اللفظ من بُرَيْك. والشَّنَّتان، وهب بن خالد من هوزان الذي يُلَقَّب بالشَّـنَّة، والصُدَيُّ بنْ عَزْرة[٦٩١].

(٥) الاثنان اللذان غُلِّب فيهما اسم الأب أو الجدّ على الابن:

ولعلَّ هذا النـوع يدور في فلك تغليب الأقدم أو الأكبر على الأصغر، ومنـه المُصْعبَان، مُصْعب ابن الزبير، وعيسـى ابنه[٦٩٢]، والأحْوَصـان، الأحوص بـن جعفر وعمـرو ابنه[٦٩٣]، والعَمْران، عمرو بن جابر وبدر ابنه[٦٩٤]، والأَشْتران، الأشتر النَّخْعِيّ وابنه إبراهيم[٦٩٥].

---

(٦٨٧) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٣٧.

(٦٨٨) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٣٨.

(٦٨٩) انظر أبو الطيب اللغوي المثنَّى: ٣٨-٥٣

(٦٩٠) انظر: ابن منظـور، لسان العرب (برك)؛ الزبيدي، تـاج العروس (برك)، أبو الطيب اللغـوي، المثنّى: ٣٥، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢١.

(٦٩١) انظر: أبو الطيـب اللغوي، المثنَّى: ٣٦، المحبِّي، جنى الجنتين: ٦٢، ابـن منظور، لسان العرب (شـنَّ)، الزبيدي، تاج العروس (شنَّ). والشنَّة القربة الصغيرة الخَلَق.

(٦٩٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٤، المحبِّي، جنى الجنتين: ٢٨.

(٦٩٣) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٤، المحبِّي، جنى الجنتين: ١١٩.

(٥٩٤) انظر؛ أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٤.

(٦٩٥) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٠، حاشية (١).

ومن تغليب الجدّ في هذه المسألة المُضَران، قَيْسٌ وخِنْدِفَ، على أنَّ خِنْدَفَ امرأة إلياس ابن مضر، وقيساً ابن الناس بن مُضر (٦٩٦). والجَوْنانِ، معاوية بن شرحبيل بن أخضر بن الجون. وحسَّان بن الجون (٦٩٧). وذكر ابن منظور (٦٩٨) أنَّهما معاوية وحسَّان ابنا الجون. والمِسْمعانِ، مالك وعبد الله ابنا مِسْمَع بن سفيان بن شهاب الجحْدريّ، أو عامر وعبد الملك ابنا مالك بن مِسْمَع(٦٩٩). وغير ذلك مِمَّا يُعَدُّ من باب ما غُلِّب فيه اسم الأب أو الجدّ على الابن(٧٠٠).

ويطالعُنا في بعض هذه المثنَّيات التغليبيَّة السابقة تغليب الابن على الأَب، وهو على خلاف المشهور، لأنَّ فيه تغليب الأصغر على الأكبر، أو الأحدث على الأقدم، والفرع على الأصل، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ الابن أكثرُ شُهرة من الأب. ومن ذلك السَّلْهبان، سَلْهَبٌ وأبوه(٧٠١)، وهما من بني عجل بن لُجَيْم، ومنه قول رجلٍ من بني أسد(٧٠٢):

ونحنُ قتلنا السَّلْهَبَيْنِ كليهما   أبا سَلْهَبٍ يوم الكَثيبِ وسَلْهَبا

والخُبَيْبانِ، عبد الله بن الزبير وابنه خُبَيْب، وقيل إنَّهما هو وأخوه مصعب(٧٠٣).

ومن ذلك تغليب الأحدث على الأقدم الذي يُعَدُّ مجهولاً، ومنه الجَمالان، وهما الجَمال بن سلَمة، والآخر جاهلي(٧٠٤).

وبعدُ فتبيَّن لنا بجلاء ووضوحٍ تامَّين أنَّ ظاهرة التغليب تبدو بيّنةً في المثنَّى التغليبيّ الذي يدور في فلك تغليب لفظ على آخر، اسماً كان أو صفة أو لقباً ممَّا يُعَدُّ من باب الغالب أو اللازم، بأنواعه المختلفة، وأنَّ مقياسَ التغليب فيها يكمن في تغليب الأشهر أو الأقدم كتغليب الجدّ أو الأب، والمذكَّر على المؤنث، والأخفّ على الأثْقل بقيد كونه مذكَّراً والآخر مؤنَّثاً، على الرغم من أنَّ بعض المثنَّيات قد تكون على خلاف هذا المقياس، كتغليب الابن على الأب، والمؤنَّث على المذكَّر، وأنَّ بعض المثنَّيات قد أصابها بعض التغيير الذي يكمن في الحذف كالحَيَدَيْنِ، والاستغناء بحركة عن

---

(٦٩٦) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنى: ٥٣، المحبِّي، جنى الجنتين: ١٠٧.

(٦٩٧) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٣، جنى الجنتين: ١٢١، ابن منظور، لسان العرب (جون)، الزبيدي، تاج العروس (جون).

(٦٩٨) انظر: ابن منظور، لسان العرب (جون).

(٦٩٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٤.

(٧٠٠) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٥٤، الزبيديّ، تاج العروس (شَعْثم).

(٧٠١) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنى: ٨.

(٧٠٢) انظر: أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٨.

(٧٠٣) انظر: المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢٢، ابن منظور، لسان العرب (خَبب).

(٧٠٤) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ١٢١، حاشية (١).

أخرى، كالشَّريفَين. وأنَّ بعضها قد سُمِعَ عن العرب بتغليب كلا اللفظين، وهي مسألة تدلُّ على أنَّهما يستويان في الشيوع والشهرة، كالمحرَّمين والصفرين، والباكرين والرائحين، وغيرها.

ولست أتفق مع السيوطي(٧٠٥) في أنَّ التغليب في هذه المثنّيات مسموعٌ لا يقاسُ عليه، وكأنَّه يدعو إلى الاكْتِفاء بالمسموع منها ومن غيرها من مسائل التغليب المختلفة، وهي مسألة تُوْسَمُ العربية بها بالجمود وعدم التطوُّر، وإنّني لأدعو بلا تردّد إلى عَدِّ التغليب مِمَّا يقاس عليه، إذا توافرت فيما يُغَلَّب قيود الشيوع والاستعمال والكثرة وغيرها، لأنَّ فيه تخفيفاً في اللفظ والكتابة، زيادةً على إظهار المشهور في المثنّيات التغليبيَّة، وبعض النكات الأخرى التي يرغب المتكلّم العربي في أن يومىء إليها، وغير ذلك مِمَّا بسطنا فيه الحديثَ في مسوّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصيرِ إليها. ولعلَّ ما يعزّز ما أذهب إليه أنَّ هذه الظاهرة - كما مرَّ - اجتماعيَّة، للمجتمع بما فيه من أعرافٍ وعاداتٍ وتقاليد ومعتقدات - أثرٌ بيِّنٌ في كثير من مسائِلها اللغويّة أو النحويَّة، وعليه فلا ضيرَ في توافر بعض المُثَنَّيات التغليبيَّة في لغتنا المعاصرة، إذا تحقق أَمْن اللبس وتوافر، وغير ذلك مِمَّا يمكن أن يدور في فلك عمليَّة التيسير والتسهيل والتخفيف، لفظاً وكتابةً، زيادةً على بعض المعاني التي يومىء إليها كثير مِمَّا يعدّ من باب هذه الظاهرة.

(٣) وضع المثنّى موضع المفرد في التسمية:

تطالعنا في العربيَّة ألفاظ بناؤها بناء التثنية، ودلالتها دلالة المفرد، وهي مسألة تُعَدُّ - في رأيي - من باب تغليب بناء المثنَّى على ذلك الذي للمفرد لنكتة المبالغة فيمن يُسَمَّى بهذا البناء من الأعلام. ولقد أفرد المحبِّي(٧٠٦) لهذه المسألة مكاناً، ومِمَّا ذكره بابان (محلة بمرو، أو عين في البحرين)، والبَرْدان (موضع)، وجابان (علم رجل، أو قرية في واسط)، وغيرها(٧٠٧). والقول نفسه مع أبي الطيب اللغويّ: «هذا باب الاثنين في اللفظ يُرادُ بهما واحِدٌ»(٧٠٨)، ومِمَّا ذكره قول العرب: مات حَتْفَ أَنْفَيْهِ (أنفه)، ودَعَت المرأةُ أَلَلَيْها (الأَلَل: رفع الصوت)(٧٠٩)، ونزل القوم عُنَيزَتين (اسم موضع)، وركب الرجل أَجْبَلَيْهِ وأَخْرَقيهِ (لم يتثبَّت)(٧١٠)، وغير ذلك من الأقوال التي يبدو فيها وضع بناء المثنَّى موضع المفرد(٧١١). ومن الأعلام الشائعة في عصرنا في بعض البلدان العربيَّة: حسنين، وعوضين، ومحمَّدين، وغيرها.

---

(٧٠٥) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٣٦. وانظر الجامي، الفوائد الضيائية: ٢/ ١٧٢.

(٧٠٦) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ٧.

(٧٠٧) انظر المحبِّي، جنى الجنتين: ٧.

(٧٠٨) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٦٣.

(٧٠٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٦٣.

(٧١٠) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٦٦.

(٧١١) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى: ٦٣-٧٢.

(٣) تغليب الجمع أو الكثره

لعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من باب التغليب في هذه المسألةِ ما يأتي :

(١) تغليب جمع الذكور العُقَلاء السالم أو التكسيريّ على جمع الإناث :

لقد مرَّ أنَّ المذكَّر يُغَلَّب على المؤنَّث في العربيَّة في مواضع كثيرة، ولعلَّ تغليب الجمع في هذه المسألة يُعَدُّ امتداداً لتلك المواضع التي بسطنا الحديثَ فيها في هذا البحث. ولعلَّ حملٍ جمع الإناث على جمع الذكور يعود إلى إكسابـهِ شرفاً ورفعة، وإعلاء شأنه وقَدْرِه، وغيرها من الأمور التي ليست متوافرة فيه، كما مرَّ، أو إكسابه صفةً ليست مستحبَّة في الغالب.

ومن ذلك تكسير خليفة على خُلَفاء، على الرغم من أنَّ هذا البناء مذكَّر معنًى مؤنَّثٌ لفظاً، وفقيهة وفُقَهاء، ومن الصفات غير المستحبَّة فقيرة وفُقَراء، وسفيهة وسُفهاء. وقياس ما مرَّ : خليفات، وفقيهات، وفقيرات، وسفيهات[٧١٢].

ومنه تغليب جمع المذكَّر السالم على جمع المؤنّث السالم، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وكانت من القانتين﴾[٧١٣]، على أنَّ (القانتين) غُلّب على القانتات، للإيماء إلى أنَّ طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال[٧١٤]. وقوله تعالى : ﴿إلاَّ امْـرَأَتَهُ كانت من الغابرين﴾[٧١٥].

ومِمَّا يُعدُّ مِمَّا مرَّ أيضاً على الرغم من بعدِهِ قولك لِمَنْ لا تعجبك بعضُ صفاته : أنت من النساء، كما يقال أيضاً : أنتَ امرأةٌ. ولعلَّ ما يعزّز ذلك ما طالعنا به الزركشي : «ونظيره، ولكن بالعكس، قولُ عقبة بن أبي مُعَيط لأميّة بن خلف، لمَّا أجمع القعود عن وقعة بدر، لأنَّـه كان شيخاً، فجاء بمجمرة، فقال : يا أبا عليّ، اسْتَجْمِرْ، فإنَّما أنت من النساء، فقال : قبَّحك اللهُ، وقبَّح ما جئتَ به، ثمَّ تجهَّز»[٧١٦]. ويقال للمرأة تشبيهاً لها بالرجال : أنتِ من الرجال، أو أنتِ رجُلٌ.

ومن ذلك تغليب جمع الذكور العقلاء على جمع الإناث، ؛ ليشمل النوعين، ومنه قوله تعالى : ﴿ولكم في القِصاص حياةٌ يا أولي الألباب﴾[٧١٧] على أنَّ (أولي) الملحق بجمع المذكَّر السالم يشمل

---

(٧١٢) انظر : عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٧٢.

(٧١٣) التحريم : ١٢.

(٧١٤) انظر : الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٢، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب : ٤٤، المحبّي، جنى الجنتين : ١١٧، الشهاب، حاشية الشهاب : ٢/ ٤١١، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٩٠١.

(٧١٥) الأعراف : ٨٣.

(٧١٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٢-٣٠٣

(٧١٧) البقرة : ١٧٩.

الـذكـورَ والإنـاثَ، وقـولـه : ﴿يـا أيُّها الـذيـن آمنـوا اتَّقـوا اللهَ حـقَ تُقـاتِـه ولا تموتُـنَّ إلاَّ وأنتـم مسلمون﴾[٧١٨]، وغيره من الآيات القرآنية التي تشيع في القرآن الكريم، والتي غُلِّب فيها الرجال على الإناث.

(٢) الجمع التغليبيّ :

تطالعنا في العربيَّة قـديماً وحديثاً بعض الجموع المنتهية بالتاء المربـوطة، للتنبيه على أنَّها تدلُّ على النسب، نحو : الأزارقة، الأحامِرَة، الأشاعثة، الجعافِرة، المهالِبَة، الأصافِرة، الجعابِرة، المسامِعة، المساعِدة، المناذِرة، الغساسِنة، الأصامِعة، الأرادِنة، وغيرها من الجموع التـي تشيع فيمن يُنْسَبون إلى شخصٍ. ويتراءى لي أنَّ هذه الجموع تُعدُّ من مسائل هـذه الظاهرة؛ لأن فيها تغليب اسم الأب أو الجدّ، لقدمه أو شهرته، على مَنْ ينتسبون إليه، إذْ شملهم جميعاً، فصحَّ بذلك الجمع على الرغم من أنَّ كلَّ مفردٍ من مفرداتِهِ يختلف في اسمه عن اسم هذا الجد أو الأب[٧١٩].

ويُعَدُّ مـن ذلك أيضاً القُتَيْبات، والـرُّقَيْدات[٧٢٠] والجَبَلات[٧٢١]، والعَبَلات (نسبـة إلى بني عبلـة)، والسَّلَمات (نسبة إلى أبيهـم سَلْمـة)[٧٢٢]. ومـن هـذه الجمـوع في الأردن : الحُمَيـدات، والعُبَيْدات، والنُصَيْرات، والحَمَـزات، والقُطَيشات، والطُّبَيْشات، والعَطِيَّـات، وغيرها مِمَّـا ينتهي بالألف والتاء المزيدتَين.

ومـن الجموع التكسيريّـة في هـذه المسـألة زيـادةً على مـا مـرَّ : النُسور، والصُقـور، والجُبـور، والسُّعود، والحموز، وغيرها. ومنها قوله تعالى : ﴿سلامٌ على إلْياسين﴾[٧٢٣] على أنَّ (إلياسين) جمع إلياس مـن باب عدّ كـل فردٍ من أولاده وأعمامه إليـاساً، تغليبياً لـه عليهم[٧٢٤]. ومن جمع المذكَّر السالم أيضاً في هذه المسألة : الأَشعرون، والأَعْجمون، والمهلَّبون، والحمزيُّون وغيرها.

(٣) تغليب الجمع أو الكثرة على المفرد أو القلّة :

يُغَلَّب في الغـالب الجمـعُ على المفرد، والكثـرة على القلَّة، كما مـرَّ في مسوِّغـات هذه الظـاهرة،

---

(٧١٨) آل عمران : ١٠٢.

(٧١٩) انظر السيوطي، المزهر : ٢/ ٢٠٤، أبو الطيِّب اللغوي، المثنَّى : ٣٩.

(٧٢٠) الرُّقَيدات نسبة إلى رقيد بن ثور بن كلب.

(٧٢١) الجَبَلات : نسبة إلى بني جبلة.

(٧٢٢) انظر السيوطي، المزهر : ٢/ ٢٠٤.

(٧٢٣) الصافات : ١٣٠.

(٧٢٤) انظر : ابـن منظور، لسـان العرب (ليس)، أبو حيَّـان النحوي، البحـر المحيط : ٧/ ٣٧٣، الـزمخشري، الكشاف : ٣/ ٥٢، الشهاب، حاشية الشهاب : ٧/ ٢٨٤.

ودواعي المصير إليها[٧٢٥]. ومن تغليب الجمع على الواحد قوله تعالى : ﴿فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون إلاَّ إبليسَ﴾[٧٢٦] على أنَّ (إبليسَ) عُـدَّ من الملائِكة مـن باب تغليب الجمـع (الكثرة) على الواحد، على الرغم من كونه من الجنّ، وبذلك يكون الاستثناء متَّصلاً (المستثنى من جنس المستثنى منه)، في أحد التأويلات[٧٢٧]. وقوله تعالى : ﴿ لَـنُخْرِجَنَّكَ يـا شُعَيْبُ والـذينَ آمنوا مَعَـك مِنْ قَرْيَتِنا أو لَتَعُوْدُنَّ في مِلَّتِنا﴾[٧٢٨]، على أنَّ شُعَيْباً أُدْخِلَ في مِلَّتِهم من باب تغليب الكثرة على القلَّة، على الرغم من أنَّه لم يَكُنْ في مِلَّتِهم[٧٢٩] في أحد التأويلات.

ومِمَّا يمكنُ عدُّه من باب تَغْليبِ الكثرة - تَغْلِيبُ عضو على سائرِ الأَعْضاءِ، لكونِ أكثر الأعمالِ تتِمُّ به، ومن ذلك تَغليب الأيدي على غيرها في قـوله تعالى ﴿ذلك بما قدَّمَتْ أَيْديكُم﴾[٧٣٠]، وهو قول أبي القاسم الزمخشَري[٧٣١]. ومن تَغْليبِ هذهِ الأيدي قولُ صفيَّة بنت عبد المطّلب[٧٣٢]:

فَلا والعَادياتِ غَداةَ جَمْعٍ بأَيْدِيهـا إذا سَطَـعَ الغُبـارُ

ويمكِنُ أنْ يُعَدَّ هذا التغليبِ في هذه المسألة من بابِ تغليبِ الجزءِ على الكلّ [٧٣٣].

(٤) التعبير عن المثنّى بالجمع بوضعه موضعه :

لعلَّ ما جعلني أعدُّ هـذه المسألة من باب التغليب أنَّ فيها إيثارَ الجمـع - على الرغم من أنَّ الأصل المثنَّى ؛ لتصحّ المطابقة اللفظية - على المثنَّـى، إذ الجمع فيها يدلّ على المثنَّى معنى وعليه هو لفظاً. ومن ذلك قولُنا في التوكيد المعنوي : جاءَ الرجلانَ أَنْفُسُهما، وهو أفْصَح عند

(٧٢٥) انظر الصفحة : ٣٥-

(٧٢٦) ص : ٧٣، ٧٤.

(٧٢٧) انظر : أبو حيان النحـوي، البحر المحيط : ١/ ١٥٣، الشهاب، حاشية الشهـاب : ٢/ ١٣٣، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣١٠، ابن كمال باشا، رسالة في تحقيق التغليب : ٥٤، الزمخشري، الكشاف : ٣/ ٣٨٢.

(٧٢٨) الأعراف : ٨٩.

(٧٢٩) انظر : ابـن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصَّل : ٢/ ٥٥٠، ابـن هشام الأنصاري، مغنـي اللبيب : ٩٠١، السمين الحلبي، الدر المصون : ٥/ ٣٨١، الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣١٠.

(٧٣٠) آل عمران : ١٨٢.

(٧٣١) انظر الكشاف : ١/ ٤٨٤.

(٧٣٢) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٨/ ٥٠٣، الزركشيّ، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣١٢.

(٧٣٣) انظر أبو علي الفارسيّ، المسائل الحلبيَّة : ٢٣.

النحويِّين من المفرد : جاء الرجلان نفسُها، ولقد جوَّز ابن مالك وابنه التثنية : جاءَ الرجلان نفساهما، وهو تجويزٌ غلّطه أبو حيَّان النحوي. وقيل إنَّ الجمع اختيرَ على الإفراد، لأنَّ المثنَّى جمعٌ في المعنى(٧٣٤)، فهو أكثر قرباً إليه منه. ولست أنْكِرُ أنَّ في العربيّة شواهِدَ وُضِعَ فيها الجمع موضع المفرد، أو غُلِّب عليه، منها قولُ الشاعر (٧٣٥):

فجيئوا بالرَّوايا من بعيدٍ فرَخُّوا الحَزْنَ بالماءِ العِذابِ

أي : بالماءِ العذب.

وقولُ رؤبة(٧٣٦):

بلالُ يا بنَ الحَسَبِ الأمْحاضِ

أي : الحسب المحضِ.

وقوله أيضاً(٧٣٧):

بَرْقٌ سرى في عارِضٍ نهَّاضِ
غُرِّ الذُّرى ضَواحِكِ الإيماضِ

أي : ضاحِكِ الإيماضِ

وقول كثيِّر عزَّة(٧٣٨):

بأَحْسَنَ منها مُقْلَةً ومُقَلّدًا إذا ما بدَت لبَّاتُها ونَظيمُها

أي : إذا ما بدَتْ لَبَّتُها.

وقولُ الأعشى(٧٣٩):

ومِثْلِكِ بَيْضاءَ ممكورةٍ صاكَ العبيرُ بأجسادِها

أي : صاكَ بجَسَدِ ها، وغيرها(٧٤٠).

---

(٧٣٤) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٣/ ٧٤، السيوطي، همع الهوامع : ٥/ ١٩٧، محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ١٥٢.

(٧٣٥) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٦.

(٧٣٦) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٦.

(٧٣٧) انظر : أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى : ٦٧.

(٧٣٨) انظر أبو الطيب اللغويّ، المثنَّى : ٦٧.

(٧٣٩) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٧.

(٧٤٠) انظر أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٧.

ومن وَضعِ الجمع موضع المثنَّى وتغليبه عليه قوله تعالى : ﴿إنّ تَتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قلوبُكما﴾ (٧٤١) على أنَّ الأصل : إنْ تَتوبا إلى اللهِ فقد صغا قلباكُما، وهي مسألةُ قد أجازها النحويُّون : «وقد صرَّح النحاةُ بأنَّ كلَّ مثنًّى في المعنى مضافٌ إلى متضمِّنه، ويجوز فيه الإفراد والتثنية، والمختارُ الجمعُ ... »(٧٤٢). وذكر الصبَّان(٧٤٣) أنّهم كرهوا الجمعَ بين المتضايفين، لأنهما كالشيء الواحد، وهي مسألة تعزِّز ما نذهب إليه من حيثُ تغليبُ الجمع على المثنَّى الذي يُعَدُّ جمعاً في المعنى، كما مرَّ؛ لأنَّ الجمعَ أكثر دلالةً، لما فيه من معنى المبالغة.

ولقد أفرد المحبِّي مكاناً في كتابه (جنى الجنتين) دوَّن فيه ألفاظاً وُضِعَ الجمعُ فيها موضع المثنَّى : «ومنها ما ورَد بلفظ الجمع والمعنى به اثنان»(٧٤٤)، وهي ألفاظٌ ذكر بعضها أبو الطيِّب اللغوي(٧٤٥). ومن هذه الألفاظ في هذه المسألة الثَّنادي في قول الشاعر(٧٤٦) :

ضَخْمَ الثَّنادي ناشباً مِغْلاما

أي : ضَخْمَ الثُّنْدُوَتَيْنِ (الثُّنْدُوَة في الرجل بمنزلة الثدي في المرأة).

وقول أبي النجم العجليّ (٧٤٧) :

رُكِّبَ في ضَخْمِ الذَّفارَى قَنْدَلِ

أي : في ضَخم الذِّفْرَيَيْنِ (الذِّفرى : العظم الشاخِصُ خلف الأذن).

وقول العجَّاج(٧٤٨) :

على كراسيعي ومِرْفَقَيْهِ

أي : على كُرسوعي.

ومن الكلام المنثور في هذه المسألة : رجلٌ ذو أَلْيات، ورجلٌ غليظُ الحواجب، وشديدُ المرافق، وضَخْم المناخِر، على أنَّ المُنْخَرَيْنِ ثُقبا الأنف، وقُطعت أيديهما، وضُرِبَ رؤوسُهما(٧٤٩) وغيرها. ومِمَّا

---

(٧٤١) التحريم : ٤.
(٧٤٢) الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٣/ ٧٤
(٧٤٣) انظر الصبَّان، حاشية الصبان : ٣/ ٧٤.
(٧٤٤) المحبِّي، جنى الجنتين : ٨.
(٧٤٥) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٨-
(٧٤٦) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٨-٦٩، المحبِّي، جنى الجنتين : ٨.
(٧٤٧) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٩، المحبِّي، جنى الجنتين : ٨.
(٧٤٨) انظر : أبو الطيب اللغوي، المثنَّى : ٦٩، المحبِّي، جنى الجنتين : ٨.
(٧٤٩) انظر : ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٥٣٤.

ورد في كتاب الله تعالى زيادةً على ما مرَّ - قوله تعالى : ﴿يا أيُّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاةِ فأغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق﴾(٧٥٠) على أنَّ الإنسان ليس له إلاَّ مرفقان، ويعزّزَ ذلك قوله : ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾(٧٥١). وقوله تعالى : ﴿فإن كان له إخوةٌ فلأُمِّه السدُس﴾(٧٥٢) على أنَّ المراد : لَه أخَوانِ، لأنَّ المعنى عليه(٧٥٣)، وفي هذه الآية أيضاً تغليب المذكَّر (إخوَة) على المؤنَّث (أَخَوات). ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ أشهر الحج. بدلاً من شهري الحج؛ لأنَّهما شوال وذو القعدة وتسعٌ من ذي الحجَّة، فغلّب الجمع على المثنَّى.

(٥) التعبير بالجمع عن المفرد ووضعه موضعه :

القولُ في هذه المسألة كالقول في سابِقتها من حيثُ عدُّها من باب التغليب؛ لأنَّ فيها تغليبَ الجمع على المفرد، ووضعه موضعه، على الرغم من أنَّ الأصل المفرد؛ لأنَّ المعنى الحقيقيَّ عليه، ومن ذلك زيادة على ما مرَّ(٧٥٤) قولهم : غَسَل مذاكيرَه، على الرغم من أنَّه ليس للإنسان إلاَّ ذكرٌ واحد.

ومِمَّا يمكن عدُّه منه أيضاً تسمية المفرد بالجمع، نحو : عواطف، وعطيَّات، وآيات، وعرفات، وبركات، ونجدات، وكواكب، وغيرها من أعلام الإناث، وخالدين، وعابدين، وغيرهما من أعلام الرجال، إذ غُلّب فيها بناءُ الجمع على بناء المفرد للمبالغة، كما يظهر لي، فالبناء للجمع، والدلالة على الإفراد.

ومن ذلك أيضاً وصف المفرد بالجمع، نحو : ثوبٌ أسْمالٌ، وقميصٌ أخلاق، وقلبٌ أعشارٌ، وبردةٌ أعشار، ونطفةٌ أمشاجٌ (جمع مَشيج)، وبئر أَنشاط (جمع نشيط، وهي البئر التي لا تخرج منها الدلو حتَّى تُنْشَطُ كثيرًا، أو القريبة القعر. ويقال أيضاً: بئرٌ إِنْشاط)، وعامٌ أَحامس (جمع أحمس، وهو الشديد)، وبلدٌ سباسِب (جمع سَبْسَب، وهو الأرض المستوية)، وحبلٌ أرمام (جمع رميم)، وجُبّة شراذِم (جمع شِرذمة، وهي القطع المهلهة)، وأرضَ مُحول (جمع مَحْل)، وغيرها من الألفاظ التي

---

(٧٥٠) المائدة : ٦.
(٧٥١) المائدة : ٦.
(٧٥٢) النساء : ١١.
(٧٥٣) انظر : المحبِّي، جنى الجنتين : , السمين الحبي، الدر المصون : ٣/ ٦٠٢.
(٧٥٤) انظر الصفحة : ٣٥-

دوَّنها عباس أبو السعود في كتابه[٧٥٥]. وقيل إنَّ نعت المفرد بالجمع يعود إلى كثرة أجزائه، فيكون فيه أيضاً تغليب المعنى على اللفظ، على الرغم من أنَّ الأصل العكس.

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّا مرَّ أنَّ في العربيّة مسائل كثيرة تدورُ في فلك الإفراد والتثنية والجمع، وهي مسائل تعزّز ظاهرة التغليب، ولا سيَّما ما يطالعنا في المثنَّى والجمع التغليبيَّين، وغيرهما، ولست أنكر أنَّ بعض هذه المسائل يُحْمَلُ على وضع واحدٍ من الثلاثة موضع الآخر لنكتة ما، وهو وضعٌ يتراءى لي منه التغليب بيِّناً.

ثالثاً: الإعلال

الإعلال من سمات العربيّة البيّنة، إذْ تصير إليه رغبةً في تسهيل عملية النطق وتيسيرها، وهو يدورُ في فلك حروف العلة والهمزة من حيثُ ما يعتريها من قلبٍ أو حذف، أو نقلٍ، على الرغم من أنَّ التصحيح يُعَدُّ أصلاً، والإعلالَ فَرعاً، فغُلِّبَ الفرعُ على الأصل لهذه النكتة. ومسائله المختلفة مبسوطة في مظانِّها الثرَّة[٧٥٦]. وتطالعنا في العربيَّة بعض الألفاظ حافظت على هذا الأصل المعياريّ المهجور مؤثرةً إيَّاه على الفرع الذي يُصارُ إليه في الغالب، على الرغم ممَّا فيه من ثقل في النطق أو التكلُّم، ويظهر لي أن هذه الألفاظ غُلِّبَ فيها الأصل (التصحيح) على الفرع (الإعلال). ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من هذه المسألة - ما يأتي:

(١) تصحيحٌ في موضع الإعلال على الرغم من توافر موجبه:

يبدو هذا التصحيح في المصادر المعتلَّة العين (الواو) المكسور ما قبلها، المتلوّة بألف، نحو: جِوار، حِوار، قِوام، لِواذ، وغيرها: «نعم، قد دعاهم إيثارُهم تشبيه الأشياء بعضها ببعضٍ - أنْ حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعِلُّونَ المصدَر لإعلالٍ فعله، ويُصَحِّحونه لصحَّتِه، وذلك نحو قولك: قمتُ قياماً، وقاومْتُ قِواما ...»[٧٥٧].

ويتراءى لي أنَّ هذا التغليب يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين مصادر الثلاثي المجرّد الأجْوَف، التي تُعَلُّ فيها العين، نحو: قامَ قياماً، وصام صياماً، وغاب غِياباً، وصاحَ صياحاً، وغيرها، إنْ

(٧٥٥) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٢٧٩.

(٧٥٦) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٦/ ٢٧٣، الصبَّان، حاشية الصبَّان ٤٠/ ٣٤٠)، د. شعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية: ٤، عبد العليم إبراهيم، الإعلال والإبدال: ٥، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: ٦/ ٣١.

(٧٥٧) ابن جنيّ، الخصائص: ١/ ١١٣.

جعلنا بناء (فِعال) قياساً في هذه المسألة، ومصادر الأجوف المزيد بالألف من باب (فاعَل)، نحو : جاوَر جواراً، وحَاوَرَ حِواراً، وقـاوَم قِواماً، ولاوَذَ لِواذاً، وبايَع بياعاً، وغيرهـا، على الرغم من أنَّ بناء (مُفَاعَلة) أكثرُ شُيوعـاً واستعمالاً منه، إذْ لو أُعِلَّتِ العينُ في هـذه المصادَر لتوافر اللبـس بينها وبين مصادر الأفعال الثلاثيّة المجرَّدة، فيختفي به المعنى الذي يدلُّ عليه كلُّ بناء. وقد شذَّ من هذه المصادر الثلاثيّـة في هذه المسألة قولُهم : شـارَ الدَّابَّة (ركبها، أو راضهـا عند العرض على مشتريها) شَوْراً، وشِواراً، ونارَت المرأة (نَفَرَت) نِواراً ونَوَاراً، وَنَوْراً(٧٥٨).

ويبدو هذا التصحيح أيضاً في بناء (أفْعَل) ممَّا عينـه معتلَّة من الأفعال الثلاثيَّة المجرَّدة، نحو : أحْوَر، أعْوَر، أسْوَد، أهْيَفْ، أبْيَض، وغيرها، إذ صحَّـت العينُ في هذهِ الصفات بدلاً مِن إعلالها بنقل حركتها إلى الساكـن قبلها وقلبها ألفاً، لتحرُّكها في الأصل وانفتاح مـا قبلها في العرض (أحارَ، أعَارَ، أسادَ، أهافَ، أبـاض)، وبذلك يتحقَّق اللبس بين الفعل والاسم مـن باب (أفْعَل) في هذه المسألة. والقـولُ نفسه في بناء (ما أفْعَـلَ)، نحو : ما أَبْيَنَهُ، ومـا أصْوَمَهُ، وما أجْـوَدَه، وما أقوَدَه، وغيرها، ويظهر لي أنَّ اللبس يتوافر في تصحيح بناء التعجُّب هذا، إذ يَلْتَبِسُ بـ (أفْعَل) اسماً، ولعلَّ في كونه مُصَحَّحـاً تعزيزاً لمذهب الكـوفيِّين من حيثُ عدُّهـم إيَّاه اسماً لا فعلاً جامـداً فاعله مستتر وجوباً على مذهب البصريِّين.

ويبدو أيضاً في مصادر الأفعال الثلاثيَّة الجوفاء التي بقيت عينُها مصحَّحةً محافظةً على الأصْلِ، نحو : عَـوِرَ عَوَرا، وحَوِلَ حَـوَلاً، وغَيِدَ غَيَدًا، وغيرهـا، إذْ صحَّت العين في هذه المصـادر لصحَّة العين في أفعالِها، على الرغم من أنَّ فيها تغليبَ الفـرع (الفعل) على الأصل (المصدَر). والقول نفسه في أسماء فاعليهـا، نحو : عاوِر، وحاوِل، وسـاوِد، وغايد، وغيرهـا، إنْ رُحنا نصوغُها مـن تلك الأفعال وأضْرابها، على الـرغم من أنَّ الصفـة المشبَّهة تدلُّ على هـذا المعنى : أَعْوَر عَـوْراء، وأحْوَل حَوْلاء، وأهيَـف هيفاء، وأسْوَد سَـوْداء، وغيرها. ولعلَّ ذلك يعـودُ أيضاً إلى تحقيق أمـن اللبس بين أسماء الفاعلين مـن هذه الأفعال المعتلَّـة العين التي حافظت عينهـا على الأصل المعياريّ المتـوهَّم، وتلك التي اعتلّت فيها، نحو : حائل، وعائر، وهائف، وسائد، وغيرها.

و في جموع التكسير التي من باب (فَعَلة) بقيدِ كون مفردهـا من باب (فاعِل) معتلّ العين، نحو : جائل وجَوَلـة، وخائن وخَوَنة، وحائك وحَـوَكة، وغيرها(٧٥٩)، إذ لم تُعَـلَّ العين بقلبها ألفـاً : جالَة، وخانَة، وحاكَة.

---

(٧٥٨) انظر : الزَّبيدي، تاج العروس (شار، نارَ)، ابن منظور، لسان العرب (شار، نارَ).

(٧٥٩) انظر : عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٥، ٣٠٢. ابن منظور، لسان العرب (حوَك).

وفي الأفعال التي من باب (افْتَعَلَ) مزيد الثلاثي، بقيد كونه واويّ العين، وفيه معنى المشاركة، نحو: اجْتَوَر، ازدَوَج، اعْتَوَنَ، واحتَوَسَ، وغيرها من الأفعال التي لم تُعَلَّ فيها الواو على الرغم من تحرُّكها وانفتاح ما قبلها، إذ لو أُعِلَّتْ لقيل: اجتارَ، ازْداجَ، اعتانَ، احتاسَ، فَغُلِّبَ الأصل على الفرع لنكتةٍ، يتراى لي أنَّها تحقيق أمن اللبس بين ما فيه معنى المشاركة من هذه الأفعال وما لا فيه ذلك من هذه الأفعال أنفسها. وممّا أصابه الإعلال لخلوِّه من المشاركة في هذه المسألة: ارتادَ، اقتادَ، اجتاحَ، واختانَ في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللهُ أنّكم كنتم تختانونَ أنفُسكم فتابَ عليكم﴾[٧٦٠]، وامتازَ، واجتازَ، وابتاعَ، وغيرها. وممَّا يُعَدُّ من باب الشذوذ تغليباً للأَصْلِ على الفرع: اسْتَحْوَذَ، استَنْوَق، اسْتَرْوَح، اسْتَصْوَبَ، اسْتَتْيَسَتِ الشاة، وغيرها، وقياسُها: استحاذَ، اسْتَناق، اسْتَراح، استَصابَ، استتاسَ. والقول نفسه في مصادرها: اسْتِحواذ، استِنْواق، اسْتِرْواح، استِصْواب، استِتْياس. وقيلَ إنَّ هذا الباب يجوز أنْ يُتَكلَّمَ به عَلى الأصْل، إذ يقال: اسْتَصابَ واسْتَصْوَبَ، واسْتجابَ واسْتَجْوَبَ[٧٦١]، فيستوي فيه تغليب الأصل والفرع. ويظهر لي أنَّ هناك نكتةً يدورُ في فلكها هذا التغليب، ولعلَّها تحقيق أمن اللبس بين ما أُعِلَّ وما لم يُعَلَّ منها، وهو لبسٌ يكمن في الغالب في المعنى، ويبدو ذلك في اسْتَرْوَحَ واسْتَراح، على أنَّ اسْتَرْوَحَ بمعنى وجَدَ، أما استراحَ فمن الراحة، على الرغم من جواز الوجهين، كما مرَّ، واسْتَحْوَذ واستحاذَ، على أنَّ استحوذ بمعنى غلب، واستحاذَ بمعنى طلب الغلبة، واسْتَنْوَق واسْتَناق، على أنَّ استنوقَ صارَ كالناقة في ذُلِّها، أَمَّا استناقَ فطلب أن يصير مثلِها في ذلك، كما يتراءى لي، زيادةً على أنَّ هناك لغةً في (تَنَوَّقَ)، وهي (تنيَّقَ)، إذ يقالُ: تنيَّقَ الرجُلَ (بالغ في لبسه)، إذ لَوْرُحْنا نصوغ (اسْتَفْعَل) من هذه اللغة لقلنا: استناقَ (اسْتَنيَقَ) بالإعلال، ولَسْتَ أنْكِرُ ما تنبَّه إليه بعض النحويِّين من حيثُ إنَّ الإعلال والتصحيح في بعض هذه الأفعال يعود إلى الأفعال المجرَّدة في هذه المسألة: «وقال النحويُّون: اسْتَحْوذَ خرج على أصله، فَمن قال , حاذَ يحوذُ، لم يقُلْ إلاّ اسْتَحاذَ، ومن قال: أحْوَذَ، فأخْرَجَهُ على الأصل، قالَ: اسْتَحْوَذ»[٧٦٢]. والقول نفسه في (اسْتَنْوَقَ): «قال ثعلب: ولا يُقالُ: استَناقَ الجملُ، إنَّما ذلك لأنَّ هذه الأفعال المزيدَة، اعني (افْتَعَل)، و (اسْتَفْعَلَ)؛ إنَّما تَعْتَلُّ باعتِلالِ أفْعالِها الثلاثيّة البسيطة التي لا زيادة فيها، كاستقام، إنَّما اعتَلَّ لاعتلال قامَ،

(٧٦٠) البقرة: ١٨٧. انظر د. محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف: ٣٦، الرضي، شرح الشافية: ٣/ ٩٩، د. شعبان صلاح، الإعلال في الكلمة العربية: ٣٣، ابن جنى، المنصف: ١/ ٢٧٦، ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٨٢، عبد الرحمن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، الوجيز في علم التصريف، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض -دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م: ٦١.

(٧٦١) انظر ابن منظور، لسان العرب (صوبَ، حوذ، روح، تيس).

(٧٦٢) ابن منظور، لسان العرب (حوذ): ٣/ ٤٨٧.

واسْتَقَالَ، إنَّما اعْتَلَّ لاعتلال قَالَ، وإلاَّ فقد كانَ حكمـه أنّ يصِحَّ، لأنَّ فـاءَ الفعْل سـاكنة، فلَّما كانت اسْتـوْسَقَ واسْتَيْسَ ونحوهما دونَ فعـل ثلاثيًّ لا زيادة فيـه - صحَّت الياء والواو لسكـون ما قبلهما»(٧٦٣).

وفي الأفعالِ التي من باب (أفْعَلَ) معتلّ العين ومصادرها التي صحَّت فيها هذه العين، نحو: أغْيَمَـت السماءُ إغيامـاً، وأغْـوَلَتِ المرأةُ إغْـوالاً (رفعت صـوتها)، وأَخْيَلَـتِ السماءُ إخْيالاً (تهيَّـأت للمطر)، وأَطْيَبَ إطّياباً، وأطْوَلَ إطْوالاً، وأجْوَد إجْـواداً، وقد سُمع الإعلالُ في هذه الأفعال ما عَدا (أغْوَلَ)(٧٦٤).

ويظهـر لي أنَّ عدم الإعـلال فيه يعـود إلى تحقيق أمـنِ اللبس بين (أعـال) بمعنى كَثُـرَ عيالـه و (أغْوَلَ) بمعنى صرخ (٧٦٥).

ويبدو لي أيضـاً أنَّ مصادرها صحَّـت فيها العين، لتحقيـق أمن اللبس بين هـاتين اللغتين من حيث الصحَّـة والاعتلال، إذ يقال: أغيمَ إغيـاماً، وأغام إغامـة، وأخيل إخيالاً، وأَخالَ إخـالةً، وأطيَبَ إطْياباً، وأطابَ إطابَةً، وأجْوَد إجْواداً، وأجادَ إجادَةً، وإطْوَل إطْوالاً، وأَطالَ إطالةً، على أنَّ التاء عِـوَضٌ من عين المصدر أو الألـف الزائدة المحذوفـة لتوالي أَلفينِ (إغاام) الألـف الزائدة وعين الكلمة التي قلبت ألفاً بعـد نَقّل حركتها إلى الساكن قبلها، لتحرُّكهـا في الأصل وانفتاح ما قبلها في العرض.

وفي تصحيح لام (فُعَلة) مثال المبالغة يأئيّ الـلام أو الواو، نحو: رُمَيَة، قُضَيَة، سُعَيَة، مُشَيَة، دُعَوَة، رُنَوَة، لُهَوَة، غُزَوَة، لتحقيق أمن اللبس بينَه وبيْنَ(فُعَلة) جمعاً لفاعِل معتل اللام، نحو: رامٍ ورُماة، وقـاضٍ وقُضاة، وساعٍ وسُعاة، ومـاشٍ ومُشاة، وداعٍ ودُعاة، ورانٍ ورُنـاة، ولاهٍ ولُهاة، وغازٍ وغُزاة، وهو تصحيح أجازه مجمع اللغة العربيَّة في القاهرة (٧٦٦).

وفي كل اسم أو مصدَر من باب (فَعَلان)، نحـو: حَيَوان، زَوَغان، جَوَلان، طَيَران، طَوَفان، حَيَدان، على الرغم من أنَّ الإعلال قد سُمِع عن بعض العرب (٧٦٧).

---

(٧٦٣) ابن منظور، لسان العرب (نوق): ١٠/ ٣٦٢، وانظر الزبيدي، تاج العروس (نوق، روح، جود، تيس، وسق).

(٧٦٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب (جود، طيب، طول، خيلَ، غيم، عَولَ، غيم)، ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٨٢، الفيروزَبادِيَ، القاموس المحيط (عول)، أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف: ٦٠.

(٧٦٥) انظر ابن منظور، لسان العرب (عول).

(٧٦٦) انظر د. إبراهيم بركات، التأنيث في اللغة: ٣٥٠.

(٧٦٧) انظر د. محمد خير الحلواني، الواضح في علم الصرف: ٣٦.

وفي كل موضع وقعت فيه الواو أوِ الياءُ لاماً بعـدها ألف ساكنة، نحو : رَمَيـا، دَعَوَا، فَتَيانِ، عَصَوان، غَلَيان، وغيرها، إذْ غُلِّبَ التصحيح في هـذه الألفاظ، وهو الأصل، على الإعلال، وهو الفرع، لئلاَّ تقلب كلتاهما ألفاً، وهوَ قلبٌ يـؤدِّي إلى تجاور ساكنين (ألفين)، فلا بد فيه من حذف أحدهما(٧٦٨).

وفي مثل مَدْعُوّ ومغزُوّ، وأضرابهما ممَّا آخره واو قبلهـا واو ساكنة قبلها ضم، إذ غُلِّب الأصلُ على الفرع؛ لأنَّ ما قبـلَ الواو المتطرّفة ساكِـنٌ بعد ضمّ، على الرغم مـن توافر الثقل الذي فـرَّ منه بعض العرب بحمل هذه الألفـاظ على أَدْلٍ (أدْلٍ)، وأَجْرٍ (أجرُو) : مَدْعِيّ ومَغْزِيّ، وقـالوا أيضاً: أرضٌ مَسْنِيَّة في مَسْنُوَّة، ومَعْدِيّ في مَعْدُوٌّ، ومَجْفِيّ في مَجْفُوّ(٧٦٩). والقول نفسه فيما عُدَّ من باب الشاذّ من الجموع التكسيريّة التي من باب (فُعول)، نحو : نَحْو ونُحُوّ، ونَجْو ونُجُوّ (السحاب)، وبَهْوٌ وبُهُوّ (الصدر)، وأب وأُبُوّ، وأخ وأُخُوّ، إذْ غُلِّب الأصل (التصحيح) على الفرع (الإعلال) على الرغم من كون هذا الفرع قياساً في هذه المسألة، كما في عِصِّي، وقِنِيّ، وقِفِيّ، وأَضْرابها.

وفيما يُعَدُّ من باب الشذوذ من أسماء المَفعولين مـن الأفعال الجوفاء، نحو : مَقْوُود، ومَصْوُون، ومَدْوُوف (مبلول)، ومَقوُوْل، وغيرها. أمَّا تلك التي من الأجوف اليائي فبنو تميم يُغَلِّبون التصحيح فيها على الإعلال، نحو : مَطْيوب، ومَبْيوع، ومَسْيول، وغيرها(٧٧٠). ويظهر لي أنَّ ما ألجأهم إلى ذلك تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول واسم المكان في هذه المسألـة، إذ يُعَدُّ مَبيعٌ ومَسِيْل ومَصيرٌ أسماءَ مفعـولين وأمكنة. أمَّـا مَصْوُوْن وأضرابـه مِمَّا يُصـاغ من واويّ العين فيتراءى لي أنَّ التصحيـح فيها- على الرغـم من توافر الثِقل- يعود إلى تحقيـق أمن اللبس بين اسم المفعول و (مَفْعَـل) لو رُحْنا نصوغه من أفعالها.

وفي تثنية مَذْرى على مَذْرَوين، على الرغم من أنَّ القيـاس قلبُ الألف فيما ينتهي بألف مقصورة رابعة أو أكثر – ياءً، نحو : مصطفى ومُصْطَفَيـيْـنِ، ومَلْهى ومَلهَيَيْنِ، ومُسْتَدْعَى ومُسْتَدعَيَيْنِ،

---

(٧٦٨) انظر : أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف : ٤٦.

(٧٦٩) انظر : أبـو البركات عبـد الرحمن الأنبـاري (ت : ٥٧٧ هـ)، الكلام على عِصيٍّ ومَغْـزُوٍّ، تحقيق د. سليمان بـن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في الرياض. العدد الثالث، رجب، ١٤١٠ هـ – فبراير ١٩٩٠م : ١٣٣-١٦٦.

(٧٧٠) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٦/ ٢٧٥، الرضي، شرح الشـافية : ٣/ ١٤٧-١٤٨، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريـم : ٧٤، الصبَّان، حاشية الصبَّـان : ٤/ ١١٣، أبو الفتح عثمان بن جنِّـي (ت : ٣٩٢ هـ)، المقتضب في اسم المفعـول مـن الثلاثـيّ المعتـل العين، تحقيـق د. مازن المبـارك، دمشـق - دار أبو كثير، الطبعـة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨ : ٢٧-١٠٤.

وغيرها. وقيل إنَّ التصحيح في هذه اللفظة غُلّب على الإعلالِ الذي يُعَدُّ قياساً؛ لأنَّها لمْ تُستعمل إلاَّ مثنَّاة، وكأنَّهم اسْتَغْنَوْا بها عن المفرد، على أنَّ هذا التصحيح يُنَبِّهُ به على ما له مفرد تقديراً، كما مرَّ في نُحُوٍّ، ونُجُوٍّ، وبُهُوّ، وغيرها، أمَّا الإعلال فينبَّه به على ما له مفرد تحقيقاً[771]. والقول نفسه في ثِنايَيْنِ الذي لم يُتَكلَّم به إلاَّ مثنَّى، على الرغم من أنَّ القياسَ: ثِناءان، أو ثِناوان[772]. ولست أتناسى سماع مَذْرَيَيْنِ عن العرب، على القياس[773].

وبعدُ فيتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الأكثر في مسائل الإعلال المختلفة يدور في فلك تغليب الفرع العارض (الإعلال) على الأصل (التصحيح)؛ لنكتة التخفيف، وتيسير عملية النطق وتسهيلها، وهي مسائل مبسوطة في مظانّها المختلفة، وأنَّ تغليب الأصل على الفرع يدور في الغالب في فلك تحقيق أمن اللبس، أو التنبيه على ما له مفرد تقديراً، أو غيرهما.

(٢) إعلالٌ على غير قياس:

في العربيّة ألفاظٌ أُعِلَّت على غير قياس قواعد الإعلال التي توصَّل إليها التصريفيُّون، وهي ألفاظٌ توحي بتغليب هذا الإعْلال غير المقيس على ما يجب أن يكون عليه القياسُ في أضرابِها. ومِمَّا يمكن عدُّه منها قَلْب لام المقصور الثلاثي الواويّ ياءً في تكسيره على (فُعول)، نحو: عِصِيّ، تكسير عصاً، وقِنِيّ، تكسير قنا، وقِفِيّ، تكسير قفا[774]، وغيرها. ولم يُزَوِّدنا التصريفيون بعلَّةٍ لهذا القلب يمكن أنْ يُطْمَأنَّ إليها، إذ اكتَفوا بأنَّ الواو - إن كانت لاماً لجمع من باب فُعُول - تُقْلَبُ ياءً، على الرغم من أنَّ بعضَهم قد ذكر أنَّ ذلك يعودُ إلى ثِقَل الجمع وخفَّة الاسم الذي من باب عُتُوٍّ وأضْرابه. ويَظهرُ لي أنَّ هذه المسألة تعودُ إلى تحقيق أمن اللبس بين هذه الجموع وتلك المصادر التي من باب (فُعُول)، أو إلى تحقيق التعادل بين هذه الجموع ونظيراتها ذوات المفرد اليائي اللام، كالفتِيّ وأضْرابه[775]. ولستُ أنْكِرَ أنَّ بَعْضَهم قد ذكَر جواز التصحيح والإعلال فيها[776].
والقول نفسه في اسم المفعول من الثلاثيّ الواويّ اللام، نحو: مَرْضِيّ، ومَدْعِيّ، ومَعْدِيّ،

---

(٧٧١) انظر الصبّان، حاشية الصبّان: ٤/ ١١٣.

(٧٧٢) مفردها التقديري: ثِناء.

(٧٧٣) انظر الصبّان، حاشية الصبّان: ٤/ ١١٣. وانظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلّد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م: ٦٧-٧٢.

(٧٧٤) انظر التفصيل في هذه المسألة: د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيّة: ٦٧- ٧٢.

(٧٧٥) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيّة: ٦٧-٧٢.

(٧٧٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيّة: ٦٧-٧٢.

وأضرابها، كما مرَّ، على الرغم من أنَّ التصحيح أقيس وأكثر عندَ كثيرٍ من النحويّين في كل ما فيه الماضي من باب (فَعَل)، وفيما كان مصدراً من باب (تفاعُل)، نحو : تَدانٍ، وتَداع، وتناهٍ، وأضرابها [٧٧٧] . وفي قولهم : أرضٌ مَسْنِيَّة في مَسْنُوَّة، والعَلْياء في العَلْواء؛ لأنَّهم توهَّموا بناء ما مرَّ من : سُنِيَتْ، وَعُلِيتْ، وعُدِيَ عليه في مَعْدِيّ، وجُفِيَ في مَجْفِيّ، والقياس بالواو، ويبدو في هذه المسألة تغليب التوهُّم على الأصل أيضاً [٧٧٨].

وممَّا يمكن عدّه من ذلك حذف الواو في : تَعِد وأعِد ونَعِد، تغليباً لِـ(يَعِد) عليها؛ لأنَّ الواو حُذِفَت فيه لوقوعها بين ياء وكسرة (يَوْعِد). والقول نفسه في حذفها من (يَلَغ)، على الرغم من أنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، بل بين ياءٍ وفتحة، فَغُلِّب بناء (يفْعِل) في هذه المسألة على بناء (يفْعَل)، لأنَّ الأصل : فَعَل يَفعَلُ، وفُتِحَتْ عينُه لأجل حرف الحلق، وعليه، فإنَّ الفتحة عارضة، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به في الغالب[٧٧٩]، ولذلك بُنِيَ الحكم الصرفيّ على الأصْل المعياريّ [٧٨٠].

ومنه تكسير ما هو من باب دلوٍ وجروٍ على (أفْعُل): أَدْلٍ وأجْرٍ، بقلب اللام (الواو) ياءً، على أنَّ فيه تغليب الياء على الواو، إماً لخفَّتها، وإمَّا لتحقيق التعادل بين ما هو من هذا الباب وما هو من باب أَظْبٍ وأهدٍ وأضرابها[٧٨١].

ومنه عُلْيا ودُنْيا، وأضرابها مِمَّا قُلِبَت فيه الواو ياءً (عُلْوى ودُنْوَى)، على أن فيها تغليب الفرع (الإعلال) على الأصل (التصحيح)، لتحقيق التعادل، كما يتراءى لي، بينها وبين ما هو من باب : رُمْيا ومُشيا، وغيرهما مما فيه اللام ياء [٧٨٢].

ومنه تغليب الياء على الواو في مثل : قُدَيَّة، وجُذَيّة، وأُسَيْة، وأضرابها من المصغَّرات، إذ لو حافظت على الأصل لقيل : قُدَيْوَة، وجُذَيْوَة، وأُسَيْوَة، أو لو غُلِّبت الواو على ياء التصغير لَقِيْلَ : قُدَوَّة، وجُذُوَّة، وأُسُوَّة، على الرغم ممَّا فيها من اختفاء ياء التصغير التي جيء بها لغرضٍ معنوي. ومن الشاذّ قولهم: دُرَيْوِد بدلاً من دُرَيِّد، وجُديْوِل بدلاً من جُدَيِّل، وغيرها.

---

(٧٧٧) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية : ٦٧-٧٢.

(٧٧٨) انظر أبو البركات الأنباري، الكلام على عِصِيّ ومَغْزوّ : ١٥٦-١٥٧.

(٧٧٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، العارض في العربيّة من حيثُ الاعتدادُ به وعدمه، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية، العدد: ٣٣٠، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩م.

(٧٨٠) انظر أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف : ٣٧.

(٧٨٠) انظر أبو البركات الأنباري، الوجيز في علم التصريف : ٣٨٧.

(٧٨١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيّة: ٦٧-٧٢.

(٧٨٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز التعادل في العربية : ٦٧-٧٢.

والإعلال غير المقيس لتحقيق المزاوجة، كقولهم : لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ، والقياس : لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتَ، على أنَّ الياءَ في (تَلَيْت) غُلِّبت على الواو، لما مرَّ. وقولهم عَيِيٌّ وشَيِيّ، على أنَّ القياسَ : شَوِيّ، فغُلِّبَت الياءُ على الواو. وقولهم : رجُلٌ غيَّابٌ تيَّاب، والقياس : تَوَّاب، وحيَّاكَ الله وبيَّاك، على أنَّ القياس : بَوَّأَك، في أحَدِ الأوجه[783]. وقول الرسول ﷺ : «ارجِعْنَ مأزوراتٍ غير مأجورات»[784] ، والقياس : مَوْزورات. وقولهم : جيء به من حَوْثُ بَوْثُ[785]. والقياسُ : حَيْثُ بَوْثُ، على أنَّ الواو قد غُلِّبَتْ على الياء لتحقيق المزاوجة، على الرغم من أنَّ (حَوْثُ) لغة طيِّىءَ. وقول الرسول ﷺ : «ومَنْ أجْبَا فقد أرْبَى»[786]، على أنَّ القياس : أجْبَأَ (من جَبَأَ الشيء : كفَّ عنه)، إذ صارت الهمزة ألفاً إتباعاً لِـ (أرْبى). وقولهم : الغَدايا والعشايا، على أنَّ الغَداة كُسِّرت على غَدايا إتباعاً للعشايا، وقياسها الغَدَوات، لأنَّ باب (فعائِل) يُقَيَّد مفرَده بأنْ تكون لامه همزةً أو ياءً أصيلَةً أو زائدة، أو منقلبة عن واو، نحو : خَطيئة وخطايا، وقضيَّة وقَضايا، وعطيَّة وعطايا[787]. وقراءة الجمهور : «خَرُّوا سُجَّداً وبُكيًّا»[788] على أنَّ (بُكِيًّا) جمع (بُكا) بمعنى البُكاءَ، كما في (البحر المحيط) : «والذي يظهر أنَّه جُمِع لمناسبة الجمع قَبْله، قيل : ويجوز أن يكون مصدَر البُكا، بمعنى البكاء، وأصله بُكُوٌّ، وكجلَسَ جلوساً. وقال ابن عطية : و (بكيًّا) بكسر الباء، وهو مصدر لا يحتمل غير ذلك. انتهى. وقوله ليس بسديد، لأنَّ إتباعُ حركة الكاف لا تُعِين المصدرية ...»[789]. وقولهم على مذهب ابن برّي : خساً أو زكاً، ومنه قول الكُميت[790]:

لأَدْنى خَساً أو زَكاً مِنْ سِنِيْكَ ... إلى أربعٍ، فتقولُ : انتظارا

على أنَّ قياس خساً هو خَسَأ، لأنه من يُخاسِىء (يقامر)، وقد تُرِكَتْ هَمْزَتُه لتحقيق الإتباع.

رابعاً : الرسم الإملائيّ

في العربيَّة ألفاظ غُلِّب فيها رسم لفظةٍ على أخرى، فكأنَّ الرسم المُغلَّب يومىء إلى ذلك المغلَّب

---

(٧٨٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربية : ٦٧-٧٢.

(٧٨٤) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٥/ ١٧٩، ابن منظور، لسان العرب (وزر، أجر).

(٧٨٥) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيّة : ٦٧-٧٢، ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب : ١٧٦، ابن فارس، الإتْباع : ٩١.

(٧٨٦) انظر ابن الأثير، منال الطلب : ٨٠.

(٧٨٧) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٢.

(٧٨٨) مريم : ٥٨.

(٧٨٩) أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٦/ ٢٠٠، وانظر الشهاب، حاشية الشهاب : ٦/١٧٦، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣.

(٧٩٠) انظر ابن منظور، لسان العرب (خسا)، الزبيدي، تاج العروس (خسا).

عليه الذي تُنوسيَ، ومن ذلك تغليب رسـم أولئك على أولات، في زيادة الواو، إذ زيدت هذه الواو في (أولئك) لتحقيق أمـن اللبس بين (أولى) اسم الإشارة المقصور، و (أُلى) الاسـم الموصول (بمعنى الذيـن)، وبينها وبين (إليـك)، ولا سيَّما أن كثيراً من النسَّاخ والكتَّـاب كانـوا يهملون كَتْـب الهمزة وإعجام الحروف. وتغليب زيادة الألف في (مـائة) على زيادتها في (منه)، لأنَّ الأسماء أحمل للزيادة من الحروف[٧٩١]، على المذهـب البصري. وتغليب زيـادة الألـف في: ضَرَبوا، ولم يضْرِبـوا، على عدمها حملاً على زيادتها في: كفـروا ولم يكفُروا. ويمكن أن يُعَدَّ نَظيراً لهذه المسألة أنَّ الفـاعل الذي عامله فعل متعدًّ رُفِعَ؛ لتحقيق أمن اللبس بينـه وبين المفعول به، وحُمِل على هذا الرفع فاعل الفعل غير المتعدّي في رفعه، على الرغم من عدم توافر المفعول به[٧٩٢].

ومنهُ تغليب الابتداء بالكلام على وصله في إثبات ألـف الوصل لفظاً وكَتْباً، على الرغم من أنَّها لا تُلْفَظُ في وصل الكلام.

ولعلَّ ظاهـرة التغليب تبدو بيّنةً في هذه المسألـة في رسم الألف اللينة، فأبـو علي الفارسي يغلِّبُ اللفظ في هـذا الرسم على الأصـل المعياريّ المتوهَّم، إذ يدعـو إِلَى كَتْبِ هذه الألـف الليِّنة أيـاً كان أصلهـا - ألفاً عصـويَّة، وهـي دعْـوَةٌ يُعدُّ الـدوران في فلكهـا والتقيُّد بها مـن أهمّ وسـائل التيسير والتقريب في الكتابة العربيَّة التي ينفـر منها بعض الخاصَّة وكثير من الطلبة والمريدين[٧٩٣]: «وقالوا: إنَّما كتَبْناه بالياء، لنفصل بذلك بينَ ما كانَ منقلبـاً من الياءِ، وبين ما كان منقلباً من الواو، فيُعْلَم بكَتْبنا (يَسعى) بالياء - أنَّ الألف منقلبة عن الياء، كما يُعْلَمُ بكَتْبنا (رحى) أنَّ الألف في الأصل ياء بدلالة (رَحيْت)، وقـولهم في تثنية (رحى)... فقيل لهم: أرأيتُم إنْ كتبتم فيما كان مـن الياء بالياء، وإنْ لم يكن في اللفظ كذلك، لتدلّوا على أنَّ الأصل فيها الياء، هلاَّ كتبتم ما كان بالواو أيضاً بالواو، لتدلُّوا على أنَّ الأصل الواو. . . فإذا كانَ الأمـرُ على هذا، فالقياسُ أن يُعتَبَر في ذلك اللفظ، فيُكْتَب على ما عليـه اللفظ، ولا يُعْتَبر الأصـل المنقلب عنه، كما فُعِـل ذلك في هـذين الحرفين...»[٧٩٤]. ولعلَّ ما في هذا المذهـب من تيسير وتقريب وتسهيل يـدفعني إلى الدعوة إلى اتِّباعه والكَتْب على وَفقه بـلا تردُّد، لنتخلَّـص من تعـدُّد الأوجه وكثـرتها في هذه المسـألة: دعـا، رمَا، سُهـا، فتا، دَعْـوا،

---

(٧٩١) انظر كتابنا: فنّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٧٩٢) انظر كتابنا: فنّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٧٩٣) انظر التفصيل في هذه المسألة: فن الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٧٩٤) الحسن بن عبـد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، المسـائل الحلبيَّات، تحقيق د. حسن هنـداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ٩٣-٩٤.
وانظر التفصيل في كتابنا: فن الإملاء في العربيَّة.

مُصْطَفا، رُؤًا، مَشَا، يَسْعا، يَرا، ولعلَّ ما يُعزّز هذا الكَتْب كتبُهم الأسماء الأعجميَّة والمبنيَّة المنتهية بالألف الليِّنة بالعصوِيَّة إلاَّ تلك الألفاظ المستثناة، وهي ألفاظٌ أدعو إلى إخضاعها لسلطانه بلا استثناء : عيسا، موسا، كسرا، وغيرها من الأسماء الأعجميَّة المعَرَّبة، ومتّا، ولَدا، على الرغم من عدِّها مبْنِيَّة في كثيرٍ من مظانّ النحو المختلفة، وأنَّا، وأُولا.

ومنه تغليب رسم يحيى، ويعيى، وأحْيى، وأعْيى واسْتَحْيى، أعلاماً، بالياء المهملة على رسمها بالألف العصويَّة، لتحقيق أمن اللبس بين الأفعال من هذا الباب وما سُميّ بها. والقول نفسه في ريَّى ودُنْيَى، وعُلْيى، وأضرابها من الصفات المسمَّى بها أعلام، لتحقيق أمن اللبس بين الأعلام والصفات في هذه المسألة.

وتغليب رسم كلا وكلتا الملحقتين بالمثنَّى رفعاً ونصباً وجرًّا على رسمهما معاملتين معاملة المقصور، إذ رُسِمَ المرفوع بالألف، أمّا المنصوب والمجرور فبالياء، على مذهب ابن قتيبة وغيره. ولعلَّ في رسم كلتا بالعصويَّة تغليباً على رسمها بالياء الذي يقتضيه الأصْل الإملائي(٧٩٥).

وتغليب رسم ما جُهِلَ فيه أصْل الألف من الأسماء الثلاثيَّة المقصورة المعربة بالعصويَّة على رسمه بالياء المهملة، تَغْليباً للفظ على الكَتْب، نحو : الخسا (الفرد)، والزكا (الزوج)، والددا (اللعب)(٧٩٦). وتغليب رسم الممدود الذي قُصِر في الشعر ضرورةً بالألف العصوية على رسمه بالياء المهملة، للدلالة على مدِّه(٧٩٧). وغير ذلك من مسائل التغليب في كَتْبِ الألف الليِّنة(٧٩٨).

ومِمَّا يمكن إخضاعه لسلطان ظاهرة التغليب في هذه المسألة بعض مواضع الحذف، ومن ذلكِ تغليب حذف الألف على اللام التي تشبهها في الكَتْب، في مثل : لِلْمَرء، للرجل، لله، للدارُ، وغيرها مما حذفت فيه ألف (أل) للتخلُّص من توالي الأمثال (لامان وألف)(٧٩٩). وتغليب حذف الألف في جمع المذكر السالم المعتلّ اللام، نحو : الرامون، والقاضون، والساعون، على جمع المؤنث السالم في إثباتها، نحو : القاضيات، والراميات، والساعيات، على الرغم من عدم حذف لامه، أمَّا جمع المذكَّر السالم فحُذِفَت فيه لئلاَّ يتوالى حذفان (لام الجمع، وألف فاعل)(٨٠٠). ويبدو تغليب

---

(٧٩٥) انظر : ابن قتيبة، أدب الكاتب : ٢٦١، ابن ولاَّد، المقصود والممدود : ١٤٩، د. عبد الفتاح الحموز، فن الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٧٩٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فنُّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٧٩٧) انظر : مصطفى عناني، نتيجة الإملاء : ١٧.

(٧٩٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، فنُّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٨٩٩) انظر : ابن درستويه، كتاب الكتّاب : ٥٩.

(٨٠٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فنُّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

جمع المؤنَّث السالم في جواز حـذف الألف من مثل : الصالحات، والقانتـات، والطالحات، وغيرها مما فيه ألفان، للتخلُّص من توالي الأمثال - على إثباتها في جمع المذكَّر السالم الذي لا تتوافر فيه ألفان، نحو : الصالحين، القانتين، والطالحين، وغيرها[801]، وغير ذلك من مسائل الحذف المختلفة التي بسطنا الحديث فيها في مؤلَّفٍ آخر [802].

ومنه تغليب كثير الاستعمال على قليله في بعض مسائل الـرسم الإملائي، ومن ذلك أنَّ (مَنْ) لا تُعامَلُ معـاملة (ما) في الوصل، لأنَّها أقـلُّ استعمالاً منها : «واعلَمْ أنّه لا يجوز أن يُـوصل بمَنْ شيء ممَّا وُصِـلَ بـ (مـا)؛ لأنَّ مَن لا تكـون حرفاً مـن حروف المعـاني، ولا تُلْغى، ولا تكـون اسماً لغير ما يعقل، فلا تكثر في الكلام كثرة ما، فلا يكتب : إنَّ مَـنْ، وليتَ مَنْ، ولعلَّ مَنْ، وكأنَّ مَنْ، ولكنّ من، وكيف مَنْ، وربَّ مَن، وفي مَنْ، وكلّ مَـنْ، ومَعَ مَن، وأيّ مَن - إلاَّ مفصولاً، لما ذكرنا إلاَّ أن يكون قبلها شيءٌ من الحروف التـي على حرفَين يدغم فيها، مثل : مِمَّـن، وعمّن، وأَمَّنْ، وإنَّما ذلك للإدغـام، لا لغيره، ولا تُوْصَـل بها لم ... »[803]. ومن ذلـك حذف الألـف في البسملة (بسـم الله الرحمن الرحيم)، لكثرة استعمالها، إذ غُلِّب الحذفُ العارض على الإِثْبات الأصل، وحذفها من لفظ الجلالة والرحمن، وذلك، وهؤلاء، وهذان، وغير ذلك من الألفاظ التي يكثر استعمالها والتي بسطنا الحديث فيها في موضع آخر [804]. ومِمَّا حُذِفت فيه الفاء؛ لما مرَّ : يَتَقي، وَيَتَخِذ، وغيرهما[805]. ومن حـذف اللام الغدُ، ويد، ودم، وعـب الشمس في عبد الشمسِ، ومُ اللهِ في : ايمُـن اللهِ، ومنه حذف آخـر المنادى المرخَّـم تخفيفاً، وغيرهـا. ومن حـذف العين يَرى في يَـرْأى، ومَلَك في مَـلأك، وقولهم : لَمْ أُبَلْ في : لم أُبالِ، وغيرها[806] ممَّا حُذف منه حرفٌ في اللفظ والكَتْب لكثرة استعماله، على أنّ هذه الكثرة قد غُلِّبَتْ على القلّة فيها.

ومِمَّا يمكـن عدُّه من بـاب ظاهرة التغليب في الـرسم الإملائي زيـادةً على ما مرَّ - تغليـب كَتْب الهمزة على ياءٍ مهملـة، إذا كانت مكسورة، أو كـان ما قبلها مكسوراً - على غيرهـا، نحو : أَفْئِدة، رئَة، سُئِلَ، رُئِي، وغيرها مِمَّا غُلِبَّت فيه الكسرة على الضمَّة والفتحة. وتغليب الضمّة على الفتحة في

---

(801) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فنَّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(802) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فنَّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(803) ابن درستويه، كتاب الكتّاب : 58.

(804) انظر : د. عبد الفتاح الحمـوز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العـربية، المجلة العربية للعلوم الإنسـانية، العدد : 25، شتاء 1987م : 37-

(805) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربيَّة : 45.

(806) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية : 43-

مثل : يُؤَجّل، وغيرهما، والفتحة على السكون في مثل : يَسْأَل، اسْأَل، شَأْن، وغيرها. ويمكن أن يُحْمَل على تغليب الأقوى على الأضعف.

ومنه تغليبُ كَتْب ما هو من باب طَلْحَت ورَأْفت، وعصْمت، وحكمت، وغيرها من الأعلام المنقولة من المصادر بالتاء المفتوحة - على كَتْبها بالمربوطة، على الرغم من كونه الأصْلَ. ولعل ذلك يعود إلى الرغبة في الوقف عليها بالتاء قياساً على ما روي عن العرب : السلام عليكم ورحمت، وهذا طلحت، وغيرها[٨٠٧]. ويمكن أن يكون هذا الكَتْبُ من باب أثر التركيَّة في العربيَّة، أو تحقيق أمن اللبس بين المصادر المسمَّى بها أعلام وغير المسمَّى بها.

وتغليب الفكّ على الإدغام في مثل : عُدْتَ، وقُدْتَ، وجُدْتُ، وغيرها مِمَّا ينبغي أن تقلب الدال فيها تاءً، أو التاء دالاً، ليتمَّ الإدغام، حملاً على مِمَّن، وعمّن، ومِمَّا. وغيرها من مسائل الرسم المختلفة التي يمكن عَدُّها من هذه الظاهرة.

خامساً : مسائل لغويّة أُخرى متفرّقة

في العربيَّة مسائل لغويّة أُخرى زيادَة على ما مرَّ، يمكن عدُّها من باب هذه الظاهرة، ولعلَّ أَهمَّها ما يأْتي :

(١) ضمّ عين المضارع في المغالبة وفعل التعجُّب (فعُل) :

اختصَّت العربيَّة المضارعَ في مثلِ قَوْلنا : ضارَ بني زيدٌ، فَضَرَبْتُه، فأنا أَضْرُبه - بضمَّ العين، بقيد ألاَّ يكونَ مثالاً واوايَّ الفاء، أو أجوفَ يائيّ العين، أو ناقصاً يائيَّ اللام، إذْ لو كانَ كذلك لوجَبَ أن يكونَ من باب : ضَرَبَ يَضْرِبُ (فَعَل يَفْعِلُ). ومِمَّا يُعَدُّ من ضمِّ العين في هذِهِ المسألة قراءة قوله تعالى : ﴿بل هم عبادٌ مُكْرَمون لا يَسْبُقونَه بالقولِ﴾[٨٠٨] بضمِّ الباءِ[٨٠٩]. ويتبيَّن لنا في هذا الأسلوب العربيّ تغْليبُ ضمِّ العينِ على كسرها أو فتحها أَيًّا كان المضارع ما عدا ما استُثْني، إذْ يُغَلَّبُ فيِه الكسْرُ على غيرِه، وهو تغليبٌ طريفٌ مُسْتَغْرَب عند ابنِ جنيّ : «وفَصْل للعرب طريفٌ، وهو إجماعُهُم على مجيء عين مضارع (فَعَلْتُه) إذا كانت من (فاعَلني)، مضمومةً البتَّة، وذلك نحو قولهم : ضارَبني فَضَرَبْتُهُ أَضْرُبُه، وعالَمني فَعَلِمْتُهُ أَعْلُمُهُ، وعاقلني - من العقل - فَعَقَلْتُهُ أعقُلُه. وكارَمَني فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ، وفاخَرني فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ، وشاعَرَني فشَعَرْتُهُ أَشْعُرُه. وحكى الكسائي :

---

(٨٠٧) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، فنّ الإملاء في العربيَّة (تحت الطبع).

(٨٠٨) الأنبياء : ٢٧.

(٨٠٩) انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٦/٣٠٧، محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال : ١٥١.

فاخَرَني فَفَخَـرْتُهُ أَفْخَرهُ، بفتح الخاء، وحكـاها أبو زيدٍ : أَفْخُـرُه، بالضمّ على الباب. كـلُّ هذا إذا كُنْت أَقْومَ بذلك الأمر منه. ووجْهُ استغْرابنا له أنْ خُصَّ مضارعه بالضـمّ، وذلك أنّا قد دلَلْنَا على أنَّ قيـاسَ باب مضـارع (فَعَل) أنْ يـأْتي بالكسرِ، نحـو : ضَرَب يَضْرِبُ، وبـابه، وأرَيْنـا وجْهَ دخـولِ (يَفْعُلُ) على (يَفْعِل) فيه، نحو : قَتَل يَقْتُلُ، ونَخَلَ يَنْخُلُ، فكان الأحْجى به هنا إذا أُريدَ الاقتصارُ به على أحدِ وجهيهِ - أنْ يكونَ ذلك الوجه هو الذي كانَ القياسُ مُقْتَضياً له في مضارع (فَعَل)، وهو (يَفْعِل)، بكسر العين، وذلك أنَّ العُرْف والعادةَ - إذا أُريدَ الاقْتِصارُ على أحدِ الجائزين - أنْ يكونَ ذلـك المُقْتَصَر عليهِ هـو أقْيَسهما فيـه، ألا تـراكَ تقولُ في تحقير أسْـوَد، وجَـدْوَل : أُسَيِّـد وجُدَيِّـل، بالقلب، وتُجيزُ مـن بعدُ الإظهار، وأنْ تقول : أُسَيْوِد، وَجُدَيْوِل، فـإذا صرْتَ إلى باب مُقام وعجوز اقْتَصَرْتَ على الإعلال البتَّـة، فقلتَ : مُقَيِّـم، وعُجَيِّز، فَـأَوْجَبْتَ أقـوى القياسَيْن. ، لا أضعفهما، وكذلك نظائره ... »(٨١٠).

ولعلَّ هذا التغليبُ يعـودُ إلى أنَّ الضمَّ أَقوى الحركات، ويعزّزه أنَّ المغالبـة أسلوبٌ يدورُ في فلك الغلبة والقهر والسيطـرة، فأُعْطيَ ما يناسـب هذا المعنى ويلائمُـه ويؤكّده، وهو تغليب قـريبٌ ممَّا طالعنـا به ابن جنيّ : «وعلّتـه عندي أنَّ هذا موضـعٌ معناه الاعتلاء والغلبـة، فدخله بذلـك معنى الطبيعة والنحيزة التي تَغْلِبُ ولا تُغْلَبُ، وتلازم، ولا تُفارق. وتلك الأفعالُ بابُها : فَعُل يَفْعُلُ، نحو : فَقُهَ يَفْقُهُ، إذا أجادَ الفقهِ، وعَلُمَ يَعْلُم، إذا أَجادَ العلم ... »(٨١١).

أمَّا الفعل المبنيُّ للتعجُّب (فَعُلَ) فيدورُ في فلـك العلَّة نفسها، إذْ يدلُّ على التمكُّن فيما يُتَعجَّب منه، وهـذا التمكُّنُ يعدُّ من بـاب الغلبة سَواء أكانـت حسيَّة أم معنويَّـة، فأُعْطيَ الضمَّ ليناسبه، ويتحقَّق أَمن اللبـس بينَه وبينَ غيره من الأفعال الماضـويَّة، ولا سيَّما أنَّ هذا البناء يكـادُ يكونُ قليلاً بالإضافـة إلى فَعَل أو فَعِلَ. وقد صيغَ منه (مـا أفْعَلَهُ) : «وكذلك نعتقد نحن أيضـاً في الفعل المبنيّ منه فعل التعجّـب - أنَّه قد نُقِل - عن (فَعَـل) و (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ)، حتَّى صارت لـه صفة التمكُّن والتقدُّم، ثُمَّ بُنِيَ منه الفعلُ، فقيل : ما أفْعَلَهُ، نحـو : ما أَشْعَرَهُ، إنَّما هو من (شَعُرَ)، وقد حكاها أيضاً أَبو زَيْدٍ. وكذلـك : ما أقْتَلَهُ، وما أكْفَرَهُ، هو عندنا من : قَتُـلَ، وكفُرَ. تقديراً، وإنْ لم يَظْهَر في اللفْظ استعمالاً»(٨١٢). ويظهر لي أنَّ بناء التعجُّب (أفْعِلْ ب) مأخوذٌ منه أيضاً.

---

(٨١٠) ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٨١١) ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٢٢٥.

(٨١٢) ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٢٢٥.

(٢) فكُّ الإدغام :

ولعلَّ أهمَّ ما يمكـن عدُّه من باب تغليب فكِّ الإدغام على الإدغام مـع الإيماء إليه – ما يدورُ في فلك الإتباع، ويبـدو ذلك بيِّناً في قول الرسـول ﷺ : «ليتَ شعري أيَّتكُنَّ صاحبـةُ الجمل الأَدْبَب، تَنْبَحُها كلابُ الحَوْأَب»(٨١٣) على أنَّ فكَّ الإدغام في الأدبّ (الكثير وبر الوجه) يعود إلى المزاوجة.

ومن فكّ الإدغام وجوباً بناءُ (أَفْعِل ب)، من المضعَّف الثلاثي، نحو : عَزَّ، شَدَّ، مَدَّ، إذْ يُقالُ فيها : أَعْزِزْ به، وأَمْدِدْ به، وأشْدِدْ به. ويظهر لي أنَّ تغليب الفكّ على الإدغـام يعودُ إلى تحقيق أمْنِ اللبس بين فعـل الأمر المزيد بـالهمزة : أَعِزَّ، أَشِـدَّ، أَمِدَّ، وفعل التعجُّـب من هذه الأفعـال (أفعِلْ ب).

(٣) تغليب مَنْ يَعْقِلُ على ما لا يَعْقِلُ :

ومِمَّا يمكـن عدُّه من ذلك إعـادة ضمير العقلاء (هـم) عليهـم وعلى غيرهم، ومنه قولـه تعالى : ﴿والله خَلَقَ كُـلَّ دابَّةٍ من مـاءٍ فمنهم من يمشي على بطنـه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهـم مَنْ يمشي على أَرْبَعٍ ...﴾ (٨١٤)، و ﴿جَعَلَ لكـم من أَنْفُسِكُـمْ أزواجاً ومن الأنعـام أَزْواجاً سيـذْرَؤكم فيه﴾(٨١٥) على أنَّ فيه تغليب المخاطبين على الغائبين والأنعام(٨١٦)، و ﴿قالتا أتينا طائِعيْنَ﴾(٨١٧) على أنَّ الضمير في (أَتيْنـا) لـلأرضِ والسماء، وجمع السـلامــة (طـائِعينَ) يشملها ومَـنْ فيها مـن الخلائق، وهو للعقـلاء الذين غُلِّبـوا على غيرهم في هـذه الآية(٨١٨). وقولـه تعالى : ﴿بَلْ لـه ما في السمواتِ والأرضِ كُلٌّ له قانتون﴾(٨١٩)، على أنَّ (قانتونَ) من أوصاف الذكـور العقلاء الذين غُلِّبوا على غيرهم، وفي (ما) تغليب غير العقلاء على غيرهم(٨٢٠).

ومنه قولـه تعالى : ﴿هل يَسْمعونكـم إذْ تَدْعونَ﴾(٨٢١) على أنَّ الأصنام هـي المدعُوَّة(٨٢٢)، و ﴿وقالوا لجلودهم لِمَ شهِدْتُم علينا﴾(٨٢٣)، على أنَّ العقلاء قد غُلِّبوا على غيرهـم، ويعزّز ذلك قراءة

---

(٨١٣) انظر : ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣/ ٩٦، ابن منظور، لسان العرب (دبب).

(٨١٤) النور : ٤٥.

(٨١٧) فصلت : ١١.

(٨١٨) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٨١٩) البقرة : ١١٦.

(٨٢٠) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٨٢١) الشعراء : ٧٢.

(٨٢٢) انظر : الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣٠٦.

(٨٢٣) فصلت : ٢١.

انظر : أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٧/ ٤٩٣.

زيد بن علي «لِمَ شَهِدْتُنَّ»[٨٢٤]. وقوله: «فظَلَّت أَعْناقُهم لها خاضعين»[٨٢٥]، على أنَّ العقلاء غُلِّبوا على غيرهم بالإخبار بجمع المذكَّر السالم (خاضعين) عن الأعناق، وقوله: ﴿لا الشمس يَنْبَغي لها أنْ تُدْرِكَ القمَر ولا الليل سابق النهار وكلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾[٨٢٦]، و ﴿لقد عَلِمتَ ما هؤلاءِ ينطقونَ﴾[٨٢٧]، و ﴿إنّي رأيتُ أحَدَ عشر كوكباً والشمسَ والقَمَرَ رأيْتُهم لي ساجدين﴾[٨٢٨] على أنَّ الضمير في (رأيتُهم) للعقلاءِ الذين غُلِّبوا على غيرهم. والقول نفسه في (ساجدين) من حيثُ تغليبُ صفة العقلاء على غيرهم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وعلَّم آدَمَ الأسماءَ كلَّها ثمَّ عرَضهم على الملائكة...﴾[٨٢٩] على أنَّ ضمير العقلاء في (عرَضهم) قد غُلِّب به العقلاءُ على غيرهم، ويعزِّز ذلك قراءة عبد الله: ﴿ثمَّ عَرَضَهُنَّ﴾[٨٣٠]. ولعلَّ ما يؤكِّدَ هذا التغليب أنَّ العربية قد اختصَّتْ المنادى بالعقلاء، وكل ما لا يخضع لهذا الاختصاص محمولٌ على تنزيله منزلتهم.

ومِمَّا يمكن عدُّه من ذلك حديث الهِرَّة: «إنَّما هي من الطوَّافين عليكم والطوَّافات»[٨٣١] على أنَّها شُبِّهَتْ بالخادم الذي يطوف على مولاه، وأُتْبِعَ جمعُ المذكّر السالم بجمع المؤنَّث، لأنَّ في الهِرَر ذكوراً وإناثاً، إذ لو اكْتُفِيَ بالطوَّافين لكان في هذا الحديث تغليبٌ للعاقل على غيره، والمذكَّر على المؤنّث.

وتطالِعُنا بعض المواضع في العربيّة على خلاف ما مرَّ، إذْ يُغَلَّب فيها غير العقلاء على العقلاء، منها قوله تعالى: ﴿ولله يَسْجُدُ ما في السمواتِ وما في الأرض من دابَّةٍ والملائكة وهم لا يَسْتَكْبِرون﴾[٨٣٢] على أنَّ (ما) لغير العقلاء الذين غُلِّبُوا بها على غيرهم[٨٣٣].

---

(٨٢٤) انظر أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧—٧٩٣.

(٨٢٥) الشعراء: ٤.

انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٦، أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ٦/٧، ابن هشام الأنصاري، مسألة الحكمة: ٤٣، حاشية رقم (٧).

(٨٢٦) يس: ٤٠. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٦، أبو حيّان النحوي، البحر المحيط: ٧—٣٣٧.

(٨٢٧) الأنبياء: ٦٥.

وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٦، أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٢٤.

(٨٢٨) يوسف: ٤.

وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٦، أبو حيّان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ٢٨٠.

(٨٢٩) انظر: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٤٦، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤.

(٨٣٠) انظر: أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٤٦، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤.

(٨٣١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ١٤٢.

(٨٣٢) النحل: ٤٩.

(٨٣٣) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٠٦، ابن فارس، الصاحبيّ في فقه اللغة: ٣٢.

وقوله : ﴿لله ما في السموتِ والأرضِ وما فيهنَّ﴾[٨٣٤]، ويظهر لي أنّ ذلك يعود إلى تغليب الكثرة على القلَّة؛ لأنَّ ما في السمواتِ والأرض من غير العقلاء أكثر من غيرهم.

ومِمَّا يمكن عدُّه مِمَّا مرَّ قوله تعالى : ﴿إنَّما يخْشَى اللهَ من عباده العلماءُ﴾[٨٣٥] على أنَّ (ما) اسم موصول خبره (العلماء)، وعائده الضميرْ المُسْتَتِر في (يخشى)، فتكون قد أُطْلِقَتْ على العقلاء تغليباً لغيرهم عليهم، على الرغم من عدم توافرهم. والأولى أن تكون كافةً للحرف الناسخ عن العمل[٨٣٦].

(٤) تغليب ما وُجِدَ على ما لم يوجد :

ومن ذلك على مذهب أبي القاسم الزمخشري قوله تعالى : ﴿والذين يؤمنون بِما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنزِل من قبلِك وبالآخرةِ هُم يوقنون﴾[٨٣٧] على أنَّ (ما) تشمل ما وُجِدَ وما لم يُوْجَد (المنزَّل وغيره مِمَّا لم يُنَزَّل) تغليباً للموجود على غيره مِمَّا يُتَوَقَّعُ إنْزالهُ[٨٣٨].

(٥) تغليب المعرفة على النكرة أو نظيرتها التي تُعدُّ أقلّ تعريفاً منها :

لعلَّ هذا التغليب في هذه المسألة يبدو بيِّناً فيما يأْتي :

(١) اختصاص المبتدأ أو صاحب الحال، وأضرابهما بالمعرفة، لأنّها محطُّ الفائِدَة.

(٢) اختصاص الترخيم بالتعريف : لعلَّ هذا الاختصاصَ يعودُ إلى ألاَّ يُؤَدِّي حذفُ حرفٍ كما في : أُمَيْمَ، وفاطِمَ (أُمَيْمَة، وفاطِمة)، وغيرهما، أو حرفيْن، كما في : عِمْرَ، وكرا، وعُثْمَ (عِمْران، وكَرَوان، وعُثمان)، وأضرابها - إلى توافر اللبس بين المرخَّمِ وغيره؛ لأنَّ المعرفة أكثر شيوعاً واستعمالاً، ودلالة على مسمَّاها، في مجتمع البيئات اللغويَّة.

(٣) اختصاص المخاطب بالتغليب على الغائب : وتبدو هذه المسألة في أنَّ أسماء الأفعال الماضويَّة، نحو : هيهاتَ، وشَتّانَ - يكون فاعلها اسماً ظاهراً أو ضمير الغائب المستتر جوازاً، أمَّا اسم الفعل، مضارعاً كان أو أمراً، فالغالب في فاعِله أنْ يكون ضمير المخاطب المستتر وجوباً، ولا يكون بارزاً، ويدلُّ ذلك على تغليب الحضور (المعرفة) على الغيبة التي تُعَدُّ أقل تعريفاً[٨٣٩].

---

(٨٣٤) المائدة : ١٥.

(٨٣٥) فاطر : ٢٨.

(٨٣٦) انظر : ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٤٠٥-٤٠٦، البحر المحيط : ٧/ ٣١٢.

(٨٣٧) البقرة : ٤.

(٨٣٨) انظر : الزمخشري، الكشاف : ١/ ١٣٦، الزركشي، البرهان في علوم القرآن : ٣/ ٣١١.

(٨٣٩) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ٣٢٥.

وفي حصر أسماء الأفعال المنقولة في كاف الخطاب، لا هاء الغائب، في الغالب، نحو : إليكَ (تنحَّ)، ودونك (خُذْ)، ومكانَك (اثبت)، وأمامَك (تقدّم)، وَوَراءَكَ (تأَخَّر)، ولذلك يعدُّ قولهم : عليه رَجلاً غيري - شاذًّا لا يقاسُ عليه(٨٤٠).

والمصادر المثنّاة في باب المفعول المطلق، إذْ تختّص هذه المصادر بالإضافة إلى ضمير الخطاب، نحو : لبّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، وحنانَيْكَ، ودواليكَ، وهَذا ذَيْكَ، وغيرها. أمَّا إضافتها إلى ضمير الغيبة والاسم الظاهر فتُعدُّ من باب الشذوذ، كقولهم : حَنانيهِ، ولَبَّيْ زيدٍ، وقول الشاعر(٨٤١) :

«لَقُلْتُ لبَيّهِ لمَنْ يَدْعوني»

وقولُه(٨٤٢) :

دَعَوْتُ لِما نابَني مِسْوَراً فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

(٤) اختصاص المتكلِّم والمخاطب بالتغليب على الغائب : ومن ذلك حصر المنادى في الحاضر متكلِّماً كان أو مخاطباً، لأنَّ الحضورَ أعلى درجات التعريف. ومنه كون الاسم المنصوب على الاختصاص مسبوقاً بضمير المتكلم أو المتكلمين، أو المخاطب أو المخاطبين، نحو : نحنُ العربَ متَّحدون، وبكَ اللهَ نرجو الفضْلَ، على الرغم من أنَّ سَبْقَهُ بضمير التكلُّم أكثر شيوعاً واستعمالاً في العربيَّة، لكونه أكثر تعريفاً من ضمير الخطاب. والقولُ نفسه في التحذير بـ(إيَّا)، والعطف، والتكرير، إذ يكونُ المُحَذَّر في الغالب مخاطباً، تغليباً له على الغائب، ويقلُّ كونه ضمير تكلُّم، لأنَّ المتكلِّم لا يُحَذِّرُ نَفْسه في الغالب إلاَّ لغرض آخر. ويُعَدُّ كونه غائباً من باب الشذوذ. ومِمَّا عُدَّ من باب الشذوذ في هذه المسألة قول عمر رضي الله عنه : «لِتُذَكِّ لكُمْ الأَسَلُ والرِّماحُ والسِّهامُ، وإيَّايَ وأنْ يَحْذفُ أحَدُكُم الأرنَبَ»(٨٤٣)، على أنَّ التقدير : إيَّايَ باعدوا عَنْ حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أنْ يَحْذِف أحَدَكُمُ الأرْنَب. وقول بعضهم : «إذا بلغ الرجُلُ الستين فإيَّاه و إيَّا الشوَابّ»(٨٤٤). والقول نفسه في الإغراء بأسلوبيه، العطف والتكرير.

(٥) أنَّ المعرفة إذا أُعيدَت نكِرَةً عُدَّتْ هذه النكِرَةُ معرفةً، أمَّا النكرات المعادَة فغير الأول، ولا تُعدُّ معارف(٨٤٥).

---

(٨٤٠) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ٣٢٠.

(٨٤١) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٣٤٤-

(٨٤٢) انظر محمد النجّار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٢/ ٣٤٥-

(٨٤٣) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها، مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأوّل، ١٩٩٠ : ٧٨-٠ وانظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ٣١٠-

(٨٤٤) انظر محمد النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ٣٠٦.

(٨٤٥) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ١/ ١٠٤.

(٦) أنَّ ضمير الغائب الذي يعودُ على مفسّر نكِرَة - يُعَدُّ معرفة مطلقاً على مذهب الجمهور: جاءَني رَجُلٌ أَكْرَمتُهُ [٨٤٦].

(٧) أنَّ المعرفة تُغَلَّب على النكرة في اختصاصها بالحال في مثل قولنا , هذانِ رجلانِ وعبدُ الله منطلقينِ، على أنَّ (مِنطلقين) حال، والحال لا يكون صاحبها إلاَّ معرفةً، على الرغم من اجتماع النكرة والمعرفة، فغُلِّبت المعرفة (عبد الله) على النكرة (رجلانِ) في هذه المسألة[٨٤٧].

وتُطالِعنا بعض الشواهد في العربيَّة يمكن حملُها على تغليب النكرة على المعرفة، منها قول العرب : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ، على أنَّ (راتِعانِ) صفة لِـ (ناقة) و (فصيلُها)، على الرغم من أنَّ (فصيلها) معرفة، إذا لم يُحْمل الكلام على أنَّ الإضافة غير محضة؛ لأنَّ (فصيل) بمعنى مَفصول. ولعلَّ ما يعزّز هذا التغليب قول سيبويه : «وتقول : هذه ناقةٌ وفصيلها راتِعَيْنِ، وقد يقول بعضُهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ، وهذا شبيهٌ بقول من قال : كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدِرْهَم، إنما يريد : كلّ شاةٍ وسخْلَةٌ لها بدِرْهم، فجعله بمنزلة: كلّ رجل وعبدُ الله منطلقاً، لم يقل في الراتعين إلاَّ النصب، لأنَّه إنَّما يريد حينئذٍ المعرفة، ولا يريدُ أن يُدْخل السخلة في الكلّ؛ لأن (كلّ) لا يدخل في هذا الموضع إلاَّ في النكرة، والوجه : كلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتِعَيْن، لأنَّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الأخر قد قاله بعض العرب»[٨٤٨]. ويبدو التغليب بيّناً في جعل (راتِعانِ) صفة لِـ (ناقة) النكرة، وفصيلها المعرفة، إذا لم يُحْمل على التأويل، كما مرَّ.

ومنها وقوع المبتدأ نكرةً والخبر معرفة، كما في قراءة الأعمش وأبان بن تغلب وعاصم : ﴿وما كان صلاتَهُمْ عند البيتِ إلاَّ مُكاءٌ وتَصْدِيةٌ ...﴾[٨٤٩] بنصب (صلاتهم) ورفع (مُكاءٌ وتصديةٌ)، وهي قراءةٌ وسمها قومٌ بالغلط، لجعلِ المعرفة فيها خبراً، والنكرة اسماً لِـ (كانَ)، وعَدَّها آخرون كُثر من باب الضرورة الشعريَّة، ولقد حملها ابن جنيّ [٨٥٠]، وأبو البقاء العكبريّ [٨٥١] على أنَّ المُكاء والتصدية اسما جنسٍ، واسمُ الجنسِ يُعَدُّ تنكيرُه وتعريفه واحداً، وذكر أبو البقاء أنَّ معرفته قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته.

---

(٨٤٦) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ١/ ١٠٨.

(٨٤٧) انظر سيبويه، الكتاب : ٣/ ٨١-٨٢.

(٨٤٨) سيبويه، الكتاب : ٢/ ٨١-٨٢.

(٨٤٩) الأنفال : ٣٥.

(٨٥٠) انظر ابن جني، المحتسب : ١/ ٧٨.

(٨٥١) انظر : أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ٢/٦٢٢، وانظر أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط : ٤/ ٤٩٢.

ويمكن عَـدُّ قوله تعـالى : ﴿إنَّ أوَّل بيتٍ وُضِعَ للنـاس للذي ببكةَ مبـاركاً . .﴾[٨٥٢] من هذه المسألـة، على الرغم مـن أنَّ تعريفَ الموصـول مقيَّدٌ بصلته، وأنَّ (أوَّل) مضـاف إلى نكرةٍ موصـوفة بجملة فعليَّة ماضَويَّة [٨٥٣].

ومن الشعر قول حسَّان بن ثابت[٨٥٤] :

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأْسٍ يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

على أنَّ (عَسَلٌ) اسم (كان)، و (مزاجَها) خبرها . وقول القطامي[٨٥٥] :

قِفي قبل التفرُّق يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ منك الوِداعاً

على أنَّ (موقِفٌ) اسم (يكُ)، و (الوِداعا) خبرها .

ومِمَّا يمكـن عدُّه من هذه المسـألة أنَّ النَّكرة تُغَلَّبُ على المعـرفة في باب التثنية والجمـع، إذْ تقلب المعرفـة نكرةً، لتصحَّ التثنية والجمـع، وعليه فإنَّ الأعـلام المراد تَثْنِيَتُها أو جمعها لا بدَّ لها مـن حرف التعريـف، لتبقى على مـا هي عليـه، نحو : المحمَّـدينِ، . والحسنين، والفـاطمتين، والهندات، والمحمَّدينَ، وغيرها .

(٥) تكسير بناء على ما يكسّر عليه غيره :

ويبـدو ذلـك في تكسير نحو : حُـرَّة وحـرائر، ومُـرَّة ومـرائر، على أنهَّما محمولتـان في ذلـك على نظيرتيهما اللتين تُكسَّران على (فعائل)، وهما : عقيلة وعقائل، وخبيثة وخبائث، على أنَّ فيهما أيضاً تغليبَ المعنى على اللفظ [٨٥٦].

ويمكن إخضاع ما يعـدُّ من باب الشذوذ في جموع التسكير لتغليب بناء على آخـر، نحو : هادِر وهُدَرة، وباز وبُزاة، ورُهُن، وخُشُب، وغيرها[٨٥٧].

---

(٨٥٢) آل عمران : ٩٦ .

(٨٥٣) انظر : أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٨٠، ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب : ٥٨٩، د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٠٢-

(٨٥٤) انظر : ابـن عصفور، ضرائر الشعـر : ٢٩٥، ابن جنـي، المحتسب : ١/ ٢٧٩، الفـراء، معاني القـرآن : ٣/ ٢١٥، البغدادي، حزانة الأدب : ٤/ ٤٠، ٩٣ .

(٨٥٦) انظر : عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٨٢ .

(٨٥٧) انظر عباس أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع : ٥٠، ٥٤ .

وبعدُ فيتبيَّن لنا ممَّـا في هذا البحث من مسائل لغويَّـة منثورة هنا وهناك - أنَّ هذه الظـاهرة يكثر المصير إليها في هذه المسائل التي تدور في فلك التذكير والتأنيث، إذْ تُعَدُّ فيهما أكثر شيوعاً واستعمالاً في العربيـة التي تميل إلى تغليـب المذكَّر على المؤنَّث على حسب الأعـراف والتقاليد والمعتقـدات التي تسيطر على مجتمعـات تلك البيئات اللغويـة. ولست أنكِرُ أنَّ فيهـا مواضع غُلِّب فيهـا المؤنَّث على المذكَّر، على خـلاف المشهور، وهـي مواضع تنُـوسيت تماماً في مظـانِّ النحو والتصريـف المختلفة، ولعلَّ ما يعزِّز ذلك أنَّ السيوطيَّ لم يذكـر منها إلاَّ تثنية ضَبُع على ضَبُعين، وتغليب الليالي على الأيَّام في التأريـخ، وهو تغليب أنكـره ابن مالـك وغيره، كما مرَّ، والإفراد والتثنيـة والجمع التي تتـوافر في العربيـة مواضع تغليب لكـلٍّ منها، على الرغم مـن أنَّ الإفراد الأصل، والتثنية والجمـع الفرع، وأنَّ العربية تميلُ إلى تغليب الكثرة على القلة. ولعلَّ هذه الظـاهرة تبدو بوضوح وجلاءٍ تامَّين فيما يسمَّى بالمثنَّـى والجمع التغليبيَّين، والإعلال الـذي يشيعُ في كثير من مسائل هـذه الظاهرة، إذْ يُغَلَّـب فيه التصحيح الذي يُعَدُّ أصلاً على الإعلالِ الذي يُعَدُّ فرعاً عارِضاً، ولعلَّ تغليب هذا الأصل يَبدو بيِّناً فيما يسمَّى بـالشواذّ في هذه المسـألة، على الـرغم من أنَّ تغليـب الفرع العارض أكثـر شيوعـاً منه في الكلام العربي؛ لأنه يدور في فلك نظرية التيسير والسهولة وتجنُّب الثقل والتكلُّف في عملية النطق، والضمائِر التي يُغلَّب فها المُتكلِّـم على المخاطب والغائب، والمخاطب على الغائب، بـوضع أحدها موضع الآخر. والإتباع في المسائل اللغويّة، والرسم الإملائي الذي يكمن في تغليب رسم كلمة على ذلك الـذي للأخـرى، لعلَّة مـا، ومسائل لغـويَّة أخـرى، كالإدغـام، وفكِّه، إمَّـا للمزاوجـة وإمَّا لتحقيق أمن اللبس بين بنـاءٍ وآخر، وتغليب العاقل على غيره، على الرغم من تـوافر بعض المواضع يمكن عَدُّها من باب ما جاء على خلاف الأصـل، وما وُجِدَ على ما لم يوجَد، والمعرفة على النكرة، وضـمّ عين المضارع في بـاب المغـالبة، والماضي في بـاب التعجُّب (فَعُـل)، وغير ذلـك من المسـائل المختلفة التي بسطنا الحديث فيها في هذا البحث.

الفَصْلُ الثاني
ظاهرة التغليب والمسائل النحويّة



ظاهرة التغليب والمسائل النحويّة

يبدو لي أنَّ أثَر هذه الظاهرة في المسائل النحويّة - يكاد يكون قليلاً بالإضافة إليه في نظيرتها المسائل اللغويَّة، ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ المسائل النحويَّة تدور في فلك الحركات الإعرابيَّة الثلاث، وغيرها مِمَّا يخضع لسلطانِ العامل والمعمول. ولعلَّ أهمَّها - على الرغم من أنَّ بعضها قد يوسَمُ بأنَّه أُخْضِعَ قسْراً لسلطان هذه الظاهرة بالتأويل والتقدير - ما يأتي:

أوّلا: التوابع

لعلَّ هذه الظاهرة تبدو بيّنةً - في الغالب - في التوابع، ولا سيَّما تلك التي يكون لمتبوعها موضعان، لفظيّ ومَحَليّ، إذْ يمكنُ تغليب اللفظيّ أو المحلِّي، على أنَّ أحدهما يُوْمِئُ إلى الآخر فيه، وهي مسألةٌ تخضع لسلطانِ حدِّ هذه الظاهرة، كما مرَّ.

ويُفهَمُ من كلام السيوطيّ أنَّه إذا اجتمع الحملُ على المعنى، والحمل على اللفظ - بدِئَ بالحملِ على اللفظ، لأنَّ اللفظ هو المشاهد المنظور إليه: «إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحَمْلُ على المعنى بُدِئَ بالحمل على اللفظ، وعُلِّل ذلك بأنَّ اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمَّا المعنى فخفيٌّ راجعٌ إلى مُراد المتكلِّم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أوْلى، وبأنَّ اللفظ مقدَّم على المعنى؛ لأنَّك أوّل ما تسمَعُ اللفظ، فتَفْهَم معناه عقبه، فاعْتُبِرَ الأَسْبق، وبأنَّه لو عُكِسَ لَحَصَل تراجع؛ لأنَّك أوضَحْتَ المرادَ أوّلاً، ثُمَّ رجَعْتَ إلى غير المراد...»(٨٥٧). وذكر ابنُ الحاجب أنَّه إذا حُمِلَ على اللفظ جازَ الحملُ بعد ذلك على المعنى(٨٥٨). ويُفهمُ مِمَّا مرَّ أنَّ الحملَ على اللفظ يُغَلَّبُ على الحملِ على المعنى، إذا اجتمعا.

ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّه من التوابع في هذه المسألةِ ما يأتي:

(أ) المعطوف

أَهمُّ ما يمكن عَدُّه فيه من باب هذه الظاهرة، أو من باب ما يُعَزِّزُها - ما يأتي:

(١) العطف على المعنى:

لعلَّ تسميته بالعطف على مُتَوَهَّم أولى، لأنَّ المعطوف عليه يكون فيه متوهَّماً، أو مُتَصَيَّداً مِمَّا قبله. ومن ذلك قوله تعالى: «سَتُدْعَوْنَ إلى قومٍ أُولي بأسٍ شديدٍ تقاتلونهم أو يُسْلِموا..»(٨٥٩)

---

(٨٥٧) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٨٩.

(٨٥٨) انظر السيوطيّ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ١٨٩.

(٨٥٩) الفتح: ١٦.

بحذف النون، على أنَّ المصدَر المؤوَّل مِن (أنْ) المضمرة وما في حيِّزها - معطوفٌ على آخر مُتَصَيَّد أو مُتوَهَّم من الكلام قبله أي : ليكُن قتالٌ أو إسلامٌ.

(ب) العطف على الموضع :

من ذلك العطف على موضع اسم (إنَّ)، وهي مسألةٌ للنحويين فيها مذاهب، منها أنَّ هذا العطف مُقيَّدٌ بتمام الخبر، وهو مذهب البصريِّين. ولعلَّ ذلك يعودُ إلى أنَّ اسم (إنَّ) يكون عاملاً في الخبر، والقول نفسه في المعطوف عليه، كقولنا : إنَّك وزيدٌ قائِمان، إذْ يعمل في الخبر (قائمانِ) عاملان، لو أجيزَ هذا العطف؛ لأنَّ (زيدٌ) يُعدُّ مبتدأ على مذهبهم، أمّا الكوفيّون فلهم في ذلك مذهبان، مذهب الكسائي الذي يكمن في إجازة هذا العطف بلا قيدٍ، ومذهب الفرَّاء المقيَّد بعدم ظهور أثر (إنَّ) في اسمِها، كقولنا : إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ [٨٦١]. ومِمَّا احتجُّوا به قوله تعالى : ﴿إنَّ الذين آمنوا والذينَ هادروا والصابئونَ والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر. ﴾[٨٦٢] على أنَّ (والصابئون) معطوفٌ على موضع اسم (إنَّ)، وهو الرفع. وفي هذه المسألة خلافٌ مبسوطٌ في مظانّه المختلفة[٨٦٣]. ويتبيَّن لنا أنَّ العطف على الموضع قد غُلِّب على العطف على اللفظ، على الرغم من أنَّ الإيماءَ إليه بيِّن.

ومنه العطف على موضع المنادى، كما في قراءة السبعة : «يا جبالُ أوِّبي معه والطَّيْرَ... »[٨٦٤] بالنصب، على أنَّ (والطيرَ) معطوف على موضع المناد ى (جبالُ)، فيكون فيه تغليب العطف على الموضع على العطف على اللفظ مع الإيماء إليه [٨٦٥]. ومن العطف على اللفظ قولنا : يا زيدُ وبشرُ، بضمّ (بشرُ) عطفاً على لفظ (زيدُ)، لا غير، فغُلِّب العطف على اللفظ على العطف على الموضع مع الإيماء إليه [٨٦٦].

(ج) العطف على الجوار :

يكون المعطوف في هذه المسألة تابعاً للمجاور له مجاورةً مباشرة في اللفظ، وفي المعنى لغيره[٨٦٧]، ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وغيرهم : ﴿يا أيُّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاةِ

---

(٨٦١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٣٤-

(٨٦٢) المائدة : ٦٩.

(٨٦٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٣٤-، الصبَّان، حاشية الصبَّان : ١/ ٢٨٤-

(٨٦٤) سبأ : ١٠.

(٨٦٥) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٣/ ١٤٩، محمَّد النجار، ضياء السالك : ٣/ ٢٥٩.

(٨٦٦) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٣/ ١٤٩، محمد النجار، ضياء السالك : ٣/ ٢٥٩.

(٨٦٧) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٠.

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأَرْجُلِكُم إلى الكعبين﴾ (٨٦٨). بجرّ (وأرْجُلِكُم) على أنَّه معطوف على مجاورِه (برؤوسكم) في اللفظ، وعلى (وجوهَكم وأيدِيَكم) غير المجاور في المعنى، فَغُلِّبَ العطف على لفظ المجاور على العطف على غيره قبله، على الرغم من أنَّه من حيثُ المعنى هو المعطوف عليه(٨٦٩). ويظهر لي أنَّ العطف على اللفظ يومئُ إلى المعطوف عليه في المعنى، لكون التركيب اللغوي عليه في المعنى.

ومنه قراءة الحسن الشاذَّة: «وأذانٌ من اللهِ ورسولِه إلى الناسِ يوم الحجّ الأكبر أنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولِه ...»(٨٧٠) بخفض (ورسولِه) عطفاً على المجاور لفظاً في أحد التأويلات، وغير ذلك من الشواهد القرآنيَّة وغيرها من الكلام العربيّ نظمه ونثره (٨٧١).

(د) العطفُ على التوَّهم:

لعلَّ أهمّ ما يمكن عَدُّه من مسائل التوهُّم - ما يأْتي(٨٧٢):

(١) عطف المجرور على خبر (ليس) أو ما يعمل عملها، المنصوب، على توهُّم جرِّه بالباء الزائدة، كما في قولنا: ليس الرجلُ قائماً ولا قاعدٍ، فَغُلِّب العطف على توهُّم جر الخبر بالباء الزائدة (قائماً) على العطف على لفظه، على الرغم من كونه الأولى والأظهر. ومن ذلك قول زهير بن أبي سُلْمى(٨٧٣):

بَدَالي أنِّي لسْتُ مُدْرِكَ ما مضىَ ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

على أنَّ (سابقٍ) معطوف على (مُدْرِكَ) على توهُّم جرّه بالباء الزائدة.

وقول الآخر (٨٧٤):

ما الحازِمُ الشهْمُ مِقْداماً ولا بَطَلٍ إنْ لم يَكُنْ للهوى بالحقِّ غلابا

على أنَّ (بطل) معطوف على (مِقداماً) على توهُّم جرِّه بالباء الزائدة.

(٢) عطف مضارع مجزومٍ على آخر قبله منصوب على تَوَهُّم جزمه: ومن ذلك قراءة غير أبي عمرو:

---

(٨٦٨) المائدة: ٦.

(٨٦٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٥٠-

(٨٧٠) التوبة: ٣.

(٨٧١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٥٠-

(٨٧٢) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦١٩.

(٨٧٣) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦١٩.

(٨٧٤) انظر ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب: ٦١٩.

﴿لولا أَخَّرْتَني إلى أجلٍ قريـب فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصالحين﴾ [٨٧٥] بجزم (وأَكُنْ)على أنَّـه معطوف على موضـع (فأَصَّـدَّقَ) المتوهَّـم ، إذْ يُعَدُّ جـوابَ أداة شرطٍ جازمـة محذوفة هـي وفعل الشرط : إنْ أَخَّرْتَني إلى أجـلٍ قريب فَأَصَّدَّقَ وأَكُـنْ من الصالحين» [٨٧٥] بجزم (وأَكُنْ) على أنَّـه معطوف على موضع (فـأَصَّدَّقَ) المتوهَّم ، إذْ يُعَدُّ جـوابَ أداة شرطٍ جازمة محذوفة هي وفعـل الشرط : إنْ أَخَّرْتَني أَصَّدَّقْ وأكُنْ [٨٧٦].

(٣) عطف مضـارع مجزوم على آخر مرفـوع متوهَّم جـزمُه : ومن ذلـك قراءة قنبل : ﴿إنَّـه مَنْ يَتَّقي ويَصْبِرْ...﴾ [٨٧٧] بـإثبات اليـاء في (يَتَّقي) وجـزم (يَصْبرْ) على أنَّـه معطوف على تـوهُّم (يَتَّـقِ) مجزوماً ؛ لأنَّ (مَنْ) الموصولة فيها معنى الشرط في أحد التأويلات [٨٧٨].

(٤) عطف اسم منصوب على آخر مجرور متوهَّم نصبه : من ذلـك قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْناها بإسحقَ ومنْ وراء إسحَق يعقوبَ﴾ [٨٧٩] على أنَّ (يعقوبَ) معطوفٌ على (إسحاق) على توهّم نصبه على أنَّ (بشَّرْناها) بمعنى (وهَبْناها)، أي : وهَبْناها إسحاقَ، في أحدِ التأويلات [٨٨٠].

(٥) عطف مضارع منصوب على آخر قبلَه مرفوع على تَوَهُّم نصبه : من ذلك قراءة بعضهم : ﴿وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهِنوا﴾ [٨٨١] على أنَّ (فيُدْهِنـوا) منصوب عطفاً على تَوهّـم نصب (تُدْهِن) بـ (لو) الموضوعة موضع (أنْ) المصدَريّـة : ودُّوا أنْ تُدْهِنَ فَيُدهِنوا [٨٨٢]. وقراءة حفص : ﴿لعلِّي أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السموات والأرض فأَطَّلِعَ ...﴾ [٨٨٣] بنصب (فأَطّلِعَ) عَطفـاً على تَوهُّم نصب (أبْلغُ)، أي : لعلِّي أنْ أبْلُـغَ [٨٨٤]، وغير ذلك من الشواهِد الأخـرى في القرآن الكريم، وكلام العرب نظمه ونثره، مِمَّا يُغَلَّب فيه العطف على الموضع المتوهَّم على اللفظ مع الإيماء إليه.

---

(٨٧٥) المنافقون : ١٠.

(٨٧٦) انظر : د. عبد الفتاح الحمـوز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١٢-، ابن هشـام الأنصاري، مغنى اللبيب : ٦١٩. وانظر شواهد أخرى في كتابنا : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢١١-

(٨٧٧) يوسف : ٩٠.

(٨٧٨) انظر : د. عبـد الفتاح الحموز، التـأويل النحوي في القرآن الكريـم : ١٢١٣. وانظر شواهـد أخرى فيه، ابـن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب : ٦٢٢.

(٨٧٩) هود : ٧١.

(٨٨٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٠٠. وانظر شواهد أخرى فيه.

(٨٨١) القلم : ٥٥.

(٨٨٢) انظر : د. عبد الفتـاح الحموز، التأويل النحوي في القـرآن الكريم : ١٢١٠، ابن هشام الأنصـاري، مغني اللبيب : ٦٢٣.

(٨٨٣) غافر : ٣٦.

(٨٨٤) انظر : د. عبد الفتـاح الحموز، التأويل النحوي في القـرآن الكريم : ١٢١٠، ابن هشام الأنصـاري، مغني اللبيب : ٦٢٣.

(٦) ما يمكن حمله على الاستئناف والانقطاع عمّا قبله : ومن ذلك قراءة عبد الله بن يزيد الشاذّة : ﴿واتَّقوا اللهَ الذي تساءَلون بِهِ والأرحامُ ...﴾[٨٨٥] برفْع (والأرحامُ) على القطع عمّا قبله، على أنَّ في الكلام خبراً محذوفاً، أي : والأرحامُ مِمّا يُتّقى، فَغُلِّب القطع الذي يُعَدُّ من باب عطْفِ جملة على أخرى – على العطف على المجرور قبله، على الرغم من نيَّته، ويعزّزه قراءة الجر[٨٨٦].

(٧) ما يُعْطف على اسم (لا) النافية للجنس المبنيّ : يجوز في هذا المعطوف الفتح والنصب والرفع، على أنَّ النصب من باب العطف على الموضع، والرفع من باب العطف على موضع اسمِها قبل دخولها عليه، أو على موضعه معها، أمَّا الفتح فمن باب العطف على اللفظ. ويظهر لي أنَّ في هذا العطف وجهاً تغليبيًّا يُغَلَّب فيه الواحد على الآخر مع الإيماء إلى هذا المغلَّب عليه[٨٨٧].
ومن الفتح قراءة أبي عمرو وابن كثير : ﴿لا بَيْعَ فيه ولا خُلَّةَ﴾[٨٨٨]. ومن الرفع قراءة سائر السبعَة : ﴿لا بَيْعَ فيه ولا خُلَّةٌ﴾. ومن النصب قول أنس بن العباس بن مرداس السلمي[٨٨٩]:

لا نَسَبَ اليوم ولا خُلَّةً ... اتّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه الظاهرة في باب العطف، زيادَةً على ما مرَّ – تغليبه في مثل قولِنا : جاءَ محمدٌ وزيدٌ، على المفعول معه، على الرغم من جوازه؛ لأنَّ الأصل في الواو أنْ تكون للعطف، وكونها للمعية وغيرها فرع، أو لأنَّ العطف أكثر شيوعاً واستعمالاً في العربيّة منه؛ لأنَّ توافره فيها مقيَّد بقيودٍ[٨٩٠].

(٢)النعت

لعلَّ أهمَّ ما يمكن عَدُّه من مسائل هذه الظاهرة فيه ما يأتي :

(أ) النعت المجرور على الجوار :

من ذلك قول العرب : هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ، على أنَّ جرَّ (خَرِبٍ) الذي تقتضيه مجاورته لِـ

---

(٨٨٥) النساء : ١.
(٨٨٦) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ٣٤٦-٣٤٩.
(٨٨٧) انظر محمد النجار، ضياء السالك : ١/ ٣٥٨-
(٨٨٨) البقرة : ٢٥٤.
(٨٨٩) انظر محمد النجار، ضياء السالك : ١/ ٣٦١.
(٨٩٠) انظر ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ١٣٨.

(ضبٍّ) - قد غُلِّب على رفعه الذي يقتضيه المعنى واللفظ، مع الإيماء إلى ما غُلِّب عليه، وهو الرفع على النعت لِـ (جُحْرٍ)[891].

ومِمَّا يمكن عَدُّه منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وإنِّي أخافُ عليكم عذابَ يومٍ محيطٍ﴾[892] على أنَّ (محيط) جُرَّ لمجاورته (يومٍ)، وهو تابع في المعنى لِـ (عذاب) في أحد التأويلات[893]. وقوله : ﴿كرمادٍ اشتدَّت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ﴾[894] على أنَّ (عاصِف) من صفة الريح لا من صفة اليوم في أحد التأويلات[895]، وغيرهما من الشواهد الأخرى في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره[896].

(ب) النعت المقطوع :

لعلَّ ما ألجأ العرب إلى قَطْع النعت عن منعوته في اللفظ ولاسيَّما إذا كان المنعوت واحداً، على الرغم من وجوب الإتباع في المعنى، سواء أكان مجروراً، كما مرَّ في النعت الجواريّ، أم منصوباً، أم مَرْفوعاً - جذبُ الانتباه إليه وتأكيده. ويكون النعت المقطوع مرفوعاً أو منصوباً معمولاً لمحذوف وجوباً، فالمرفوع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أمَّا المنصوب فمفعول به لفعل محذوف وفاعله وجوبا. ومن الأوّل قول العرب : الحمدُ لله الحميدُ، وأعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمُ، وقراءة الضحَّاك الشاذَّة : ﴿يُوْقَدُ من شجَرَةٍ مباركَةٍ زيتونةٍ لا شرقِيَّةٌ ولا غربيّةٌ ...﴾[897] برفْع (لا شرقيَّةٌ ولا غربيَّةٌ) على النعت المقطوع الذي يتبع موصوفه في المعنى، إذ غُلِّب فيه القطع في اللفظ على الإتباع في اللفظ والمعنى مع الإيماء إليهما[898]. وقراءة نافع وغيره : ﴿سبحانَ اللهِ عماَّ يصفونَ عالِمُ الغيبِ والشهادة . .﴾[899] برفع (عالِمُ)[900]، وقراءة ابن مُحَيْصِن الشاذَّة : ﴿اللهُ لا إلهَ إلاَّ هو ربُّ العرشِ العظيمُ﴾[901] برفع (العظيمُ) على النعت المقطوع[902]، وغير ذلك من الشواهد الأخرى.

---

(٨٩١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار فيى القرآن الكريم : ٤٧-

(٨٩٢) هود : ٨٤.

(٨٩٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٤٨-

(٨٩٤) إبراهيم : ١٨.

(٨٩٥) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٣٤-٥٠.

(٨٩٧) النور : ٣٥.

(٨٩٨) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٧٤-

(٨٩٩) المؤمنون : ٩١-٩٢.

(٩٠٠) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم : ١٧٤.

(٩٠١) النمل : ١٦.

(٩٠٢) انظر , د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٦٦-

ومن المنصوب قراءة قوله تعالى : ﴿سَيَصْلى ناراً ذاتَ لهَبٍ وامرأتُه حمَّالةَ الحَطَبِ﴾[٩٠٣] بالنَّصب على أنَّ في الكلام فعلاً محذوفاً (أَذُمُّ)[٩٠٤]. ويُقيَّدُ الحذف الواجب في هذهِ المسألة، بإرادة المدح أو الذمّ، أو الترحُّم، فإنْ لم يكن كذلك جازَ الحذف أو الإثباتُ، كقولك : مَرَرْتُ بزيدٍ التاجرُ (بتثليث الراء). ويتراءى لي أنَّ التغليب يبدو بيّناً في وجوب القطع أو جوازِه - على الإتباع في اللفظ مع الإيماءِ إليه.

ويدورُ في هذا الفلك أيضاً تلك النعوت المتعدّدة لمنعوتٍ واحدٍ، وهي نُعُوْتٌ يجوز فيها الإتباعُ أو القطع، والجمع بينهما، فإنْ تعيَّن مسمّاه بدونها جاز فيها جميعاً الإتباع أو القطع، أو الجمع بينهما (إتباع بعضٍ وقطع بعضٍ آخر)، كما في قول خِرْنِق بنت بدر[٩٠٥] :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازِلونَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيّبون معاقِدُ الأُزُرِ

على أنَّه يجوز في (النازِلون) و (الطيِّبون) الإتباع لقومي المرفوع، أو القطع على الخبر لمبتدإٍ محذوف، أي : هم النازلون، وهم الطيّبون، والنصب بإضمار فعل (أمدح أو أذكر)، ورفع الأوّل ونصب الثاني، ونصب الأوّل ونصب الثاني، ونصب الأوّل ورفع الثاني على القطع لا على الإتباع، لكونه مسبوقاً بنعتٍ مقطوع، إذْ يُعَدُّ الإتباعُ بعدَ القطع ممنوعا؛ لأنَّ فيهِ رجوعاً إلى الشيء بعد تركه. وإنْ كان المنعوتُ مفتقراً إلى بعضها ومتعيِّناً به دون غيره - وجب إتباعه إيَّاهُ، وجاز في غيره الإتباع والقطع، كقول أُميَّة بن أبي عائذ الهُذَلي[٩٠٦] :

ويَأْوي إلى نسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السعالي

على أنَّ (عُطَّل) يجب فيه الإتباع؛ لأنَّه نعت للنكرة (نسوة)، أمَّا (شُعْثاً) فيجوز فيه القطع. وإنْ لم يُعْرَف إلاَّ بها كُلّها وجبَ فيها الإتباع، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، كقولك : مرَرْتُ بزيدٍ التاجِر، الفقيه، الكاتب، على أنْ يكون الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة، أحدهم تاجر، والثاني تاجرٌ وفقيه، والآخر فقيه وكاتب[٩٠٧]، ولعلَّ ذلك يعودُ إلى تحقيق أمن اللبس في مثل هذا التركيب اللغويّ.

وإنْ تعَدَّدَ المنعوت واتّحد النعت جاز الإتباع والقطع فيه بقَيْدِ اتّحاد العامل معنىً، واتّفاق المنعوتين

---

(٩٠٣) المسد : ٣، ٤.

(٩٠٤) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٥٦٦-٥٦٧.

(٩٠٥) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٨-، محمد النجار، ضياء السالك : ٣/ ١٤٢-

(٩٠٦) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٩، محمد النجَّار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٣/ ١٤٣-.

(٩٠٧) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٥، محمد النجار، ضياء السالك : ٣/ ١٤٢-

تعريفاً وتنكيراً، وألاَّ يكـون أوّلهما إشارة، لأنَّ نعته لا يُفْصَل عنه، وأنْ يكـونا فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين، عند بعضهم. ويكتفي ابن هشام من هذه القيود بالأوّل (اتّحاد معنى العامل)[٩٠٨]. ومن ذلك : جاءَ زيدٌ وأَتَـى عمرو الظريفانِ، أو الظريفين، ورأيتُ زيـداً، وأبْصَرْتَ عمراً الظريفين، أو الظريفان. ويجب القطع إمّـا على إضمار مبتدأ في الرفع، وإمَّا على إضمار فعل وفـاعله في النصب، لِئلاَّ يُؤدِّي الإتباع إلى إعمال عـاملين مختلفي المعنى والعَمَل في معمولٍ واحد؛ لأنَّ العـامل في التابع هو العامل في المتبوع. وأجـاز الفرَّاء الإتباعَ في مثل قولنا : ضَرَبَ زيدٌ عَمرا الكريمان، وخاصم زيدٌ عمراً الكريمانِ، على أنَّ فيهما تغليب الرفع على النصب[٩٠٩]. وفي هذه المسألة أوجه أخرى مبسوطة في مظانِّها المختلفة[٩١٠]. ولعلَّ التغليب في هذه المسألة يبدو بيِّناً في مذهب الفرَّاء وغيره، من حيثُ القطع أو الإتباع؛ لأنَّ فيه تغليباً لوجهٍ على آخر مع الإيماء إليه.

(ح) نعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَع به :

أهمُّ ما يمكن أن يُحْمل على هذه الظاهرة في هذه المسألة تغليبُ إتباع اللفظ على المحلِّ مع الإيماء إليه، في مثل قـولنا : يا أَيُّها الرجُلُ، على أنَّ (الـرجُلُ) صفة لِـ (أيّ) وصلة نـداء ما فيه (أل) في اللفظ وجـوباً عند جمهور النحـويِّين؛ لأنَّ هذه الصفة المعـرفة هي المنادى المقصـود في الحقيقة. والقـول نفسه في صفـة اسم الإشـارة المنادى، إذ يجب فيهـا الإتبـاع في اللفظ، نحـو : يا هـذا الرجُلُ، ويا هذه المرأةُ؛ لأنَّها المقصُوْدة في الحقيقة في هذا الأسلوب؛ أو : يأيُّهذا الرجلُ، على أنَّ اسم الإشارة صفة لِـ (أيّ)، والمعرَّف بـ (أل) صفة له[٩١١].

ومنـه ما يجوز فيـه الإتباع لفظـاً ومحلاًّ، كقولنـا : يـا زيدُ الحَسَـنُ الوجـهِ، بالنصـب حملاً على الموضع، والرفع حملاً على اللفظ، و : يا محمَّدُ العاقِلُ، بالنصب والرفع. والقول نفسه فيما يجب فيه الإتْباع لفظاً، كقولنـا : يا محمَّدُ بشرُ، على أنَّ (بشرُ) بدل من (محمّد)، و : يـا محمَّدُ وبِشْرُ، على أنه معطوفٌ عليه. ولعلَّ فيما مرَّ تغليباً لوجهٍ على آخر مع الإيماء إلى المغلَّب عليه، وهو الإتباع محلاًّ.

(د) نعت اسم (لا) النافية للجنس المبنيّ:

يجوز في هذا النعت ثلاثة أوجه : الرفع حملاً على محلِّها ومحَلِّ اسمها، والنصب على محلِّ اسمها،

---

(٩٠٨) انظر : محمد النجار، ضياء السالك : ٣/ ١٤٢، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الاشموني : ٣/ ٦٦-٦٧.

(٩٠٩) انظر : الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٦-

(٩١٠) انظر : الصبّان، حـاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٦، محمـد النجار، ضياء السالـك : ٣/ ١٤٢-، د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ٥٦، السيوطي، همع الهوامع : ٥/ ١٨١، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ١١٤.

(٩١١) انظر : محمد النجّار، ضياء السالك : ٣/ ٢٦٠.

والفتح على اللفظ، نحو: لا رجُلَ ظريفٌ، وظريفاً، وظريفَ، ولعلَّ في هذه الأوجه الثلاثة تغليباً لأحدها على الآخر، مع الإيماء إلى المغلّب عليه، كما يتراءى لي (٩١٢).

(٣) البدل:

لعلَّ أهمَّ ما يمكنُ إخضاعه لسلطانِ ظاهرة التغليب منه - ما يُطالِعنا في المنادى المبنيّ، واسم (لا) النافية للجنس المبنيّ، ومن الأول قولك: يا زيدُ بشْرُ على أنَّ (بشرُ) بدل من (زيد)؛ يجب بناؤه؛ لأنَّ البدل على نيَّة إعادة العامل، أي: يا بشْرُ، فَغُلِّبُ البناءُ فيه على الإتباع على المحلّ، مع الإيماء إليه. أمَّا عطف البيان فيجوز فيه الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحلّ، كقولنا: يا زيدُ بشرٌ، وبشراً، على أنَّ كليهما يومىء إلى الآخر.

ومن الثاني البدل الصالح لعمل (لا) النافية للجنس فيه، كقولنا: لا أحَدَ رجُلٌ، وامرأةٌ فيها، إذْ يجوز في (رجل) الرفع على البدل من (لا واسمها أحد)، والنصب على البدل من موضع اسمها، وفي كليهما تغليبُ لوجهٍ على آخر، مع الإيماء إلى المغلّب عليه(٩١٣).

ومِمَّا يمكن عَدُّه من هذه المسألة زيادةً على ما مرَّ ما يطالعنا في باب الاستثناء، كقولنا: ما جاء الرجالُ إلاَّ رجُلٌ، أو رجلاً، على أنَّ البدل أولى، لموافقته المبدل منه في اللفظ، لكَوْنِ المعنى واحداً، إذْ تعدُّ الموافقة في اللفظ في هذه المسألة أولى من عدمها، ولكونه موافقاً للعامل من حيثُ العمل والتعلُّق به، أمَّا النصب على الاستثناء فعلى التشبيه بالمفعول به(٩١٤). وفي كلا الوجهين تغليب لأحدهما على الآخر مع الإيماء إلى المغلَّب عليه.

(٤) التوكيد

يكاد ما يمكن عدُّه من باب هذه الظاهرة في هذه المسألة - يكون محصوراً في المنادى المبنيّ، كقولنا: يا زيدُ نفْسُه، بالرفع على اللفظ، والنصب على المحل، على أنَّ في كليهما إيماءً إلى الآخر.

ثانياً: الإتباع

تكاد ضالَّتُنا في هذا البحث في هذه المسألة تدورُ في فلك الحركتين البنائيّة والإعرابيّة، إذْ يُعَدُّ الإتباع من مسائل الجوار الرئيسة، لأنَّه لا بدَّ فيها يُعَدُّ من مسائله من التجاور تجاوراً مباشراً، إذا لم يكن بين المتجاورين حاجز حصين. ولعلَّ ما جعلني أَعُدُّه من التغليب أنّ الحركة الأصيلة البنائيَّة

(٩١٢) انظر: محمَّد النجَّار، ضياء السالك: ١/ ٣٦٤.

(٩١٣) انظر: محمد النجَّار، ضياء السالك: ١/ ٣١٥.

(٩١٤) انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة: ٢٠٦.

أو الإعرابيَّة قد حُذِفت وحلَّ محلَّها حركةٌ أُخرى على حرفٍ آخَر مجاورٍ، فغُلِّبت عليها للتخفيف في الغالب، مع الإيماء إلى تلك المغلَّب عليها.

ومِمَّا يمكن عَدُّه في القرآن الكريم من ذلك قراءة الحسن وزيد بن علي: ﴿الحمدِ لله﴾[915] بكسرِ الدال إتباعاً لكسرة اللام الخافضة في لفظ الجلالة (لله)[916]. وقراءة أبي جعفر يزيد: ﴿للملائكةُ اسجُدوا﴾[917] بضم تاءِ (للملائكةُ) إتباعاً لضمة جيم (اسجُدوا)؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حصين[918]. وقراءة الكوفيِّين وابن عامر: ﴿وإنْ تَصْبِروا وتتَّقوا لا يَضُرُّكم كيدُهم شيئاً...﴾[919] بضم الراء في (يَضُرُّكم) إتباعاً لضمة الضاد المجاورة، على الرغم من كونه جواباً للشرط[920] في أحدِ التأويلات. وقوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا يَضُرُّكم مَنْ ضلَّ...﴾[921] بضم الراء، كما مرَّ، على الرغم من كونه مجزوماً بحرف النهي والجزم[922]، فغُلِّبت حركة الإتباع على الحركةِ العارِضة الإعرابيَّة التي جيء بها للتخلّص من التقاء الساكنين لخفَّتها.

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب التخلُّص من التقاء الساكنين - قراءة أبي السمال: ﴿قُمُ الليلَ إلاَّ قليلاً﴾[923] بضمّ الميم إتْباعاً لحركة القاف، إذْ غُلِّبت الضمَّة على الكسرة حركة التخلُّص مِن التقاء الساكنين الأصيلة، مع الإيماء إليها[924]. وقراءة بعضهم: ﴿وقُلَ الحق﴾[925] بفتح اللام، على أنَّ حركة الإتباع (فتحة الحاء) قد غُلِّبت على الكسرة[926].

ثالثاً: المناسبة

تُعَدُّ كسرة ما قبل ياء المتكلم، لمناسبتها - من الشواهد البيِّنة على ظاهرة التغليب؛ لأنَّها غُلِّبت على الحركة الإعرابية أيًّا كانت، مع الإيماء إلى هذه الحركة المغلَّب عليها، كقولك: كتابي مفيدٌ، وإنَّ كتابي مفيدٌ، وقراءة كتابي مفيدة. وللنحويّين في هذا الاسم الذي سمِّي بالخَصيّ في النحو - ثلاثة مذاهب، أوّلها أنَّ الحركاتِ الإعرابيَّة الثلاثَ لم تظهر على آخر هذا الاسم المضاف إلى ياءِ المتكلّم

(915) الفاتحة: 1.
(916) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 137-139.
(917) الكهف: 29.
(918) انظر د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 140.
(919) آل عمران: 120.
(920) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكرم: 142.
(921) المائدة: 105.
(922) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 143.
(923) المزمل: 2.
(924) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 139.
(925) الكهف: 29.
(926) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: 140.

لاشتغال المحل بحركة المناسبة (الكسرة)، وثانيهـا أنَّه مبنيٌّ على الكسر، وآخِرُها أنَّ الضمَّة والفتحة مقدَّرتان؛ لاشتغال المحلّ بحركة المناسبة، أمَّـا الكسرة في الجرِّ فظاهرةٌ. ولعلَّ أوَّلها أظهُرها وأكثرْها شيوعاً؛ لعدم توافر موجب البنـاء، أو مُحوج إلى كون الكسرة علامة إعراب، لأنَّها لازمة في الأوضاع الإعرابية الثلاثة.

رابعاً: الضرورة الشعريّة

يتراءى لي أنَّ ما يُطالعُنا في مظانِّ الضرورة الشعريّة المختلفة[٩٢٧] من ضرائر شعريَّة ثرَّة - يمكن عدُّه من باب تغليـب لفظةٍ على أُخرى، أو حركة على أُخرى، أو غيرهما، ليستقيـم الوزن الشعريّ، مع الإيماء إلى تلك المغلَّب عليها التي تُعَدُّ أصيلة. ولست أُنْكِـرُ أنَّه يمكنُ عدُّ هذه المسألة من باب المناسبة (مناسبة استقامة الوزن)، ولكنّني أردتُ إفـراد مكان خاصّ لها لتبدو بيِّنَةً أكثرَ وضوحاً، أو أَنْكِرُ أنَّني آثَرْتُ أنّ أدوِّن في هذا المكان بَعْضَ المسائل اللغويَّة والنحويَّة، على الرغم مِمَّا في هذا النهج من خلطٍ بينها، ولعلَّ أهمَّ ما يمكن عدُّه من أنواع الضرائر الشعريّة في العربيَّة - ما يأتي[٩٢٨]:

(١) الزيادة:

ومنها زيادة حركة صرفيَّة، كما في قول رؤبة[٩٢٩]:

وقاتم الأَعماقِ خاوي المُخْتَرَق
مشتبـه الأعلام لمـَّاع الخَفَق

على أنَّ فتحة (الخفَق) زيدَت للضرورة الشعرية إتباعًا لفتحة الخاء.

وزيادة حرفٍ كما في قول النابغة[٩٣٠]:

فَلَتأتينَّكَ قصائِدٌ وَلتَدَفَعَنْ ... جيشاً إليكَ قوادِمُ الأكوارِ

على أنَّ (قصائد) زيد التنوين فيها للضرورة الشعريَّة.

وقول الأحوص[٩٣١]:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... وليس عليكَ يا مطَرُ السلامُ

---

(٩٢٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧-، محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت: ٤١٢ هـ)، ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشـاعر في الضرورة، تحقيق د. محمد زغلول سـلام، و د. محمد مصطفى هدَّارة، الإسكنـدرية - منشأة المعارف (بلا تاريخ طبع).

(٩٢٨) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧.

(٩٢٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ١٧. وانظر فيه شواهد أخرى على هذه المسألة: ١٨.

(٩٣٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٢. وانظر شواهد أخرى فيه: ٢٢-٢٥.

(٩٣١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٦.

على أنَّ الاسم المنادى المبنيّ نوِّن، لما مرَّ.

وقول يزيد الحارثي(٩٣٢):

وما أدْري وظَنّي كلَّ ظنٍّ أمُسْلِمُني إلى قومي شَرَاحي

على أنَّ النون قد زيدت في اسم الفاعل (مُسْلِمُني).

وقول الحطيئة(٩٣٣):

فإنَّه لا يَكُنْ مالٌ يُثابُ فإنَّهُ ستأْتي ثنائي زيداً بن مُهلهلِ

على أنَّ التنوين زيد في (زيداً) الموصوف بلفظة (بن).

وقول رؤبة(٩٣٤):

أَقائِلُنَّ أحضري الشهودا

على أنَّ نون التوكيد الثقيلة قد زيدت في اسم الفاعل، وغير ذلك من الشواهد الأخرى التي زيد فيها حرف ليستقيم الوزن الشعريّ (٩٣٥).

وزيادة كلمة، كما في قول الشاعر (٩٣٦):

وما عليكِ أنْ تقولي كلَّما صَلَّيْتِ، أو سَبَّحْتِ: يا اللهُمَّا

على أنَّ (يا) قد زيدت على الرغم من أنَّ الميم المشدَّدة في لفظ الجلالة عِوَضٌ منها، فغُلِّبت (يا اللهم) على (اللهُمَّ) لهذه الضرورة الشعرية. وغير ذلك مِمَّا يُعدُّ من باب زيادة الكلمة، وهي زيادة قد بسط الحديثَ فيها ابن عصفور(٩٣٧) في كتابه (ضرائر الشعر)، كزيادة اللام المفتوحة(٩٣٨)، وأنْ(٩٣٩)، وإِنْ (٩٤٠)، وحروف الخفض(٩٤١)، وما(٩٤٢)، والواو والفاء وبل وأم(٩٤٢)، وإدخال

---

(٩٣٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٧، ابن جني، المحتسب: ٢/ ٢٢٠، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٣٦١.

(٩٣٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٨، ابن جني، الخصائص: ٢/ ٤٩١.

(٩٣٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٣١، ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ١٩٣، الخصائص: ١/ ١٣٨.

(٩٣٥) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٣١-٥٦.

(٩٣٦) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٥٦، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية: ٢٣٣.

(٩٣٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٥٦-٧٩.

(٩٣٨) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٥٩.

(٩٣٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٥٩-٦١.

(٩٤٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٦-

(٩٤١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٦٢-

(٩٤٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٧٠-٧٥.

حرف على آخر، وهو ما يسمَّى بالخزم[٩٤٣]، وإلاَّ [٩٤٤]، ولا [٩٤٥] في غير مواضعها القياسيَّة.

وزيادة الجملة في غير مواضعها القياسيَّة[٩٤٦]، كقول حسَّان بن ثابت[٩٤٧]:

وتكادُ تَكْسَلُ أنْ تجيء فِراشَها ... في جسم خَرْعَبَةٍ وَلِيْنِ قَوام

على أنَّ (تكاد) زائدة، لأنَّ الأصْلَ أن يقال: وتَكْسَلُ أنْ تَجيءَ فراشها، لأنَّ المرأة توصف بالكسل، فَغُلّب قوله (تكادُ تَكْسَلُ) على (تكسل) لِيَسْتَقيمَ الوزن في أحدِ الأوجه.

(٢) الحذف:

ومنه حذف الحركة، كما في قول الأخطل[٩٤٨]:

وما كُلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُه ... يراجِعُ ما قَدْ فاتَهُ بردادِ

على أنَّ الأصل (سَلَفَ)، وغير ذلك من الشواهد التي حُذفت فيها الفتحة، ليستقيم الوزن الشعريّ[٩٤٩]. ومن ذلك حذف فتحة آخر الماضي، كما في قول نهشَل بن ضمرة[٩٥٠]:

فلَّما تبيَّنْ غِبُّ أمري وَأمْرِهِ ... وَوَلَّتْ بأَعْجازِ الأمورِ صدورُ

على أنَّ فتحة (تَبَيَّنَ) قد حُذِفت لما مرَّ. ومنه حذف الفَتحة الإعرابيَّة من آخر المضارع المنصوب، كما في قول الراعي[٩٥١]:

تأْبى قضاعةُ أنْ تَعْرِفْ لكم نَسَباً ... وابنا نزارٍ فأنتُم بيضَةُ البلدِ

على أنَّ فتحة (تعرف) الإعرابيَّة قد حُذِفت للضرورة الشعريّة، وغير ذلك من الشواهد الأخرى[٩٥٢]. ومن حذفها من آخر الاسم المعتلّ المنصوب قولُ طرفة[٩٥٣]:

فإنَّ القوافيْ يَتَّلِجنَ مَواجا ... تضايَقُ عنها أَنْ تَوَلَّجَها الإبَر

---

(٩٤٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٦٩-

(٩٤٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٧٥-٧٦.

(٩٤٥) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٧٦-

(٩٤٦) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٤٠٩-١٤٣٧.

(٩٤٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٧٩.

(٩٤٨) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٨٤. وانظر ابن جنّي، الخصائص: ٢/ ٣٣٨.

(٩٤٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٨٤-٨٧، ابن جني، الخصائص: ٢/ ٣٢٨-

(٩٥٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٨٨-، وانظر ابن جني، الخصائص: ١/ ٧٤، المحتسب: ١/ ٨٤.

(٩٥١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٨٩، ابن جنيّ، الخصائص: ١/ ٧٤.

(٩٥٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٨٩-٩١.

(٩٥٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٩١، ابن جنّى، الخصائص: ١/ ١٤، ابن سيده، المخصَّص: ١٤/ ١٨٣.

على أنَّ (القوافي) اسم الحرف الناسخ قد سُكِّنَت للضرورة الشعريّة، وغير ذلك من الشواهد الأخرى(٩٥٤).

ومن حذف الحركة الإعرابيّة حذف الضمة، كما في قول امرىء القيس(٩٥٥) :

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحِقبٍ إثماً من اللهِ ولا واغِلِ

على أنَّ (أشربْ) بالإسكان، قد غُلِّب على (أشرَبُ) بالرفع، وغيره من الشواهد الأخرى(٩٥٦).

ومنه حذف الحرف، كما في قول أبي الأسود(٩٥٧) :

يابا المغيرةِ رُبَّ أمرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بالمكرِ منّى والدَّها

على أنَّ ألف القطع قد صارت ألف وصل، وغير ذلك من الشواهد المختلفة تعزّز وَصْل ألف القطع(٩٥٨).

ومنه حذف تنوين ما ينصرف على الرغم من أنَّ الكوفيِّين وبعض البصريّين قد أجازوه، ومن ذلك قول عبَّاس بن مرداس(٩٥٩) :

فما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

على أنَّ مرداساً تُرِكَ تنوينه للضرورة الشعريَّة، وغيره من الشواهد الأخرى(٩٦٠). ومن حذف التنوين في غير ما مرَّ في هذه المسألة حذفه لالتقاء الساكنين، كما في قولِ أبي الأسود(٩٦١) :

فَأَلْفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلاَّ قليلاً

على أنَّ التقدير : ولا ذاكِرًا اللهَ، وغيره من الشواهد الأخرى(٩٦٢).

(٩٥٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٢.

(٩٥٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٤، ابن السكّيت، إصلاح المنطق : ٢٤٥، الجوهري، الصحَّاح (وغل).

(٩٥٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٤-

(٩٥٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨، المقرَّب : ٢/ ١٩٩.

(٩٥٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨-١٠١.

(٩٥٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٢، البغدادي، خزانة الأدب : ١/ ٧١، ١٢٢.

(٩٦٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٢-١٠٥.

(٩٦١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٥، ابن جنيّ، الخصائص : ١/ ٣١١، البغدادي، خزانة الأدب : ٤/ ٥٥٤.

(٩٦٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٣٢-، ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٥-١٠٧.

ومنه حذف نون التثنية أو الجمع في غير الإضافة، ومنه قول الشاعر (٩٦٣) :

يقولون ارتَحل قبلي قُرَيشاً　　　　وهم مُتَكَنّفو البيتَ الحراما

أي : متكنّفون البيتَ الحرامَ، وغير ذلك من الحروف التي حُذِفت من بعض الألفاظ للضرورة الشعريَّة، على أنَّ فيها تغليباً للفظة على أُخْرى مع الإيماء إلى تلك المغلَّب عليها، لما مرَّ (٩٦٤).

ومنه حذف الكلمة، ومن ذلك حذف حرف الخفض و إبقاء عمله، كما في قول ذي الإصبع العدواني (٩٦٥) :

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفْضَلْتَ في حَسَبِ　　　　عَنّي ولا أنْتَ ديَّاني فتخزوني

أي : للهِ ابنُ عمك، وغير ذلك من الكلمات التي حُذِفَتْ على أنَّ في تلك الشواهد التي تدور في فلكها هذه المحذوفات - تغليبَ لفظة على اثنتين، ليستقيم الوزن الشعريّ (٩٦٦).

(٣) التقديم والتأخير :

ومن هذه المسألة تقديم الحركة، كنقل حركة ضمير الغائب في : ضَرَبَهُ، إلى الباء بعد حذف حركتها في الوقف (ضَرَبُه) (٩٦٧). ومن نقل الحركة الإعرابيّة قولُ أوس (٩٦٨) :

لنا صرْخَةٌ ثُم إسْكاتَةٌ　　　　كما طَرَّقَتْ بنفاسٍ بِكُرْ

أي : بِكْرُ.

ومنها تقديم حرف وتأخير آخر، وهي مسألةٌ قد أفْردْنا لها كتاباً، إذ يبدو فيها تغليب اللفظ المآلي العارض على اللفظ الأصيل مع الإيماء إلى المغلَّب عليه (٩٦٩)، وتقديم بعض الكلام على بعضٍ، على أن في تلك الشواهد الشعريَّة التي يدور في فلكها هذا التقديم - تغليباً للرتَبِ المآلية على تلك الأصيلة مع الإيماء إليها، للضرورة الشعريَّة. ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك الفصل بين المتضايفين بالظرف، كما في قول ذي الرمّة (٩٧٠) :

---

(٩٦٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٧.

(٩٦٤) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٠٧-١٤٤.

(٩٦٥) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٤٤، ابن السكيت، إصلاح المنطق، ٣٧٣، ابن عصفور، المقرب : ١/ ١٩٧، البغدادي، خزانة الأدب : ٣/ ٢٢٢.

(٩٦٦) انظر : التفصيل في هذه المسألة : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٤٤-١٨٣.

(٩٦٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٨٧.

(٩٦٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٨٩، وانظر الجوهري، الصحاح (نفس).

(٩٦٩) انظر د. عبد الفتاح الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة.

(٩٧٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩١، ابن سيدة، المخصّص : ١١/ ٢٠٣. وانظر شواهد أخرى في ضرائر الشعر : ١٩٢-

كأنَّ أصوات - مِنْ إيغالِهنَّ بنا - أواخِرِ الميس أصواتُ الفراريج

أي : كأنَّ أصواتَ أواخر الميس من إيغالِهِنَّ بنا أصْواتُ الفراريج .

ومن الفصلِ بينهما بالجار والمجرور قول دُرْنى بنت عَبْعَبة (٩٧١) :

هما أَخوا في الحربِ مَنْ لا أخا لَهُ إذا خافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعاهُما

أي : هما أخـوا مَنْ لا أخـا لـه في الحرب ، وغير ذلك مـن الشـواهد الأخـرى التـي فُصِلَ فيهـا بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور، على الرغم من عدّ ذلك من باب الضرورات الحسنة (٩٧٢).

ومن الفصل الذي لا يجيز أكثر النحويّين القياسَ عليـه الفَصْلُ بغير ما مرَّ، كالمفعول به ، كقول الشاعر (٩٧٣) :

فَزَجَجْتُها بمزَجَّةٍ زجَّ القَلوصَ - أبي مزادة

أي : زجّ أبي مزادة القلوصَ . ولعلَّ ما يعزّز هذا الفصْلَ قراءة ابن عامر : ﴿وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتْلُ أوْلادَهم شركائِهم﴾ (٩٧٤) على الرغم مـن عَدِّ البصريين إيَّاها من بـاب وَهْم القارىء ووَهْيِ القراءة (٩٧٥). وغير ذلـك مِمَّا يطـالعنا في الشعـر مـن شواهـد فُصِلَ فيهـا بينهما بغير الجار والمجرور أو الظرف ، كالمفعول به (٩٧٦).

ومن الفصل في هذه المسألة الفصل بين الجار والمجرور، الـذي يعدُّ أَقْبَحَ من سابقه ، ومن ذلك قول الفرزدق (٩٧٧) :

وإنِّي لأطْوي الكَشْحَ من دون ما انْطَوَى وأقْطَعُ بالخَرْقِ الهَبوعِ المُراجِمِ

أي : بالهَبوع المُراجِمِ الخَرْقِ . وغير ذلك مِمَّا يطالعنـا في الشعر من فصل بين الحَرْف وما يليه (٩٧٨)، والأعداد والتمييز (٩٧٩)، والصفـة والموصوف ، بما ليـس معمـولاً لواحـدٍ منهما (٩٨٠)، والمعطوف

---

(٩٧١) انظر : ابـن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٢ ، ابن جنّـى ، الخصائص : ٢/ ٤٠٥ ، أبو البركات الأنبـاري ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٣٤ .

(٩٧٢) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٩٧٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٦ ، أبو البركالت الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٢٧ .

(٩٧٤) الأنعام : ١٣٧ .

(٩٧٥) انظـر : التفصيل في هـذه المسـألة في : أبـو البركات الأنبـاري ، الإنصـاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٢٧-٤٣٦ ، ابـن عصفور، ضرائر الشعر : ٩٨ .

(٩٧٦) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ١٩٧ .

(٩٧٧) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٠ ، ابن منظور، لسان العرب (هبع) .

(٩٧٨) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٥-٢٠٣ .

(٩٧٩) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٣ .

(٩٨٠) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٠٤ .

والمعطوف عليه [٩٨١]، وحرف العطف والمعطوف [٩٨٢]، وأداة الشرط - ما عـدا إنْ - وفعل الشرط بفاعله [٩٨٣]، وأداة الاستفهام - ما عدا الهمزة - والفعْل بفاعله [٩٨٤].

ومن التقـديم في هـذه المسألـة الذي يعدُّ مـن باب الضرورة الشعـريَّة ليستقيـم الوزن - تقـديمُ المعطوف على المعطوف عليه، كقول متمّم بن نويْرَة [٩٨٥]:

وإنّي مَتى ما أدْعُ باسْمِكَ لا تُجِبْ   وكنت جديراً أنْ تُجيبَ فتَسمَعا

أي: أن تَسْمَعَ فتجيبَ، وغيره مِمّـا قُدِّم فيه المعطوف على المعطـوف عليه. ومنه تقديـم النعت على المنعوت[٩٨٦]، وما بعـدَ (إلاّ) عليها [٩٨٧]، والمجرور على حـرف الجر [٩٨٨]، وغيرها مِمَّا يُغلَّب فيه التقديم على عدمه مع الإيماء إلى هذا المغلَّب عليه؛ للضرورة الشعريَّة.

(٤) الإبـدال:

ومِمَّا يُعَدُّ فيه الإبدال للضرورة الشعريَّة على أنَّ فيه تغليبَ الإبدال على عدمه مع الإيماء إلى المغلّب عليه - إبـدالُ الحركة من الحركة تغليبـاً للعارضة الطارئة على الأصـل. ومنه إبدال كسرة مناسبـة ياء المتكلم فَتْحَةً في غير النداء، كقول الشاعر[٩٨٩]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثمَّ آوِي   إلى أمَّا ويَرْويني النقيعُ

أي: أُمِّي. ويَعُدُّ الفراء قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصلاةَ لِذِكْرا﴾[٩٩٠] بالألف من هذا الباب في تـأْويلٍ مِـنْ تَأْويلَيْنِ: «وإنْ شئـتَ جعلتَها يـاءَ إضـافة، حُـوِّلت ألفـاً لرؤوس الآي، كما قـال الشاعر...»[٩٩١]؛ لأنَّ العرب تقول: بأَبا وأمَّا، على أنَّ هذا الإبدال لا يُعَدُّ عنده من باب الضرورة الشعريَّة.

---

(٩٨١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٠٥.
(٩٨٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٠٦.
(٩٨٣) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٠٧.
(٩٨٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٠٨.
(٩٨٥) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢١١.
(٩٨٦) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢١٢.
(٩٨٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢١٢.
(٩٨٨) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢١٣.
(٩٨٩) انظر: ابـن عصفور، ضرائر الشعـر: ٢١٦، المقرَّب: ١/ ٢١٧، ابن منظـور، لسان العـرب (نقع)، الفـراء، معاني القرآن: ٢/ ١٧٦.
(٩٩٠) طه: ١٤.
(٩٩١) انظر الفراء، معاني القرآن: ٢/ ١٧٦.

ومنهُ فتحُ نـون التثنية بدلَ كسرهـا، على الرغـم من كـون الفتـح لغـة من يجعل المثنَّى بـالألف مطلقاً (٩٩٢)، وكَسْرُ نون جمع المذكَّر السالم(٩٩٣).

ومن الإبـدال في هذه المسألـة إبـدال حرفٍ من آخـر، كإبـدال الهمـزة من الألـف(٩٩٤)، والياء(٩٩٥)، والواو الساكنة المضموم ما قبلها (٩٩٦)، والهاء من الهمزة (٩٩٧)، والياء من حرف من الحروف الصحاح (٩٩٨)، والجيم من الياء الخفيفة (٩٩٩). وغير ذلك (١٠٠٠).

ومنه إبدال كلمـةٍ من كلمة، ويدور ذلك في فلـك استعمال فعل موضع آخر لتصـحَّ التعدية، وهو مـا يسمَّى بالتضمين، أو استعمال حـرف خفضٍ موضـع آخـر، مع الإيماء إلى ذلـك المغلَّب عليه (١٠٠١)، وهي مسألةٌ قد بسطنا الحديث فيها. في موضع آخر(١٠٠٢). ومن ذلك قول القُحَيْف العُقيْلي(١٠٠٣):

إذا رضِيَتْ عليَّ بنو قُشيرٍ لعمرُ اللهِ أَعجَبَني رِضاها

على أنَّ (على) موضوعة مـوضع (عَنْ)، وعلى أنَّ (رضي) موضوع أو مضمَّن معنـى (أَقْبَل). ولست أتّفق مع ابن عصفور في عـدّ ما مرَّ من باب الضرورة الشعريَّة، لأنَّ في القرآن الكـريم وكلام العرب نظمه ونثره شواهِدَ تُعَزّز كونه قياساً يُتَّبع.

ومن إبدال الكلمـة من الكلمة إبدال اسم مفرد مـن آخر مفرد، ومنه أن يشتقَّ للمُسمَّـى من اسمه اسمٌ آخر بدل اسمه، كقول البعيث يخاطب جريراً(١٠٠٣):

أبوك عطاءٌ ألأَم الناس كلّهم فَقُبِّحْتَ من نَسْلٍ وقُبِّح مِنْ كَهْل

على أنَّ عطاءً أُبْدِل من أبيه عطيَّة واشتُقَّ منه، وغيره من الشواهد التي أُبْدِلَ فيها اسم مفرد من آخر

---

(٩٩٢) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٨.
(٩٩٣) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢١٩.
(٩٩٤) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢١.
(٩٩٥) انظر ابن عصفور، ضرار الشعر : ٢٢٤.
(٩٩٦) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٤.
(٩٩٧) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٥.
(٩٩٨) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٢٥.
(٩٩٩) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣١.
(١٠٠٠) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣٢-
(١٠٠١) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٣٣-٢٣٩، ابن جنيّ، الخصائص : ٢/٣٠٦-٣١٥.
(١٠٠٢) انظر : د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢٤٥-١٢٦٣.
(١٠٠٣) انظر : ابن عصفور، ضرائر الشعر : ٢٤٠-، ابن جنيّ، الخصائص : ٢/ ٤٣٧.

مفرد من باب الشذوذ، على أنَّ فيها تغليبَ هذا المُبْدل على المُبْدل منه الأصيل للضرورة الشعرية، ليَسْتَقيمَ الوزن [١٠٠٤].

ومنه إبدال المفرد من الجمع، ووضعه موضعه، كما في قول الأسود بنَ يعْفُر [١٠٠٥]:

تَبَيَّنَهُم ذو اللبّ حتّى يَراهُمُ | بسيماهُمُ بيضاً لحاهم وأصْلَعا

على أنَّ التقدير: بيضاً لحاهم وصُلْعاً [١٠٠٦].

وقول القطامي [١٠٠٧]:

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلي، حينَ ضَمَّتْ | حوالِبَ غُرْزًا ومِعًى جياعاً

على أنَّ التقدير: وأمعاءً، فغلَّب المفرد على الجمع، للضرورة الشعريَّة مع الإيماء إلى المغلَّب عليه، وغير ذلك من الشواهد الشعريَّة التي وُضِعَ فيها المفرد موضع الجمع [١٠٠٨].

ومنه إبدال التثنية من الجمع ووضعها موضعه، كما في قول الفرزدق [١٠٠٩]:

وما قُمْتُ حتَّى كادَ مَنْ كانَ مسلماً | ليلبسَ مُسْوَدَّي ثيابِ الأعاجمِ

على أنَّ التقدير: مسودَّات ثياب الأعاجم, وإبدال الجمع من المفرد، كما في قول امرىء القيس [١٠١٠]:

يطيرُ الغلام الخِفُّ عَنّ صَهَواتِهِ | ويَلْوي بأَثواب العنيفِ المُثَقَّلِ

أي: عَنْ صَهْوَتِهِ. وإبداله من التثنية، كما في قول الأسود بن يعفر [١٠١١]:

أتاني من الأنباءِ أنَّ مُجاشِعاً | وآلَ فُقَيْمٍ والكَرادِيْس أَصْفقوا

على أنَّ المراد الكُردوسانِ، وهما معاويَة، وقيس ابنا مالك بن مربن زيد بن مناة. وغير ذلك من مواضع الإبدال المختلفة التي يُغلَّب فيها المُبْدَل العارض على المُبْدَل منه الأصيل، للضرورة الشعرية، مع الإيماء إلى هذا المغلَّب عليه، وهو إبدالٌ لا يجوز في النثر (سعة الكلام) عند ابن

(١٠٠٤) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٣٩-٢٥١.

(١٠٠٥) انظر: ابن جنيّ، المحتسب: ١/ ١٨٤، ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥١.

(١٠٠٦) يُرْوى «وأصْلُع» بالجمع، فلا شاهد فيه في هذه الرواية.

(١٠٠٧) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٢، ابن منظور، لسان العرب (معا).

(١٠٠٨) انظر ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٢-٢٥٥.

(١٠٠٩) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٥.

(١٠١٠) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٥، المقرَّب: ٢/١٢٨-

(١٠١١) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٧.

عصفور، على الرغم من أنَّه قد يُرادَ منه غرضٌ بلاغيّ. وغير ذلك من مواضع الإبدال المختلفة التي يُعَدُّ المصيرُ إليها من باب الضرورة الشعريَّة، وهي مواضع قد بسط الحديثَ فيها ابن عصفور[1012]،

وبعدُ فيتبيَّن لنا من مواضع الضرورة السابقة وأنواعها، الزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير، والإبدال، بمسائلها المختلفة نحويَّة كانت أو لغويةً - أنَّ لظاهرة التغليب أثراً بيِّناً فيها، كما يتراءى لي، إذْ يبدو هذا الأثر في تغليب العارض المآلي غير القياسيّ على الأصل القياسيَّ، لنكتةٍ تدورُ في فلك استقامة الوزن الشعري، مع الإيماء إلى المغلَّب عليه. ولعلِّي أذهب بلا تَرَدُّدٍ إلى أنَّ التجاء الشاعر إلى ارتكاب هذه الضرورة التي تكمن في مخالفَة القياس والكلام العربي، نظمه ونثره - يوحي بعدم تمكُّنه في هذه المسألة، إذْ يجب عليه الإفلاتُ من أغلال هذه الضرورة وقيودها بإبدال موطن الضرورة بِما يُبعِدُه عنها، ويخلِّص شعره من الغلط النحويّ أو اللغويّ.

خامساً: البناءُ والمنع من الصرف

لعلَّ منع الحركة البنائيَّةِالحركةَ الإعرابيَّة من الظهور على حرف الإعراب فيما عدُّ مبنيًّا من الأسماء والفعل المضارع - يمكن حمله على تغليب هذه الحركة على الأخرى مع الإيماء إلى تلك المُغَلَّب عليها. ويُعَزّز ما نذهب إليه في هذه المسألة أسماء الشرط، والاستفهام، والأسماء الموصولة ما عدا (أيّ) التي تُعْرَب إلاَّ إذا حُذِفَ صَدْرُ صلتها على مذهب سيبويه، والمنادى المفرد علماً ونكرةً مقصودة، واسم(لا) النافية للجنس المفرد (غير المضاف أو الشبيه به)، وأسماء الإشارة، وما رُكِّبَ تركيباً مزْجيًّا، نحو: أحَدَ عشَر، وأضرابها، حيصَ بَيْصَ، وبَيْتَ بَيْتَ، وصباحَ مساءَ، وبينَ بَيْنَ، وغيرها مِمَّا رُكِّبَ هذا التركيب من الظروف والأسماء والأحوال، وما بُنِيَ من أعلام الإناث في لغةِ أهل الحجاز، نحو: حذامِ وقطَامِ، ورقاشِ، وغيرها.

والظروف التي تُبنى بقيود، نحو: أمسِ، وحينَ، ويومَ، وغيرها، والأفعال المضارعة المبنية على الفتح لاتصالها بإحدى نوني التوكيد اتِّصالاً مباشراً، وعلى السكون لاتصالها بنون النسوة، وغيرها من المبنيَّات المختلفة التي غُلِّبت فيها حركة البناء على حركة الإعراب مع الإيماء إليها.

والقول نفسُه في الممنوع من الصرف الذي غُلِّبت فيه الفتحة على الكسرة في الجر، لتحقيق التعادل مع غيره من المصروفات التي تُعَدُّ نظيرةً له[1013]، وعَدَم التنوين عليه، مع الإيماء إلى المغلَّب عليه في هذه المسألة.

(١٠١٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر: ٢٥٧-

(١٠١٣) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، التعادل في العربيَّة: ٤٥-٥٥.

سادساً: الحكاية

لعلَّ الحكاية تكمن في إيـراد المحكيّ على ما هو عليه من حركات إعرابيَّة، على الـرغم من توافر العوامل قبله، كقـولك لِمَنْ قال: رأيْـتُ محمَّداً: مَـنْ محمَّداً؟ على أنَّ (محمَّـداً) خبرٌ أو مبتدأ، ولم تظهر الضمــة علامـة الإعـراب لمناسـبة حركـة الحكايــة التي غُلِّبت عليهـــا. والقـول نفســه في المجرورِ [١٠١٤].

وللحكاية في العربيَّة نوعانِ، حكاية المفرد، وحكاية الجملة، وللمفرد نوعان:

(١) الحكاية بـ (أيّ) و (مَنْ) اسمي الاستفهام:

تُقَيَّد الحكايـة بـ (أيّ) وصلاً ووقفاً بِكَـوْنِ المحكيّ بها نكرةً مسؤولاً عنـه. ويُحْكى بها الإعراب، والتذكير والتـأنيث، والإفرادُ والتثنية والجمـع، إذ يُقال في حكايـة منْ قال، رأيْتُ رجـلاً، وامْرأَةً، وغلامَيْنِ، وجاريتين، وبنين، وبناتٍ [١٠١٥]: أيًّا، وأيَّةً، وأيَّيْنِ، وأيَّتيْنِ، وأَيِّيْنَ وأيَّـاتٍ؟. ويقال لِمَنْ وردت في كلامه هذه الألفاظ مرفوعةً: أيٌّ، وأيَّةٌ، وأيَّانِ، وأيَّتانِ، وأَيُّونَ، وأَيَّاتٌ، والقولُ نفسُه في الجرِّ أيضاً، إذْ تَظْهَـرُ الكسرةُ على أواخِرِ مـا يُعْرَبُ بـالحركات الإعـرابيَّة، أمَّـا ما يعـرب بالحروف فتكون حكايته بالياء. وقيل إنَّ جمعي التصحيح في اللغة الفُصحى - الغالبُ فيهما عدَم الحكاية إلاَّ إذا وُجدا في المسـؤول عنه، أو كـانا صـالحين لأنْ يُوصَـفَ بهما، كقولـك: رأيْتُ رجـالاً مسلمين، ورأيــتُ نساءً مسلماتٍ، ولا يقـال: أَيِّيْنَ أو أَيُّونَ، لمن قـال: رأيتُ حمِيَرا، وعنـدي حميرٌ [١٠١٦].
وللنحويّين في حركة (أيّ) في هذه المسألة ثلاثة مذاهِبَ.

(١) أنَّ الحركات والحروف فيها إعراب.

(٢) أنَّها حركات حكاية وحروفُها، على أنَّ علامة الرفع في المفرد مذكَّراً ومؤنَّثاً، وجمع المؤنَّث السالم - ضمَّة مقَدَّرة منع من ظهـورها حركة الحكاية (اشتغال المحل بحركـة الحكاية). وتكون في المثنَّى مذكَّراً ومـؤنَّثاً الألف المقدَّرة التـي منع من ظهورها حـركة الحكاية، والقـول نفسه في جمع المذكَّر السالم، إذ تكون فيه الواو. وفي حالتي الجرّ والنصب تكون العلامات الإعرابية أو الحروف مقدَّرة أيضاً، مَنَع من ظهورها حركة الحكاية. ولعلَّ هذا المذهبَ يعزّز ظاهرة التغليب؛ لأنَّ فيه تغليب حركة الحكاية على غيرها من علامات الإعراب وحروفه، مع الإيماء إلى المغلّب عليها هذه.

(١٠١٤) انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة: ٣٩٠، الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٤/ ٨٨.
(١٠١٥) انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة: ٣٩٠، الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٨٨.
(١٠١٦) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٨٩.

(٣) أنْ تكون الحركة والحرف في الرفع إعراباً، أمَّا في الجر والنصب فحركة حكايةٍ وحرفها.

وبعدُ فيظهر لي أنَّ عدَّها حركات إعراب أو حـروفه في هذه المسألة - أقَلُّ تكلُّفاً؛ لأنَّ الأصل أنْ يحمل الكلام العـربيّ والقرآن الكريم على ظاهره على وفـق المنهج الوصفيّ، وهو مـذهبٌ لا تغليب فيه.

أمَّا (مَنْ) الاستفهاميَّة فللحكاية بها أسلوبان يدوران في فلك كون المُسْتَفْهَم عنه نكرةً أو معرفةً. وحكاية النكرة بها فيها لغتان، الأولى مسايرة المسؤول عنه في علامات الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث، ويكون ذلك بأن تلحقها زيادات في هذه المسائل، إذ يُقالُ في حكاية المفرد المذكَّر رفعـاً ونصبًّا وجرًّا: منو، ومنـا، ومَني؟ وفي مُثنَّاه: مَنانِ، ومَنيْنِ؟ وفي جمعـه: منونَ، ومَنينَ؟ ويُقال في حكاية المؤنَّثة رفعاً ونصباً وجرًّا: مَنَهْ، أومَنْت؟ وفي مثنَّاها: مَنْتانِ، ومَنْتَيْنِ؟ وفي جمعها: مَنَاتْ، ومناتٌ [١٠١٧]. أمَّا اللغة الأخرى فتكون (منو) فيهـا لحكاية المفرد المؤنَّث والمذكَّر، والمثنَّى مذكَّرًا ومؤنَّثـاً، والجمع مُذكَّراً ومؤنَّثاً، في الرفع، وفي النصـب: مَنا، والجرِّ: مَني. وقُيِّد ما مَرَّ بالوقف عند النحويِّين، وأجاز يونس بن حبيب ذلك في الوصْل أيضاً.

وتُعَدُّ التغييرات السابقة عند أبي البركات الأنباري مـن آثار الوقف، لأنَّ (مَنْ) مبنيَّة، والمبنيُّ لا يلحقه الإعراب، وأنَّ الإعراب يثبت في الوصل، ويسقط في الوقف، وما مرَّ على خلاف هذا الأصل من حيثُ ثبوتُهُ في الوقف، وسقوطه في ا لوصل[١٠١٨]. وقيل إنَّ هذه اللواحق جيء بها للحكاية، أو للبدل من التنوين[١٠١٩].

ولعلَّ التغليب في هذه المسألة يكمُنُ في تغليب هذه اللواحق على حركات البناء التي غُلِّبت على حركات الإعراب مع الإيماء إلى المغلَّب عليها.

أمَّا الحكاية بها في المعرفة فتكمن في حكاية العلـم، أو الكنية، إذ يُذْكَرُ هذا العلم أو هذه الكنية بعدها بحركتهما الإعرابيَّة، نحو: مَنْ زيدٌ؟ في الرفع، ومَنْ زيداً؟ في النصْبِ؟ ومَنْ زيْدٍ؟ في الجر، فَغُلِّبت حركة الحكاية على غيرها من الحركات الإعرابيَّة مع الإيماء إليها[١٠٢٠].

(٢) الحكاية بغيرهما:

وهي في هـذه المسألة تـدور في فلك المفرد والجملـة، فالمفـرد تعدُّ حكايَتُـه بغير (مَنْ)، و (أيّ)

(١٠١٧) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٩٠.

(١٠١٨) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٨٩، أبو البركات الأنباري، أسرار العربيّة: ٣٩٢.

(١٠١٩) انظر: التفصيل في هذه المسألة بقيودها: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٨٩.

(١٠٢٠) انظر: الصبَّان، حاشية الصبَّان: ٤/ ٨٩-

الاستفهاميَّتين من بـاب الشذوذ عند النحويّين، ولسـت أتفق معهم في ذلك، لأنّنـا كثيراً ما نصير إليها ولا سيَّما في إعراب الجمـل والتراكيب اللغويَّة، إذْ تُحْكـى اللفظة المراد إعرابها كما هي، لتسـايرَ حركتُها إعـرابَها، كقولنا في إعراب (رأيت زيـداً) : زيداً : مفعول به منصوب، و (مـرَرتُ بزيدٍ) : زيدٍ : مجرور بـالباء. وتبـدو هذه الحكـاية بينَّة أيضـاً في إعراب مـا سُمِّي بجمـع المذكَّر السـالم من الأعلام، نحو : زيدون، وعابدين، وخالدين، وغيرهـا، فلا بدَّ من حكاية هذه الأعلام كما هي. والقولُ نفسه في المثنَّى المسمّى به أعلام، نحو : عوضين، وحسنين، ومحمَّدين، وذيبان، ونِسْرَين، وغيرها. ولَسْتُ إنْكِرُ أنَّ من النحـويّين من عامَلَ هذه الأعلام السابقة معـاملة جمع المذكّر السالم أو المثنَّى في الإعراب، على أنَّها مُلحقة بهما، ويتراءى لي أنَّ الأولى معاملتها معاملة الممنوع من الصرف، أو المصروف، لتبقى على ما هي عليه. وتبدو هذه المسألة أيضاً في الأسماء الخمسة المسمَّى بها رفعاً أو نصباً أو جرًّا، من حيثُ إبقاؤها على ما هي عليه.

ولعلَّ مـا يُعَزّز هذه الحكايـة أيضاً تلك الأغـلاط النحويّة التـي تطالِعنا في بعض التـآليف، أو الصحف، أو غيرِهما، وهي أغـلاطٌ لابدَّ من كَتْبِها على ما هـي عليه للتنبيهِ على ما فيهـا من غلطٍ، وتصويبه، ويحصرها بعض الكتّاب بين قوسين، للإيماء إلى أنَّها من باب الغلط في بعض النصوص المقتبسـة أو غيرهـا، وقد ينبِّهـون عليهـا في الحواشي. والقـول نفسه في أسماء الكُتُـب، والكُنـى أو الألقاب، أو الأعلام المصدَّرة بـ (ذو)، نحو : ذو الرمَّة، وذو الإصبع العدواني.

ومِمَّا جاء في الكلام العربي من حكاية المفرد - قولُ بعضهـم : دَعْنا مِنْ تمرتانِ، لِمَنْ قيل له : هاتانِ تمرتانِ، وليسا بقـرشيَّان، لِمَنْ قيل له : إنَّهما قرشيَّان، وليـس بقرشيًّا، لِمَنْ قيل له : أليـسَ قُرَشيًّا؟، وغير ذلك(١٠٢١).

ويكمن التغليـب فيما مرَّ في إيثار حـركةٍ أو حـرفٍ على غيرها أو غيره في وضع إعـرابيٍّ، أو جميع الأوضـاع، كما في الكُنَى، والألقـاب، والأعـلام المصدَّرة بـ (ذو)، ومَنْ سُمِّـي بـالجمع السـالم أو المثنَّى، أو الأسماء الخمسة زيادةً على (ذو). وتكادُ الواو تُغلَّب في جمع المذكر السالم في العربيّة، نحو : سورة المؤمنـون، وسورة المنافقـون، وخالدون، وعـابدون، وزيـدون. وقد تُغلَّب اليـاء، نحو : عابدين، وخالدين، وغيرها. أمَّا المثنَّـى فتُغَلَّب فيه الياءُ، نحو : حَسَنين، وعَوَضين، ومحمّدين،

(١٠٢١) انظر : الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٤/ ٩٣-٩٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة : ٣٩٠.

وبحرين، ونِسْريـن. وقد تُغَلَّب الألف كما في: ذيبـان (قرية في جنوب الأردن). وتُغَلَّـب الواو في الأسماء الخمسة، نحو: أبو بكر، وأبو العينين، وأبـو المكارم، وأبو بطنين، وذو الإصبع العدواني، وذو الرمَّة، وغيرهما. وقد تُغلَّب الألف أحياناً، نحو: أبـا الخيل، وأبا الطيور، وأبا خَشْوين، وأبا العين وغيرهـا. أمَّا الألفـاظ المحكيَّـة الأخرى التـي تطـالعنا في أقـوال بعـضٍ - فَتَخْضَعُ لسلطـان التراكيب اللغوية، إذ يحكيها المخاطب كما هي فيها.

والجمل المحكيّة نوعـان، ملفوظة ومكتوبة، والملفوظـة تلك التي تُسْبق بالقول، كقـوله تعالى: ﴿وقالوا الحمدُ لله﴾[١٠٢٢]، أو غيره، كما في قول ذو الرمَّة[١٠٢٣]:

سَمِعْتُ الناسُ يَنْتَجِعونَ غَيْثاً   فَقُلْتُ لصيدحَ انْتَجِعي بلالا

على أنَّ قولـه (الناسُ يَنْتَجعـونَ غيثاً) جملـة محكيّة واقعة مـوقع مفعـول (سَمِعَ)، أو مفعـوليه، والأصْل أن يكـونَ (الناس) مفعـوله الأوّل، و (ينتجعونَ غيثـاً) مفعولـهُ الثاني على مـذهب أبي علي الفارسي الذي قَيَّده بكونه صوتاً، أو يكون (الناس) مفعوله، والجملة الفعلية بعده في موضع نصب على الحال[١٠٢٤]. ولعلَّ هذا النوعَ يطالِعُنا كثيراً في كلام الخطبـاء الذين تشيع في خطبهم النصوصُ المقتبسة في أيَّام الجمع وغيرها.

أمَّا الجمل المكتوبة فتشيع في الأبحاثِ العلميَّة، والكتابات المختلفة، كقولك: قرأت في كتابٍ ما: أَبوهُ كريمٌ، وقرأت ﴿إنَّما يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمن بالله واليوم الآخر﴾[١٠٢٥]. والجُمَلُ التي في ألفـاظِهـا لَحْنٌ يُصَـوَّبُ مـا فيهـا منـه مـع التنبيه عليـه، لئـلاَّ يُظَـنُّ أنَّـه لَحنٌ مـن الحاكـي لا مـن الكاتب[١٠٢٦].

ولعلَّ مِمَّا يمكـن عدُّه من هذه المسألـة لفظاً وكتابةً - العلـمَ المركّبَ تركيباً إسْنادِيًّـا، نحو: بَرَقَ نَحْرُه، وجادَ المولى، وتـأبَّط شرًّا، ومحمَّدٌ مسافِرٌ، وصالحٌ ناجِـحٌ مسمًّى بها. ولعلَّ تغليب حـركة الحكاية على حـركة الإعراب فيما مرَّ - ضروريّ لتحقيق أمـن اللبس بين من يُسَمَّى بـالجملة (المركب

(١٠٢٢) الزمر: ٧٤.
(١٠٢٣) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان: ٤/ ٩٤، أبو البركات الأنباري، أسرار العربيَّة: ٣٩٠.
(١٠٢٤) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، معجم الأفعال التي حُذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم: ١٥٥-
(١٠٢٥) التوبة: ١٨.
(١٠٢٦) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/ ٩٣.

الإسناديّ) ومن يُسمَّى بالمفرد، ولا سيَّما فيما يُعَدُّ من باب الجمل الاسميَّة، فتكون ا لعلامة الإعرابيّة غير ظاهرة لتغليب حركة الحكاية عليها مع الإيماء إليها.

سابعاً: بعض المسائل النحويّة المتفرّقة

في العربيَّة مسائل أخرى - زيادةً على ما مرَّ - يمكنُ عـدُّها من باب ظاهرة التغليـب، منها ما يُطالعنا في أبواب النحو المختلفة، من تقديم وتـأخير في الرتَب الأصلية سواءً أكان جائزاً أم واجباً، ومن ذلك تقديم الخبر على المبتدأ وجوبـاً أو جوازاً، أو خبر كان أو ما يعمل عملها على اسمها، أو عليها، وعلى اسمها، وخبر (إنَّ) أو ما يعمـل عملها على اسمها بقيد كونه شبـه جملة، والمفعول به على الفاعـل أو الفعل وفـاعله وجوبـاً أو جوازاً، والحال على صاحبهـا، أو عامِلهـا، والتمييز على مُميِّزة، والمفعـول المطلق على عامله وجـوباً أو جوازاً، وغير ذلك مـن مسائل التقديم المختلفـة التي تطالعنا في العربيّة[١٠٢٧]. ولعلَّ التغليـب فيما مرَّ يكمُن في تغليب رتبَـةٍ على أُخرى لنكتة مـا، مع الإيماء إلى تلك المغلَّب عليها.

ومن ذلـك - كما يتراءى لي - تغليب أحـد العاملين في باب التنـازع على الآخر، في الـوصول إلى المعمول المُتنـازع عليه، إمَّا للمجـاورة، وإمَّا لكونـه أسبق في الـذكر من غيره، مَـع الإيماء إلى ذلك المغلَّب عليـه، كقولنا: قامَ وقعـد الرجُلُ، أو: قـاما وقعدَ الـرجلان، أو: قام وقعدا الـرجلانِ. ويظهر لي أنه لا ضرورة إلى أن يكـون الفاعل مستترا، أو مظهراً؛ لأنَّ المغلَّب يـومىء إليهما. والقول نفسه في كـون المعمول مفعولاً بـه، نحو: رأيتُ وقابلـتُ الطالبَ، فـلا مُحْوِجَ إلى تقدير مفعـول به محذوف لأحد العاملين، لما مرَّ.

ومنه تغليب المنـع من الصرف على الصرف في (سراويل) على الرغم من أنَّـه مفردٌ في المعنى وجمعٌ في البناء، في الغالب، مع الإيماء إلى الصرف المغلَّب عليه.

وتغليب عمل الظرف في الحال على مـا يتعلَّق به، في مثل قولِنا: هـذا زيدٌ في الدارِ واقفاً؛ لأنَّ المذكور أولَى من المحذوف، مع الإيماء إلى هذا المغلَّب عليه[١٠٢٨].

وتغليب الجزم أو القطع على الآخـر في المضارع الواقع جواباً لطلـبٍ، أو نهيٍ، كقولك: ادرُسْ تَنْجَحُ، أو تَنْجَحْ؛ لأنَّ لكليهما معنًى يتوافر بتوافره، مع الإيماء إلى الوجه المغلَّب عليه.

(١٠٢٧) انظر: د. عبـد الفتاح الحموز، المبتدأ والخبر في القـرآن الكريم: ١٢١-١٤٢، التقـديم والتأخير في القرآن الكـريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، العدد الأوّل، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٤م.

(١٠٢٨) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١/ ٢٤٦.

وتغليب المفعول معه على المعطوف في قول العرب : مـالَكَ وزيداً؟ وماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمس ، لأنَّ الاسم الظاهر لا يُعْطفُ على الضمير المتَّصل الذي في محل جـرّ إلاَّ بإعادة العامل ، ولأنَّ المعنى عليه في الثـاني ؛ إذ العطفُ يقتضي المشاركة . والقـول نفسُه في تغليب العطف على المفعـول معه في مثلِ فقولنا : اشتركَ زيدٌ وعمرو؛ لأنَّ ما بعد الـواو ركنٌ أساسيٌّ ؛ لأنَّه معطوفٌ على (زيدٌ)، والفعل (اشترك) يقتضي اثنين . والقول نفسـه أيْضاً في تغليـب أحدهما على الآخر جـوازاً، نحو : جـاءَ زيدٌ وعمروٌ، أو وعمراً ومالك وزيدًا، أو وزيدٌ؟(١٠٢٩).

وتغليب العـامل اللفظي على المعنـوي في الابتداء والخبر على المذهب الكـوفي وغيره . وغير ذلك من المسـائل المختلفة التـي يمكن أنْ تُحملَ على جـواز النصب ، أو الجزم ، أو الـرفع ، أو غيرهـا مِمَّا يُغَلَّب فيه وجهٌ على آخر، مع الإيماء إلى المغلَّب عليه .

وبعدَ فيتبيَّن لنـا مِمَّا مرَّ مـن مسائل نحـويَّة منثورة هنـا وهناك - أنَّ لظاهـرة التغليب أثـراً بيِّناً في بعض المسـائل النحويَّة ، وهو أثَـرٌ يكادُ يكون قليلاً بـالإضافة إليـه في المسائل اللغويَّة التـي بسَطْنا الحديث فيها . ولعلَّه يبدو فيما يمكن عدُّه من باب التوابع ، كالمعطوف الذي يدور في فلك العطف على المعنى ، والموضـع ، والتوَهُّـم ، والعطف الجواريّ ، والمقطوع ، رفعـاً ، أو نصباً ، والنعـت الذي يكمن في النعت الجواريّ ، والمقطوع رفعاً أو نصباً ، وتَعَـدُّد المنعوت ، واتّحاد النعت ، ونعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَعُ به ، ونعت اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) ، والبدل الذي يطالعنا في المنادى ، و (لا) العاملـة عمل (إنَّ) ، والاستثناء ، والتوكيـد . ويبدو أيضاً في مسـائِلَ أخرى كالإتباع ، والمنـاسبة ، والضرورة الشعـريَّـة ، والبناء ، والمنـع مـن الصرف ، والحكـايـة بـ (أيّ) و (مَـنْ) الاستفهـاميَّتين ، وبغيرهما ، كحكاية المفـرد ، والجملة ملفوظة أو مكتوبـة ، وغيرها من المسائل الأخـرى كتغليب رتبةٍ على أخرى جوازاً أو وجـوباً في المبتدأ والخبر، ومعمولي (كان) وأخـواتِها ، و (إنَّ) وأَخواتِها ، والمفعول بـه ، والمفعـول المطلق ، والحال ، والتمييـز، وغيرهـا ، وتغليـب أحـد العاملين على الآخـر في بـاب التنازع ، ومنع الصرف على عـدمه فيما يُعَدُّ جمعاً في البنـاء ، ومفرداً في الدلالة ، كسراويـل ، والظرف على مـا يتعلَّق بـه في العمل في الحال ، وجـزم المضـارع في جواب الأمـر أو النهي ، أو قطعـه ، على الآخر.

(١٠٢٩) انظر : محمَّد النجار، ضياء السالك : ٢/ ١٧٢-

الخاتمــة

لعلَّ هـذا البحث بمسـائله الثرَّة المختلفة المنثـورة هنا وهُنـاك - يَسُدُّ ثغْـرَةً في مكتبتنا النحـويَّة الصرفيَّة لمَّا تُسَدّ، إذْ لم يحظ التغليب بـاهتمام النحويّين، قديمهم وحديثهم، كما حَظِيَـتْ به مسائل نحويَّـة أو صرفيّة أخـرى، من حيـثُ إفرادهـم له مُصَنَّفـاً خاصًّـا، أو مكانـاً، أو بابـاً في مظانِّهم المختلفة، إذا استثنينا ابن كمال باشا في رسالته الصغيرة (رسـالة في تحقيق التغليب) التي اكتَفى فيها بتلـك الشـواهد والأنـواع والقيـود التـي في تصانيـف مـن جـاءوا قبلـه، ولا سيَّما البلاغيَّـة منهـا، والسيوطيّ، وابن هشام الأنصـاريّ، والزركشيّ، وغيرهم من القدامى الذين اختصُّـوا هذه الظاهرة ببابٍ، أو فصلٍ، أو مكانٍ في تـآليفِهم، يكادُ يدورُ في فلك واحد. ولعلَّ أوفاهم حديثاً الزركشي، كما مرَّ.

ولعلَّ ما يُمَيِّز هذا البحثُ عمَّا طالَعنا به القُـدامى والمحدثون - تلك المسائل النحويَّة أو الصرفيَّة التي يمكـن أنْ تُعَدُّ من باب مـا هو على خلاف الأصل في هـذه الظاهرة، زيادَةً على تلـك المسائل المختلفة الثرَّة التـي أخْضعناها لسلطان هذه الظاهـرة، إذْ لم يذكر السيوطيّ إلاَّ مسـألتين في التأنيث والتـذكير، الأولى تكمن في تثنيـة ضَبُـع على ضَبُعين، والأخرى في تغليـب التأريـخ بـالليالي عليـه بالأيـَّام، كما مرَّ. أمَّا هذا البحـث فقد حَرَصْتُ فيه أنْ أُتْبعَ كلَّ مسألةٍ مـن مسائلهِ بما يمكِنُ أنْ يُعَدُّ على خلاف الأصل، إنْ توافَر.

ولعلَّ أهمَّ ما انتهيت إليه في هذا البحث - ما يأتي :

(١) أنَّه يُزَوِّدُ القارِىء بحَدّ لفظة التغليب لغَوِيًّا واصطـلاحيًّا، فاللغويُّ يدور في فلك القهر والغلبة حِسِّيًّا ومعنويًّا، أمَّا الاصطلاحي ففي تغليب لفظةٍ أو حكم، أو حركةٍ بنائيَّة أو صرفية أو غيرها - على آخر، مع الإيماء إلى ما غُلِّب عليه. وتَبَيَّن لي فيه أنَّ المعجمات اللغويَّة المختلفة قد أهملت المعنى الاصطـلاحيّ، وتنـاسَتْهُ، ولَسْتُ أرى في ذلـك عيباً أو نقصـاً، لأنَّها ليسَتْ مظـانّ لفنّ المصطلحات الذي له مظانُّه الخاصَّة، على الرغم من أنَّها قد ذكرت مصطلحاتٍ أخرى، كالجزم والتصغير وغيرهما. ولقد تتبَّعْتُ هـذه اللفظة مصطلحاً فيما توافـر في مكتبتي من تآليـف مختلفة لتعرّف تطوّرهـا التاريخيّ، من حيثُ الدلالـة، وكونُها مصطلحاً، وما يُمْكِـنُ أنْ يدورَ في فلكها من الألفاظِ معنًى، إذ انتهيت كما انتهى غيري من القدامى إلى أنَّ التغليب من باب المجاز، لأنَّ ما يُعدُّ من بابهِ يَشْمَلُ المغلَّب لفظاً، والمغلَّب عليه إيماءً.

(٢) أنَّه يُزَوِّد القارىء بإسْهامات القدامى والمحدثين، من حيثُ تدوينُ ما يمكن أنْ يُعَدَّ من مسائل

هذه الظاهرة، أو ما يَخْضَعَ لسلطانها، والقياسُ على ما توافَر من شواهِدَ في العربيّة. وانتهيت فيه إلى الدعوة بلا تَرَدُّدٍ إلى عدِّ هذه الظاهرة قياساً يُتَّبَعُ بقيد شُيوعِ ما يُوسَمُ بالتغليب، وكثرة استعماله في مجتمعاته، ليكونَ بَيِّن الدلالة على ما تَحْتَهُ، على الرغم من أنَّ كثيراً من النحويّين لم يَعُدُّوها من باب ما يُقاسُ عليه، إذا استثنينا بعض مسائلها، كالتي تدور في فلك التأنيث والتذكير، وغيرها. ولقد تتَبَّعْتُ إسهامات هؤلاء العلماء، قديمهم ومحدثهم، نحويّين وصَرْفيِّين وبلاغيّين، ومَنْ صَنَّفوا في علوم القرآن، وغيرهم، وانتهيتُ إلى أنْ كثيراً من اللاحقين يكتفون بما ذَكَرهُ مَنْ قبلهم بلا زيادةٍ عليه، وأنَّ المحدثين من الدارسين قد تناسَوْا هذه الظاهرة تماماً، إذا استثنينا الشيخ أحمد الحملاوي، وبعض مَن اكتفوا بالإيماءِ إلى بعض مسائِلها، أو إفرادِ مكانٍ لحدِّها اصطلاحيًّا، في أثناء معجم ما (معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب).

(٣) أنَّه يُزوِّد القارىء بأهمِّ مسوِّغات هذه الظاهرة، ودواعي المصير إليها، زيادةً على تلك النكتة التي يجب توافرها فيها. وانتهيت فيه إلى أنّها ظاهرةً اجتماعيَّة لغويَّة، للمجتمع بما فيه من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات أَثَرٌ بَيِّنٌ في تغليب حكم على آخَر، أو لفظة على أخرى، أو حركة بنائيَّة أو صرفيَّة على أُخرى، ولَسْت أُنْكِرُ أنّ من القدماء مَنْ أومأ إلى بعض هذا الأثر، أو بعض هذه المسوِّغات مُعَزَّزة ببعض الشواهد القرآنية أو غيرها. ولعلَّ ما يُعزّز ما أذهبُ إليه ما انتهيت إليه من مسوِّغاتٍ، وهي : مكانتا المرأة والرجل، والكثرة والقلة، والحضور أو الوجود أو الاتصاف بأمر ما أو عدمهما، والقرب والبُعد، زمانيًّا ومكانيًّا، والخفَّة والثقل، والشُهرة والأهميَّة، والقوَّة والضعف، والأصْل والفرع، والعقل وعدمه، والتعادُل، وغيرها.

(٤) أنَّه يُزَوِّد القارىء بفيض غزيرٍ مِمَّا يمكن إخضاعه لسلطانِ هذه الظاهرة، من المسائل اللغوية المختلفة، وهي مسائل تناسى جمهورَها القدامى والمُحْدَثون، نحويِّين أو صرفيِّين، أو بلاغيِّين، أو غيرهم. ولقد انتهيت فيه إلى أنَّ هذه الظاهرة تشيع في العربيَّة في التأنيث والتذكير، ولعلَّ أهم ما يدورَ في هذا الفلك : تذكير (أفْعَل) التفضيل، وتسمية الإناث بأسماءٍ وُضعت للذكور، وتغليب صفات الذكور على تلك التي للإناث لعدم توافرها فيهم، نحو : حائض، وطالق، وطامث، وناهد، وغيرها، وتلك التي يستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث المقيَّدَة بذكر الموصوف، أو غير المقيَّدة، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع فاعله أو نائبه ووجوبه، وتذكير مجرور (ربَّ) إذا كان ضميراً مميَّزاً، وغيرها.

ولعلَّ تلك المسائل اللغويَّة الثرَّة التي استطعْنا التوصُّل إليها تشهد بأهمية هذه الظاهرة. وكثرة المصير إليها، وأنَّها يمكن أنْ تُعَدّ من العلل البيِّنة في العربيَّة. وهذه المسائل تدور في فلك

ما يأتي، زيادَة على ما مرَّ: الإفراد والتثنية والجمع، والإعلال، والرسم الإملائي، ومسائل لغوية أخرى متفرِّقة، كفكِّ الإدغام، وتغليب مَنْ يعقل على مالا يعقل، وما وُجِدَ على ما لم يُوْجَد، والمعرفة على النكرة، وغيرها من المسائل الأخرى التي بَسَطْنا الحديث فيها في هذا البحث.

(٥) أنَّه يُزوّد القارىء بما يمكن إخضاعه من مسائل نحويَّة مختلفة لسلطان هذه الظاهرة، وهي مسائِلُ تُعَدُّ قليلةً بالإضافة إلى تلك المسائل اللغوية، لأنَّها تدور في فلك الحركات الإعرابيَّة والبنائيَّة وغيرها، وعلى الرغم من هذه القلّة فإنّ هذه المسائل تشهد بأثر هذه الظاهرة فيها. ولعلَّ أهمها تلك التي تدور في فلك التوابع بأنواعها، كالمعطوف الذي يبدو في العطف على المعنى، والموضع، والجوار، والتوهُّم. والنعت، كالنعت الجواريّ، والمقطوع، وتعَدُّد المنعوت، واتِّحاد النعت، ونعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَعُ به، واسم (لا) النافية للجنس المفرد. والبدل، والتوكيد. ومنها الإتباع والمناسبة، والضرورة الشعريّة، والبناء، والحكاية بـ (أيّ) و (مَنْ) الاستفهاميَّتين، وغيرها، وبعض المسائل المتفرِقة، كالتقديم والتأخير، وتغليب أحد العاملين في باب التنازع، والمنع من الصرف على عدمه في (سراويل)، والجزم أو القطع على الآخر في المضارع في جواب الطلب أو النهي، أو ما يُشبهُهما. ولستُ أُنْكِرُ أنّني تناسَيْتُ القياس في بعض المسائل، على الرغم من كون التغليب فيه بَيِّناً؛ لأنَّها مبسوطة في مظانّ النحو المختلفة، كتغليب المنع من الصرف على عدمه لعلَّة ما فيها يُعَدُّ من هذا الباب، والإعلال على التصحيح، وغيرهما.

(٦) أنَّه يُزَوِّد القارىء بما غُلِّب على غيره مِمَّا هو على خلاف القياس والمشهور، وهي مسألةٌ قد تناسَتْها المظانُّ النحوية والصرفيَّة المختلفة، كما مرَّ، ولعلَّ ما يعزّز ذلك ما يطالعنا في التأنيث والتذكير من حيثُ تغليبُ المؤنَّث على المذكّر في بعض المثنيَّات التغليبيَّة، والتأريخ بالليالي، ودلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكَّر والمؤنّث، وانتهاء بعضِ الجموع التكسيريَّة بها أيًّا كان الغرض منها. ولقد حَرَصْتُ في نهاية كل مسألة أن أُدَوِّن ما يمكن أن يُعَدُّ على خلاف الأصل التغليبيّ مُعزَّزاً بالشواهد والتأويلات التي تراءت لي.

ثَبَتْ المصادِر والمراجع الوارد ذكرها في حواشي هذا البحث

إبراهيم، عبد العليم :

(١) تيسير الإعلال والإبدال، القاهرة - مكتبة غريب (بلا تاريخ طبع).

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمّد (ت : ٦٠٦ هـ) :

(٢) منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق د. محمود الطناحي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).

الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت : ٢١٠ هـ) :

(٤) معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ-١٩٧٩م (بلا مكان طبع).

الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت : ٩٠٥ هـ) :

(٥) شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلامة يس الحمصي العليمي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيّة (بلا تاريخ طبع).

الأزهري، محمد بن أحمد بن حاتم (ت : ٣٧٠ هـ) :

(٦) تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (الجزء الأوّل والثاني)، ومراجعة محمّد علي النجّار، القاهرة - المؤسَّسة المصريَّة للتأليف والترجمة، ودار القوميَّة للطباعة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م

الاستر أباذي، رضي الدين محمّد بن الحسن (ت : ٣٨٦ هـ) :

(٧) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

الأَصفهانيّ، الراغب (ت : ٥٠٢ هـ) :

(٨) المفردات في غريب القرآن، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (بلا تاريخ طبع).

الألوسي، محمود شكري (ت : ١٣٤٢ هـ) :

(٩) إتحاف الأمجاد فيما يصحُّ به الاستشهاد، تحقيق عدنان الدوري، بغداد - وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، بيروت - دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات (ت : ٥٧٧ هـ) :
(١١) أسرار العربيَّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق - مطبعة الترقي، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
(١٢) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلَّة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريّين والكوفيِّين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مطبعة السعادة، ١٣٨٠ هـ.
(١٤) الكلام على عِصِيّ ومَغْزوّ، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، العدد الثالث، رجب ١٤١٠هـ، فبراير ١٩٩٠م.
(١٥) الوجيز في علم التصريف، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض - دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.
الأنباري، محمّد بن القاسم (ت : ٣٢٨ هـ) :
(١٦) المذكّر والمؤنَّث، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي، بغداد - مطبعة العاني، ١٩٧٨م.
أنيس، د. إبراهيم :
(١٧) من أسرار اللغة، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥م.
برجسترا سر، ج :
(١٨) التطوُّر النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصحَّحه د. رمضان عبد التواب، القاهرة - مكتبة الخانجي، الرياض - دار الرفاعي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٢م.
بركات، د. إبراهيم :
(١٩) التأنيث في اللغة العربيّة، المنصورة - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
البغدادي، عبد القادر (ت : ١٠٩٣ هـ) :
(٢٠) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، القاهرة - المطبعة الميريَّة ببولاق (بلا تاريخ طبع).
ثعلب، أحمد بن يحيى (ت : ٢٩١ هـ)
(٢١) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م.
الجامي، نور الدين عبد الرحمن (ت : ٨٩٨ هـ) :
(٢٢) الفوائد الضيائيَّة شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. أسامه طه الرفاعي، بغداد - مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.
الجرجاني، الشريف علي بن محمَّد (ت : ٨١٦ هـ) :

(٢٣) كتاب التعريفات، بيروت - دار الكتب العلميَّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.
ابن جنيّ، عثمان (ت : ٣٩٢ هـ) :
(٢٤) الخصائص، تحقيق محمَّد علي النجَّار، بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع).
(٢٥) سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
(٢٦) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
(٢٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، و د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلاميّ، ١٣٨٩ هـ - ١٣٦٩م.
(٢٨) المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، جدَّة - دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد (ت : ٣٩٣ هـ، أو ٣٩٦ هـ) :
(٢٩) الصحَّاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، بيروت - دار العلم للملايين (بلا تاريخ طبع).
ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت : ٦٤٦ هـ) :
(٣٠) الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، بغداد- مطبعة العاني (بلا تاريخ طبع).
حسّان، د. تمام :
(٣١)الأصول، دراسة أبيستيمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه، بلاغة، القاهرة - الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
(٣٢) اللغة العربيَّة معناها ومبناها، القاهرة - الهيئة المصريّة العامْة للكتاب، ١٩٧٣م.
حسن، عبّاس :
(٣٣) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغويّة المتجدّدة، القاهرة - دار المعارف، الطبعة الخامسة (بلا تاريخ طبع).
الحلواني، د. محمّد خير :
(٣٤) الواضح في علم الصرف، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٩م.
الحملاوي، أحمد:

(٣٥) زهر الربيع في المعاني والبيان والبديع، القاهرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة السابعة، ١٣٩١ هـ.

الحموز، د. عبد الفتاح :

(٣٦) باب التصغير في مظانّ النحو واللغة بأمثلته الثرَّة المصنوعة توسم العربيَّة به بالتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلّد الثالث، العدد الثاني، كانون الأوّل، ١٩٨٨م.

(٣٧) التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض - مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.

(٣٨) التعادل في العربيَّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م.

(٣٩) تراكيب ابن رشد اللغويَّة الفلسفية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلَّد السابع، العدد الأول، ١٩٩٢م.

(٤٠) الحذف في المثل العربي، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.

(٤١) الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض - مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥.

(٤٢) ظاهرة التعويض في العربيَّة، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤٣) ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربيَّة، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م.

(٤٤) ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، ومؤسّسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٠٧م.

(٤٥) العارض في العربيَّة من حيثُ الاعتدادُ به وعدمه، المجلّة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة، جامعة الكويت، العدد ٣٣، المجلَّد التاسع، شتاء ١٩٨٩م.

(٤٦) كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد الخامس، العدد الأول، ١٩٩٠م.

(٤٧) المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

(٤٨) المذهب السلفي (ابن القيِّم الجوزيَّة وشيخه ابن تيميَّة) في النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلَّد الأوَّل، العدد الأول، حزيران، ١٩٨٦م.

(٤٩) معجم الأفعال التـي حُذِفَ مفعولها غير الصريح في القـرآن الكريم، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، ودار الفيحاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
(٥٠) مواضع اللبـس في العربيَّة وأمْنُ لبسهـا، مؤتة للبحوث والـدراسات، جامعة مـؤتة، المجلَّد الثاني، العدد الأوَّل، حزيران، ١٩٨٧م.
(٥١) النظير وعدمه في العربيَّـة، المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانية، جامعـة الكويت، العدد ٣٨، السنة العاشرة.
أبو حيّان، أثير الدين محمَّد بن يوسف (ت : ٦٥٤ هـ)
(٥٢) البحر المحيط، الرياض - مكتبة ومطابع النصر الحديثة (بلا تاريخ طبع).
ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت : ٣٧٠ هـ)
(٥٣) أسماء الأسد، تحقيـق د. محمود جـاسم الـدرويش، بيروت - مـؤسسة الـرسالـة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
(٥٤) ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّـار، مكة المكرّمة - الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
ابن دريد، محمَّد بن الحسن (ت : ٣٢١ هـ) :
(٥٥) جمهرة اللغة، بغداد - مكتبة المثنَّى، طبعة بالأوفست (بلا تاريخ طبع).
ابن رشد، محمَّد (ت : ٥٩٥ هـ) :
(٥٦) تهافت التهافت، تحقيق د. سليمان دنيا، القاهرة - دار المعـارف، الطبعة الثالثة (بلا تاريخ طبع).
الزَّبيدي، محمد بن عبد الرزَّاق (ت : ١٢٠٥ هـ) :
(٥٧) تاج العروس من جـواهر القاموس، تحقيق نخبة من العلماء، سلسلـة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية، الكويت - مطبعة حكومة الكويت.
الزركشي، بدر الدين محمَّد بن عبد الله (ت : ٧٩٤ هـ) :
(٥٨) البرهان في علـوم القرآن، تحقيق محمد أبـو الفضل إبراهيـم، القاهرة - عيسى البـابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت : ٥٣٨ هـ) :
(٥٩) أساس البلاغة، القاهرة - كتاب الشعب، ١٩٦٠م.
(٦٠) الكشّاف عـن حقائق التنـزيل وعيون الأقـاويل في وجـوه التأويل، القـاهرة - شركـة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده (بلا تاريخ طبع).
السامرّائي، د. إبراهيم :

(٦١) الأعلام العربيَّة، دراسة لغويَّة اجتماعيَّة، بغداد - مطبعة أسعد، ١٩٦٥م.
(٦٢) عودٌ إلى التذكير والتأنيث ولوازمه، مجلة مجمع اللغة العربيَّة الأردني، السنة الثانية عشرة، العدد ٣٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ابن السرَّاج، محمَّد بن سهل (ت: ٣١٦هـ):

(٦٣) الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

أبو السعود، عبَّاس:

(٦٤) الفيصل في ألوان الجموع، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).

السكَّاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمَّد (: ٦٢٦هـ):

(٦٥) مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، بغداد - مطبعة دار الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

ابن السكِّيت، يعقوب بن يوسف (ت: ٢٤٤هـ):

(٦٦) إصلاح المنطق، تحقيق عبد السلام هارون، وأحمد محمد شاكر، القاهرة - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).

ابن سلَّام، أبو عبيد القاسم (ت: ٣٣٨هـ):

(٦٧) كتاب الأمثال، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دمشق - دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

السمين الحلبيّ، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦هـ):

(٦٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، دمشق - دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ):

(٦٩) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة - الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨م - ١٩٧٥م.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت: ٤٥٨هـ):

(٧٠) المخصَّص في اللغة، تحقيق الشنقيطي ومعاونة عبد الغني محمود، بولاق، ١٣١٨هـ.

السيوطيّ، جلال الدين (ت: ٩١١هـ):

(٧١) الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - مكتبة الكليَّات الأزهرية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
(٧٢) الاقتراح، حلب - دار المعارف (بلا تاريخ طبع).
(٧٣) المزهر في علوم اللغةوأنواعِها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، القاهرة - دار إحياء الكتب

العربيَّة، (بلا تاريخ طبع).
(٧٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأوّل بالاشتراك مع عبد السلام هارون)، الكويت - البحوث العلميَّة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
ابن الشجري، هبة الله علي بن حمزة (ت : ٥٤٢ هـ) :
(٧٥) الأمالي الشجريَّة، بيروت - دار المعرفة للطباعة والنشر (بلا تاريخ طبع).
الشهاب، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت : ١٠٦٩ هـ) :
(٧٦) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، تركيا - المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر (بلا تاريخ طبع).
الشيباني، إسحق بن مرار (ت : ٢١٣ هـ، أو : ٢١٦ هـ) :
(٧٧) كتاب الجيم، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مراجعة عبد الحميد حسن، القاهرة - الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
الصبَّان، محمَّد علي (ت : ١٢٠٦ هـ) :
(٧٨) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيَّة (بلا تاريخ طبع).
صلاح، د. شعبان :
(٧٩) الإعلال والإبدال في الكلمة العربيّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م (بلا مكان طبع).
صفوت، أحمد زكي:
(٨٠) جمهرة خطب العرب، بيروت - المكتبة العلمية (بلا تاريخ طبع).
أبو الطيِّب، عبد الواحد بن علي اللغوي (ت : ٣٥١ هـ) :
(٨١) كتاب المثنَّى، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق - مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠م.
عبد الباقي، فؤاد :
(٨٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت - دار الفكر (بلا تاريخ طبع).
ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت : ٦٦٩ هـ) :
(٨٣) شرح جمل الزجَّاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
(٨٤) ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م (بلا مكان طبع).

(٨٥) المقرَّب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد - مطبعة العاني، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

عضيمة، محمد عبد الخالق :

(٨٦) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة - مطبعة حسان (بلا تاريخ طبع).

العكبري، عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦ هـ)

(٨٧) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البيجاوي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).

العمايرة، د. إسماعيل :

(٨٨) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيَّة واللغات الساميّة، دراسة لغويّة تاصيليَّة، عمَّان - مركز الكتاب العلميّ، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

الفارابي، إسحق بن إبراهيم (ت : ٣٥٠ هـ) :

(٨٩) ديوان الأدب، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة - الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

ابن فارس، أحمد (ت : ٣٩٥ هـ) :

(٩٠) الإتباع والمزاوجة (بلا تاريخ طبع ومكانه).

(٩١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م - ١٣٨٣ هـ.

الفارسي، الحسن بن عبد الغفار (ت : ٣٧٧ هـ) :

(٩٢) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمَّى إيضاح الشعر، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، ودار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٩٣) كتاب التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ (بلا مكان طبع).

(٩٤) المسائل الحلبيَّات، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت : ١٧٥ هـ) :

(٩٥) كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزوني، و د. إبراهيم السامرَّائي، بغداد - دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

الفرّاء، يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧ هـ) :

(٩٦) المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق د. رمضان عبد التوَّاب، القاهرة - مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م.

(٩٧) معاني القرآن، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، القاهرة - الدار المصريّة للتأليف والترجمة - مطابع سجل العرب (بلا تاريخ طبع).

الفضلي، د. عبد الهادي :

(٩٨) فهرست الكتب النحويَّة المطبوعة، الزرقاء - مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

الفيروزبادي، مجد الدين بن محمَّد يعقوب (ت : ٨١٧ هـ) :

(٩٩) القاموس المحيط، القاهرة - مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع).

قباوة، د. فخر الدين :

(١٠٠) تصريف الأسماء والأفعال، بيروت - مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

القرطاجنّي، حازم (ت : ٦٨٤ هـ) :

(١٠١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه، تونس، ١٩٦٦م (بلا مكان طبع).

القرطاجنيّ، محمّد بن أحمد الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) :

(١٠٢) الجامع لأحكام القرآن، القاهرة - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧م.

القزّاز، محمّد بن جعفر القَيرَوانيّ (ت : ٤١٢ هـ) :

(١٠٣) العشرات في اللغة، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م (بلا مكان طبع).

القزويني، الخطيب (ت : ٧٣٩ هـ) :

(١٠٤) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

كحّالة، عمر رضا :

(١٠٥) معجم المؤلّفين معجم مصنّفي الكتب العربيَّة، بيروت - مكتبة المثنّى، ودار إحياء التراث العربي (بلا تاريخ طبع).

الكردي، فرج الله زكي :

(١٠٦) شروح التلخيص، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه (بلا تاريخ طبع).

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت : ٩٤٠ هـ) :

(١٠٧) رسائل ابن كمال باشا اللغوية، تحقيق د. ناصر بن محمد الرشيد، الرياض - النادي

الأدبي، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠م.
ابن مالك، محمَّد بن عبد الله (ت : ٦٧٢ هـ) :
(١٠٨) شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دمشق - دار المأمون للتراث (بلا تاريخ طبع).
(١٠٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت - عالم الكتب (بلا تاريخ طبع).
(١١٠) عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد - مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.
(١١١) مسألة تذكير قريب في قوله تعالى «إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين»، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مجلة الإكليل، صنعاء، العدد الأوَّل، السنة السابعة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
المبرّد، محمد بن يزيد (ت : ٢٨٥ هـ) :
(١١٢) كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي (بلا تلاريخ طبع).
مجمَّع اللغة العربيّة في القاهرة :
(١١٣) المعجم الوسيط، الطبعة الثانية (بلا تاريخ طبع أو مكانه).
المحبّي، محمَّد أمين بن فضل الله (ت : ١٠٦١ هـ) :
(١١٤) جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنَّين، بيروت - دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
المرادي، حسن بن قاسم (ت : ٧٤٩ هـ) :
(١١٥) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، بغداد، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٥م.
مطلوب، د. أحمد :
(١١٦) معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوّرها، بغداد - مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
المفضَّل، ابن سلمة (ت : ٣٠٠ هـ) :
(١١٧) مختصر المذكَّر والمؤنَّث، تحقيق د. رمضان عبد التوَّاب، القاهرة - الشركة المصريَّة للطباعة والنشر، ١٩٧٥م.
مندور، د. محمَّد :
(١١٨) النقد المنهجي عند العرب ومنهج البحث في الأدب واللغة، القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع (بلا تاريخ طبع).

ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم (ت : ٧١١ هـ) :
(١١٩) لسان العرب، بيروت - دار صادر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ.
الميداني، أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري (ت : ٥١٨ هـ) :
(١٢٠) مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة - مطبعة السنة المحمّدِيّة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م.
النجّار، محمّد :
(١٢١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م (بلا مكان طبع).
النجديّ، عثمان (ت : ١٠٩٧ هـ) :
(١٢٢) رسالة أيّ المشدَّدة، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، عمَّان - دار الفيحاء، ودار عمَّار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
النحّاس، أحمد بن محمَّد بن إسماعيل (ت : ٣٣٨ هـ) :
(١٢٣) إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد - مطبعة العاني (بلا تاريخ طبع).
النكساري، شمس الدين محمَّد بن حسن (ت : ٩٠١ هـ) :
(١٢٤) رسالة على مسألة الكحل من الكافية، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد الثاني، ١٩٨٧م.
ابن هشام الأنصارِيّ، جمال الدين (ت : ٧٦١ هـ) :
(١٢٥) شرح شذور الذهب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بلا مكان طبع أو تاريخه).
(١٢٦) مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى ﴿إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
(١٢٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
ابن يعيش، **موفق الدين يعيش** (ت : ٦٤٣ هـ) :
(١٢٨) شرح المفصَّل، إشراف مشيخة الأزهر، القاهرة - إدارة الطباعة المنيريَّة (بلا تاريخ طبع).



فهرس الموضوعات

المقدّمة : ٣-٧

الباب الأوّل
ظاهرة التغليب
معناها اللغويّ والاصطلاحي ، ومُسَوِّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها ،
ومواقف القدامى والمحدثين منها . ٩-٦٤

الفصل الأوّل : لفظة التغليب لغةً واصطلاحاً : ١٠-١٩
معناها اللغويّ : ١١-١٢
معناها الاصطلاحيّ : ١٢-١٩
التغليب والمجاز : ١٤-١٥
الفصل الثاني : القدامى والمحدثون وظاهرة التغليب : ٢٠-٢٧
سيبويه : ٢١-٢٢
المبرّد : ٢٢
الأخفش : ٢٢
الفرّاء : ٢٢
ابن هشام : ٢٢-٢٣
السيوطيّ : ٢٣-٢٤
الزركشي : ٢٤-٢٥
السكّاكيّ : ٢٥
ابن كمال باشا : ٢٥-٢٦
المحدثون وهذه الظاهرة : ٢٦-٢٧
الفصل الثالث : مسوّغات هذه الظاهرة ودواعي المصير إليها في العربيّة : ٢٨-٦٣
(١) مكانتا المرأة والرجل : ٣٠-٣٧
(٢) الكثرة والقلّة : ٣٧-٤٠
(٣) الحضور أو الوجود أو الاتّصاف بأمرٍ ما وعدمها : ٤٠-٤٤
(٤) القرب والبعد مكانيًّا : ٤٤-٤٧
(٥) القرب والبعد زمانيًّا : ٤٧-٤٨

(٦) الخفة والثقل : ٤٨-٥٠
(٧) الشهرة والأهميّة وعدمُها: ٥٠-٥١
(٨) القوَّة والضعف : ٥١-٥٤
(٩) الأصل والفـرع والعارض: ٥٤-٥٩
(١٠) العقل وعدمُه : ٥٩-٦١
(١١) التعـادل : ٦٢-٦٣

الباب الثاني

ظاهرة التغليب ومسائل العربيّة ٦٤-١٨١

الفصل الأوّل : ظاهرة التغليب والمسائل اللغوية : ٦٥-١٥٥
المسائل اللغوية التي يمكن عدُّهـا من باب هذه الظاهرة : ٦٦-١٥٥
أولاً : **التذكير والتأنيث** : ٦٧-١١٥
(١) إفراد أفعل التفضيل المجرَّد من (أل) أو المضاف إلى نكرة : ٦٧-٦٨
(٢) تسمية الإناث بأسماء الأصل فيهـا أن تكون مذكَّرة : ٦٨-٦٩
(٣) تغليب صفات الذكور على صفات الإناث : ٦٩-١٠٣
أهمُّ هذه الصفات : ٧٠-١٠٣
(أ) صفات غير مقيَّدة بـذكر الموصوف : ٦٩-١٠٤
فاعِل : ٧٠-٧١
مُفْعِل : ٧١
مُفَعِّل : ٧١
مُفاعِل : ٧٢
مُفْعالّ : ٧٢
مِفْعالّ : ٧٢-٧٣
فَيْعَل : ٧٣
فَيْعِل : ٧٣-٧٤
ب - صفات مقيَّدة بذكر الموصوف : ٧٤-٨٥
فَعُول : ٧٤-٧٧
فاعِل : ٧٧-٨٠
فَعِيْل : ٨٠-٨١

فَعَل : ٨١-٨٢

فُعُل : ٨٢

فُعْل : ٨٢

فِعْل : ٨٣

فَعَّال : ٨٣

فِعال : ٨٣

فُعال : ٨٤

فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل : ٨٤-٨٥

(٤) جواز تذكير الفعل مع فاعله أو نائبه، أو وجوبه : ٨٥-٩٦

(٥) تذكير مجرور (ربَّ) إذا كانَ ضميراً مميَّزاً : ٩٦

(٦) تذكير فاعِل (حبَّذا) وإفراده : ٩٦-٩٨

(٧) عدُّ اللفظة التي تُشكل عليك من حيثُ التذكير والتأنيثُ مذكَّرةً : ٩٨

(٨) عودُ الضمير مذكَّراً على مؤنَّثٍ ومذكَّر : ٩٨

(٩) اختصاص المذكَّر بجموع تكسسسيريَّة تزيد على تلك التي للمؤنَّث : ٩٩-١٠٢

(١٠) اختصاص المذكَّر بالمنسوب إليه والمنسوب إلى المؤنّث المنتهى بالتاء والألف المقصورة : ١٠٢-١٠٣

مواضع تغليب المؤنَّث على المذكَّر : ١٠٣-١١٥

(١) إعادة الضمير مؤنَّثاً على مذكَّر : ١٠٣-١٠٦

(٢) اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه : ١٠٦-١١١

(٣) مسائل أخرى متفرّقة : ١١١-١١٥

(١) تغليب المؤنث على المذكَّر في بغض المثنَّيات : ١١١

(٢) تغليب المؤنَّث على المذكَّر إتباعاً : ١١١

(٣) تغليب التأريخ بالليالي عليه بالأيَّام : ١١٢

(٤) دلالة بعض الألفاظ المنتهية بالتاء المربوطة على المذكَّر والمؤنث : ١١٢-١١٤

(٥) انتهاء بعض الجموع التكسيريَّة بالتاء المربوطة : ١١٤-١١٥

ثانياً : الإفراد والتثنية والجمع : ١١٥-١٣٤

(١) **تغليب المفرد على المثنّى والجمع :** ١١٥-١٢٩

مسائل تغليبة : ١١٥-١١٧

(١) أنَّ الأصل في النسب أن يكون للمفرد : ١١٥-١١٦
(٢) كون مجرور (ربَّ) المميّز مفرداً مذكَّراً : ١١٦
(٣) كوّن ١سم (ليس)، و (لا يكون) في باب الاستثناء مفرداً مذَكَّراً : ... ١١٦
(٤) كوّن (أيّ) وصلة نـداء ما فيه (أل)، أو تلك التـي في بابِ الاختصاص للمفرد والمذكَّر والمثنّى والجمع، وأيَّة للمؤنَّثة ومثنَّاها وجمعها : ١١٦
(٥) كوّن تمييز كم الاستفهاميَّـة مفرداً منصوباً : ١١٦-١١٧
(٦) أنَّ الواو تُعَدُّ أصلاً لحروف العطف لـدلالتها على معنًى واحد : ١١٧
(٧) إضافة الأعداد مـن ٣-٩ إلى لفظ مئة : ١١٧
(٨) تغليب الجزء على الكلّ : ١١٧
(٢) تغليب المثنّى : ١١٧-١٢٩
مسائل تغليبه : ١١٧-١٢٩
(١) اختصاص العربيَّة المثنَّى بالألف في الرفع : ١١٧-١١٨
(٢) المثنَّى التغليبـيّ : ١١٨-١٢٨
(٣) وضع المثنى موضع المفرد في التسمية : ١٢٨-١٢٩
(٣) تغليب الجمع أو الكثرة : ١٢٩-١٣٤
مسائل تغليبه : ١٢٩-١٣٤
(١) تغليب جمع الذكور العقلاء السالم أو التكسيريّ على جمع الإناث : .. ١٢٩-١٣٠
(٢) الجمع التغليبي : ١٣٠
(٣) تغليب الجمع أو الكثـرة على المفرد أو القلَّة : ١٣٠-١٣١
(٤) التعبير عن المثنّى بالجمع بوضعه موضعه : ١٣١-٣٤
(٥) التعبير بالجمع عن المفـرد ووضعه موضعه : ١٣٤-١٣٥
ثالثاً : الإعلال : ١٣٥-١٤٢
أهم مسائل التغليب فيه : ١٣٥-١٤٢
(١) تصحيح في موضع الإعلال على الرغـم من توافر موجبه : ١٣٥-١٤٠
(٢) إعلال على غير قيـاس : ١٤٠-١٤٢
رابعاً : الرسم الإملائي : ١٤٢-١٤٦
خامساً : مسائل لغويّة متفرقة : ١٤٦-١٥٤

(١) ضمَّ عين المضارع في المغالبة وفعل التعجُّب (فَعُلَ) : ١٤٦-١٤٧
(٢) فك الإدغام : ١٤٨
(٣) تغليب من يَعْقِلُ على ما لا يَعْقِل : ١٤٨-١٥٠
(٤) تغليب ما وُجِدَ على ما لم يُوْجد : ١٥٠
(٥) تغليب المعرفة على النكرة أو نظيرتها التي تُعَدُّ أقلَّ تعريفاً منها : ١٥٠-١٥٣
أهمُّ مسائلها : ١٥٠-١٥٣
(١) اختصاص المبتدأ وصاحب الحال، وأضرابهما بالمعرفة : ١٥٠
(٢) اختصاص الترخيم بالتعريف : ١٥٠
(٣) اختصاص المخاطب بالتغليب على الغائب : ١٥٠-١٥١
(٤) اختصاص المتكلِّم والمخاطب بالتغليب على الغائب : ١٥١
(٥) أنَّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً عُدَّت هذه النكرة معرفةً : ١٥١
(٦) أنَّ ضمير الغائب الذي يعود على مفسِّر نكرة - يُعَدُّ مَعْرِفَةٍ مطلقاً على
مذهب الجمهور : ١٥٢
(٧) أنَّ المعرفة تُغَلَّب على النكرة في اختصاصها بالحال في مثل قولنا : هذان
رجلان وعبدُ اللهِ منطلقين : ١٥٢-١٥٣
بعض الشواهد غُلِّبَت فيها النكرة على المعرفة : ١٥٣
(٥) تكسير بناء على ما يُكسَّرُ عليه غيره : ١٥٣-١٥٤
الفصل الثاني : ظاهرة التغليب والمسائل النحويّة : ١٥٥-١٨١
أوّلاً : التوابع : ١٥٦-١٦٤
(١) **المعطوف :** ١٥٦-١٦٠
أهمُّ ما يمكن عَدُّه من باب هذه الظاهرة فيه : ١٥٦-١٦٠
(١) العطف على المعنى : ١٥٦-١٥٧
(٢) العطف على الموضع : ١٥٧
(٣) العطف على الجوار : ١٥٧-١٥٨
(٤) العطف على التوهُّم : ١٥٨-١٦٠
(٢) **النعت :** ١٦٠-١٦٤
أهمُّ ما يمكن عَدُّه من مسائل هذه الظاهرة : ١٦٠-١٦٤
(١) النعت المجرور على الجوار : ١٦٠-١٦١

(٢) النعت المقطوع : ١٦١-١٦٣
(٣) نعت المنادى المبنيّ على ما يُرْفَعُ به : ١٦٣
(٤) نعت اسم (لا) النافية للجنس المبنيّ : ١٦٣-١٦٤
(٣) البدل : ١٦٤
(٤) التوكيد : ١٦٤
ثانياً : الإتباع : ١٦٤-١٦٥
ثالثاً : المناسبة : ١٦٥-١٦٦
رابعاً : الضرورة الشعرية : ١٦٦-١٧٥
أهمُّ ما يمكن عدُّه من أنواع الضرورة الشعريَّة في هذه المسألة : ١٦٦-١٧٥
(١) الزيادة : ١٦٦-١٦٨
(٢) الحذف : ١٦٨-١٧٠
(٣) التقديم والتأخير : ١٧٠-١٧٢
(٤) الإبدال : ١٧٢-١٧٥
خامساً : البناء والمنع من الصرف : ١٧٥
سادساً : الحكاية : ١٧٦-١٨٠
(١) الحكاية بـ (أي) و (مَنْ) الاستفهاميَّتين : ١٧٦-١٧٧
(٢) الحكاية بغيرهما : ١٧٧-١٨٠
سابعاً : بعض المسائل النحويّة المتفرّقة : ١٨٠-١٨١
الخاتمة : ١٨٢-١٨٤
جريدة المراجع الوارد ذكرها في حواشي هذا البحث : ١٨٥-١٩٥
فهرس الموضوعات : ١٩٦-٢٠١

ما للمؤلِّف من كتب ومحقَّقات وأبحاث

الكتب والمحقّقات المنشورة والتي تحت الطبع :

(١) ظاهـرة التعويـض في العربيـة وما حُمل عليهـا من المسـائل ، عمَّان - دار عمّار، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

(٢) معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصحيـح في القرآن الكريم ، عمان - دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٣) الحذف في المثـل العــربي ، عمان - دار عمَّار للنشر والتـوزيـع ، الطبعــة الأولى ، ١٤٠٥هــ - ١٩٨٤م .

(٤) الحمل على الجوار في القرآن الكريم ، الرياض - مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

(٥) التأويل النحـوي في القرآن الكريم ، الريـاض - مكتبة الرشد ، ١٤٠٤هــ - ١٩٨٤م ، رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم / جامعة القاهرة ، مرتبة الشرف الأولى ، ١٩٨١م .

(٦) ابن خـالويـه وأثره في النحـو والصرف ، رسالة مـاجستير - جامعـة الكويـت ، التوصيـة بطبع البحث على نفقة الجامعة .

(٧) المبتدأ والخبر في القرآن الكريـم ، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٨) رسالة أيّ المشدودة ، للشيخ عثمان النجديّ ، شرح وتحقيق ، عمَّان - دار عمَّار ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

(٩) اعتراض الشرط على الشرط ، لابن هشام الأنصاري ، شرح وتحقيـق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع .

(١٠) مسألـة الحكمة في تذكير قـريب في قوله تعـالى : ﴿إنَّ رحمة الله قريبٌ مـن المحسنين﴾ ، لابن هشام الأنصاري ، شرح وتحقيق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع .

(١١) ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة ، عِلِلها وأدلَّتها وتفسيراتها ، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتوزيع ، ومؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٩م .

(١٢) فنُّ الترقيم ، أصولـه وعلاماته في العربيَّة ، عمَّان - دار عمَّار للنشر والتـوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .

(١٣) ظاهرة التغليب في العربيَّة ، ظاهرة لغويَّة اجتماعيَّة . وهو هذا المؤلَّف .

(١٤) فنِّ الإملاء في العربيَّة : تطوُّر الكتابة العربيَّة رسماً ونقطاً وإعجاماً وإعراباً ، محاولات التجديد والتيسير المختلفة ، مسائل الإملاء تحليلاً وتعليلاً . تحت الطبع .

الأبحاث المنشورة وغيرها:

١٥ - كلام الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والاحتجاج به وجهٌ من سَعَة العربيَّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأوّل، العدد الثاني، كانون الأول، ١٩٨٦م.

١٦ - تأويل ما له أكثر من وجه إملائي في العربييَّة - مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩م.

١٧ - العارض في العربية من حيثُ الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلَّد التاسع، شتاء ١٩٨٩م.

١٨ -رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عمان، العدد ٣٤، ١٤٠٨هـ، السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م.

١٩ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧م.

٢٠ - باب التصغير في مظانِّ النحو واللغة بأمثلته الثرّة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني - العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨م.

٢١ - رسالة على مسألة الكحل من الكافية للشيخ شمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الأول ١٩٨٧م.

٢٢ - المذهب السلفي (ابن القيّم الجوزيّة وشيخه ابن تيميّة) في النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، حزيران ١٩٨٦م، العدد الأول.

٢٣ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائِلهُا في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية - الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م.

٢٤- مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾ لابن مالك، شرح وتحقيق، الأكليل - اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٥- النسب إلى المشتقَّات في العربية، مجلّة الضاد، العدد الثالث، ١٩٩٠م.

٢٦- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب)رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول، ١٩٩٠م.

٢٧- التعادل في العربيّة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلَّد السادس، العدد الثاني، ١٩٩١م.

٢٨- تراكيب ابن رشد اللغويّة الفلسفيّة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعية، المجلَّد السابع، العدد الأول، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٢٩- النظير وعدمه في العربيَّة، المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة، العدد الثامن والثلاثون، المجلَّد

العاشر، ١٩٩٠م.

٣٠- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثرة في مظانّ النحو والصرف. أجيز للنشر في المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانية.

٣١- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبد الله القزَّاز، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلّة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٢- الهمزة التي ليس لها تُكَأَةٌ في الرسم الإملائي قديماً وحديثاً، أجيز للنشر في مجلة مجمع اللغة العربيَّة الأردني.

٣٣- لفظة النثر مصطلحاً وما يدور في فلكها من الألفاظ معنًى في مظانِّ الأدب والنحو واللغة، أجيز للنشر في المجلة العربيَّة للعلوم الإنسانية.

٣٤- ملاحظات وتعليقات على كتاب مخطوط الفوائد العلميَّة في فنون من اللغات، لشمس الدين النواجي، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد عبد الرحمن حماد.

٣٥- إسهام القراء الشاميين في العهد الأموي في النشاط اللغوي المبكر من خلال اختياراتهم القرائيّة، سينشر في مجلة الإكليل - اليمن.

٣٦- التدريس بالعربيَّة الفصيحة لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربيَّة الأردني والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٣٧- عزوف الطلاَّب عن الاختصاص باللغة العربيَّة، موسم جامعة مؤتة الثقافي الثاني، عمّان - المطبعة الاقتصادية، ١٩٨٥-١٩٨٦م.

٣٨- اللبس وأمنه في جموع التكسير، أُرْسِلَ إلى إحدى المجلات العلمية.

٣٩- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء، العدد الأول، ١٩٨١م.

٤٠- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الإحساء، العدد الثاني، ١٩٨٢م.

٤١- رسالة كشف الضو عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، العدد الثالث، ١٩٨٤م.

المُؤلَفات بالاشتراك:

٤٢- التطبيقات اللغوية للصف التاسع في مدارس المملكة الأردنية الهاشمية، بالاشتراك مع الدكاترة: عودة أبو عودة، جعفر عبابنة، محمد حسين عواد، عبد الحميد العَبادي.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com